

الجريدة الرسمية
للمملكة الأردنية الهاشمية



عمان: الثلاثاء ١٩ رجب سنة ١٤٢٤هـ. الموافق ١٦ أيلول سنة ٢٠٠٣م.

رقم العدد: ٤٦٢٠

تصدر عن رئاسة الوزراء - مديرية الجريدة الرسمية

الاشتراك السنوي

داخل المملكة: ٣٠ ديناراً أردنياً

خارج المملكة: ٧٠ ديناراً أردنياً

ثمن النسخة الواحدة - دينار أردني

هكذا من الأشهر

طبع في المطابع العسكرية ***** البيع والتوزيع - وزارة المالية - الجريدة الرسمية ص.ب ٨٨



الجريدة الرسمية للمملكة الأردنية الهاشمية

تصدر عن رئاسة الوزراء/ مديرية الجريدة الرسمية

فهرس العدد ٤٦٢٠ ***** الصادر بتاريخ ٢٠٠٣/٩/١٦

القسم الأول

رقم الصفحة	المحتويات
٤٧٨١	- نظام رقم (٩٨) لسنة ٢٠٠٣ - نظام معدل لنظام مراكز الدراسات
٤٧٨٣	المسائية في المؤسسات التعليمية الحكومية
٤٧٨٧	- نظام رقم (٩٩) لسنة ٢٠٠٣ - نظام رسوم الرقابة على الغذاء
٤٧٩٦	- نظام رقم (١٠٠) لسنة ٢٠٠٣ - نظام موظفي المجلس الاعلى للاعلام
٤٨٠٦	- نظام رقم (١٠١) لسنة ٢٠٠٣ - النظام المالي للمجلس الاعلى للاعلام
٤٨١١	- نظام رقم (١٠٢) لسنة ٢٠٠٣ - نظام التنظيم الاداري للمجلس الاعلى للاعلام
٤٨٢٠	- نظام رقم (١٠٣) لسنة ٢٠٠٣ - نظام الرواتب والعلاوات في الجامعة الهاشمية
٤٨٢٣	- نظام رقم (١٠٤) لسنة ٢٠٠٣ - نظام منح الدرجات والشهادات في الجامعة الهاشمية
٤٨٢٦	- نظام رقم (١٠٥) لسنة ٢٠٠٣ - نظام معدل لنظام الدراسات العليا في الجامعة الهاشمية
٤٨٢٩	- نظام رقم (١٠٦) لسنة ٢٠٠٣ - نظام المراكز العلمية في الجامعة الهاشمية
٤٨٣٤	- نظام رقم (١٠٧) لسنة ٢٠٠٣ - نظام معدل لنظام تأديب الطلبة في الجامعة الهاشمية
٤٨٦٤	- نظام رقم (١٠٨) لسنة ٢٠٠٣ - نظام الهيئة التدريسية في جامعة الحسين بن طلال
٤٨٧٢	- نظام رقم (١٠٩) لسنة ٢٠٠٣ - نظام الانتقال والسفر في جامعة الحسين بن طلال
٤٨٧٧	- نظام رقم (١١٠) لسنة ٢٠٠٣ - نظام معدل لنظام تأديب الطلبة في جامعة الحسين بن طلال
٤٨٨٩	- نظام رقم (١١١) لسنة ٢٠٠٣ - نظام الرواتب والعلاوات في جامعة البلقاء التطبيقية
٤٨٩٢	- نظام رقم (١١٢) لسنة ٢٠٠٣ - نظام منح الدرجات والشهادات في جامعة البلقاء التطبيقية
٤٩٠١	- نظام رقم (١١٣) لسنة ٢٠٠٣ - نظام تأديب الطلبة في جامعة البلقاء التطبيقية
٤٩٠٣	- نظام رقم (١١٤) لسنة ٢٠٠٣ - نظام معدل لنظام البحث العلمي والدراسات العليا
	في جامعة آل البيت
	- نظام رقم (١١٥) لسنة ٢٠٠٣ - نظام معدل لنظام منح السجلات العلمية
	والشهادات في جامعة آل البيت

كل من الأشغال

نحن عبد الله الثاني ابن الحسين ملك المملكة الاردنية الهاشمية
بمقتضى المادة (٣١) من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠٠٣/٧/١٥
لأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (٩٨) لسنة ٢٠٠٣
نظام معدل لنظام مراكز الدراسات المسائية
في المؤسسات التعليمية الحكومية

المادة ١- يسمى هذا النظام (نظام معدل لنظام مراكز الدراسات المسائية في المؤسسات
التعليمية الحكومية لسنة ٢٠٠٣) ويقرأ مع النظام رقم (١٦) لسنة ١٩٨٠ المشار
اليه فيما يلي بالنظام الاصلي نظاما واحدا ويعمل به اعتبارا من بداية العام
الدراسي ٢٠٠٣/٢٠٠٤ .

المادة ٢- يلغى نص الفقرة (أ) من المادة (٤) من النظام الاصلي ويستعاض عنه بالنص
التالي :-

رقم الصفحة	المحتويات
٤٩٠٥	- نظام رقم (١١٦) لسنة ٢٠٠٣ - نظام معدل لنظام صندوق التبرعات في جامعة آل البيت
٤٩٠٧	- نظام رقم (١١٧) لسنة ٢٠٠٣ - نظام الهيئة التدريسية في جامعة اليرموك
٤٩٣٧	- نظام رقم (١١٨) لسنة ٢٠٠٣ - نظام منح السجلات والشهادات في جامعة اليرموك
٤٩٤٠	- نظام رقم (١١٩) لسنة ٢٠٠٣ - نظام البحث العلمي في جامعة اليرموك
٤٩٤٤	- نظام رقم (١٢٠) لسنة ٢٠٠٣ - نظام صندوق الاستثمار لجامعة اليرموك
٤٩٥١	- نظام رقم (١٢١) لسنة ٢٠٠٣ - نظام صندوق الطلبة في جامعة اليرموك
٤٩٥٥	- نظام رقم (١٢٢) لسنة ٢٠٠٣ - نظام صندوق اسكان العاملين في جامعة اليرموك
٤٩٦٢	- نظام رقم (١٢٣) لسنة ٢٠٠٣ - نظام الرواتب والعلاوات في جامعة مؤتة
٤٩٧١	- نظام رقم (١٢٤) لسنة ٢٠٠٣ - نظام الانتقال والسفر في جامعة مؤتة
٤٩٧٩	- نظام رقم (١٢٥) لسنة ٢٠٠٣ - نظام صندوق الطلبة المدنيين في جامعة مؤتة
٤٩٨٣	- نظام رقم (١٢٦) لسنة ٢٠٠٣ - نظام صندوق التبرعات في جامعة مؤتة
٤٩٨٨	- نظام رقم (١٢٧) لسنة ٢٠٠٣ - نظام معدل لنظام تأديب الطلبة المدنيين في جامعة مؤتة
٤٩٩٠	- نظام رقم (١٢٨) لسنة ٢٠٠٣ - نظام معدل لنظام التنظيم الإداري لوزارة التربية والتعليم
٤٩٩٣	- نظام رقم (١٢٩) لسنة ٢٠٠٣ - نظام محاكم الاستئناف الشرعية
٤٩٩٦	- قرارات صادرة بالاستناد لنظام التأمين الصحي المدني/ أجور معالجات
٤٩٩٧	- تعليمات رقم (١) لسنة ٢٠٠٣ - تعليمات ترخيص الاشخاص في المناطق الحرة
٥٠٠١	- قرار صادر بموجب تعليمات مكافأة سوسة النخيل الهندية الحمراء
٥٠٠٢	- تعليمات صادرة عن وزير الزراعة ارقام (٢٢/ز) إلى (٣٤/ز) لسنة ٢٠٠٣
٥٠٧٩	- اعتماد أسس ومواصفات تحديث سيارات الركوب العمومية الصغيرة
٥٠٨٤	- الجامعات الاوكرانية المعترف بها في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي الأردنية
٥٠٨٨	- تعليمات رقم (٢) لسنة ٢٠٠٣ وضع الخطة الاستراتيجية لمؤسسة المواصفات والمقاييس الأردنية وإدامتها ومتابعة تنفيذها وتحديثها وتطويرها المستمر

القسم الثاني

رقم الصفحة	المحتويات
٥١٠١	- التمثيل الدبلوماسي والقناصل الفخريون
٥١٠١	- الموظفون
٥١٠٨	- الجنسية الأردنية
٥١١٠	- الاستملاك
٥١١٥	- الشؤون البلدية
٥١١٥	- الإعانات
٥١٧٧	- المطالبات
٥١٨٢	- المطالبات

هكذا من الله على

أ- يستوفي من كل دارس في الدراسات المسائية الأكاديمية اجر مقداره ستون دينارا عن الفصلين الدراسيين، تدفع في بداية العام الدراسي ويحدد مقدار الاجر عن كل فصل للدراسات المسائية المهنية بقرار من الوزير وفقاً لنوع الدراسة وبرامجها .

٢٠٠٣/٧/١٥

عبدالله الثاني ابن الحسين

وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء مصطفى القيسي	نائب رئيس الوزراء وليام المصلح فارس الشالبي	رئيس الوزراء ووزير الدفاع المهندس علي ابو الراغب
وزير دولة للشؤون السياسية ووزير الاعلام الدكتور محمد عتاش العدوان	وزير الشؤون البلدية الدكتور عبد الرزاق طبشات	وزير التعليم العالي والبحث العلمي الدكتور محمد حمدان
وزير المالية الدكتور ميشيل مارتو	وزير الخارجية الدكتور مروان المعشر	وزير التنمية الإدارية ووزير البيئة الدكتور محمد الذنيبات
وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الدكتور فواز حاتم الزعبي	وزير التربية والتعليم الدكتور خالد طولقان	وزير الأشغال العامة والاسكان المهندس حسني ابو غيدا
وزير النقل ووزير السياحة والآثار ناصر الذهبي	وزير المياه والري الدكتور حازم الناصر	وزير الأوقاف والشؤون والمقنسات الإسلامية الدكتور احمد هليل
وزير الصناعة والتجارة الدكتور صلاح الدين البشير	وزير العمل ووزير الطاقة والثروة المعدنية بالوكالة المهندس مزاحم المحسن	وزير التخطيط الدكتور باسم عوض الله
وزير الصحة الدكتور وايد المعاني	وزير الدخيلة قلطان المجالي	وزير دولة للشؤون الخارجية شاهر بك
وزير التنمية الاجتماعية الدكتورة وويده المعايطة	وزير الاقتصاد الوطني ووزير دولة محمد سامر الطويل	وزير الزراعة طاراد الفايز
		وزير الثقافة حيدر محمود

نحن عبدالله الثاني ابن الحسين ملك المملكة الاردنية الهاشمية بمقتضى المادة (٣١) من الدستور
وبناء على ما قررته مجلس الوزراء
بتاريخ ٢٠٠٣/٧/١٥ نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (٩٩) لسنة ٢٠٠٣

نظام رسوم الرقابة على الغذاء

صادر بمقتضى الفقرة (أ) من المادة (٢٧) من قانون الرقابة على الغذاء

رقم (٧٩) لسنة ٢٠٠١

المادة ١- يسمى هذا النظام (نظام رسوم الرقابة على الغذاء لسنة ٢٠٠٣) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢- يكون للكلمات والعبارات التالية حيثما وردت في هذا النظام المعاني المخصصة لها ادناه ما لم تدل القرينة على غير ذلك :-

- المؤسسة : المؤسسة العامة للغذاء والدواء .
- المدير العام : مدير عام المؤسسة .
- التفتيش : أي اجراء يتعلق بمعاينة الغذاء او تدقيق الوثائق الخاصة به او اخذ العينات منه بطريقة عشوائية تمثل نوعية الغذاء وخصائصه .
- اعادة التجهيز : أي اجراء يتم على الغذاء لجعله مطابقا للقاعدة الفنية او المواصفة القياسية .

المادة ٣- أ- تستوفي المؤسسة من مستورد الغذاء الرسوم التالية :-

- ١- خمسة عشر دينارا عن دراسة اي طلب لاستيراد اي منتج من اغذية الاستعمال الخاصة او المضاف الغذائي .

٢- خمسة عشر ديناراً عن تفتيش أي ارسالية غذاء مستورد .

٣- خمسين ديناراً عن الاشراف على اعادة تجهيز أي ارسالية غذاء .

ب- كما تستوفي المؤسسة من مصدر الغذاء المنتج محلها الرسوم التالية :-

١- خمسة عشر ديناراً عن التفتيش على الكمية المصدرة شاملاً اصدار

الشهادة الصحية اذا طلب ذلك من المؤسسة .

٢- خمسة وعشرين ديناراً عن منح الشهادة الصحية للمصنع الذي ينتج

الغذاء .

المادة ٤-١- تستوفي المؤسسة عشرة دنانير عند اجراء أي من التحاليل والفحوص

المخبرية المبينة ادناه للمواد الغذائية المستوردة والمصدرة :-

١- الجرثومية .

٢- الفيزيائية والكيميائية .

٣- السموم .

٤- بقايا المبيدات .

٥- التحري عن الاشعاعات .

٦- التحري عن محفزات النمو .

٧- التحري عن المضادات الحيوية .

ب- كما تستوفي المؤسسة الرسوم المنصوص عليها في الفقرة (١) من هذه

المادة عن اجراء أي من التحاليل والفحوص المخبرية عند اجازة التاج

المصانع ومعامل الاغذية لأول مرة .

ج- في حال عدم توافر امكانية اجراء التحاليل والفحوص لدى مختبرات

المؤسسة فيتم اجراؤها في أي مختبر تختاره المؤسسة وعلى نفقة صاحب

العلاقة .

المادة ٥- تستوفي المؤسسة عن اجازة انشاء مصنع او معمل للاغذية او عند اضافة خط

جديد للانتاج الرسوم التالية :-

١- خمسة وعشرين ديناراً عن تقديم الطلب ويشمل ذلك دراسة وثائق

المشروع والكشف على الموقع .

ب- خمسين ديناراً عن الكشف على المصنع او المعمل ومراقبة عمليات

الانتاج .

المادة ٦- تستوفي المؤسسة خمسة وعشرين ديناراً عن أي طلب يقدم للاعتراض على

اجراء التفتيش او التحاليل والفحوص المخبرية واذا تم قبول الاعتراض

وتقرر اعادة التفتيش يعفى المعترض من دفع رسم التفتيش على ان يكون

ملزماً بدفع رسم التحاليل والفحوص المخبرية .

المادة ٧- تستوفي المؤسسة ثلاثة دنانير عن أي بيانات او وثائق تصدر بموجب

المادة (١٣) من قانون الرقابة على الغذاء النافذ المفعول .

المادة ٨- يعتبر أي رسم او بدل يستوفي بمقتضى احكام هذا النظام ايراداً للخزينة

العامة .

هذا من الأعمال

المادة ٩- يصدر المدير العام التعليمات اللازمة لتنفيذ احكام هذا النظام .

٢٠٠٣/٧/١٥

عبدالله الثاني ابن الحسين

رئيس الوزراء
وزير الدفاع
المهندس علي ابو الراغب

نائب رئيس الوزراء
وزير العدل
فارس اللباني

وزير دولة للشؤون
رئاسة الوزراء
مصطفى القيسي

وزير التعليم العالي
والبحث العلمي
الدكتور محمد حمدان

وزير
الشؤون البلدية
الدكتور عبد الرزاق طبشبات

وزير دولة للشؤون السياسية
وزير الاعمال
الدكتور محمد علاش العوان

وزير التنمية الادارية
وزير البيئة
الدكتور محمد الذبيبات

وزير
الخارجية
الدكتور مروان المعشر

وزير
المالية
الدكتور ميشيل مارتو

وزير الاشغال
العامة والسكان
المهندس حسني ابو غيدا

وزير
التربية والتعليم
الدكتور خالد طوقان

وزير الاتصالات
وتكنولوجيا المعلومات
الدكتور فواز حاتم الزعبي

وزير الأوقاف والشؤون
والمقدسات الاسلامية
الدكتور احمد هليل

وزير
المياه والري
الدكتور حازم الناصر

وزير النقل ووزير
السياحة والآثار
نادر الذهبي

وزير
التخطيط
الدكتور باسم عوض الله

وزير العمل ووزير الطاقة
والثروة المعدنية بوكالة
المهندس مزاحم المحيسن

وزير
الصناعة والتجارة
الدكتور صلاح الدين البشير

وزير دولة
للشؤون الخارجية
شاهر باك

وزير
الداخلية
لقطان المجالي

وزير
الصحة
الدكتور وليد المعاني

وزير
الثقافة
حيدر محمود

وزير الاقتصاد الوطني
ووزير دولة
محمد سامر الطويل

وزير
التنمية الاجتماعية
الدكتورة رويدة المعايطة

نحن عبد الله الثاني ابن الحسين ملك المملكة الاردنية الهاشمية

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠٠٣/٧/١٥

نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (١٠٠) لسنة ٢٠٠٣

نظام موظفي المجلس الاعلى للاعلام

صادر بمقتضى المادة (١٥) من قانون المجلس الاعلى للاعلام

رقم (٧٤) لسنة ٢٠٠١

المادة ١- يسمى هذا النظام (نظام موظفي المجلس الاعلى للاعلام لسنة ٢٠٠٣) ويعمل

به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢- يكون للكلمات والعبارات التالية حيثما وردت في هذا النظام المعاني

المخصصة لها ادناه ما لم تدل القرينة على غير ذلك :-

القانون : قانون المجلس الاعلى للاعلام .

المجلس : المجلس الاعلى للاعلام .

الرئيس : رئيس المجلس .

الامين العام : امين عام المجلس .

اللجنة : لجنة شؤون الموظفين المشكلة بموجب احكام هذا

النظام .

الوظيفة : مجموعة المهام التي توكلها جهة مختصة في المجلس

الى الموظف للقيام بها بمقتضى احكام هذا النظام او

أي تشريع اخر او أي تعليمات او قرارات ادارية وما

يتعلق بتلك المهام من صلاحيات وما يترتب عليها من

مسؤوليات .

هكذا من الأصول

الموظف : الشخص المعين بقرار من المرجع المختص في إحدى وظائف المجلس ، ولا يشمل من يتقاضى اجرا يوميا .

جدول التشكيلات : جدول يتضمن الوظائف في المجلس ومجموعاتها ورواتبها لسنها المالية .

المهمة الرسمية : تكليف الموظف بعمل رسمي لمدة لا تزيد على شهر واحد داخل المملكة او خارجها لحضور مؤتمر او ندوة او حلقة دراسية او برنامج تدريبي او لقاء علمي ، او القيام بزيارة او جولة استطلاعية او الاشتراك في مناقشات او مفاوضات نيابة عن المجلس او ما هو مماثل لاي من هذه الامور سواء اكان على نفقة المجلس ام على نفقة جهات اخرى .

الراتب : المبلغ المالي الشهري الذي يتقاضاه الموظف بموجب احكام هذا النظام مقابل قيامه بمهام الوظيفة التي يشغلها ولا يشمل اي بدل او مكافأة يتقاضاه الموظف من اي نوع كان .

المادة ٣-١- تسري احكام هذا النظام على الموظفين الذين يعينون في اي من الوظائف المدرجة في جدول التشكيلات في المجلس .

ب- يتم تعيين الموظفين في المجلس بموجب عقود سنوية شاملة لجميع العلاوات باستثناء العلاوة العائلية التي يحق لهم تقاضيها .

ج- على الرغم مما ورد في الفقرة (ب) من هذه المادة ، للمجلس تعيين موظفين بموجب عقود خاصة على وظائف غير مدرجة في جدول التشكيلات للقيام بأعمال ومهام تتطلب اختصاصهم وخبراتهم .

المادة ٤- يتولى المجلس المهام والصلاحيات التالية :-

أ- وضع السياسة العامة المتعلقة بشؤون الموظفين في المجلس .

ب- اقرار جدول التشكيلات في المجلس .

ج- اقرار الهيكل التنظيمي للمجلس وتعليمات وصف الوظائف للعاملين فيه .

د- اقرار اسس وقواعد تعيين الموظفين وترقيتهم وتعديل اوضاعهم ضمن

المجموعة نفسها او الى المجموعة الاعلى بما يكفل تحقيق العدالة وكافؤ

الفرص في التعيين في الوظائف الشاغرة في المجلس والترقيع اليها .

المادة ٥- يتولى الرئيس المهام والصلاحيات التالية :-

أ- تنفيذ السياسة العامة للمجلس وتنفيذ التعليمات الخاصة بالموظفين

والقرارات التي يصدرها .

ب- التنسيب للمجلس ، بناء على توصية الامين العام بالاحتياجات السنوية

من الوظائف .

ج- تشكيل اللجان المتخصصة وفقا لمقتضيات مصلحة العمل في المجلس

وتحديد صلاحياتها واسلوب عملها بناء على تنسيب من الامين العام .

د- ايفاد الموظفين في بعثات علمية ودورات تدريبية او مهام رسمية داخل

المملكة او خارجها وفقا لاحكام هذا النظام .

المادة ٦- تقسم الوظائف في المجلس الى المجموعات التالية :-

أ- المجموعة الاولى (الوظائف القيادية) :-

تكون مهام شاغلي هذه الوظائف اقتراح السياسات العامة للمجلس

واعداد الخطط الخاصة بالبرامج والمشاريع والخدمات العائدة له ومتابعتها

والاشراف على تنفيذها وتقييمها وتقديم الخبرات في مجال الاختصاص

بما في ذلك ممارسة التعليم او التدريب او البحث ولا يعين في هذه

الوظائف او يرفع اليها الا من كان يحمل الشهادة الجامعية الاولى حدا

ادنى وتوافرت فيه المتطلبات المحددة لاي منها .

هكذا من العمل

ب- المجموعة الثانية (الوظائف التخصصية والاشرفية) :-

تكون مهام شاغلي هذه الوظائف القيام بأعمال تخصصية او اشرافية في مجالات اعلامية او ادارية او اقتصادية او محاسبية او مالية او حاسوبية او قانونية ، وما شابهها او يماثل ايا منها مما يرى الرئيس ادراجها ضمن هذه الوظائف ، وتقديم الخبرات في مجال الاختصاص بما في ذلك ممارسة التعليم او التدريب او البحث ، ولا يعين في هذه الوظائف او يرفع اليها الا من كان يحمل الشهادة الجامعية الاولى حدا ادنى وتوافرت فيه المتطلبات والشروط المحددة لاشغالها .

ج- المجموعة الثالثة (الوظائف الفنية او الادارية او المالية المساندة) :-

تكون مهام شاغلي هذه الوظائف القيام بأعمال اعلامية او اقتصادية او محاسبية او ادارية او فنية او كتابية او حاسوبية او ما يماثل ايا منها مما يرى الرئيس ادراجها ضمن هذه الوظائف ، ولا يعين فيها او يرفع اليها الا من كان يحمل شهادة الدبلوم او الثانوية العامة وتوافرت فيه المتطلبات والشروط المحددة لاشغالها .

د- المجموعة الرابعة (وظائف الخدمات المساعدة) :-

تكون مهام شاغلي هذه الوظائف تأدية خدمات او اعمال مهنية او حرفية او ادارية مساندة او ما يماثل هذه الوظائف مما يرى الرئيس ادراجها ضمن هذه الوظائف ، ولا يعين فيها الا من تتوافر لديه المؤهلات والخبرات التي تتناسب مع الشروط المحددة لأي وظيفة منها .

المادة ٧-١- تحدد رواتب الوظائف في المجموعات المختلفة في المجلس والزيادات السنوية وفقا لسلم الرواتب التالي :-

المجموعة	الدرجة	الحد الأدنى	الحد الأعلى	الزيادة السنوية
الأولى	الأولى	٨٠٠	١٢١٤	١٨
	الثانية	٦١٥	٧٩٥	١٥

١٢	٦٠٦	٤٥٠	الأولى	الثانية
١٠	٤٥٠	٣٦٠	الثانية	
٩	٣٥٤	٣٠٠	الثالثة	
٨	٣٥٤	٢٩٠	الأولى	الثالثة
٧	٢٨٥	٢٥٠	الثانية	
٦	٢٤٨	٢٠٠	الثالثة	
٥	٣٠٠	٢٥٠	الأولى	الرابعة
٥	٢٥٠	١٨٥	الثانية	
٤	١٨٢	١٥٠	الثالثة	

ب- تحدد مسميات الوظائف التابعة لكل مجموعة منصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة ومتطلبات اشغالها بمقتضى تعليمات يصدرها المجلس لهذه الغاية بناء على تنسيب الرئيس .

المادة ٨-١- تشكل في المجلس بقرار من الرئيس لجنة تسمى (لجنة شؤون الموظفين) برئاسة الامين العام وعضوية اثنين من موظفي المجموعة الاولى او الثانية .

ب- تجتمع اللجنة بدعوة من رئيسها كلما دعت الحاجة الى ذلك ويتكون النصاب القانوني لاجتماعاتها بحضور جميع اعضائها وتتخذ قراراتها بالإجماع وفي حال الاختلاف في الرأي يرفع الامر الى الرئيس ليتخذ القرار المناسب .

ج- تتولى اللجنة المهام والصلاحيات التالية :-

١- التنسيب للمرجع المختص بتعيين موظفي المجلس من المجموعات الثانية والثالثة والرابعة وتعديل اوضاعهم وترقيتهم وفقا لاحكام هذا النظام .

٢- التنسيب للرئيس بترشيح موظفي المجلس لأي بعثة او دورة او مهمة علمية او رسمية وفقا لتعليمات الافاد التي يعتمدها المجلس .

هكذا من الأعمال

٣- أعداد نموذج عقد موحد لموظفي المجلس يتم اعتماده من المجلس .

٤- أي مهام أخرى يحيلها الرئيس إليها تتعلق بالموظفين .

المادة ٩-١- لا يجوز تعيين الموظف أو ترفيعه إلا في وظيفة شاغرة في جدول التشكيلات على أنه يجوز تعيين الموظف بدوام جزئي حسب طبيعة العمل ومقتضياته على أن يحدد في قرار التعيين مسؤولية الموظف ومهامه وساعات عمله .

ب- يعين الموظف في وظائف المجموعة الأولى أو يرفع إليها أو يعدل وضعه بقرار من المجلس بناء على تنسيب الرئيس .

ج- يعين الموظف في أي من وظائف المجموعات الثانية والثالثة والرابعة أو يرفع إليها أو يعدل وضعه بقرار من الرئيس بناء على تنسيب اللجنة .

المادة ١٠-١- تحدد ساعات العمل في المجلس بالثني وأربعين ساعة أسبوعياً .

ب- للرئيس بناء على تنسيب الأمين العام تكليف ما لا يزيد على (٣٠٪) من موظفي المجلس بالعمل زيادة على ساعات العمل المحددة في الفقرة (أ) من هذه المادة مقابل بدل عمل إضافي يحدد مقداره بموجب تعليمات يصدرها الرئيس لهذه الغاية ، أو مقابل منحه إجازة تعويضية تعادل ساعات عمله الإضافي عند عدم توافر المخصصات المالية المرصودة للعمل الإضافي .

المادة ١١-١-١- للرئيس ، بناء على تنسيب الأمين العام المستندة إلى توصية الجهة المختصة بإدارة المشاريع في المجلس ، التعاقد مع أي شخص من ذوي الخبرة والاختصاص للعمل في المجلس بصفة مؤقتة على حساب المشاريع في مجال البحث والدراسات والتعليم والتدريب وغيرها من المجالات مقابل مكافأة مالية يحدد مقدارها بمقتضى تعليمات يصدرها الرئيس لهذه الغاية .

كل من الشاغل

٢- ينظم عقد عمل بين الرئيس والشخص المذكور في البند (١) من هذه الفقرة يبين فيه مقدار المكافأة وطبيعة العمل وغيرها من الأمور وتنتهي خدمته بانتهاء العمل المكلف به أو بنفاذ المخصصات المقررة للمشروع .

ب- للمجلس ، بناء على تنسيب الرئيس المستند إلى توصية الأمين العام ، تكليف مؤسسة متخصصة أو خبير متخصص لتقديم خدمات ذات طبيعة تخصصية متصلة بعمل المجلس مقابل مكافأة مالية يحددها الرئيس بناء على تنسيب الأمين العام .

ج- مع مراعاة أحكام التشريعات النافذة ، للرئيس بناء على تنسيب الأمين العام ، ووفقاً للشروط والمدة التي يقررها ، استعارة أو اقتداب أو تكليف أي موظف من أي جهة للعمل في المجلس مقابل مكافأة مالية يحدد الرئيس مقدارها .

المادة ١٢- يستحق الموظف الإجازة السنوية التالية :-

أ- ثلاثين يوماً للأمين العام بقرار من الرئيس .

ب- ثلاثين يوماً لموظفي المجموعتين الأولى والثانية بقرار من الرئيس بناء على تنسيب الأمين العام .

ج- واحد وعشرين يوماً لموظفي المجموعتين الثالثة والرابعة بقرار من الأمين العام بناء على تنسيب المدير .

المادة ١٣-١- تطبق أحكام نظام التأمين الصحي المدني المعمول به على موظفي المجلس .

ب- تطبق أحكام نظام الانتقال والسفر المعمول به على موظفي المجلس .

المادة ١٤-أ- في الحالات غير المنصوص عليها في هذا النظام تطبق على موظفي المجلس احكام نظام الخدمة المدنية النافذ المفعول ، ولهذه الغاية يمارس المجلس صلاحيات مجلس الوزراء ورئيس الوزراء ويمارس الرئيس صلاحيات الوزير كما يمارس امين عام المجلس صلاحيات الامين العام واللجنة صلاحية لجنة البعثات والدورات ولجنة شؤون الموظفين المنصوص عليها في نظام الخدمة المدنية .

ب- يتم توفيق اوضاع الموظفين العاملين في المجلس وفقا لاحكام هذا النظام لدى سريانه ، على ان تراعى الحقوق المكتسبة للعاملين الحاليين .

هكذا من الله على

المادة ١٥- يصدر المجلس التعليمات اللازمة لتنفيذ احكام هذا النظام .

٢٠٠٣/٢/١٥

عبدالله الثاني ابن الحسين

رئيس الوزراء وزير الدفاع المهندس علي ابو الراغب	نائب رئيس الوزراء وزير العدل فارس النابلسي	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء مصطفى القيسي
وزير التعليم العالي والبحث العلمي الدكتور محمد حمدان	وزير الشؤون البلدية الدكتور عبد الرزاق طيبشات	وزير دولة للشؤون السياسية وزير الاعمال الدكتور محمد عفاش العدوان
وزير التنمية الادارية وزير البيئة الدكتور محمد الذنبيات	وزير الخارجية الدكتور مروان المعشر	وزير المالية الدكتور ميشيل مارنو
وزير الأشغال العامة والإسكان المهندس حسني ابو غيدا	وزير التربية والتعليم الدكتور خالد طوقان	وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الدكتور فوز حاتم الزعبي
وزير الأوقاف والشؤون والمقنسات الإسلامية الدكتور أحمد هليل	وزير المياه والري الدكتور حازم الناصر	وزير النقل ووزير السياحة والآثار نادر الذهبي
وزير التخطيط الدكتور باسم عوض الله	وزير العمل ووزير الطاقة والثروة المعدنية بالوكالة المهندس مزاحم المحيسن	وزير الصناعة والتجارة الدكتور صلاح الدين البشير
وزير دولة للشؤون الخارجية شاهر باك	وزير الداخلية قحطان المجالي	وزير الصحة الدكتور وليد المعاني
وزير الثقافة حيدر محمود	وزير الزراعة طراد الحايك	وزير الاقتصاد الوطني وزير دولة محمد سامر الطويل
		وزير التنمية الاجتماعية الدكتورة رويدة المعاطة

نحن عبدالله الثاني ابن الحسين ملك المملكة الاردنية الهاشمية
بمقتضى المادة (٣١) من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠٠٣/٧/١٥
لأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (١٠١) لسنة ٢٠٠٣
النظام المالي للمجلس الاعلى للاعلام
صادر بمقتضى المادة (١٥) من قانون المجلس الاعلى للاعلام
رقم (٧٤) لسنة ٢٠٠١

المادة ١- يسمى هذا النظام (النظام المالي للمجلس الاعلى للاعلام لسنة ٢٠٠٣)
ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.
المادة ٢- يكون للكلمات والعبارات التالية حيثما وردت في هذا النظام المعاني
المخصصة لها ادناه ما لم تدل القرينة على غير ذلك :-
المجلس : المجلس الاعلى للاعلام .

الوزير : وزير المالية .
الرئيس : رئيس المجلس .
الامين العام : امين عام المجلس .
المدير : مدير الشؤون المالية .

الموظف المالي : الموظف الذي يناط به تسلم الاموال العامة او
حفظها او انفاقها او مراقبتها او تنظيم المستندات
المالية او اجراء القيود المحاسبية او ترحيلها
للسجلات والبطاقات والنماذج المقررة لذلك
والموظف الذي يتولى مهام ادارة المال العام
وحسابات التكاليف والتحليل والتخطيط المالي .
الموازنة : الجداول التي تتضمن الايرادات والنفقات المقدرة
للمجلس لسنة مالية تالية .

المادة ٣- تسري احكام هذا النظام على جميع المعاملات المالية الخاصة بالمجلس
والشطته .

المادة ٤- الرئيس هو آمر الصرف في المجلس طبقاً لموازنات، وقرارات المجلس ويكون
مسؤولاً امامه عن اتخاذ جميع الاجراءات اللازمة للمحافظة على امواله .

المادة ٥- يكون المدير مسؤولاً عن صحة حسابات المجلس ومعاملاته المالية ومراقبتها
والتحقق من تطبيق احكام هذا النظام والقيام بجميع الواجبات الموكولة او
المفوضة اليه خطياً بما في ذلك ما يلي :-

أ- الاشراف على مسك السجلات والقيود المحاسبية وتنظيمها بصورة صحيحة
وسليمة وفقاً للقواعد المحاسبية المتعارف عليها والنظام المحاسبي
المعتمد .

ب- العمل على تطوير الاجراءات المالية والمحاسبية المعتمدة في المجلس .
ج- اعتماد مستندات الصرف والقيود والقبض بعد التأكد من صحة تنظيمها وتوافر
الشروط المالية والقانونية والمحاسبية فيها .

د- تقديم ، خلال مدة يحددها المجلس او الرئيس ، التقارير الدورية وغير
الدورية عن الايرادات والنفقات الفعلية والالتزامات غير المسددة وحسابات
البنوك والاحصائيات معززة بالملاحظات والتوصيات المناسبة .

هـ- اعداد مشروع الموازنة السنوية للمجلس في موعدها المقرر بالتعاون مع
مديري المديريات ورؤساء الاقسام المختصين وتقديمها للامين العام .
و- اعداد البيانات المالية الختامية للمجلس في نهاية السنة المالية وتقديمها
للامين العام .

ز- اعداد النماذج والتعليمات اللازمة لتنظيم الاعمال المتعلقة بالشؤون المالية
والمحاسبية في المجلس وتطويرها والتنسيق بشأنها مع المديريات والاقسام
الاخري .

ح- القيام بالمهام التي يكلفه او يفوضه بها الرئيس خطياً .

هكذا من الشاهل

المادة ٦- الموظفون الماليون مسؤولون مالياً وشخصياً عن القيام بالاعمال المالية والمحاسبية التي تتعلق بالمجلس والمحافظة على السجلات والوثائق المالية التي بحوزتهم وعلى سريتها التامة وعن أي اخطاء قد تلحق الضرر او تعرض للخطر اموال المجلس ومصالحه وتقع عليهم مسؤولية وقوع أي تلاعب او اختلاس او تزوير او ضياع او نقص في تلك الاموال سواء وقع ذلك عن قصد او بسبب تقصير او اهمال منهم وعليهم بصورة خاصة القيام بما يلي:-

- أ- ايداع الاموال المحصلة لحساب المجلس حال تسلمها لدى البنوك المعتمدة.
- ب- ادخال بيانات بالاموال الواردة لحساب المجلس والمبالغ المصروفة من الحساب الخاص بكل منها في القيود والسجلات دون أي تأخير.
- ج- الامتناع عن دفع أي مبلغ لم تستوف المعاملة الخاصة به جميع شروطها المالية والمحاسبية والقانونية النهائية واعلام المدير بذلك.
- د- اعداد التقارير والبيانات والجداول الشهرية والسنوية المطلوبة في مواعيدها المحددة.
- هـ- التأكد من اتخاذ جميع الاحتياطات الكافية للمحافظة على اموال المجلس التي عهد اليهم بها.
- و- اعلام المدير فوراً وخطياً عند علمهم بوقوع أي تلاعب او اختلاس او تزوير او ضياع او نقص في اموال المجلس او سجلاته لاتخاذ الاجراءات اللازمة بهذا الشأن.
- ز- أي مهام او واجبات أخرى يكلفهم بها المدير.

المادة ٧- تطبق في تنظيم حسابات المجلس الاسس والقواعد المالية والمحاسبية التالية:-

- أ- استخدام طريقة القيد المزدوج في تنظيم حسابات المجلس.
- ب- استخدام اساس الاستحقاق في اثبات العمليات المالية لاعداد البيانات المالية الختامية.
- ج- اعتماد تصنيف محاسبي موحد للبيانات المالية الختامية والتدفق النقدي للمجلس بشكل يتفق وتصنيف الموازنة.

المادة ٨- تنظم السجلات والمستندات والاجراءات الخاصة بالعمليات المالية والمحاسبية المتعلقة بالشطة المجلس بموجب تعليمات يصدرها الرئيس بناء على تنسيب الامين العام لهذه الغاية وفقاً للاصول المحاسبية المتعارف عليها بما يحقق ما يلي:-

- أ- تقديم المعلومات والبيانات واعداد التقارير المالية عن الشطة المجلس بما في ذلك اظهار نتيجة اعماله ومركزه المالي بشكل دوري ومنتظم من اجل تحديد سياسة المجلس والتخطيط والمتابعة واتخاذ القرارات.
- ب- تحديد الاسس والضوابط والاجراءات المتعلقة بحسن ادارة ايرادات المجلس والمحافظة على حقوقه.
- ج- التأكد من صحة وسلامة الاجراءات التي ترتب اثاراً مالية على المجلس والشطته من خلال اخضاعها لرقابة ديوان المحاسبة وتدقيقه.

المادة ٩- أ- للمجلس موازنة مستقلة خاصة به.

- ب- ينظم المدير بالتعاون مع القطاعات والمديريات والاقسام المعنية مشروع الموازنة للسنة المالية التالية ويقدمها الى الامين العام مرفقة بالبيانات والملاحظات والتوصيات الضرورية خلال شهر آب من كل سنة وللامين العام ان يطلب منه تعزيز الموازنة بأي بيانات اخرى.

هكذا من الشاغل

ج- يرفع الأمين العام الموازنة إلى المجلس بعد عرضها على الرئيس في موعد لا يتجاوز النصف الأول من شهر ايلول مشفوعة بملاحظاته وتوصياته لاعتمادها ورفعها إلى مجلس الوزراء للموافقة عليها.

المادة ١٠-أ- تشمل الموازنة بيانين منفصلين يتضمن أحدهما الإيرادات المتوقعة للمجلس خلال السنة المالية التالية ويتضمن الثاني النفقات المقدرة للمجلس خلال تلك السنة مقارنة بالإيرادات والنفقات الفعلية للسنة المالية الحالية.

ب- تنظم نفقات الموازنة في بابين يكون الباب الأول للنفقات الجارية ويكون الباب الثاني للنفقات الرأسمالية، ويتضمن كل باب المواد والبنود التي تبين الأنشطة المطلوب الاتفاق عليها.

ج- تنظم إيرادات الموازنة في باب أو أكثر مفصل حسب المواد والبنود المتوقع الحصول عليها.

المادة ١١-١٥ لم تصدر موافقة مجلس الوزراء على الموازنة قبل بداية السنة المالية الجديدة يقوم المجلس بالموافقة على اصدار أوامر صرف شهرية في بداية كل شهر تعادل نسبة ١٢:١ (واحد إلى اثني عشر) من موازنة السنة المالية السابقة لتغطية النفقات المالية المتكررة والالتزامات المالية المدورة، على أن تجري تسوية هذه المبالغ من الموازنة الجديدة بعد اقرارها، أما الالتزامات والعقود المنقولة من السنة السابقة فتدفع كاملة عند استحقاقها.

المادة ١٢- يجوز للمجلس بناء على تنسيب الرئيس اصدار ملحق موازنة خلال السنة المالية ورفع لمجلس الوزراء للموافقة عليه على أن تتبع الاجراءات ذاتها والمتعلقة باعداد الموازنة بمقتضى احكام هذا النظام باستثناء الاحكام المتعلقة بمواعيد تقديمها.

هكذا من الأشهر

المادة ١٣-أ- يجوز نقل مخصصات من مادة في الموازنة إلى مادة أخرى أو من فصل إلى آخر وفقاً للصلاحيات التالية:-

١- بقرار من المجلس بناء على تنسيب الرئيس لنقل مخصصات من مواد النفقات الجارية إلى مواد النفقات الرأسمالية.

٢- بقرار من الرئيس بناء على تنسيب الأمين العام لنقل مخصصات من مواد النفقات الجارية إلى مادة أخرى ضمن هذه النفقات، أو من مواد النفقات الرأسمالية إلى أي مادة أخرى ضمن النفقات الرأسمالية.

ب- لا يجوز نقل مخصصات من مواد النفقات الرأسمالية إلى مواد النفقات الجارية.

ج- لا يجوز نقل المخصصات من مجموعة الرواتب والاجور والعلاوات الواردة في موازنة النفقات الجارية إلى أي مادة أخرى أو العكس، على أنه يجوز النقل بين مواد هذه المجموعة.

المادة ١٤-أ- يتم ايداع إيرادات المجلس في بنك أو أكثر يعتمده المجلس، ويعتبر الموظف المالي الذي انيطت به صلاحية قبض تلك الإيرادات مسؤولاً عنها.

ب- يحدد الرئيس أسماء الاشخاص المعتمدين للتوقيع على الشيكات وأوامر الدفع الصادرة عن المجلس.

ج- يحدد الأمين العام الحد الأعلى للأرصدة النقدية التي يجوز للموظف المالي أو أمين الصندوق الاحتفاظ بها في صندوق المجلس، على أنه لا يجوز في أي حال من الأحوال استعمال أموال المجلس قبل قبضها وقبل ايداعها لغير الأغراض المخصصة لذلك لأي سبب من الأسباب.

د- ١- على الموظف المالي ايداع جميع الأموال التي ترد للصندوق يومياً في البنك المعتمد ولا يجوز أن يحتفظ في الصندوق للنفقات الطارئة أو المستعجلة بمبلغ يزيد على (٥٠٠) خمسمائة دينار.

٢- إذا تعدر الإيداع وفقاً لأحكام البند (١) من هذه الفقرة فعلى الموظف المالي الحصول على موافقة مدير المديرية الخطية للاحتفاظ بالمبلغ الزائد في الصندوق مع بيان الأسباب الموجبة لذلك على أن يتم إيداع المبلغ الزائد مع إيداعات اليوم التالي في البنك.

هـ- على الموظفين المعتمدين لقبض أموال المجلس نيابة عنه تسليم المبالغ التي يحوزونها إلى أمين الصندوق مقابل إيصال ولا يجوز أن يحتفظوا بأي من هذه المبالغ تحت طائلة المسؤولية القانونية.

المادة ١٥- يحتفظ أمين الصندوق بسجل خاص تدون فيه جميع المبالغ التي يقبضها لحساب المجلس أو يرفعها على حسابه حسب تسلسل المعاملات الخاصة به مع الإيضاحات المتعلقة بسندات القبض والصرف.

المادة ١٦- أ- يعتبر أمين الصندوق مسؤولاً مسؤولية شخصية عن أي عجز في موجودات الصندوق ويقوم المجلس بتحصيل أي مبلغ من أمين الصندوق لتغطية هذا العجز بالطريقة التي يراها مناسبة، وله الحق بحسمه من راتبه أو مكافآته أو علاواته أو من أي مبلغ آخر يستحق له من المجلس، وتعتبر كل زيادة في تلك الموجودات من الأرصدة في السجلات إيراداً لمصلحة المجلس إلا إذا عرف سبب هذه الزيادة وصاحب الحق فيها فتدفع له بموافقة الرئيس.

ب- إذا تعدر تسليم موجودات الصندوق من أمين الصندوق بسبب غيابه عن وظيفته أو لأي سبب آخر، يشكل الأمين العام أو من يفوضه خطياً بذلك لجنة لجرد موجودات الصندوق ومطابقته مع السجلات وتنظيم محضر بذلك.

هكذا من الأشغال

المادة ١٧- يتم بموافقة الوزير بناء على تنسيب رئيس المجلس ما يلي:-
أ- تحديد النواع وأشكال السجلات والنماذج والبطاقات التي يجب مسكها واستعمالها وتنظيمها لاثبات الشؤون المالية وضبطها.
ب- تنظيم حسابات المجلس وتحديد أصول مسكها وفق خطة محاسبية تنسجم مع تصنيف الموازنة وترتيبها.

المادة ١٨- يتم بموافقة الوزير بناء على تنسيب رئيس المجلس ما يلي:-
أ- اعتماد السجلات والدفاتر والمستندات المتعلقة بالعمليات المالية في المجلس سواء بالطريقة اليدوية أو الالكترونية.
ب- حفظ القيود والمستندات والسجلات والطلبات وأي أوراق ووثائق خاصة بأعمال المجلس بالطريقة الالكترونية.
ج- اعتبار وسائل التخزين في الحاسوب ونواتجه بعد تدقيقها وتوقيعها من الموظف المختص بمثابة سجلات اصولية معتمدة وفق الشروط التي يحددها الوزير وذلك للغايات المقصودة من هذا النظام.

المادة ١٩- أ- للرئيس أن يفوض أيًا من صلاحياته المنصوص عليها في هذا النظام إلى الأمين العام أو المدير أو أي موظف مالي في المجلس.
ب- للأمين العام أن يفوض أيًا من صلاحياته المنصوص عليها في هذا النظام إلى المدير أو أي موظف مالي في المجلس.
ج- للمدير أن يفوض أيًا من صلاحياته المنصوص عليها في هذا النظام إلى أي موظف مالي في المجلس بموافقة الأمين العام.
د- يجب أن يكون التفويض الوارد في هذه المادة خطياً ومحددًا في موضوعه ومدته.

المادة ٢٠- يتولى ديوان المحاسبة مراقبة وتدقيق حسابات المجلس ، وللمجلس تعيين مدقق حسابات قانوني لتدقيق حسابات المجلس وسجلاته وتحديد بدل العابه بقرار تعينه .

المادة ٢١- للمجلس اجراء أي تأمين لدى شركات التأمين المحلية على موجودات المجلس الثابتة الواجب التأمين عليها ضد مخاطر الحريق والسرقة ومخاطر نقل النقود وحفظها .

المادة ٢٢- في غير الحالات المنصوص عليها في هذا النظام ، تطبق احكام النظام المالي المعمول به لدى الوزارات والدوائر الحكومية والتعليمات الصادرة بمقتضاه وتحققاً لهذه الغاية يمارس المجلس صلاحيات مجلس الوزراء ويمارس الرئيس صلاحيات الوزير المختص ويمارس الامين العام صلاحيات الامين العام المنصوص عليها في هذا النظام .

هكذا من المأهول

المادة ٢٣- يصدر المجلس بناءً على تنسيب الرئيس التعليمات اللازمة لتنفيذ احكام هذا النظام .

٢٠٠٣/٧/١٥

عبدالله الثاني ابن الحسين

وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء مصطفى القيسي	نائب رئيس الوزراء وزير العدل فارس التايهات	رئيس الوزراء المهندس علي ابو الراغب
وزير دولة للشؤون السياسية وزير الاعمال الدكتور محمد عفاش العادون	وزير الشؤون المدنية الدكتور عبد الرزاق طهيبات	وزير التامين العالي والبحت العلمي الدكتور محمد حمدان
وزير المالية الدكتور ميثيل مارنو	وزير الخارجية الدكتور مره ان العشر	وزير التنمية الادارية وزير العدل الدكتور محمد الذنبيات
وزير الاقتصاد وتكنولوجيا المعلومات الدكتور فوز حاتم الزعبي	وزير التربية والتعليم الدكتور خالد دوقان	وزير الأقاليم العامة والاسكان المهندس حسني ابو غيدا
وزير النقل ووزير السياحة والآثار لدر الذهبي	وزير المياه والري الدكتور حاتم الناصر	وزير الأوقاف والشؤون والمؤسسات الاسلامية الدكتور احمد هليل
وزير الصناعة والتجارة الدكتور صلاح الدين البشير	وزير العمل ووزير الطاقة والثروة المعدنية بالوكالة المهندس مزاحم المحيسن	وزير التخطيط الدكتور باسم عوض الله
وزير الصحة الدكتور وليد المعالي	وزير الداخلية لفظان المجالي	وزير دولة للشؤون الخارجية شاهر بك
وزير الثقافة الاجتماعية الدكتور رويد المعايطة	وزير الاقتصاد الوطني وزير دولة محمد سامر الطويل	وزير الزراعة طاراد الفايز
		وزير الثقافة حيدر محمود

نحن عبد الله الثاني ابن الحسين ملك المملكة الاردنية الهاشمية
بمقتضى المادة (١٢٠) من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠٠٣/٧/١٥
لأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (١٠٢) لسنة ٢٠٠٣
نظام التنظيم الاداري للمجلس الاعلى للاعلام
صادر بمقتضى المادة (١٢٠) من الدستور

المادة ١- يسمى هذا النظام (نظام التنظيم الاداري للمجلس الاعلى للاعلام
لسنة ٢٠٠٣) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢- يكون للكلمات والعبارات التالية حيثما وردت في هذا النظام المعاني
المخصصة لها ادناه ما لم تدل القرينة على غير ذلك :-
المجلس : المجلس الاعلى للاعلام .
الرئيس : رئيس المجلس .
الامين العام : امين عام المجلس .
المركز : المركز الاردني للتدريب الاعلامي .
المديرة : أي مديرية في المجلس .
المدير : مدير المديرية .

المادة ٣- يتولى المجلس المهام والصلاحيات اللازمة لتحقيق اهداف التنمية الاعلامية
في المملكة وفقا لاحكام قانون المجلس الاعلى للاعلام .

المادة ٤- يتكون الهيكل التنظيمي للمجلس مما يلي :-

- أ- الامانة العامة .
- ب- المركز .
- ج- المديريات التالية :-
 - ١- مديرية البحوث والمعلومات والنشر .
 - ٢- مديرية تكنولوجيا واقتصاديات الاعلام .
 - ٣- مديرية الشؤون الادارية والمالية .
 - ٤- مديرية الشؤون القانونية وتسوية القضايا الاعلامية .

المادة ٥- أ- يرتبط بالرئيس كل من :-

- ١- الامين العام .
- ٢- مدير المركز .
- ٣- المستشار الذي يقرر الرئيس ارتباطه به .
- ب- يرتبط بالامين العام مديرو المديريات ويكون كل منهم مسؤولا عن المهام
والواجبات الموكولة اليه .

المادة ٦- أ- يتولى المركز المهام والصلاحيات التالية :-

- ١- المشاركة في تنمية القوى البشرية في المجالات الاعلامية وذلك عن
طريق التدريب والتأهيل والبحث .
- ٢- تأهيل العاملين في حقل الاعلام في القطاعين العام والخاص وتنمية
قدراتهم النظرية والعلمية والتطبيقية عن طريق تنظيم وعقد الدورات
الدراسية والتدريبية وبرامج التأهيل الخاصة بصورة تمكنهم من اداء
عملهم بكفاءة واحتراف ومهنية .
- ٣- رفع كفاءة العاملين في حقل الاعلام الرسمي وتأهيلهم بالمهارات
اللازمة لذلك ، وتنمية قدراتهم النظرية والعلمية والتطبيقية عن طريق
عقد الدورات الدراسية والتدريبية لهذه الغاية .

هكذا من المثل

٤- اعداد المرشحين ممن يتولون مهام ومسؤوليات اعلامية في القطاعين

العام والخاص وتأهيلهم وذلك باعداد برامج وعقد دورات تدريبية تستهدف تنمية قدراتهم النظرية والعلمية والتطبيقية .

٥- عقد المؤتمرات والندوات واللقاءات العلمية والحلقات الدراسية التي

تستهدف تنمية الثقافة الاعلامية والمشاركة في الاجتماعات والندوات العلمية المطبوعة والخارجية المتفقة مع اهداف المركز .

٦- اجراء البحوث والدراسات الميدانية والتطبيقية وتوثيقها ونشرها في المجالات الاعلامية المختلفة .

٧- انشاء علاقات مهنية مع المعاهد العربية والدولية المماثلة وتوثيق التعاون معها .

٨- تقديم الاستشارات في مجالات عمل المركز وفقاً لتعليمات يصدرها المجلس لهذه الغاية .

ب- للمجلس ، بناء على تنسيب الرئيس ، اصدار التعليمات المتعلقة بما يلي :-
١- ادارة المركز .

٢- تشكيل اللجان العلمية المتخصصة لمساعدة المركز على قيامه بمهامه وتحديد مهام هذه اللجان .

ج- يتم نشر التعليمات المنصوص عليها في الفقرة (ب) من هذه المادة في الجريدة الرسمية .

المادة ٢-١- تشكل في المجلس لجنة تسمى (لجنة التخطيط) برئاسة الرئيس وعضوية كل من :-

١- الامين العام

٢- مدير المركز

٣- المستشار الذي يسميه الرئيس .

٤- مديري المديرية .

ب- تتولى اللجنة دراسة الامور التالية ورفع التوصيات المناسبة بشأنها الى الرئيس :-

١- الخطة والبرامج اللازمة لتنفيذ السياسة الاعلامية .

٢- تقييم سير العمل والاداء في المجلس .

٣- القضايا التي تواجه القطاع الاعلامي .

٤- مشروع الموازنة السنوية للمجلس وجدول تشكيلات الوظائف فيه .

٥- أي امور يحيلها الرئيس اليها .

المادة ٨-١- تجتمع اللجنة بدعوة من الرئيس او نائبه عند غيابه مرة على الاقل كل شهر

ويتكون النصاب القانوني لاجتماعاتها بحضور ما لا يقل عن ثلثي اعضائها

على ان يكون الرئيس او نائبه من بينهم وتتخذ توصياتها باكثرية اصوات

اعضاؤها على الاقل .

ب- يسمي الرئيس احد موظفي المجلس امين سر للجنة يتولى اعداد جدول

اعمالها ومتابعة الدعوة لعقد اجتماعاتها وتدوين محاضر جلساتها ومتابعة

تنفيذ توصياتها وحفظ الوثائق والمراسلات الخاصة بها .

المادة ٩-١- للرئيس بناء على تنسيب الامين العام احداث أي مديرية في المجلس او

الغاء أي منها او دمجها في غيرها .

ب- للامين العام بناء على تنسيب المدير المختص احداث أي قسم في

المديرية او دمجها في غيره او الغاؤه .

المادة ١٠-١- للرئيس تشكيل أي لجان ضرورية وتحديد مهام وواجبات كل منها بمقتضى

قرار تشكيلها وفقاً لما تقتضيه مصلحة عمل المجلس وتحسين ادائه والقيام

بمهامه بكفاءة .

المادة ١١-١- يصدر الرئيس ، بتنسيب من الامين العام ، التعليمات اللازمة لتنفيذ

احكام هذا النظام بما في ذلك ما يلي :-

أ- تحديد مهام المديرية في المجلس .

ب- تحديد الواجبات والمسؤوليات الموكولة للمديرين والمستشارين ورؤساء

الاقسام في المجلس .

ج- وصف الوظائف في المجلس .

د- تحديد العلاقة واساليب الاتصال والتنسيق بين المديريات في المجلس
وسائر الاقسام والوحدات الادارية في اي منها .

٢٠٠٣/٧/١٥

عبدالله الثاني ابن الحسين

وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء مصطفى القيسي	نائب رئيس الوزراء وزير العدل فارس النابلسي	رئيس الوزراء وزير الدفاع المهندس علي ابو الراغب
وزير دولة للشؤون السياسية وزير الاعمال الدكتور محمد عفان العدوان	وزير الشؤون البلدية الدكتور عبد الرزاق طبشات	وزير التعليم العالي والبحث العلمي الدكتور محمد حمدان
وزير المالية الدكتور ميشيل ماركو	وزير الخارجية الدكتور مروان المعشر	وزير التنمية الادارية وزير البيئية الدكتور محمد الذنبيات
وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الدكتور فواز حاتم الزعبي	وزير التربية والتعليم الدكتور خالد طوقان	وزير الاشغال العامة والاسكان المهندس حسني ابو غيدا
وزير النقل ووزير السياحة والآثار لندر الذهبي	وزير المياه والري الدكتور خالد الناصر	وزير الاوقاف والشؤون والمقنسات الاسلامية الدكتور احمد هليل
وزير الصناعة والتجارة الدكتور صلاح الدين البشير	وزير العمل ووزير الطاقة والثروة المعدنية بالوكالة المهندس مزاحم المحيسن	وزير التخطيط الدكتور باسم عوض الله
وزير الصحة الدكتور وليد المعاني	وزير الداخلية فقطان المجالي	وزير دولسية للشؤون الخارجية شاهر بك
وزير التنمية الاجتماعية الدكتورة رويدا المعانيطة	وزير الاقتصاد الوطني وزير دولسية محمد سامر الطويل	وزير الزراعة طاراد الفايز

نحن عبد الله الثاني ابن الحسين ملك المملكة الاردنية الهاشمية
بمقتضى المادة (٣١) من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠٠٣/٧/٢٤
أمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (١٠٣) لسنة ٢٠٠٣
نظام الرواتب والعلاوات في الجامعة الهاشمية
صادر بمقتضى المادة (٢٥) من قانون الجامعات الاردنية الرسمية
رقم (٤٢) لسنة ٢٠٠١

المادة ١- يسمى هذا النظام (نظام الرواتب والعلاوات في الجامعة الهاشمية لسنة ٢٠٠٣)
وبعمل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

المادة ٢- يحدد سلم رواتب اعضاء الهيئة التدريسية والموظفين الاداريين والفنيين في
الجامعة على النحو التالي :-

أ- اعضاء هيئة التدريس :-

الرتبة	الفئة	الراتب	الزيادة السنوية
من	الى	بالدينار	
استاذ	٣٣٤	٦٩٤	١٢
استاذ مشارك	٣٢٦	٣٦٦	١٠
	ب	٢٥٥	١٠
استاذ مساعد	٢٥١	٢٨٣	٨
	ب	٢٠٧	٨
مدرس	١٨٥	٢٢١	٦
	ب	١٣٦	٦
مدرس مساعد	٧٩	١٢٩	٥

ب- الموظفون الإداريون والفنيون :-

الدرجة	الفئة	الراتب	الزيادة السنوية
		من	الى
الاولى	أ	٣٢٦	٤٤٦
	ب	٢٥٤	٢٨٦
الثانية	أ	٢٠٩	٢٣٣
	ب	١٦٩	١٩٣
الثالثة	أ	١٥٠	١٧٠
	ب	١٢١	١٤١
الرابعة	أ	١١٠	١٣٠
	ب	٧٩	٩٩
الخامسة		٥٩	٧٥
السادسة		٤٢	٥٤
السابعة		٣١	٣٩

المادة ٣- يستحق عضو الهيئة التدريسية او الموظف الزيادة السنوية عند حلول موعدها .

المادة ٤- أ- تصرف مكافأة للمحاضر غير المتفرغ عن كل ساعة تدريس فعلية المبالغ المحددة فيما يلي :-

- ١- المحاضر الحاصل على رتبة أستاذ أو رتبة بمستواها . ٢٥ ديناراً
- ٢- المحاضر الحاصل على رتبة أستاذ مشارك أو رتبة بمستواها . ٢٠ ديناراً
- ٣- المحاضر الحاصل على رتبة أستاذ مساعد أو رتبة بمستواها . ١٥ ديناراً
- ٤- المحاضر الحاصل على درجة الدكتوراة . ١٥ ديناراً
- ٥- المحاضر الحاصل على درجة الماجستير . ١٢ ديناراً
- ٦- المحاضر الحاصل على درجة البكالوريوس . ١٠ ديناراً

ب- تحسب الساعات العملية المخبرية على أساس اعتبار كل ساعة عملية بنصف ساعة تدريس .

ج- اذا اقتضت الحاجة تكليف اشخاص لا يحملون مؤهلات عامية أو رتبة جامعية بالقاء محاضرات في الجامعة فارئيس الجامعة ان يحدد مكافأة لاي منهم تتراوح ما بين (١٠-٢٥) ديناراً للمحاضرة الواحدة .

د- لرئيس الجامعة ، بناء على تنسيب العميد المختص ، ان يمنح اي من المحاضرين غير المتفرغين من اصحاب التخصصات الفنية أو المهنية النادرة مكافأة اضافية لا تزيد نسبتها على (٥٠٪) من المكافأة المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة .

المادة ٥- أ- يصرف بدل تمثيل شهري للعالَميين بمسؤوليات إدارية في الجامعة على النحو التالي :-

- ١- رئيس الجامعة . ٣٠٠ ديناراً
- ٢- نائب الرئيس . ١٧٥ ديناراً
- ٣- العميد . ١٢٥ ديناراً
- ٤- نائب العميد ، مدير المركز ، مدير الوحدة ، رئيس القسم الأكاديمي . ٧٥ ديناراً

- ٥- مساعد العميد ، نائب مدير الوحدة ، مدير الدائرة . ٤٥ ديناراً
- ٦- مساعد مدير الدائرة ، رئيس الشعبة ، رئيس الديوان . ٢٠ ديناراً
- ٧- رئيس الفرع الإداري . ١٠ ديناراً

ب- لا يجوز للشخص الواحد جمع أكثر من علاوة من العلاوات المنصوص عليها في هذه المادة .

المادة ٦- أ- تصرف علاوة تنقل شهرية للعاملين في الجامعة على النحو التالي :-

- ١- رئيس الجامعة . ٦٠ ديناراً
- ٢- نائب الرئيس ، العميد . ٥٠ ديناراً
- ٣- نائب العميد ، مدير المركز ، مدير الوحدة . ٤٥ ديناراً

هكذا من المأمور

- ٤- عضو هيئة التدريس • ٤٠ ديناراً
٥- الموظف من الدرجة الاولى او الثانية • ٣٥ ديناراً
٦- الموظف من الدرجة الثالثة او الرابعة • ٣٠ ديناراً
٧- الموظف من الدرجة الخامسة او السادسة • ٢٠ ديناراً
٨- الموظف من الدرجة السابعة • ١٢ ديناراً

ب- يصرف للمحاضرين المتفرغين ومساعدتي التدريس والبحث والموظفين برواتب مقطوعة علاوة تنقل شهرية مساوية لعلاوة التنقل المقررة لمن هم في سويتهم من حيث الراتب وفقاً لاحكام الفقرة (أ) من هذه المادة •

ج- لا يجوز للشخص الواحد جمع أكثر من علاوة من العلاوات المنصوص عليها في هذه المادة •

د- لا تصرف العلاوة المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة لمن تخصص له الجامعة واسطة نقل أو تقوم بتأمين تنقله بصورة دائمة •

المادة ٧- تصرف علاوة اضافية للعاملين في الجامعة على النحو التالي :-

- أ- رئيس الجامعة ٩٠ ديناراً
ب- نائب الرئيس ، العميد ٧٥ ديناراً
ج- نائب العميد ، مدير المركز ، مدير الوحدة ٦٧,٥ ديناراً
د- عضو هيئة التدريس ٦٠ ديناراً
هـ- الموظف من الدرجة الاولى او الثانية ٥٢,٥ ديناراً
و- الموظف من الدرجة الثالثة او الرابعة ٤٥ ديناراً
ز- الموظف من الدرجة الخامسة او السادسة ٣٠ ديناراً
ح- الموظف من الدرجة السابعة ١٨ ديناراً

المادة ٨- أ- تصرف لاعضاء الهيئة التدريسية علاوة اختصاص تعادل (١٣٥٪) من رواتبهم الاساسية •

ب- يصرف علاوة درجة للموظفين الاداريين الذين اكملوا سنتين في خدمة الجامعة على النحو التالي :-

الدرجة	النسبة المئوية من الراتب الاساسي
الدرجة الاولى والثانية	%٥٠
الدرجة الثالثة والرابعة	%٤٨
الدرجة الخامسة والسادسة	%٤٦
الدرجة السابعة	%٤٤

ج- يصرف لكل من الموظفين الاداريين الذين لم يكملوا مدة سنتين في خدمة الجامعة علاوة درجة بنسبة (٢٥٪) من الراتب الاساسي •

د- تصرف للموظفين المهنيين من غير اعضاء الهيئة التدريسية من حملة الدرجات العلمية في التخصصات المبينة ادناه علاوة فنية على النحو التالي :-

التخصص	النسبة المئوية من الراتب الاساسي
الطب	%١١٠
الهندسة	%٩٥
الصيدلة وطب الاسنان	%٦٠
التمريض والزراعة	%٣٥

هـ- يستمر صرف علاوة التأسيس الممنوحة للعاملين في الجامعة اعتباراً من تاريخ نفاذ احكام هذا النظام ولمدة خمس سنوات •

و- لمجلس العمداء بتنسيب من الرئيس صرف مكافأة او اجر اضافي لاعضاء الهيئة التدريسية الذين يكلفون بالعمل بالمراكز المتخصصة التابعة للجامعة او أي اعمال خارج نطاق واجباتهم الجامعية المقررة على ان يتم تحديد تلك المكافأة او ذلك الاجر بموجب تعليمات يصدرها مجلس العمداء لهذه الغاية •

هكذا من المأهول

المادة ٩- تصرف علاوة جامعة شهرية للعاملين في الجامعة على النحو التالي :-

أ- أعضاء الهيئة التدريسية :-

١- أستاذ	٤٥٠ ديناراً
٢- أستاذ مشارك	٣٢٥ ديناراً
٣- أستاذ مساعد	٢٦٥ ديناراً
٤- مدرس	١٩٠ ديناراً
٥- مدرس مساعد	١٥٠ ديناراً
ب- الموظفون الإداريون والفنيون :-	
١- الدرجة الأولى	٢٦٥ ديناراً
٢- الدرجة الثانية	١٩٥ ديناراً
٣- الدرجة الثالثة	١٦٥ ديناراً
٤- الدرجة الرابعة	١٥٠ ديناراً
٥- الدرجة الخامسة	١٢٥ ديناراً
٦- الدرجة السادسة	١١٥ ديناراً
٧- الدرجة السابعة	١٠٥ ديناراً

ج- يعامل العاملون الآخرون من غير المذكورين في الفقرتين (أ) و (ب) من هذه المادة ممن يتقاضون رواتب مقطوعة أو يعقود على أساس الراتب الأساسي لنظرهم من أعضاء الهيئة التدريسية والموظفين الإداريين والفنيين ولا يسري ذلك على الموظفين المعيّنين بعقود شاملة لجميع العلاوات .

المادة ١٠- أ- تصرف للعاملين في الجامعة علاوات عائلية مقدارها سبعة دنانير للزوجة وديناران من كل ولد وحتى الولد الرابع ولا تعطى هذه العلاوة إلا لزوجات واحدة .

ب- لا تدفع العلاوة العائلية في أي من الحالات التالية :-

١- إلى المستحقة للعلاوة من أولادها إذا كان والده علي قيد الحياة وغير عاجز عن العمل .

٢- عن الأولاد الذين اتموا الثامنة عشرة من أعمارهم باستثناء الدين

يواصلون دراستهم الثانوية أو الدراسة الجامعية الأولى .

٣- إلى المستحق للعلاوة عن الزوجة التي تتقاضى راتباً شهرياً من مؤسسة عامة أو خاصة .

المادة ١١- تصرف للعاملين في الجامعة علاوة شخصية مقدارها خمسة وعشرين ديناراً للذين يتقاضون رواتب أساسية من (١٣٠) ديناراً فما فوق واحد عشر ديناراً للذين يتقاضون رواتب أساسية من (٥٠-١٢٩) ديناراً ولثمانية دنانير للذين يتقاضون رواتب أساسية من (٤٩) ديناراً فما دون .

المادة ١٢- لرئيس الجامعة أن يكلف أيّاً من العاملين في الجامعة ، بمن في ذلك أعضاء الهيئة التدريسية فيها ، القيام بالتدريس أو البحث العلمي أو بأي عمل آخر في الجامعة ، حسب مقتضى الحال ، وذلك أثناء الدوام الرسمي أو بعد انتهائه أو خلال أيام الإجازة التي يستحقها ، أو أن يستدعيه منها للقيام بذلك العمل ، على أن يتم التكليف بمقتضى هذه المادة مقابل مكافأة مالية يحددها رئيس الجامعة .

المادة ١٣- لرئيس الجامعة الموافقة لعضو الهيئة التدريسية القيام بأي عمل خارج نطاق واجباته الجامعية المقررة داخل الجامعة أو خارجها ، لقاء أجر أو مكافأة يتقاضاه بدل قيامه بذلك العمل ، ويحدد أجر عضو الهيئة التدريسية أو مكافأته من الدخل الصافي الناتج من ذلك العمل ، وتحدد نسبة توزيع الأيراد المتحقق بين الجامعة وعضو الهيئة التدريسية بموجب تعليمات يصدرها مجلس العمداء لهذه الغاية .

المادة ١٤- أ- تصرف لرئيس الجامعة مبلغ سنوي مقطوع مقداره (٣٠٠٠) ثلاثة آلاف دينار مقابل بدل سكن إذا لم توفر الجامعة له سكناً مفروشا وملئاً على أن يقتصر الالتزام بالبدل المقرر حالياً والبالغ خمسة آلاف دينار طيلة مدة رئاسة الرئيس الحالي للجامعة .

هكذا من المأهول

ب- لرئيس الجامعة ان يمنح لعضو هيئة التدريس غير الأردني بدل اقامة لا تزيد نسبته على (٢٠٪) عشرين بالمائة من راتبه الاساسي المستحق حسب سلم الرواتب .

المادة ١٥- لرئيس الجامعة أن يقرر منح مكافأة مالية لأي شخص من خارج الجامعة يكلف بالعمل فيها ، أو يقدم خدمة تستدعيها مصلحة الجامعة .

المادة ١٦- إذا أدى تصنيف الموظف الى عدم تطابق الراتب الاساسي الذي يستحقه بعد تصنيفه مع احد الرواتب في سلم الرواتب فيعطى الموظف الراتب الاعلى مباشرة في السلم .

المادة ١٧- لا يحق لأي من العاملين في الجامعة من أعضاء الهيئة التدريسية او الموظفين الاداريين في الجامعة تقاضي أي علاوة أو بدل مهما كان نوع أو مسمى أو مقدار أو نسبة أي منها باستثناء ما كان مقررا صرفه لفئات محددة من هؤلاء العاملين قبل نفاذ احكام هذا النظام .

المادة ١٨- تعرض كل حالة لم يرد عليها نص في هذا النظام على مجلس العمداء لا اتخاذ القرار المناسب بشأنها بما لا يتعارض مع احكام هذا النظام .

المادة ١٩- يلغى نظام الرواتب والعلاوات في الجامعة الهاشمية رقم (٥٨) لسنة ١٩٩٩ كما يلغى أي قرار صادر عن مجلس الأمراء أو مجلس التعليم العالي ، حسب مقتضى الحال ، يتعلق بالعلاوات والمكافآت التي ورد النص عليها في هذا النظام ، ولا يعمل بأي نص ورد في أي نظام آخر أو أي قرار لمجلس الأمراء أو مجلس التعليم العالي يتعلق بالرواتب والعلاوات لأعضاء الهيئة التدريسية والموظفين من العاملين في الجامعة .

هذا من الأصول

المادة ٢٠- يصدر مجلس الجامعة التعليمات اللازمة لتنفيذ احكام هذا النظام وبما لا يتعارض مع احكامه.

٢٠٠٣/٧/٢٤

حبدالله الثاني ابن الحسين

رئيس الوزراء وزير الدفاع المهندس علي ابو الراغب	نائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية وزير التنمية الادارية الدكتور محمد الحلايقة	وزير التعليم العالي والبحث العلمي وزير التربية والتعليم بالوكالة الدكتور محمد حمدان
وزير الشؤون البلدية الدكتور عبد الرزاق طيبشات	وزير دولة للشؤون رئاسة الوزراء وزير دولة للشؤون السياسية الدكتور محمد عفاش الطوان	وزير الشؤون البرلمانية توفيق كريشان
وزير الداخلية المهندس سمير الحباشنة	وزير الخارجية الدكتور مروان المعشر	وزير المالية الدكتور ميشيل مارتو
وزير الأشغال العامة والإسكان المهندس حسني ابو غيدا	وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الدكتور فواز حاتم الزعبي	وزير دولة للشؤون القانونية وزير العدل بالوكالة الدكتور عبد الشخانة
وزير الأوقاف والشؤون والمؤسسات الإسلامية الدكتور احمد هليل	وزير الطاقة والثروة المعدنية المهندس " محمد علي " البطاينة	وزير المياه والري الدكتور حازم الناصر
وزير النفط المهندس نادر الذهبي	وزير التخطيط الدكتور باسم عوض الله	وزير دولة للشؤون الخارجية شاهر باك
وزير الثقافة حيدر محمود	وزير الزراعة طاراد الفايز	وزير التنمية الاجتماعية الدكتورة رويدة المعايطة
وزير الصناعة والتجارة الدكتور محمد ابو حمور	وزير البيئة الدكتور هشام غرابية	وزير الصحة الدكتور حاكم القاضي
		وزير الاعلام الدكتور نبيل الشريف

نحن عبد الله الثاني ابن الحسين ملك المملكة الاردنية الهاشمية
بمقتضى المادة (٣١) من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠٠٣/٧/٢٤
نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (١٠٤) لسنة ٢٠٠٣

نظام منح الدرجات والشهادات في الجامعة الهاشمية
صادر بمقتضى الفقرة (د) من المادة (٢٥) من قانون الجامعة الاردنية الرسمية
رقم (٤٢) لسنة ٢٠٠١

المادة ١- يسمى هذا النظام (نظام منح الدرجات والشهادات في الجامعة الهاشمية
لسنة ٢٠٠٣) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢- يكون للكلمات التالية حيثما وردت في هذا النظام المعاني المخصصة لها
ادناه ما لم تدل القرينة على غير ذلك :-
الجامعة : الجامعة الهاشمية .
المجلس : مجلس عمداء الجامعة .
الكلية : أي كلية في الجامعة .
المركز : أي مركز علمي في الجامعة .

المادة ٣- تمنح الجامعة ما يلي :-

- أ- الدرجة الجامعية الاولى (البكالوريوس) .
- ب- شهادة دبلوم الدراسات العليا .

- ج- الدرجة الجامعية الثانية (الماجستير) .
- د- الدرجة الجامعية الثالثة (الدكتوراة) .
- هـ- درجة الدكتوراة الفخرية .
- و- أي شهادة أخرى يتم احداثها بقرار من المجلس .

المادة ٤- أ- تحدد متطلبات وشروط منح الدرجات العلمية والشهادات وحقوق التخصص
ذات العلاقة بها بمقتضى تعليمات يصدرها المجلس .

ب- تحدد متطلبات وشروط منح الدرجات الفخرية بمقتضى تعليمات يصدرها
المجلس .

المادة ٥- أ- تمنح الدرجة الجامعية الاولى (البكالوريوس) بقرار من المجلس بناء
على تنسيب من مجلس الكلية المختص او مجلس المركز او المعهد
المختص في الجامعة .

ب- تمنح الدرجة الجامعية الثانية (الماجستير) والدرجة الجامعية الثالثة
(الدكتوراة) بقرار من المجلس بناء على تنسيب مجلس الدراسات العليا
المستند الى توصية مجلس الكلية او مجلس المركز او المعهد المختص في
الجامعة .

ج- تمنح الدرجات والشهادات الاخرى بقرار من المجلس بناء على تنسيب
رئيس الجامعة .

المادة ٦- يصدر المجلس التعليمات اللازمة لتنفيذ احكام هذا النظام .

هكذا من الشاهل

المادة ٧- يلغى (نظام منح الدرجات العلمية والشهادات في الجامعة الهاشمية رقم (٥٦) لسنة ١٩٩٩ وتعديلاته على أن تبقى التعليمات والقرارات الصادرة بمقتضاه سارية المفعول إلى أن يتم إلغاؤها أو استبدال غيرها بها وفقا لاحكام هذا النظام .

٢٠٠٣/٧/٢٤

عبدالله الثاني ابن الحسين

وزير التعليم العالي والبحث العلمي ووزير التربية والتعليم بالوكالة الدكتور محمد حمدان	نائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية ووزير التنمية الإدارية الدكتور محمد الحلايقة	رئيس الوزراء ووزير الدفاع المهندس علي ابو الرغاب
وزير الشؤون البرلمانية توفيق كريسنان	وزير دولة للشؤون رئاسة الوزراء ووزير دولة للشؤون السياسية الدكتور محمد عطاش الطوان	وزير الشؤون البلدية الدكتور عبد الرزاق طيبشات
وزير المالية الدكتور ميشيل مارنو	وزير الخارجية الدكتور مروان المعشر	وزير الدخلية المهندس سمير الحباشنة
وزير دولة للشؤون القانونية ووزير العدل بالوكالة الدكتور عبد الشغابنة	وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الدكتور فواز حاتم الزعبي	وزير الأشغال العامة والاسكان المهندس حسني ابو غيدا
وزير المياه والري الدكتور حاتم الناصر	وزير الطاقة والثروة المعدنية المهندس "محمد علي" البطاينة	وزير الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية الدكتور أحمد هليل
وزير دولة للشؤون الخارجية شاهر باك	وزير العسل المهندس مزاحم المحيسن	وزير التخطيط الدكتور باسم عوض الله
وزير التنمية الاجتماعية الدكتورة رويدة المعاطنة	وزير السياحة والآثار محمد سامر الطويل	وزير الثقافة حيدر محمود
وزير الإسلام الدكتور نبيل الشمرين	وزير الصحة الدكتور حاكم القاضي	وزير الصناعة والتجارة الدكتور محمد ابو حمور

هكذا من الأشغال

نحن عبد الله الثاني ابن الحسين ملك المملكة الأردنية الهاشمية
بمقتضى المادة (٣١) من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠٠٣/٧/٢٤
نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (١٠٥) لسنة ٢٠٠٣

نظام معدل لنظام الدراسات العليا في الجامعة الهاشمية

المادة ١- يسمى هذا النظام (نظام معدل لنظام الدراسات العليا في الجامعة الهاشمية لسنة ٢٠٠٣) ويقرأ مع النظام الاصيلي رقم (٥٤) لسنة ١٩٩٩ المشار اليه فيما يلي
بالنظام الاصيلي نظاما واحدا ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢- تعدل المادة (٢) من النظام الاصيلي بالغاء تعريف كل من (الكلية) و(لجنة الكلية) والمعنى المخصص لهما الواردين فيها والاستعاضة عنهما بما يلي :-
الكلية : أي كلية او معهد او مركز في الجامعة .
لجنة الكلية : لجنة الدراسات العليا في الكلية او المركز .

المادة ٣- تعدل الفقرة (د) من المادة (٣) من النظام الاصيلي باضافة عبارة (والعالمي) إلى آخرها .

المادة ٤- يلغى نص المادة (٤) من النظام الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-

المادة ٤-

تنشأ برامج الدراسات العليا في التخصصات والحقول المختلفة لشهادة دبلوم الدراسات العليا ، ولدرجة الماجستير ودرجة الدكتوراة بقرار من مجلس التعليم العالي ، بناء على تنسيب مجلس العمداء ، المستند إلى موافقة المجلس المجلس ونوصية مجلس الكلية ، واقتراح مجلس القسم .

المادة ٥- يعدل البند (١) من الفقرة (أ) من المادة (٥) من النظام الاصلي بالغاء كلمة (المعينة) الواردة فيها والاستعاضة عنها بكلمة (المعنية) .

المادة ٦- تعدل المادة (٦) من النظام الاصلي على النحو التالي :-

اولا : بالغاء عبارة (وتقدمها) الواردة في الفقرة (أ) منها والاستعاضة عنها بعبارة (وعرضها على) وبإضافة عبارة (لقرارها) إلى آخر هذه الفقرة .
ثانيا : بالغاء الفقرة (و) منها .

المادة ٧- تعدل المادة (٧) من النظام الاصلي بإضافة الفقرة (د) اليها وإعادة ترقيم الفقرة (د) لتصبح (هـ) :-

و- التنسيب الى مجلس العمداء ، بناء على توصية لجنة الكلية او المعهد ، بأسماء الطلبة الذين اتموا بنجاح متطلبات الحصول على درجات وشهادات الدراسات العليا لاتخاذ القرار اللازم لمنحها .

هذا من الأعمال

المادة ٨- تعدل المادة (٨) والفقرة (ب) من المادة (٩) والمادة (١٠) من النظام الاصلي بالغاء كلمة (الرئيس) الواردة في كل منها والاستعاضة عنها بعبارة (مجلس العمداء) .

٢٠٠٣/٧/٢٤

عبدالله الثاني ابن الحسين

رئيس الوزراء وزير الدفاع المهندس علي ابو الراغب	نائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية وزير التنمية الادارية الدكتور محمد الحلايقة	وزير التعليم العالي والبحث العلمي وزير التربية والتعليم بالوكالة الدكتور محمد حمدان
وزير الشؤون البلدية الدكتور عبد الرزاق طبيشات	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء وزير دولة للشؤون السياسية الدكتور محمد عفاش العدوان	وزير الشؤون البرلمانية نوابي خريشان
وزير الداخلية المهندس سمير الحباشنة	وزير الخارجية الدكتور مروان المعشر	وزير المالية الدكتور ميشيل مارتو
وزير الأشغال العامة والإسكان المهندس حسني ابو غيدا	وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الدكتور فواز حاتم الزعبي	وزير دولة للشؤون القانونية وزير العدل بالوكالة الدكتور عبد الشخانية
وزير الأوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية الدكتور احمد هليل	وزير الطاقة والثروة المعدنية المهندس " محمد علي " البطاينة	وزير المياه والري الدكتور حازم الناصر
وزير النقل المهندس نادر الذهبي	وزير التخطيط الدكتور باسم عوض الله	وزير دولة للشؤون الخارجية شاهر باك
وزير الثقافة حيدر محمود	وزير الزراعة طراد الفايز	وزير السياحة والآثار محمد سامر الطويل
وزير الصناعة والتجارة الدكتور محمد ابو حمور	وزير البيئة الدكتور هشام غرايبة	وزير الصحة الدكتور حاكم القاضي
		وزير الأعمال الدكتور نبيل الشريف

نحن عبد الله الثاني ابن الحسين ملك المملكة الاردنية الهاشمية
بمقتضى المادة (٣١) من الدستور
وبناء على ما لمروره مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠٠٣/٧/٢٤
نامر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (١٠٦) لسنة ٢٠٠٣
نظام المراكز العلمية في الجامعة الهاشمية
صادر بمقتضى المادة (٢٥) من قانون الجامعات الاردنية الرسمية
رقم (٤٢) لسنة ٢٠٠١

المادة ١- يسمى هذا النظام (نظام المراكز العلمية في الجامعة الهاشمية لسنة ٢٠٠٣)
ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢- يكون للكلمات التالية حيثما وردت في هذا النظام المعاني المخصصة لها
ادناه ما لم تدل القرينة على غير ذلك :-
القانون : قانون الجامعة الاردنية الرسمية .
الجامعة : الجامعة الهاشمية .
الرئيس : رئيس الجامعة .
المركز : أي مركز علمي في الجامعة .
المدير : مدير المركز .
المجلس : مجلس المركز المشكل بموجب احكام هذا النظام .

المادة ٣-أ- ينشأ في الجامعة مركز او اكثر وفقا لاحكام القانون يهدف لتحقيق غايات
علمية ذات طبيعة خاصة في مجالات البحث او التدريس او التدريب او
التأهيل او الخدمات او الاستشارات او غيرها .
ب- يتم انشاء المركز بقرار من مجلس التعليم العالي .

المادة ٤-أ- يكون للمركز مجلس لا يزيد عدد اعضائه على احد عشر عضواً يعينهم
الرئيس ، بعد الاستئناس برأي مجلس العمداء ، لمدة سنتين قابلة للتجديد ،
ويسمي من بينهم رئيساً للمجلس .
ب- يتولى ادارة المركز مدير يسميه الرئيس لمدة سنتين قابلة للتجديد ويجوز
بقرار من الرئيس تسمية نائب له .

المادة ٥- يمارس مجلس المركز الصلاحيات التي يمارسها مجلس الكلية والصلاحيات
التي تقتضيها اهدافه وفقاً للغايات التي انشئ من اجلها وفقاً لاحكام القانون .

المادة ٦- اذا كانت اهداف المركز تقتضي منح شهادات علمية فيتم منحها وفقاً لنظام
منح الدرجات والشهادات المطبق في الجامعة .

المادة ٧- تسري على العاملين في المركز النظمه الجامعة وتعليماتها .

المادة ٨- يصدر مجلس العمداء ، بناء على تنسيب الرئيس التعليمات اللازمة لتنفيذ
احكام هذا النظام ، بما في ذلك صلاحيات مجلس المركز والمدير وتحديد
الاهداف الخاصة بالمركز ووضع هيكله التنظيمي وخططه الدراسية
والتدريبية .

هكذا من الأصول

المادة ٩- يلغى (نظام المراكز العلمية في الجامعة الهاشمية) رقم (٥٥) لسنة ١٩٩٩ على ان تبقى التعليمات والقرارات الصادرة بمقتضاه سارية المفعول الى ان يتم إلغاؤها أو استبدال غيرها بها وفقاً لاحكام هذا النظام .

٢٠٠٣/٧/٢٤

عبدالله الثاني ابن الحسين

وزير التعليم العالي والبحث العلمي ووزير التربية والتعليم بالوكالة الدكتور محمد حمدان	نائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية ووزير التنمية الادارية الدكتور محمد الحلايقة	رئيس الوزراء ووزير الدفاع المهندس علي ابو الراغب
وزير الشؤون البرلمانية توفيق كرشان	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء ووزير دولة للشؤون السياسية الدكتور محمد عثمان العتوان	وزير الشؤون البلدية الدكتور عبد الرزاق طيشت
وزير المالية الدكتور ميشول مارتو	وزير الخارجية الدكتور مروان المعشر	وزير الداخلية المهندس سمير الحبائشة
وزير دولة للشؤون القانونية ووزير العدل بالوكالة الدكتور عبد الشكاتب	وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الدكتور فواز حاتم الزعبي	وزير الأشغال العامة والسكان المهندس حسني ابو غيدا
وزير المياه والري الدكتور حازم الناصر	وزير الطاقة والثروة المعدنية المهندس " محمد علي " البطاينة	وزير الأوقاف والشؤون والمقنسات الإسلامية الدكتور احمد هليل
وزير دولة للشؤون الخارجية شاهر ياك	وزير العمل المهندس مزاحم المحيين	وزير النقل المهندس نادر الذهبي
وزير التنمية الاجتماعية الدكتورة رويدا المعاطة	وزير المياه والآثار محمد سامر الطويل	وزير الثقافة حيدر محمود
وزير الاعلام الدكتور نبيل الشريف	وزير الصحة الدكتور حاكم القاضي	وزير الصناعة والتجارة الدكتور محمد ابو حمور

هذه من الأصول

نحن عبد الله الثاني ابن الحسين ملك المملكة الاردنية الهاشمية
بمقتضى المادة (٣١) مسن الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠٠٣/٧/٢٤
نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (١٠٧) لسنة ٢٠٠٣
نظام معدل لنظام تأديب الطلبة في الجامعة الهاشمية

المادة ١- يسمى هذا النظام (نظام معدل لنظام تأديب الطلبة في الجامعة الهاشمية
لسنة ٢٠٠٣) ويقرأ مع النظام رقم (٥٣) لسنة ١٩٩٩ المشار اليها فيما يلي
بالنظام الاصلي نظاما واحدا ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢- تعدل المادة (٣) من النظام الاصلي على النحو التالي :-
اولاً : باضافة عبارة (او التهديد بالاثلافها) الى اخر الفقرة (ح) منها .
ثانياً : باضافة عبارة (او الى افكار سياسية او اقليمية او الترويج لها) الى اخر
الفقرة (م) منها .

ثالثاً : باضافة الفقرة (و) اليها بالنص التالي :-
و- ادخال أي مواد يمكن استخدامها لغرض غير مشروع .
رابعاً : بالغاء نص الفقرة (ي) منها والاستعاضة عنه بالنص التالي :-
ي- الاخلال بالنظام والانضباط وحسن سير الدراسة في الجامعة
وبالقواعد المتبعة أثناء المحاضرات وعقد الامتحانات او الندوات
او الانشطة التي تقام داخل الجامعة .

خامساً : بالغاء الفقرة (ن) منها واعادة ترقيم الفقرات من (و) الى (ن) لتصبح من
(ز) الى (ن) على التوالي .

سادساً : باضافة الفقرتين (س) و (ع) اليها بالنصين التاليين :-

س- اعطاء وثائق وهويات جامعية للغير بقصد استعمالها بطريقة غير مشروعة .

ع- التحريض أو الاتفاق مع الطلبة أو اشخاص آخرين على ارتكاب اعمال عنف أو مشاجرات ضد الطلبة أو اشخاص داخل الجامعة .

المادة ٣- تعدل المادة (٤) من النظام الاصلي على النحو التالي :-

اولاً : باضافة عبارة (الذي يرتكب ايًا من المخالفات المنصوص عليها في المادة (٣) من هذا النظام) بعد كلمة (الطالب) الواردة في مطلعها .
ثانياً : باضافة عبارة (او كل) بعد كلمة (بعض) الواردة في البند (٣) من الفقرة (أ) منها وبإلغاء عبارة (على الا يتجاوز عددها ثلاث محاضرات متتالية لكل مخالفة) الواردة في آخره .

ثالثاً : بالاضافة البند (١٠) الى الفقرة (أ) منها وباعادة ترقيم البندين (١٠) و (١١) لتصبحا (١١) و (١٢) على التوالي :-

١٠- اعتباره راسياً في مادة او أكثر .

رابعاً : باضافة البند (١٣) الى الفقرة (أ) اليها بالنص التالي :

١٣- تعليق منح الدرجة بما لا يتجاوز فصلين دراسيين .

المادة ٤- تعدل المادة (٥) من النظام الاصلي على النحو التالي :

اولاً : بإلغاء عبارة (على ان تراعى في ذلك احكام البند (٩) من الفقرة (أ) من المادة (٤) من هذا النظام) الواردة في البند (٣) من الفقرة (أ) منها .

ثانياً : باضافة الفقرتين (د) و (هـ) اليها بالنصين التاليين :-

د- توقع على الطالب الذي تقدم لامتحان أو الاختبار بدلاً من طالب آخر العقوبات التالية :-

١- إلغاء تسجيله في ذلك الفصل .

٢- فصله من الجامعة لمدة فصلين دراسيين اعتباراً من الفصل

الذي يلي الفصل الذي ضبط فيه .

هـ- إذا كان الشخص الذي دخل قاعة الامتحان أو الاختبار من غير

طلبة الجامعة فيحال الى الجهات القضائية المختصة .

المادة ٥- يعدل النظام الاصلي باضافة المادتين التاليتين اليه :-

المادة ٦-

توقع على الطالب الذي اتفق مع طالب آخر أو شخص آخر على تأدية

امتحان أو اختبار بدلاً منه العقوبات التالية مجتمعة :-

١- اعتباره راسياً في تلك المادة .

٢- إلغاء تسجيله في بقية المواد المسجلة له في ذلك الفصل .

٣- فصله من الجامعة لمدة فصل دراسي واحد يلي الفصل الذي ضبط فيه .

المادة ٧-

أ- لا يحق للطالب المحال الى التحقيق ان ينسحب من الدراسة قبل انتهاء

التحقيق معه .

ب- توقف اجراءات تخريج الطالب الى حين البت في موضوع المخالفة

المرتبكة .

ج- لا يحق للطالب الذي فصل من الجامعة فصلاً تأديبياً مؤقتاً التسجيل في

الفصل الصيفي الذي يسبق الفصل الذي فصل فيه .

د- لا تحتسب للطالب المفصول فصلاً مؤقتاً أي مواد يدرسها خلال مدة فصله

في أي جامعة او معهد .

المادة ٦- يعدل النظام الاصلي بإلغاء عبارة (عام جامعي) حيثما وردت فيه الاستعاضة عنها

بعبارة (سنة دراسية) .

المادة ٧- تعدل المادة (٧) من النظام الاصلي باضافة عبارة (ولمجلس العمداء في حالات خاصة ان يستبدل رئيس مجلس التأديب رئيساً آخر لمدة محدودة) الى آخرها .

المادة ٨- تعدل المادة (٩) من النظام الاصلي باضافة عبارة (او مشاجرات او شغب او اعتداء على ممتلكات الجامعة) بعد عبارة (عدم انتظام الدراسة) الواردة فيها .

المادة ٩- يعدل النظام الاصلي باضافة المادة (١٠) اليه بالنص التالي :-
المادة ١٠

أ- على لجان التحقيق ومجلس التأديب البت في القضايا المحالة اليه خلال مدة لا تتجاوز اربعة عشر يوماً من تاريخ احالتها من الجهات المختصة ولرئيس الجامعة تمديدها ان اقتضت الظروف ذلك ، وعلى الطالب المخالف المشول امام لجنة التحقيق او مجلس التأديب خلال هذه المدة وللجان التحقيق ومجلس التأديب الحق في اصدار العقوبة غيابياً اذا لم يمثل الطالب المخالف بعد تبليغه عن طريق الاعلان في كلياته للمرة الثانية .

ب- اذا انتهت المدة المحددة لاي لجنة من لجان التحقيق ومجلس التأديب ، تستمر هذه اللجنة في ممارسة صلاحياتها الى ان تشكل لجان جديدة ، او مجلس جديد يحل محلها .

المادة ١٠- يعدل النظام الاصلي بالقاء المادة (١١) منه .

المادة ١١- تعدل المادة (١٣) من النظام الاصلي بالقاء عبارة (رئيس الجامعة) الواردة فيه والاستعاضة عنها بعبارة (مجلس العمداء) .

المادة ١٢- يعدل النظام الاصلي باعادة ترقيم المواد من (٦-١٣) الواردة فيه لتصبح من (١٤-١٧) على التوالي .

٢٠٠٣/٧/٢٤

عبدالله الثاني ابن الحسين

رئيس الوزراء وزير الدفاع المهندس علي ابو الراغب	نائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية وزير التنمية الادارية الدكتور محمد الحلايقة	وزير التعليم العالي والبحث العلمي وزير التربية والتعليم بالوكالة الدكتور محمد حمدان
وزير الشؤون البلدية الدكتور عبد الرزاق طباشات	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء وزير دولة للشؤون السياسية الدكتور محمد عطاش العدوان	وزير العلوم البرلمانية فرانك كرفيل
وزير الداخلية المهندس سمير الحباشنة	وزير الخارجية الدكتور مروان المعشر	وزير المالية الدكتور ميشيل مارنو
وزير الأشغال العامة والسكن المهندس حسني ابو غيدا	وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الدكتور فواز حاتم الزعبي	وزير دولة للشؤون القانونية وزير العدل بالوكالة الدكتور عبد الشهاب
وزير الأوقاف والشؤون والمؤسسات الاسلامية الدكتور احمد هليل	وزير الطاقة والثروة المعدنية المهندس " محمد علي " البطاينة	وزير المياه والري الدكتور حاتم الناصر
وزير النقل المهندس نادر الذهبي	وزير التخطيط الدكتور باسم عوض الله	وزير دولة للشؤون الخارجية شاهر باك
وزير الثقافة حيدر محمود	وزير الزراعة طراد الفايز	وزير التربية الاجتماعية الدكتور رويدا المعايطة
وزير الصناعة والتجارة الدكتور محمد ابو حمور	وزير البولصة الدكتور هشام غرابية	وزير الصحة الدكتور حاكم القاضي

هكذا من المأهول

نحن عبدالله الثاني ابن الحسين ملك المملكة الاردنية الهاشمية
بمقتضى المادة (٣١) من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠٠٣/٧/٢٤
أمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (١٠٨) لسنة ٢٠٠٣

نظام الهيئة التدريسية في جامعة الحسين بن طلال
صادر بمقتضى الفقرة (أ) من المادة (٢٥) من قانون الجامعات الاردنية الرسمية
رقم (٤٢) لسنة ٢٠٠١

المادة ١- يسمى هذا النظام (نظام الهيئة التدريسية في جامعة الحسين بن طلال لسنة
٢٠٠٣) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢- يكون للكلمات والعبارات التالية حيثما وردت في هذا النظام المعاني
المخصصة لها أدناه ، ما لم تدل القرينة على غير ذلك :-

- الجامعة : جامعة الحسين بن طلال .
- مجلس الامناء : مجلس ائناء الجامعة .
- المجلس : مجلس عمداء الجامعة .
- الرئيس : رئيس الجامعة .
- اللجنة : لجنة التعيين والترقية المشكلة وفقا لاحكام هذا النظام .

المادة ٣- عضو الهيئة التدريسية في الجامعة هو :-

- أ- الاستاذ .
- ب- الاستاذ المشارك .
- ج- الاستاذ المساعد .
- د- المدرس .
- هـ- المدرس المساعد .

التعيين والتثبيت

المادة ٤- أ- يشكل المجلس لجنة تسمى (لجنة التعيين والترقية) برئاسة الرئيس
وعضوية ستة من اعضائه تتولى ممارسة الصلاحيات المتعلقة بشؤون اعضاء
الهيئة التدريسية وفقا لاحكام هذا النظام .

ب- اذا تعدر تشكيل اللجنة وفقا لاحكام الفقرة (أ) من هذه المادة فيتولى
المجلس ممارسة صلاحياتها .

المادة ٥- يتم تعيين عضو الهيئة التدريسية في الجامعة وترقيته وتثيبته واجازته اجازة
تفرغ علمي واجازته دون راتب وانتدابه واعارته ونقله من فئة إلى فئة أعلى
ضمن الرتبة الواحدة وقبول استقالته وانهاء خدمته بقرار من المجلس بناء
على تسيب اللجنة المستند الى توصية كل من مجلس القسم ومجلس
الكلية .

المادة ٦- يشترط فيمن يعين عضوا في الهيئة التدريسية في الجامعة الشروط العامة
التالية، وذلك بالإضافة إلى الشروط والمؤهلات الخاصة الأخرى المنصوص
عليها في هذا النظام :-

- أ- أن يكون حاصلا على درجة علمية أو شهادة مهنية في مجال
اختصاصه تمكنه من التدريس في الجامعة ، على أن تكون تلك
الدرجة أو الشهادة مسبقة بشهادة الدراسة الثانوية العامة أو ما يعادلها
والدرجة الجامعية الأولى .
- ب- أن يكون قد حصل على الدرجة العلمية المشار إليها في البند (أ) من
هذه الفقرة بالدراسة المنتظمة من جامعة معترف بها .
- ج- أن يكون قادرا على القيام بالعمل الجامعي وبخاصة التدريس والبحث
العلمي .

هكذا من الأصول

ج- أن يكون لائقاً من الناحية الصحية بناءً على تقرير من المرجع الطبي الذي تعتمده الجامعة .

د- أن يكون غير محكوم عليه بجناية أو بجنحة مخلة بالشرف والآداب العامة .

هـ- ألا يكون قد انتهت خدمته في الجامعة بسبب فقد الوظيفة أو العزل .

و- ألا يكون قد انتهت خدمته في الجامعة خلال مدة تجربته فيها .

المادة ٧- يشترط فيمن يعين في رتبة مدرس مساعد في الجامعة أن يكون حاصلاً على درجة البكالوريوس أو ما يعادلها بالدراسة المنتظمة من جامعة معترف بها في مجال التخصص الذي سيعين فيه ، وأن يكون قد عمل مدة لا تقل عن خمس سنوات في مجال ذلك التخصص بعد حصوله على درجة البكالوريوس .

المادة ٨- أ- يشترط فيمن يعين في رتبة مدرس في الجامعة ما يلي :-

١- أن يكون قد حصل على درجة الماجستير أو ما يعادلها في مجال التخصص الذي سيعين فيه .

٢- وأن يكون قد عمل بعد حصوله على درجة الماجستير مدة لا تقل عن ثلاث سنوات في مجال البحث أو التدريس في جامعة أو معهد جامعي معترف بهما .

ب- يشترط فيمن يعين في رتبة مدرس في المجالات الصحية والهندسية والفنية أن يكون حاصلاً على درجة الماجستير أو ما يعادلها في مجال التخصص الذي سيعين فيه وأن يكون قد عمل في هذا المجال مدة لا تقل عن ثلاث سنوات ولهذه الغاية لا تحسب السنة التدريبية التالية لحصوله على درجة البكالوريوس .

المادة ٩- يشترط فيمن يعين في رتبة أستاذ مساعد في الجامعة أن يكون حاصلاً على درجة الدكتوراة أو ما يعادلها من جامعة معترف بها أو أن يكون حاصلاً على شهادة تخصصية تعادل درجة الدكتوراة من مؤسسة أكاديمية أو مهنية تعترف بها الجامعة .

المادة ١٠- أ- يشترط فيمن يعين في رتبة أستاذ مشارك في الجامعة ما يلي :-

١- أن يكون حاصلاً على المؤهل العلمي المنصوص عليه في

المادة (٩) من هذا النظام .

٢- وأن يكون قد شغل رتبة أستاذ مساعد مدة لا تقل عن خمس

سنوات في جامعة أو معهد علمي أو فني من مستوى جامعي

معترف به .

٣- وأن يكون قد نشر إنتاجاً علمياً قيماً أدى إلى تقدم المعرفة قام به

بعد حصوله على المؤهل العلمي المنصوص عليه في المادة (٩)

من هذا النظام على أن تتوافر في هذا الإنتاج الشروط

والمواصفات التي تطلبها الجامعة للترقية إلى رتبة أستاذ مشارك .

ب- يجوز أن يعين في رتبة أستاذ مشارك من لم يعمل أستاذاً مساعداً وكان

قد مضى على حصوله على المؤهل العلمي المنصوص عليه في المادة

(٩) من هذا النظام مدة عشر سنوات على الأقل ونشر خلالها إنتاجاً علمياً

ليما أدى إلى تقدم المعرفة ، أو قام بأعمال مهنية أو فنية متميزة على

أن تتوافر في هذا الإنتاج الشروط والمواصفات التي تطلبها الجامعة

للترقية إلى رتبة أستاذ مشارك .

المادة ١١- أ- يشترط فيمن يعين في رتبة أستاذ في الجامعة ما يلي :-

١- أن يكون قد حصل على المؤهل العلمي المنصوص عليه

المادة (٩) من هذا النظام .

٢- وأن يكون قد شغل رتبة أستاذ مشارك مدة لا تقل عن خمس سنوات

على الأقل في جامعة أو معهد علمي من مستوى جامعي معترف به .

كل من الشغل

٣- وأن يكون قد نشر وهو يشغل رتبة أستاذ مشارك إنتاجاً علمياً قيمياً أدى إلى تقدم المعرفة .

ب- يجوز أن يعين في رتبة أستاذ من لم يعمل أستاذاً مشاركاً وكان قد مضى على حصوله على المؤهل العلمي المنصوص عليه في المادة (٩) من هذا النظام مدة عشرين سنة على الأقل ونشر خلالها إنتاجاً علمياً قيمياً أدى إلى تقدم المعرفة على أن تتوافر في هذا الإنتاج الشروط والمواصفات التي تطلبها الجامعة للترقية إلى رتبة أستاذ أو قام بأعمال مهنية أو فنية متميزة .

المادة ١٢- للرئيس بعد الاستئناس برأي كل من مجلس القسم ومجلس الكلية التعاقد مع الأردني للعمل في الجامعة إذا كان متخصصاً أو خبيراً وتوافرت فيه الشروط المنصوص عليها في المادة (٩) من هذا النظام .

المادة ١٣- يجوز عند تعيين عضو الهيئة التدريسية حساب عشر سنوات من الخبرة العملية في غير التدريس الجامعي حداً أعلى لأغراض تحديد الراتب فقط ، وذلك باعتبار كل سنتين من تلك الخبرة سنة واحدة في الخدمة .

المادة ١٤- أ- إذا لم يعين عضو الهيئة التدريسية في الجامعة فيتم حساب مدة الخبرة السابقة على التعيين التي تزيد على ستة أشهر سنة كاملة .
ب- لا تحسب مدة الخبرة التي سبقت الحصول على المؤهل العلمي الأدنى المطلوب للرتبة التدريسية التي تم التعيين على أساسها .

المادة ١٥- يجوز ، عند تعيين عضو في الهيئة التدريسية في الجامعة ، أن تعتمد الرتبة التي شغلها في أي جامعة أخرى معترف بها ، وذلك لغايات تحديد رتبته والدميته شريطة أن يكون حاصلاً على المؤهلات العلمية المنصوص عليها في هذا النظام .

هكذا من الأعمال

المادة ١٦- أ- يكون عضو الهيئة التدريسية في الجامعة بعد تعيينه تحت التجربة وينظر في تثبيته إذا توافرت فيه الشروط التالية:-

- ١- أن يكون أردنياً .
- ٢- قد أمضى مدة لا تقل عن خمس سنوات متصلة خدمة فعلية في الجامعة .
- ٣- أثبت جدارة في تدريسه وعلاقاته في الجامعة .
- ٤- قد تمت ترقيته إلى رتبة أكاديمية أعلى في الجامعة إلا إذا كان قد عين برتبة أستاذ ، ففي هذه الحالة ينظر في تثبيته بعد مضي مالا يقل عن ثلاث سنوات متصلة خدمة فعلية في الجامعة ، وإذا لم يثبت فتنتهي خدمته حكماً .

ب- ينظر في تثبيث المدرس إذا أمضى مدة لا تقل عن سبع سنوات متصلة خدمة فعلية في الجامعة ، وكان ناجحاً في تدريسه وعلاقاته فيها وتم نقله إلى الفئة (أ) من رتبة مدرس .

ج- ينظر في تثبيث المدرس المساعد إذا أمضى مدة لا تقل عن سبع سنوات متصلة خدمة فعلية في الجامعة .

د- تعتبر مدة التجربة لعضو الهيئة التدريسية جزءاً من خدمته الفعلية في الجامعة .

هـ- مع مراعاة نص البند (٣) من الفقرة (أ) من هذه المادة ، يكون الحد الأعلى لمدة التجربة لعضو الهيئة التدريسية عشر سنوات خدمة فعلية في الجامعة ، وإذا لم يثبت خلال هذه المدة فتعتبر خدمته منتهية حكماً .

و- للمجلس بناء على تنسيب الرئيس إنهاء خدمة عضو الهيئة التدريسية خلال مدة تجربته على أن يبلغ بذلك قبل ثلاثة أشهر على الأقل من التاريخ المحدد لانتهاء خدمته ، وللرئيس عدم التقيد بهذا الشرط الزمني إذا رأى مبرراً لذلك .

ز- اذا اعيد تعيين عضو الهيئة التدريسية في الجامعة يوضع تحت التجربة

من جديد وفقاً لاحكام هذه المادة .

المادة ١٧- يجوز تعيين عضو الهيئة التدريسية المعين في أي من الاقسام الاكاديمية في

أي من كليات الجامعة تعييناً مشتركاً في قسم آخر من اقسامها او اقسام كلية

اخرى شريطة ان تكون بين القسمين علاقة موضوعية وتحدد شروط واسس

التعيين المشترك بمقتضى تعليمات يصدرها المجلس لهذه الغاية .

المادة ١٨- تطبق اجراءات التعيين المتبعة في الجامعة عند انتقال عضو الهيئة

التدريسية من جامعة اردنية رسمية اليها و يشترط في التعيين موافقة مجلس

عمداء الجامعة التي تم الانتقال منها .

الرواتب والعلاوات

المادة ١٩-١- يحدد سلم رواتب اعضاء الهيئة التدريسية في الجامعة على النحو

التالي :-

الرتبة	الفئة	الراتب من الى	الزيادة السنوية بالدينار
استاذ		٣٣٤	٦٩٤
استاذ مشارك	أ	٣٣٦	٣٦٦
	ب	٢٥٥	٢٩٥
استاذ مساعد	أ	٢٥١	٢٨٣
	ب	٢٠٧	٢٣٩
مدرس	أ	١٨٥	٢٢١
	ب	١٣٦	١٧٢
مدرس مساعد		٧٩	١٢٩

ب- يحدد الرواتب الاساسي للرئيس بأعلى مربوط راتب الاستاذ .

المادة ٢٠-١- يستحق عضو الهيئة التدريسية الزيادة السنوية عند حلول موعدها .

ب- لا يجوز ان تؤدي ترقية عضو الهيئة التدريسية إلى أي نقصان في راتبه

الاساسي بأي حال من الاحوال .

المادة ٢١-١- تصرف للمحاضر غير المتفرغ عن كل ساعة تدريس فعلية المبالغ المحددة

تالياً:-

١- المحاضر الحاصل على رتبة استاذ او رتبة بمستواها . ٢٥ ديناراً

٢- المحاضر الحاصل على رتبة استاذ مشارك او رتبة . ٢٠ ديناراً

بمستواها .

٣- المحاضر الحاصل على رتبة استاذ مساعد او رتبة . ١٥ ديناراً

بمستواها .

٤- المحاضر الحاصل على درجة الدكتوراة . ١٥ ديناراً

٥- المحاضر الحاصل على درجة الماجستير . ١٢ ديناراً

٦- المحاضر الحاصل على درجة البكالوريوس . ١٠ دنانير

ب- اذا اقتضت الحاجة تكليف اشخاص من ذوي الخبرة ممن لا يحملون

درجات علمية او رتباً جامعية بالقاء محاضرات في الجامعة فللرئيس ان

يحدد مكافأة لأي منهم لتراوح ما بين (١٠-٢٥) ديناراً للمحاضرة

الواحدة .

المادة ٢٢-١- لغايات تطبيق احكام المادة (٢١) من هذا النظام تحسب الساعات العملية

في المختبر او الورش او التدريس العملي والاشراف على مشاريع

التخرج باعتبار كل ساعة بنصف ساعة تدريس .

ب- للمجلس بناء على تنسيب الرئيس وتوصية العميد المختص ان يمنح أيها

من المحاضرين من اصحاب التخصصات الفنية او المهنية النادرة او

الاكاديمية غير المتوافرة مكافأة لا تزيد على (٥٠٪) من المبالغ المبينة

في الفقرة (أ) من المادة (٢١) من هذا النظام .

المادة ٢٣-أ- يصرف بدل تمثيل شهري للقائمين بمسؤوليات إدارية في الجامعة على النحو التالي :-

- ١- الرئيس ٣٠٠ دينار
- ٢- نائب الرئيس ١٧٥ دينار
- ٣- العميد ١٢٥ دينار
- ٤- نائب العميد ورئيس القسم الأكاديمي ٧٥ دينار
- ومساعد الرئيس ومدير أي مركز علمي في الجامعة من أعضاء الهيئة التدريسية
- ٥- مساعد العميد ٤٥ دينار
- ٦- مشرف الشعبة ٢٠ دينار

ب- لا يجوز للشخص الواحد جمع أكثر من علاوة من العلاوات المنصوص عليها في هذه المادة .

المادة ٢٤-أ- تصرف علاوة ثقيل شهرية لأعضاء الهيئة التدريسية بالجامعة على النحو التالي :-

- الرئيس ٨٥ دينار
- نائب الرئيس والعميد ٥٠ دينار
- نائب العميد ومساعد الرئيس من أعضاء الهيئة التدريسية ٤٥ دينار
- عضو الهيئة التدريسية ٤٠ دينار

ب- لا تصرف العلاوة المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة لمن تخصص له الجامعة سيارة أو تقوم بتأمين تنقله بصورة دائمة .

ج- تصرف للمحاضرين المتفرغين بعقود علاوة تنقل مساوية للعلاوة المقررة لمن هم في سوتهم من حيث الرتبة الأكاديمية .

د- لا يجوز للشخص الواحد جمع أكثر من علاوة من العلاوات المنصوص عليها في هذه المادة .

هكذا من العمل

المادة ٢٥-أ- تصرف لأعضاء الهيئة التدريسية علاوة اختصاص تعادل (١٣٥٪) من رواتبهم الأساسية .

ب- تصرف علاوة جامعة شهرية لأعضاء الهيئة التدريسية في الجامعة على النحو التالي :-

- ١- الاستاذ ٤٥٠ دينار
- ٢- الاستاذ المشارك ٣٢٥ دينار
- ٣- الاستاذ المساعد ٢٦٥ دينار
- ٤- المدرس ١٩٠ دينار
- ٥- المدرس المساعد ١٥٠ دينار

ج- لغاية صرف العلاوتين المنصوص عليهما في الفقرتين (أ) و (ب) من هذه المادة ، يعامل المحاضرون المتفرغون بعقود على أساس الرتب والرواتب الأساسية لنظرالهم ولا يسري ذلك على المعيّنين بعقود شاملة لجميع العلاوات .

د- يجوز لعضو الهيئة التدريسية بموافقة الرئيس القيام بأعمال أخرى خارج لطاق واجباته الجامعية ، وذلك وفقاً للأحكام والشروط التالية :-

- ١- العمل بأجر إضافي أو مكافأة داخل الجامعة وتكليف منها في غير حالات التكليف المنصوص عليها في الفقرة (أ) من المادة (٣٠) من هذا النظام سواء استخدم في ذلك العمل الامكانيات والتسهيلات المتوافرة في الجامعة أم لم يستخدمها ، ويمنح عضو الهيئة التدريسية في هذه الحالة ومن شاركه في العمل من سائر العاملين في الجامعة أجراً أو مكافأة من مجموع الدخل الصافي الذي يتحقق من الأعمال التي تتم بمقتضى هذا البند وذلك وفقاً للتعليمات التي يصدرها المجلس لهذا الغرض .

٢- العمل بأجر أو مكافأة خارج الجامعة ويحدد حجم ذلك العمل والوقت الذي يسمح لعضو الهيئة التدريسية بقضائه خارج الجامعة لذلك الغرض بقرار من الرئيس ويشترط في جميع الاحوال ان لا يتعارض قيام عضو الهيئة التدريسية بأي عمل خارج الجامعة مع واجباته الجامعية وتحدد نسب توزيع الايراد المتحقق بين الجامعة وعضو الهيئة التدريسية بموجب تعليمات يصدرها المجلس لهذه الغاية.

المادة ٢٦-١- تصرف علاوة لاعضاء الهيئة التدريسية في الجامعة تعادل (١٠٠٪) من الراتب الاساسي ولمدة خمس سنوات من تاريخ العمل بهذا النظام .
ب- يعامل المحاضرون المتفرغون المعينون بقرود معاملة نظرائهم من اعضاء الهيئة التدريسية من حيث الرتبة والراتب ولا يسري ذلك على المحاضرين المتفرغين المعينين بقرود شاملة لجميع العلاوات .
ج- لمجلس الامناء بناء على تنسيب الرئيس المستند الى توصية من المجلس منح علاوة خاصة لا يزيد مقدارها على للاثمالة دينار شهريا لعضو الهيئة التدريسية غير الملغزم بالخدمة في الجامعة في تخصصات الحاسوب والادب الانجليزي ، على ان يطبق ذلك وفقاً لحاجة الجامعة وكلما دعت الضرورة لذلك .

المادة ٢٧- يجوز للمجلس وفي حالات خاصة ان يمنح عضو الهيئة التدريسية غير الاردني (بدل الامة) لا تزيد نسبته على (٢٠٪) من راتبه الاساسي وفقاً لسلم الرواتب المنصوص عليه في الفقرة (١) من المادة (١٩) من هذا النظام .

المادة ٢٨-١- تصرف لاعضاء الهيئة التدريسية علاوة عائلية شهرية مقدارها سبعة دنانير للزوجة وديناران لكل ولد حتى الولد الرابع .
ب- اذا تعددت زوجات المستحق للعلاوة فينص على علاوة الزوجت لزوج واحد فقط اذا كان يتقاضى العلاوة عن اربعة اولاد واذا كان عدد اولاده اقل من اربعة فتعطى العلاوات المخصصة للاولاد للزوجات الاخر بالاضافة للزوجة الاولى بشرط ان لا يزيد عدد الزوجات الاضافيات مع الاولاد الذين يستحقون العلاوة على اربعة .
ج- لا تدفع العلاوة العائلية في أي من الحالات التالية :-
١- عن الاولاد الذين اموا الثامنة عشرة من اعمارهم مالم يكونوا مواصلين لدراساتهم الثانوية او الجامعية الاولى او من ذوي الاحتياجات الخاصة .
٢- الى المستحق للعلاوة عن الزوجة التي تقاضي راتباً شهرياً من مؤسسة عامة او خاصة .

المادة ٢٩- تصرف علاوة شخصية شهرية لاعضاء الهيئة التدريسية والمحاضرين المتفرغين مقدارها خمسة وعشرون ديناراً للذين يتقاضون رواتب اساسية مقدارها (١٣٠) ديناراً فما فوق ، واحد عشر ديناراً للذين يتقاضون رواتب اساسية مقدارها (١٢٩) ديناراً فما دون .

المادة ٣٠-١- للرئيس ان يكلف اياً من اعضاء الهيئة التدريسية القيام بالتدريس او البحث العلمي او بأي عمل اخر في الجامعة ، وذلك بناء الدوام الرسمي او بعد انتهائه او خلال ايام الاجازة التي يستحقها او ان يستدعيه منها للقيام بذلك العمل على ان يتم التكليف بمقتضى هذه المادة مقابل مكافأة مالية يحددها الرئيس .

ب- للرئيس ان يقرر منح مكافأة مالية لأي شخص من خارج الجامعة يكافئ بالعمل فيها او يقدم خدمة لها في الشجيرة والكافأة .

هكذا من الأشهر

المادة ٣١- لا يحق لأي من العاملين في الجامعة من أعضاء الهيئة التدريسية والمحاضرين المتفرغين تقاضي أي علاوة أو بدل مهما كان نوع أو مسمى أو مقدار أو نسبة أي منها باستثناء ما كان مقرراً صرفه لفئات محددة من هؤلاء العاملين قبل نفاذ احكام هذا النظام .

النقل والترقية

المادة ٣٢- ينقل عضو الهيئة التدريسية من فئة إلى فئة أعلى ضمن الرتبة الواحدة إذا توافرت لديه في الفئة المطلوب النقل منها اقدمية لا تقل عن خمس سنوات ، ونشر بحث واحد على الأقل في دورية علمية محكمة تعترف بها الجامعة .

المادة ٣٣- يرقى عضو الهيئة التدريسية إلى رتبة استاذ مشارك أو إلى رتبة استاذ إذا كان:-

أ- قد توافرت لديه في الرتبة التي ستتم ترقيته منها اقدمية في الجامعة لا تقل عن خمس سنوات ، وفي حال حساب أي خدمة أكاديمية سابقة له في جامعة أخرى معترف بها فيشترط لترقيته في هذه الحالة ان يكون قد امضى سنتين على الأقل في الرتبة التي عين فيها في الجامعة .

ب- قد نشر وهو يشغل الرتبة التي ستتم ترقيته منها انتاجا علميا فيما ادى إلى تقدم المعرفة في مجال تخصصه على ان يكون قد نشر جزءا من هذا الانتاج العلمي أثناء خدمته في الجامعة ، ويجوز ان تحسب ضمن الانتاج المعتمد للترقية الاعمال المهنية او الفنية المتميزة التي قام بها وهو يشغل الرتبة .

ج- ناجحا في تدريسه وعلاقاته في العمل الجامعي .

د- لم يصدر بحقه انذار نهائي خلال السنتين الاخيرتين من المدة القانونية التي يجب توافرها للترقية ، ويؤجل النظر في ترقيته لمدة سنة واحدة على الأقل من تاريخ توافر الشروط الاخرى للترقية إذا كان قد صدر بحقه مثل ذلك الانذار .

المادة ٣٤- أ- للمجلس بناء على تنسيب الرئيس منح عضو الهيئة التدريسية اقدمية في الرتبة والراتب لا تزيد على سنة واحدة في الرتبة الواحدة ، إذا كان قد قام بأعمال متميزة في مجال البحث العلمي والتدريس او في المجالات المهنية او الفنية في الجامعة .

ب- تحدد الاسس والشروط التي تمنح بموجبها الاقدمية المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة بموجب تعليمات يصدرها المجلس لهذه الغاية .

المادة ٣٥- أ- للمجلس بناء على تنسيب الرئيس تسمية الاستاذ الذي امضى في هذه الرتبة مدة لا تقل عن عشر سنوات خدمة فعلية في الجامعة إذا كان قد قام بأجراء بحوث من مستوى فائق شهدت لها بذلك الاوساط العلمية او قام بأعمال متميزة في المجالات المهنية او الفنية او خدمة المجتمع (استادا متميزا) .

ب- يمنح (الاستاذ المتميز) ميدالية ذهبية تصمم لهذه الغاية ويدرج اسمه في لائحة شرف خاصة اضافة إلى أي ميزات أخرى ترى الجامعة منحه اياها .

المادة ٣٦- للمجلس بناء على تنسيب الرئيس تسمية عضو الهيئة التدريسية الذي امضى في خدمة الجامعة مدة لا تقل عن عشر سنوات وهو برتبة استاذ واثم السبعين من عمره (استاذ شرف) على ان يحتفظ بجميع حقوقه العلمية ، وللجامعة ان تستفيد من خبرته في التدريس والاشراف وفي غيرها بموافقة وذلك مقابل مكافأة يحددها الرئيس .

هكذا من الأصول

مهام عضو الهيئة التدريسية

المادة ٣٧- يتمتع عضو الهيئة التدريسية في الجامعة في نطاق عمله الجامعي بالحرية الكاملة في التفكير والتعبير والنشر وتبادل الرأي فيما يتعلق بالتدريس والبحث العلمي والأنشطة الجامعية الأخرى وذلك في حدود القوانين المعمول بها مع الالتزام بالأنظمة والتعليمات الجامعية .

المادة ٣٨- تشمل مهام عضو الهيئة التدريسية في الجامعة ما يلي :-

- أ- التدريس واجراء الامتحانات .
- ب- اجراء البحوث والدراسات المبتكرة .
- ج- الاشراف على الرسائل الجامعية وبحث الطلبة وتقاريرهم وأنشطتهم العلمية والاجتماعية وتوجيههم .
- د- الارشاد الأكاديمي .
- هـ- الاشتراك في المجالس واللجان الجامعية وفي تلك التي تشارك فيها الجامعة .

و- القيام بأي عمل ينهض بالجامعة ويدفع بها إلى التقدم .

ز- التفرغ لواجبه العلمي في الجامعة وبذل الجهد للنهوض برباليتها العلمية والمحافظة على المستوى اللائق بمكانة الجامعة في ميادين البحث والتدريس والتوجيه والادارة .

المادة ٣٩- يجوز لمجلس القسم بموافقة مجلس الكلية انشاء شعبة للتخصص الذي يتوافر له أكثر من عضو الهيئة التدريسية في مجال تخصص واحد تعمل في نطاق المجلس ، ويتولى ادارة شؤونها مشرف يعينه عميد الكلية من بين اعضاء الهيئة التدريسية في ذلك التخصص بناء على تنسيب رئيس القسم .

المادة ٤٠- أ- على عضو الهيئة التدريسية ان يقدم الى رئيس قسمه او مشرف شعبته تقريراً سنوياً عنشطته الأكاديمية وغير الأكاديمية ، وعلى مشرف الشعبة ان يقدم تقريراً موحداً عن الشطة اعضاء الهيئة التدريسية في الشعبة الى رئيس القسم .

ب- يعد رئيس القسم تقريراً سنوياً الى عميد الكلية يتضمن أنشطة القسم الذي يقدم بدوره تقريراً عن الكلية وأنشطة الاقسام الى الرئيس في نهاية الفصل الثاني من كل عام جامعي .

المادة ٤١- أ- تكون ساعات العمل الاسبوعي لعضو الهيئة التدريسية (٤٠) اربعين ساعة توزع على الاعمال التالية :-

- ١- التدريس .
 - ٢- الاشراف على الرسائل الجامعية .
 - ٣- البحث العلمي .
 - ٤- الارشاد الأكاديمي .
 - ٥- مراجعات الطلبة .
 - ٦- المشاركة في المجالس واللجان الجامعية ، او تلك التي تشارك فيها الجامعة .
 - ٧- الواجبات الجامعية الأخرى .
- ب- يكون النصاب التدريسي للاستاذ تسع ساعات معتمدة ، وللاستاذ المشارك والاستاذ المساعد اثنتي عشرة ساعة معتمدة ، وللمدرس والمدرس المساعد خمس عشرة ساعة معتمدة .
- ج- للرئيس اذا اقتضت الحاجة ان يخفض النصاب التدريسي لعضو الهيئة التدريسية الذي يتولى اعباء ومسؤوليات جامعية .
- د- لا تدفع لعضو الهيئة التدريسية أي مكافآت عن المحاضرات الإضافية التي يلقيها داخل الجامعة ، الا اذا كان قد استوفى النصاب التدريسي المخصص له بمقتضى احكام الفقرة (ب) من هذه المادة .

هكذا من الأشغال

المادة ٤٢- يجوز لعضو الهيئة التدريسية بموافقة خطية مسبقة من الرئيس وبناء على تنسيب عميد الكلية وتوصية رئيس القسم اعطاء محاضرات خارج الجامعة على ان لا يتجاوز عدد هذه المحاضرات ثلاث ساعات معتمدة خلال الفصل الدراسي الواحد .

الاجازات والايافاد والانتداب الاعارة

المادة ٤٣- أ- تكون الإجازة السنوية لأعضاء الهيئة التدريسية في الجامعة عن كل عام جامعي كما يلي:-

- ١- ستة أسابيع لعضو الهيئة التدريسية في كل من كليتي الطب وطب الأسنان المكلف بأعمال طبية اضافية .
- ٢- أحد عشر أسبوعاً لأعضاء الهيئة التدريسية الآخرين .
- ٣- ثمانية أسابيع للاداريين من أعضاء الهيئة التدريسية .
- ب- توزع الإجازة السنوية المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة بين الفصول وفقاً للتعليمات التي يصدرها المجلس لهذه الغاية ، إلا إذا اقتضت طبيعة عمل الكلية خلاف هذا الترتيب ، وفي جميع الأحوال تكون الإجازة سنوية ولا يجوز ترصيدا للسنة التي تليها .
- ج- للرئيس تكليف عضو الهيئة التدريسية بالعمل خلال إجازته السنوية لقاء مكافأة يحددها الرئيس .

المادة ٤٤- للرئيس بعد أخذ رأي كل من عميد الكلية ورئيس القسم منح عضو الهيئة التدريسية إجازة لا تزيد مدتها على ثلاثة أسابيع لأداء فريضة الحج وتمنح هذه الإجازة مرة واحدة طيلة مدة خدمته في الجامعة .

المادة ٤٥- تحدد الإجازة المرضية والطارئة وشروط منحها بموجب تعليمات يصدرها المجلس .

المادة ٤٦- أ- للمجلس بتوصية من مجلس القسم وتنسيب من مجلس الكلية منح عضو الهيئة التدريسية الاردني التثبيت في الخدمة الدائمة في الجامعة الذي يشغل فيها رتبة استاذ او استاذ مشارك اجازة تفرغ علمي لمدة سنة كاملة او مجزأة لفصلين اثنين عن كل ست سنوات قضائها ذلك العضو في خدمة الجامعة بصفته اردنيا ، شريطة ان يقدم خطة للبحث او البحوث التي سيعدها خلال الاجازة .

٢- مع مراعاة احكام البند (١) من هذه الفقرة ، يجوز لعضو الهيئة التدريسية وبقرار من المجلس الجمع بين اجازتين للتفرغ العلمي .

ب- يتقاضى عضو الهيئة التدريسية راتبه وجميع علاواته خلال اجازة التفرغ العلمي وتحسب هذه الاجازة خدمة فعلياً ، لاغراض الاقدمية في الرتبة والراتب ومكافأة نهاية الخدمة والادخار والوفاء بالالتزام .

ج- يجوز لعضو الهيئة التدريسية الذي منح اجازة تفرغ علمي وبموافقة من الرئيس ان يعمل خلال هذه الاجازة في الجامعات او مراكز البحوث العلمية او المؤسسات ذات العلاقة داخل المملكة او خارجها .

د- اذا منح عضو الهيئة التدريسية اجازة تفرغ علمي لمدة سنة ، وامضى ما لا يقل عن اربعة اشهر منها خارج المملكة لاغراض البحث العلمي فتدفع له الجامعة اجور سفره مع زوجته وابنة من اولاده ولمرة واحدة ذهاباً واياباً وفقاً لتعليمات يصدرها المجلس .

هـ- على عضو الهيئة التدريسية الذي منح اجازة تفرغ علمي ان يقدم الى عميد الكلية المختص عند انتهاء اجازته تقريراً واهياً عن البحث او البحوث العلمية التي اعددها خلال اجازته ليقوم المجلس بتقييمها واذا لم يتم تقييمها تسترد منه جميع المبالغ التي دفعت له بمقتضى احكام هذه المادة .

هكذا من الله على

المادة ٤٧-أ- للمجلس بتوصية من مجلس القسم وتنسيب من مجلس الكلية أن يمنح عضو الهيئة التدريسية المثبت في الخدمة الدائمة في الجامعة اجازة دون راتب لمدة فصل دراسي او سنة دراسية قابلة للتجديد مدة لا تزيد على اربع سنوات ، على أن لا يمنح اجازة ثانية بمقتضى احكام هذه المادة الا بعد مرور مثلي مدة الاجازة السابقة .

ب- يستثنى من تحديد المدة الزمنية ومن شرط التثبيت في الخدمة المنصوص عليهما في الفقرة (أ) من هذه المادة عضو الهيئة التدريسية الذي يعين وزيراً او رئيساً لجامعة اردنية رسمية .

المادة ٤٨- لا تعتبر الاجازة دون راتب التي تمنح لعضو الهيئة التدريسية جزءاً من خدمته في الجامعة لغراض الترقية ومكافأة نهاية الخدمة والادخار ، الا انها تحسب له اقدمية في الراتب .

المادة ٤٩- يجوز في حالات خاصة يقدرها الرئيس منح عضو الهيئة التدريسية اجازة اضطرارية دون راتب لمدة لا تزيد على فصل دراسي واحد ، وتحسب هذه الاجازة جزءاً من الخدمة الفعلية لغراض الاقدمية ومكافأة نهاية الخدمة والادخار على أن تمنح مرة واحدة طيلة مدة خدمته في الجامعة .

المادة ٥٠-أ- للرئيس بتوصية من مجلس القسم وتنسيب من مجلس الكلية ايفاد عضو الهيئة التدريسية في مهمة علمية خارج الجامعة ، وتنظم الامور المتعلقة بهذا الايفاد بموجب تعليمات يصدرها المجلس .
ب- تعتبر مدة ايفاد عضو الهيئة التدريسية جزءاً من خدمته الفعلية في الجامعة لغراض الترقية ومكافأة نهاية الخدمة والادخار .

كل من الشغل

المادة ٥١-أ- للمجلس بتوصية من مجلس القسم وتنسيب من مجلس الكلية انتداب عضو الهيئة التدريسية لمدة سنة قابلة للتجديد مرة واحدة للقيام باعمال وظيفية اخرى داخل الجامعة او خارجها وفي هذه الحالة تتحمل تلك الجهة راتبه وجميع علاواته .

ب- تعتبر مدة انتداب عضو الهيئة التدريسية جزءاً من خدمته الفعلية في الجامعة لغراض الاقدمية والترقية ومكافأة نهاية الخدمة والتفرغ العلمي والوفاء بالالتزام والادخار على أن يدفع مساهمته فيه .

المادة ٥٢-أ- للمجلس بتوصية من مجلس القسم وتنسيب من مجلس الكلية اعارة عضو الهيئة التدريسية المثبت في الخدمة الدائمة في الجامعة بموافقته إلى جهة حكومية او دولية للعمل لمدة فصل دراسي او اكثر ، على أن لا تتجاوز مدة الاعارة في أي حال ثلاث سنوات ، ولا يعار مرة اخرى الا بعد مضي مثلي مدة اعارته السابقة .

ب- لا تتحمل الجامعة أي رواتب او علاوات مما يستحقه عضو الهيئة التدريسية خلال مدة اعارته .

ج- تعتبر مدة اعارة عضو الهيئة التدريسية جزءاً من خدمته الفعلية في الجامعة لغراض الاقدمية والترقية ومكافأة نهاية الخدمة والادخار على أن يدفع مساهمته فيه .

المحاضرون والاساتذة الزائرون

المادة ٥٣-أ- للرئيس بناء على تنسيب كل من مجلس الكلية ومجلس القسم الموافقة على التعاقد مع محاضرين متفرغين للعمل في الجامعة وفق الشروط التي يري ادراجها في العقد .

ب- اذا عين المحاضر المتفرغ الذي يحمل درجة الدكتوراة او ما يعادلها عضواً في الهيئة التدريسية في الجامعة فيجوز أن تحسب له مدة خدمته وبحوله المحكمة المنشورة او المقبولة للنشر لغراض الترقية .

المادة ٥٤-أ- للرئيس ، وفق أسس يقررها ، وبناء على تنسيب عميد الكلية وبعد اخذ رأي مجلس القسم تكليف محاضرين غير متفرغين للتدريس او القيام بأعمال التدريب في الجامعة خلال فصل دراسي او أكثر .

ب- للرئيس ، وفق أسس وشروط يقررها ، دعوة اشخاص من خارج الجامعة لالتقاء محاضرات او القيام بمهام علمية فيها لمدة محددة .

المادة ٥٥-أ- يجوز تعيين عضو الهيئة التدريسية بعقد او لقاء مكافأة في رتبة استاذ زائر او استاذ مشارك زائر او استاذ مساعد زائر اذا كان :-

- ١- حاصلا على المؤهل العلمي المنصوص عليه في هذا النظام
- ٢- ويحمل الرتبة من جامعة تعترف بها الجامعة .

ب- لا تعتبر مدة خدمة عضو الهيئة التدريسية المعين بموجب الفقرة (أ) من هذه المادة خدمة لاغراض الترقية ومكافأة نهاية الخدمة والادخار والاسكان .

انتهاء الخدمة

المادة ٥٦- تنتهي خدمة عضو الهيئة التدريسية في الجامعة اعتبارا من التاريخ الذي يحدده القرار الصادر بذلك عن الجهة المختصة او من تاريخ حدوث الواقعة التي تنتهي بها الخدمة في أي من الحالات التالية :-

- أ- قبول الاستقالة .
- ب- عدم التثبيت .
- ج- فقد الوظيفة .
- د- الاستغناء عن الخدمة او انتهاء العمل الذي عين لاجله او انتهاء العقد .
- هـ- الغزل .
- و- فقد شرط من شروط التعيين التي ورد النص عليها في النظام .
- ز- إتمام السبعين من العمر ، وفي هذه الحالة يكون إنتهاء الخدمة اعتبارا من نهاية العام الجامعي الذي أتم فيه سن السبعين .
- ح- الوفاة ، وتدفع الجامعة في هذه الحالة رواتبه وعلاواته عن الشهر الذي توفى فيه بالإضافة الى راتب وعلاوات شهر اخر .

المادة ٥٧-أ- يقدم عضو الهيئة التدريسية استقالته خطيا إلى عميد الكلية المختص قبل ثلاثة اشهر على الاقل من بدء أي فصل دراسي ، وللرئيس عدم التقيد بالشرط الزمني اذا رأى مبررا لذلك .

ب- يصدر المجلس قراره بشأن الاستقالة بعد اخذ رأي كل من مجلس القسم ومجلس الكلية واللجنة ، على ان يبلغ عضو الهيئة التدريسية القرار خلال مدة لا تزيد على ثمانية اسابيع من تاريخ تقديمها والا اعتبرت مقبولة حكما .

ج- على عضو الهيئة التدريسية الذي قدم استقالته ان يستمر في عمله الى ان يتم قبولها واذا زادت مدة الانقطاع عن العمل على اسبوعين دون عذر مقبول فيعتبر فاقدا لوظيفته .

المادة ٥٨- يعتبر عضو الهيئة التدريسية فاقدا لوظيفته اذا غيب عن عمله دون عذر يقبله المجلس مدة تزيد على ثلاثة اسابيع متصلة ، ولا يجوز اعادته تعيينه او استخدامه في الجامعة الا بقرار من المجلس .

الاجراءات التأديبية

المادة ٥٩- على عضو الهيئة التدريسية القيام بالمهام والواجبات الجامعية المنوطة به ، والتقيد بأحكام القوانين والانظمة والتعليمات والقرارات المعمول بها ، وان يمتنع في سياق ذلك عن الامور التالية ، وذلك تحت طائلة المسؤولية والعقوبات التأديبية :-

- أ- القيام بأي عمل يتعارض مع مهامه وواجباته الجامعية او الاساءة إلى سمعة الجامعة او العاملين فيها .
- ب- ممارسة أي نشاط حزبي او طائفي او اقليمي داخل الجامعة او استغلال عمله للدعوة لهذه الانشطة .
- ج- الاشتراك في عضوية مجالس المؤسسات ومجالس ادارة الشركات او ادارتها الا اذا كلف بذلك من قبل الرئيس او بموافقته .

المادة ٦٠- إذا خالف عضو الهيئة التدريسية أو المحاضر المتفرغ القوانين والأنظمة والتعليمات والقرارات المعمول بها توقع عليه إحدى العقوبات التأديبية التالية :-

- أ- التنبيه فإذا أوقعت عليه هذه العقوبة مرتين خلال سنتين متتاليتين ترفع في المرة الثالثة إلى عقوبة الإنذار .
- ب- الإنذار فإذا أوقعت عليه هذه العقوبة مرتين خلال خمس سنوات متتالية ترفع في المرة الثالثة إلى عقوبة الإنذار النهائي .
- ج- الإنذار النهائي ويحال من أوقعت عليه هذه العقوبة إلى المجلس التأديبي إذا ارتكب أي مخالفة بعد ذلك .
- د- تأخير النظر في الترقية بعد توافر شروطها ، على الأقل مدة التأخير عن سنة ولا تزيد على ثلاث سنوات .
- هـ- إيقاف الأثر التثبيت في الخدمة الدائمة على ألا تزيد مدة الإيقاف على ثلاث سنوات .
- و- الاستثناء عن الخدمة مع صرف جميع المستحقات المالية .
- ز- العزل من الجامعة مع الحرمان من مساهمة الجامعة المالية في صندوق الإيداع .

المادة ٦١- مع مراعاة أحكام المادة (٦٢) من هذا النظام توقع العقوبات التأديبية المنصوص عليها في المادة (٦٠) منه وفقاً للصلاحيات التالية:-

- أ- لرئيس القسم أن يوقع عقوبة التنبيه ، ويجوز لمن أوقعت عليه أن يستأنف القرار بذلك إلى العميد خلال سبعة أيام من تاريخ تبليغها إليه .
- ب- للعميد الكلية أن يوقع عقوبتي التنبيه والإنذار ويجوز لمن أوقعت عليه أي منهما أن يستأنف القرار بذلك إلى الرئيس خلال سبعة أيام من تاريخ تبليغها إليه وللعميد تشكيل لجنة تحقيق في المخالفات المنسوبة إلى عضو الهيئة التدريسية قبل إيقاف هاتين العقوبتين .

ج- للرئيس أن يوقع عقوبة التنبيه وعقوبة الإنذار وعقوبة الإنذار النهائي .
د- للمجلس التأديبي الابتدائي والاستئنافي إيقاف أي من العقوبات التأديبية المنصوص عليها في المادة (٦٠) من هذا النظام بما يتناسب مع ظروف المخالفة التأديبية المقدمة إليه .

المادة ٦٢- أ- لا يجوز إيقاف أي عقوبة تأديبية من حامل رتبة أدنى أكاديمياً على حامل رتبة أعلى وفي هذه الحالة ترفع التوصية بإيقاف العقوبة إلى حامل الرتبة الأعلى الذي يحق له إيقاف العقوبة .

ب- لا يجوز إيقاف أي عقوبة تأديبية أو تشديدها أو تخفيفها قبل سماع أقوال عضو الهيئة التدريسية وإتاحة الفرصة له للدفاع عن نفسه، وذلك من قبل الجهة التي لها صلاحية النظر في الإجراءات التأديبية المتخذة بحقه .

المادة ٦٣- أ- يشكل المجلس التأديبي الابتدائي لمدة سنة قابلة للتديد بقرار من المجلس من خمسة من أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعة ممن يحملون رتبة استاذ ويعين المجلس رئيساً له من بين أعضائه ، وله إعفاء أي منهم من عضويته أو قبول إعفائه منها .

ب- يشكل المجلس التأديبي الاستئنافي لمدة سنة قابلة للتديد بقرار من المجلس من خمسة من أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعة ممن يحملون رتبة الاستاذ على أن يكون أحد نواب الرئيس من بينهم ليتولى رئاسة المجلس التأديبي الاستئنافي ، وللمجلس إعفاء أي منهم من عضويته أو قبول إعفائه منها .

ج- لغايات تطبيق أحكام الفقرتين (أ) و(ب) من هذه المادة وفي حال عدم توافر خمسة من أعضاء الهيئة التدريسية ممن يحملون رتبة استاذ يجوز أن يشكل أي من هذين المجلسين من أعضاء الهيئة التدريسية ممن يشغلون أعلى الرتب في الجامعة .

هكذا من أجل

د- للمجلس تعيين عضو احتياطي أو أكثر في كل من المجلسين التأديبيين
لبحل محل أي عضو أصيل يتغيب عن جلسات أي منهما لأي سبب من
الأسباب .

المادة ٦٤- يجتمع كل من المجلسين التأديبيين بدعوة من رئيسه ، ويتكون النصاب
القانوني لأي جلسة يعقدها أي منهما بحضور ما لا يقل عن ثلاثة من أعضائه
على أن يكون رئيسه من بينهم ويتخذ أي من المجلسين قراراته بأغلبية ثلاثة
أصوات على الأقل .

المادة ٦٥- أ- إذا نسبت إلى أي من أعضاء الهيئة التدريسية مخالفة أو قدمت شكوى
بحقه، ورأى العميد أنها تستوجب عقوبة تأديبية أشد مما يملك هو أو
رئيس القسم صلاحية إيقاعها ، فيترتب عليه رفع أمر المخالفة أو الشكوى
إلى الرئيس معززة بالتحقيقات التي أجريت بشأنها مع بيان الأسباب
الموجبة لحالتها إلى الرئيس .

ب- للرئيس اتخاذ الإجراءات التي يراها ضرورية بشأن المخالفة أو الشكوى
التي ترفع إليه بمقتضى أحكام الفقرة (أ) من هذه المادة، وذلك وفقاً لما
تقتضي به الوقائع المتصلة بها بما في ذلك إيقاع العقوبة التأديبية المناسبة
على المخالف مما يدخل ضمن صلاحياته أو تشكيل لجنة ثلاثية للتحقيق
معه برئاسة أحد أعضاء الهيئة التدريسية والتصرف بعد ذلك بالمخالفة وفقاً
لنتائج التحقيق بحفظها أو إيقاع العقوبة أو إحالتها إلى المجلس التأديبي
الابتدائي .

ج- إذا قرر الرئيس تقديم المخالف إلى المجلس التأديبي يتولى رئيس لجنة
التحقيق الثلاثية المنصوص عليها في الفقرة (ب) من هذه المادة الدفاع
عن تقرير اللجنة أمام المجلس التأديبي بما في ذلك تقديم البيانات
والمرافعات .

كل من الشكوى

المادة ٦٦- أ- يبلغ من إحيل إلى المجلس التأديبي نسخة من لائحة المخالفة المنسوبة
إليه في مكان عمله في الجامعة أو مكان إقامته، وذلك قبل موعد الجلسة
المحددة للشروع في النظر في المخالفة بسبعة أيام على الأقل، وله الرد
خطياً على اللائحة قبل موعد الجلسة .

ب- لعضو الهيئة التدريسية المحال إلى المجلس التأديبي الإطلاع على جميع
أوراق ملف المخالفة ، وحضور جلسة المجلس بنفسه أو اختيار وكيل عنه
من داخل الجامعة أو من خارجها للدفاع عنه .

ج- للرئيس كف يد عضو الهيئة التدريسية عن العمل في أي من الحالات
التالية :-

- ١- إذا إحيل إلى المجلس التأديبي .
- ٢- إذا إحيل إلى المدعي العام بطلب من الجامعة .
- ٣- إذا إحيل إلى المحكمة بسبب ارتكابه جريمة أو جنحة مغلقة
بالشرف أو الآداب العامة .

د- إذا تم كف يد عضو الهيئة التدريسية عن العمل وفقاً لأحكام الفقرة (ج)
من هذه المادة فيوقف صرف راتبه وعلاواته على أنه يجوز للرئيس
صرف ما لا يزيد على نصف راتبه ونصف علاواته خلال مدة توقيفه عن
العمل .

هـ- أ- إذا صدر القرار النهائي للمجلس التأديبي أو الحكم القضائي القطعي
بتبرئة عضو الهيئة التدريسية أو المحاضر المتفرغ المحال إلى أي من
هاتين الجهتين من المخالفة المسلكية أو التهمة التي استندت إليه
حسب مقتضى الحال ، فيستحق راتبه كاملاً مع العلاوات عن المدة
التي أوقف خلالها عن العمل .

٢- اما اذا أدت الاجراءات المتخذة بحسب عضو الهيئة التدريسية او المعاضر المتفرغ امام أي من الجهتين المنصوص عليهما في البند (١) من هذه الفقرة الى ادانته او اوقعت عليه عقوبة تأديبية غير عقوبة الاستثناء عن الخدمة او العزل فيستحق راتبه كاملاً مع العلاوات عن المدة التي اوقف خلالها عن العمل اذا كانت لا تزيد على ستة اشهر .

٣- لا يستحق عضو الهيئة التدريسية او المعاضر المتفرغ الذي صدر القرار بالاستثناء عن خدمته او عزله أي جزء من رواتبه وعلاواته اعتباراً من تاريخ احالته الى المجلس التأديبي او المدعي العام او المحكمة لمحاكمته على المخالفة التي ارتكبها او الجريمة التي اسندت اليه حسب مقتضى الحال ، على الا يطلب منه رد المبالغ التي تقاضاها من راتبه وعلاواته خلال مدة وقفه عن العمل بمقتضى احكام الفقرة (د) من هذه المادة .

المادة ٦٧-١- ينعقد المجلس التأديبي الابتدائي للنظر في الاجراءات التأديبية خلال مدة لا تتجاوز اسبوعين من تاريخ احالة المخالفة اليه .

ب- تكون جلسات كل من المجلسين التأديبيين سرية بما في ذلك الجلسة التي يتلى فيها قرار المجلس .

المادة ٦٨- تكل من المجلسين التأديبيين دعوة الشهود او الخبراء وسماع اقوالهم بعد أداء القسم ولاي من المجلسين تشكيل أي لجنة من بين اعضائه للتحقيق في أي امر يتعلق بالمخالفة التي ينظر فيها بما في ذلك اجراء الكشف بمعرفة الخبراء لتمكينه من اصدار القرار المناسب بشأنها .

كل من الشغل

المادة ٦٩-١- يحق لمن صدر بحقه قرار من المجلس التأديبي الابتدائي بايقاع أي من العقوبات المنصوص عليها في أي من الفقرات (د) و(هـ) و(و) و(ز) من المادة (٦٠) من هذا النظام الطعن في القرار لدى المجلس التأديبي الاستئنافي خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ تبليغه قرار المجلس التأديبي الابتدائي ، ويودع الطعن بلائحة خطية في مكتب رئاسة الجامعة مقابل إيصال وتحال لائحة الاستئناف إلى رئيس المجلس التأديبي الاستئنافي للنظر فيها .

ب- يبلغ المستأنف بموعد الجلسة التي سيعقدها المجلس التأديبي الاستئنافي للشروع في النظر في الاستئناف بمذكرة تبلغ إلى المستأنف في مركز عمله في الجامعة او في مكان إقامته، وذلك قبل الموعد المحدد للجلسة بخمسة عشر يوماً على الأقل .

ج- يعتبر قرار المجلس التأديبي الابتدائي قطعياً إذا لم يقيم من صدر بحقه القرار باستئنافه خلال المدة القانونية المقررة .

المادة ٧٠- اذا تهبب عضو الهيئة التدريسية او المعاضر المتفرغ المحال الى أي من المجلسين التأديبيين عن اكثر من جلستين ، فتتخذ الاجراءات التأديبية بحقه بصورة غيابية .

المادة ٧١- تتولى رئاسة الجامعة القيام بجميع التبليغات المتعلقة بالاجراءات التأديبية المنصوص عليها في هذا النظام .

المادة ٧٢-١- اذا رأى الرئيس او أي من المجلسين التأديبيين او أي لجنة تقوم بالتحقيق في أي مخالفة تأديبية ان المخالفة التي يتم النظر او التحقيق فيها تشكل جريمة جزائية فيحيل الرئيس القضية الى المدعي العام المختص لاتخاذ الاجراءات القانونية بشأنها وتولف الاجراءات التأديبية الى حين صدور قرار الحكم النهائي في القضية الجزائية .

ب- أن صدور الحكم في القضية الجزائية بعدم مسؤولية أو تبرئة عضو الهيئة التدريسية أو المحاضر المتفرغ من التهمة الجزائية التي نسبت إليه لا تحول دون اتخاذ الاجراءات التأديبية بحقه بمقتضى هذا النظام .

المادة ٧٣- تطبق على رئيس واعضاء أي مجلس تأديبي احكام رد القضاة المنصوص عليها في قانون اصول المحاكمات المعمول به .

المادة ٧٤- تنفذ الأحكام القطعية الصادرة في الاجراءات التأديبية بقرار من الرئيس .

احكام عامة

المادة ٧٥- تطبق على المحاضر المتفرغ الاحكام الخاصة بعضو الهيئة التدريسية وذلك فيما لم يرد عليه نص خاص في هذا النظام .

المادة ٧٦- يصدر المجلس التعليمات اللازمة لتنفيذ احكام هذا النظام على الا تعارض مع احكامه او تخالفها .

المادة ٧٧-أ- يلغى أي قرار صادر عن مجلس الامناء او مجلس التعليم العالي ، حسب مقتضى الحال ، يتعلق بالعلاوات والمكافآت التي ورد النص عليها في هذا النظام ولا يعمل بأي نص ورد في أي نظام آخر أو أي قرار لمجلس الامناء او مجلس التعليم العالي يتعلق بالرواتب والعلاوات لاعضاء الهيئة التدريسية من العاملين في الجامعة .

ب- يلغى (نظام الهيئة التدريسية في جامعة الحسين بن طلال) رقم (٧) لسنة ٢٠٠٠ على ان تبقى التعليمات والقرارات الصادرة بمقتضاها سارية المفعول باستثناء ما يتعلق منها بالرواتب والعلاوات الى ان يتم الغاؤها أو استبدال غيرها بها بمقتضى احكام هذا النظام .

٢٠٠٣/٧/٢٤

عبدالله الثاني ابن الحسين

رئيس الوزراء وزير الدفاع المهندس علي ابو الراغب	نائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية وزير التنمية الادارية الدكتور محمد الحلايقة	رئيس التعليم العالي والبحث العلمي وزير التربية والتعليم بالوكالة الدكتور محمد حمدان
وزير الشؤون البلدية الدكتور عبد الرزاق طيبشات	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء وزير دولة للشؤون السياسية الدكتور محمد عفاش العدوان	وزير الشؤون البرلمانية نوابل فريشان
وزير الداخلية المهندس سمير الحباشة	وزير الخارجية الدكتور مروان المعشر	وزير السياحة الدكتور ميشيل مارنو
وزير الأشغال العامة والسكان المهندس حسني ابو غيدا	وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الدكتور فواز حاتم الزعبي	وزير دولة للشؤون القانونية وزير العدل بالوكالة الدكتور عبد الشخينة
وزير الأوقاف والشؤون والمقاسمات الإسلامية الدكتور احمد هليل	وزير الطاقة والتروة المعدنية المهندس " محمد علي " البطاينة	وزير المياه والري الدكتور خالد الناصر
وزير النقل المهندس نادر الذهبي	وزير التخطيط الدكتور باسم عوض الله	وزير دولة للعمل المهندس مزاحم المحيسن
وزير الثقافة حيدر محمود	وزير الزراعة طراد الفايز	وزير السياحة والآثار محمد سامر الطويل
وزير الصناعة والتجارة الدكتور محمد ابو حمور	وزير البيئة الدكتور هشام غرابية	وزير الصحة الدكتور حاكم القاضي
		وزير الاعمال الدكتور نيل الشريف

هكذا من الأشغال

نحن عبد الله الثاني ابن الحسين ملك المملكة الاردنية الهاشمية
بمقتضى المادة (٣١) من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ٢٤/٧/٢٠٠٣
نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (١٠٩) لسنة ٢٠٠٣
نظام الانتقال والسفر في جامعة الحسين بن طلال
صادر بمقتضى الفقرة (ب) من المادة (٢٥) من قانون الجامعات الاردنية الرسمية
رقم (٤٢) لسنة ٢٠٠١

- المادة ١- يسمى هذا النظام (نظام الانتقال والسفر في جامعة الحسين بن طلال
لسنة ٢٠٠٣) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .
المادة ٢- يكون للكلمات التالية حينما وردت في هذا النظام المعاني المخصصة لها
اذا لم تدل القرينة على غير ذلك :-
الجامعة : جامعة الحسين بن طلال .
الرئيس : رئيس الجامعة .
المادة ٣- ا- لغايات هذا النظام يقسم المشمولون باحكامه الى الفئات التالية :-
١- الفئة الخاصة: رئيس واعضاء مجلس امناء الجامعة والرئيس .
٢- الفئة الاولى: نواب الرئيس في الجامعة .
٣- الفئة الثانية: عمداء ومساعدو الرئيس في الجامعة .
٤- الفئة الثالثة: الاساتذة والاساتذة المشاركون ومديرو
الوحدات والدوائر في الجامعة .
٥- الفئة الرابعة: الاساتذة المساعدون والمدرسون وموظفو
الدرجتين الاولى والثانية في الجامعة .
٦- الفئة الخامسة: موظفو الدرجتين الثالثة والرابعة في الجامعة .
٧- الفئة السادسة: موظفو الدرجات الخامسة والسادسة والسابعة في
الجامعة .

ب- يعامل المحاضرون المتفرغون والموظفون المعينون بعقود او برواتب شهرية
مقطوعة في الجامعة معاملة نظرائهم في الرتبة او الدرجة او الراتب وفق
الترتيب المبين في الفقرة (أ) من هذه المادة شريطة عدم تجاوز ما تتقاضاه
الفئة الثانية وفقا لاحكام هذا النظام وذلك باستثناء الموظفين بعقود اذا
لصت الشروط الواردة في عقد استخدامهم على غير ذلك .

المادة ٤- ا- اذا كلف أي من المشمولين باحكام هذا النظام او انتدب للقيام بعمل في
غير مركز عمله الرئيسي داخل المملكة او خارجها فله استعمال وسائل
الانتقال والسفر وفقا للترتيب التالي :-

الفئة	بسيارة ركوب	بالقطار	بالباخرة	بالطائرة
الخاصة والاولى	كاملة	اولى	اولى	اولى
الثانية	كاملة	ثانية	ثانية	سياحية
الثالثة والرابعة والخامسة	مقعد	ثانية	ثانية	سياحية
السادسة	مقعد	ثالثة	ثالثة	سياحية

ب- اذا رغب أي من المشمولين باحكام هذا النظام في تغيير واسطة النقل او
درجتها المبينة في الفقرة (أ) من هذه المادة فيتحمل فرق المبالغ
المتبقية على ذلك على ان يستفيد من الخصم المقرر للجامعة .
ج- يعامل اعضاء الوفد معاملة رئيسه من حيث استعمال الدرجة نفسها في
واسطة النقل المخصصة لرئيس الوفد اذا سافر جميع اعضاء الوفد في
وقت واحد .

المادة ٥-أ- إذا كلف أي من المشمولين بأحكام هذا النظام أو انتدب للقيام بعمل داخل المملكة خارج المحافظة التي يكون فيها مركز عمله الرئيسي فتدفع له علاوة الانتقال والسفر عن كل ليلة يقضيها بالمبيت شريطة أن لا تزيد المدة التي تدفع عنها هذه العلاوة على ثلاثة أشهر على النحو التالي :-

الفئة	دينار
الخاصة	٤٠
الأولى	٣٠
الثانية	٢٤
الثالثة	٢٠
الرابعة والخامسة والسادسة	١٦

ب- إذا كلف أي من المشمولين بأحكام هذا النظام أو انتدب للقيام بمهمة في مدينة العقبة فيصرف له مبلغ يعادل (٥٠٪) من العلاوة التي يستحقها وفق الترتيب المبين في الفقرة (أ) من هذه المادة وذلك زيادة على تلك العلاوة .

المادة ٦- إذا كلف أي من المشمولين بأحكام هذا النظام بمهمة مؤقتة ليوم واحد لا تستدعي المبيت خارج المحافظة التي يكون فيها مركز عمله الرئيسي ولم تكن مهمته في أثناء الدوام الرسمي للجامعة فتصرف له علاوة مقابل ما يتكبده من لفقات في هذه المهمة على النحو التالي :-

الفئة	فلس	دينار
الخاصة		٨
الأولى		٧
الثانية		٦
الثالثة		٥
الرابعة		٤
الخامسة	٥٠٠	٣
السادسة	٥٠٠	٢

المادة ٧-أ- إذا كلف أي من المشمولين بأحكام هذا النظام بمهمة رسمية خارج المملكة فتدفع له علاوة السفر عن كل ليلة يقضيها في المبيت خارج المملكة على النحو التالي :-

الفئة	دول الفئة (أ) بالدينار	دول الفئة (ب) بالدينار
الخاصة	٢٢٥	١٨٠
الأولى	١٥٨	١١٣
الثانية	١٣٥	٩٠
الثالثة	١١٣	٨٣
الرابعة والخامسة والسادسة	٩٠	٧٥

ب- لغايات تصنيف الدول الوارد في الفقرة (أ) من هذه المادة يعتمد التصنيف المعمول به في الوزارات والمؤسسات والدوائر الحكومية في المملكة .

ج- إذا ترأس رئيس مجلس أمناء الجامعة أو أحد أعضائه أو الرئيس وفدا رسميا داخل المملكة أو خارجها يصرف له مبلغ يعادل (٥٠٪) من العلاوة التي يستحقها وفق أحكام هذا النظام وذلك زيادة على تلك العلاوة .

المادة ٨- تصرف لاي من المشمولين بأحكام هذا النظام و الذي يستعمل سيارته الخاصة في مهمة رسمية خارج حدود مدينة معان الاجور الكيلومترية المقررة للدوائر الحكومية .

المادة ٩- أ- إذا أوفد أي من المشمولين بأحكام هذا النظام بمهمة رسمية خارج المحافظة التي يقع فيها مركز عمله الرئيسي وكان في ضيافة الجهة الموفدة إليها فيستحق علاوة انتقال وسفر بنسبة (٥٠٪) من العلاوة المستحقة له بمقتضى أحكام هذا النظام .

ب- وإذا كانت ضيافة الجهة الموفدة إليها غير عينية وكان المبلغ الذي تدفعه له اقل من العلاوة التي يستحقها بمقتضى هذا النظام فيتقاضى من الجامعة الفرق بينهما .

المادة ١٠- إذا وجهت دعوة رسمية الى أي من المشمولين بأحكام هذا النظام للسفر خارج المملكة من الحكومات او الجامعات او المؤسسات او الهيئات الاجنبية او المؤتمرات فعليه ان يحصل على موافقة الرئيس على ذلك ، وللرئيس في هذه الحالة ان يقرر ما يلي :-

أ- صرف تذكرة سفر حسب الدرجة المقررة له اذا لم تتحمل الجهة الداعية اجرة السفر .

ب- صرف علاوة انتقال وسفر لا تزيد نسبتها على (٥٠٪) من العلاوة المقررة له بمقتضى أحكام هذا النظام وفق اسس تحددها بمقتضى تعليمات يصدرها مجلس الأمناء بناء على تنسيب مجلس الجامعة على ان تراعى فيها طبيعة الدعوة والنفقات التي تتحملها الجهة الداعية .

هكذا من الأشهر

المادة ١١- أ- إذا أوفد أي من العاملين في الجامعة في دورة تدريبية داخل المملكة أو خارجها لمدة تقل عن اربعة اشهر ولم تصرف له أي مخصصات أو تسهيلات فتدفع له اجور السفر والرسوم الدراسية او التدريبية والأمان الكتب وعلاوة السفر وفقا للترتيب التالي :-

١- علاوة السفر المستحقة له وفقا لأحكام هذا النظام كاملة للخمسة عشر يوما الاولى .

٢- علاوة تعادل (٥٠٪) من علاوة السفر المستحقة له للخمسة عشر يوما التالية .

٣- علاوة تعادل (١٥٪) من علاوة السفر المستحقة له للمدة المتبقية .

ب- إذا أوفد أي من العاملين في الجامعة في دورة تدريبية خارج المملكة لمدة تقل عن اربعة اشهر على نفقة جهة أخرى غير الجامعة وكانت مخصصات الجهة الأخرى والتسهيلات التي تقدم له اقل من العلاوات التي يستحقها بمقتضى الفقرة (أ) من هذه المادة فتدفع له الجامعة مقدار الفرق بينهما .

ج- إذا زادت مدة الدورة التدريبية على اربعة اشهر فتطبق أحكام نظام البعثات العلمية المعمول به في الجامعة .

المادة ١٢- يوقف صرف علاوة التنقل المقررة لاي من العاملين في الجامعة اذا أوفد في بعثة دراسية او دورة تدريبية وكانت مدتها تزيد على ثلاثة اشهر .

المادة ١٣- أ- تدفع الجامعة لعضو الهيئة التدريسية والمحاضر المتفرغ المقيم خارج المملكة المعين فيها اجور سفره وزوجته وثلاثة من اولاده دون سن الثامنة عشرة من مكان اقامته حين التعاقد معه .

ب- تدفع الجامعة لعضو الهيئة التدريسية والمحاضر المتفرغ المقيم خارج المملكة المعين فيها بعقد خاص أجور سفره وزوجته وثلاثة من أولاده دون سن الثامنة عشرة مرة واحدة وذلك عند مجيئهم في بداية العمل وعند سفرهم بانتهاء الخدمة نهائيا من الجامعة .

ج- تدفع الجامعة لعضو الهيئة التدريسية والمحاضر المتفرغ المقيم خارج المملكة المنتدب للعمل فيها الذي لا يتقاضى راتبه منها تذاكر السفر له ولزوجته وأولاده دون سن الثامنة عشرة مهما بلغ عددهم .

المادة ١٤- للرئيس اعتماد المصروفات والتنفقات الإضافية التي قد يتكبدها ممثلو الجامعة ومندوبوها وفودها الرسمية أثناء تمثيلهم للجامعة في الخارج والتي تكون ضرورية ولا تتعلق بالمصاريف الشخصية .

المادة ١٥- إذا اشترك أي شخص من غير المشمولين بأحكام هذا النظام ضمن الوفود المرسلة من الجامعة في مهمة رسمية فللرئيس صرف علاوة السفر التي يقررها على أن لا تتجاوز الحد الأعلى للعلاوات الممنوحة بمقتضى أحكام هذا النظام .

هكذا من الأشغال

المادة ١٦- يصدر مجلس الجامعة ، بناء على تنسيب الرئيس ، التعليمات اللازمة لتنفيذ أحكام هذا النظام .

٢٠٠٣/٧/٢٤

عبدالله الثاني ابن الحسين

رئيس الوزراء وزير الدفاع المهندس علي أبو الراغب	نائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية وزير التنمية الإدارية الدكتور محمد الحلايقة	وزير التعليم العالي والبحث العلمي وزير التربية والتعليم بالوكالة الدكتور محمد حمدان
وزير الشؤون البلدية الدكتور عبد الرزاق طباشات	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء وزير دولة للشؤون السياسية الدكتور محمد عفاش العدوان	وزير الشؤون البرلمانية توفيق كرشان
وزير الداخلية المهندس سمير الحباشنة	وزير الخارجية الدكتور مروان المعشر	وزير المالية الدكتور ميشيل مارتو
وزير الأشغال العامة والإسكان المهندس حسني أبو غيدا	وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الدكتور فواز حاتم الزعبي	وزير دولة للشؤون القانونية وزير العدل بالوكالة الدكتور عبد الشكتية
وزير الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية الدكتور أحمد هليل	وزير الطاقة والثروة المعدنية المهندس "محمد علي" البطاينة	وزير المياه والري الدكتور حازم الناصر
وزير النقل المهندس نادر الذهبي	وزير التخطيط الدكتور باسم عوض الله	وزير دولة للشؤون الخارجية شاهر باك
وزير الثقافة حيدر محمود	وزير الزراعة طاراد الفايز	وزير التنمية الاجتماعية الدكتورة روبده المعايضة
وزير الصناعة والتجارة الدكتور محمد أبو حمور	وزير البهولة الدكتور هشام غرابية	وزير الاعلام الدكتور نبيل الشريف
	وزير الصحة الدكتور حاكم القاضي	

نحن عبد الله الثاني ابن الحسين ملك المملكة الأردنية الهاشمية
بمقتضى المادة (٣١) من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠٠٣/٧/٢٤
نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (١١٠) لسنة ٢٠٠٣
نظام معدل لنظام تأديب الطلبة في جامعة الحسين بن طلال

المادة ١- يسمى هذا النظام (نظام معدل لنظام تأديب الطلبة في جامعة الحسين بن
طلال لسنة ٢٠٠٣) ويقرأ مع النظام رقم (٢٨) لسنة ٢٠٠٠ المشار اليه فيما يلي
بالتظام الاصلي نظاما واحدا ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢- تعدل المادة (٢) من النظام الاصلي على النحو التالي :-
اولا : بالغاء تعريف (عميد الكلية) والمعنى المخصص لها والاستعاضة عنه بما
يلي :-

العميد : عميد شؤون الطلبة في الجامعة .

ثانيا : باضافة التعريف التالي اليها :-

اللجنة : لجنة التحقيق المشكلة وفقا لاحكام هذا النظام .

المادة ٣- تعدل المادة (٥) من النظام الاصلي على النحو التالي :-
اولا : بالغاء نص الفقرة (ب) الواردة فيها والاستعاضة عنه بما يلي :-

ب- اخراج الطالب من قاعة التدريس او المختبر او النشاط واستدعاء
الحرس الجامعي لاجراجه عند الحاجة لذلك .

ثانيا : بالغاء عبارة (والمزدوج) الواردة في الفقرة (ز) منها والاستعاضة عنها بعبارة
(والثاني) .
ثالثا : بالغاء الفقرة (ح) منها وباعادة ترقيم الفقرات من (ط - م) لتصبح
من (ح - ل) على التوالي .

المادة ٤- يعدل النظام الاصلي باضافة المادة (٦) اليه بالنص التالي :-
المادة ٦-

اذا ادت المخالفة التي ارتكبها الطالب إلى اتلاف أي من اموال الجامعة او
اموال الغير في مناسبة تقيمها الجامعة او تشارك فيها فيلتزم بدفع قيمة ما اتلف او
ما الحق من ضرر وذلك بقرار من الرئيس او من يفوضه بناء على تنسيب الجهة
المعنية في الجامعة .

المادة ٥- تعدل الفقرة (ب) من المادة (٨) من النظام الاصلي بالغاء عبارة (عميد شؤون
الطلبة) الواردة فيها والاستعاضة عنها بكلمة (العميد) .

المادة ٦- تعدل المادة (٩) من النظام الاصلي على النحو التالي :-
اولا : بالغاء كلمة (قرارها) الواردة في الفقرة (أ) منها والاستعاضة عنها بعبارة
(بايقاع العقوبة قرارها إلى العميد و) .
ثانيا : بالغاء الفقرة (ب) الواردة فيها والغاء ترقيم الفقرة (أ) منها .

هكذا من المأهول

المادة ٧- يعدل النظام الاصلي بالغاء المواد (١٢) و (١٣) و (١٤) و (١٥) والاستعاضة عنها

بما يلي :-

المادة ١٢

أ- يؤلف الرئيس لجنة تحقيق او اكثر من ثلاثة اعضاء بالاضافة الى عضورابع احتياطي من اعضاء هيئة التدريس في الجامعة ، لمدة سنة قابلة للتتمديد ، وذلك للتحقيق في المخالفات التي يرتكبها الطلبة .

ب- يتولى الرئيس او من يفوضه احالة المخالفات الى اللجنة او الى أي من اللجان المؤلفة بموجب احكام الفقرة (أ) من هذه المادة للتحقيق بها والتنسيق بالعقوبة المناسبة بشأنها .

المادة ١٣

أ- على اللجنة البت في المخالفة المحالة اليها في مدة لا تتجاوز اربعة عشر يوما من تاريخ احالتها اليها وللرئيس تمديد هذه المدة اذا اقتضت الظروف ذلك .

ب- على الطالب المخالف المشول امام اللجنة وللجنة اجراء التحقيق والتنسيق بالعقوبة غيابيا اذا لم يمثل الطالب المخالف امامها بعد تبليغه عن طريق الاعلان في الكلية التي يتبع لها .

المادة ١٤

أ- يؤلف مجلس الجامعة في مطلع كل عام جامعي ، لمدة سنة قابلة للتتمديد ، مجلساً تاديبياً يتكون من العميد رئيساً ، وعميد الكلية التي يتبع لها الطالب وثلاثة اعضاء من الهيئة التدريسية في الجامعة .

ب- لمجلس الجامعة في حالات خاصة ان يستبدل شخصاً آخر من اعضاء الهيئة التدريسية في الجامعة برئيس المجلس او أي عضو فيه لمدة محدودة .

هكذا من المأهول

المادة ١٥

أ- على المجلس البت في القضايا المحالة اليه في مدة لا تتجاوز (٢١) يوماً من تاريخ احالتها من الرئيس وللرئيس تمديد هذه المدة اذا اقتضت الظروف ذلك .

ب- على الطالب المخالف المحال الى المجلس المشول امامه وللمجلس الحق في اصدار العقوبة غيابياً اذا لم يمثل الطالب المخالف امامه بعد تبليغه عن طريق الاعلان في الكلية التي يتبع لها .

المادة ٨- تعدل المادة (١٧) من النظام الاصلي بالغاء الفقرتين (ب) و (ج) الواردين فيها والاستعاضة عنهما بما يلي :-

ب- للعميد حق ايقاع العقوبات المنصوص عليها في الفقرات من (أ) إلى (ز) من المادة (٥) من هذا النظام .

ج- للرئيس حق ايقاع العقوبات المنصوص عليها في الفقرات من (أ) إلى (ط) من المادة (٥) من هذا النظام .

المادة ٩- تعدل المادة (١٨) من النظام الاصلي بالغاء عبارة (في الفقرات (ك) و (ل) و (م)) الواردة فيها والاستعاضة عنها بعبارة (في الفقرات (ي) و (ك) و (ل)) .

المادة ١٠- تعدل المادة (٢١) من النظام الاصلي بالغاء كلمة (الرئيس) الواردة فيها والاستعاضة عنها بعبارة (مجلس الجامعة) .

المادة ١١- يعدل النظام الاصلي باعادة ترميم المواد من (٦-٢١) الواردة فيه لتصبح من (٧-٢٢) منه على التوالي .

٢٠٠٣/٧/٢٤

عبدالله الثاني ابن الحسين

وزير التعليم العالي والبحث العلمي ووزير التربية والتعليم بالوكالة الدكتور محمد حمدان	نائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية ووزير التنمية الادارية الدكتور محمد الحلايقة	رئيس الوزراء ووزير الدفاع المهندس علي ابو الراغب
وزير الشؤون البرلمانية توفيق عريشان	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء ووزير دولة للشؤون السياسية الدكتور محمد عفاش العدوان	وزير الشؤون البلدية الدكتور عبد الرزاق طيشت
وزير المالية الدكتور ميشيل ماركو	وزير الخارجية الدكتور مروان المعشر	وزير الداخلية المهندس سمير الحباشنة
وزير دولة للشؤون القانونية ووزير العدل بالوكالة الدكتور عبد الشهاب	وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الدكتور فواز حاتم الزعبي	وزير الاشغال العامة والاسكان المهندس حسني ابو غيدا
وزير المياه والري الدكتور حازم الناصر	وزير الطاقة والثروة المعدنية المهندس "محمد علي" البطاينة	وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية الدكتور احمد هليل
وزير دولة للشؤون الخارجية شاهر باك	وزير العسل المهندس مزاحم المحيسن	وزير النقل المهندس نادر الذهبي
وزير التنمية الاجتماعية الدكتورة رويدة المعايطة	وزير السياحة والآثار محمد سامر الطويل	وزير الثقافة حيدر محمود
وزير الاعمال الدكتور نبيل الشريف	وزير الصحة الدكتور حاكم القاضي	وزير الصناعة والتجارة الدكتور محمد ابو حمور

نحن عبد الله الثاني ابن الحسين ملك المملكة الاردنية الهاشمية
بمقتضى المادة (٣١) من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠٠٣/٧/٢٤
لأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (١١١) لسنة ٢٠٠٣

نظام الرواتب والعلاوات في جامعة البلقاء التطبيقية
صادر بمقتضى المادة (٢٥) من قانون الجامعات الاردنية الرسمية
رقم (٤٢) لسنة ٢٠٠١

المادة ١- يسمى هذا النظام (نظام الرواتب والعلاوات في جامعة البلقاء التطبيقية
لسنة ٢٠٠٣) ويعمل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية.

المادة ٢- يحدد سلم رواتب اعضاء الهيئة التدريسية والموظفين الاداريين والفنيين في
الجامعة على النحو التالي :-

١- اعضاء هيئة التدريس :-

الرتبة	الفئة	الراتب	الزيادة السنوية
من	الى	بالدينار	
استاذ	٣٣٤	٦٩٤	١٢
استاذ مشارك	٣٣٦	٣٦٦	١٠
ب	٢٥٥	٢٩٥	١٠
استاذ مساعد	٢٥١	٢٨٣	٨
ب	٢٠٧	٢٣٩	٨
مدرس	١٨٥	٢٢١	٦
ب	١٣٦	١٧٢	٦
مدرس مساعد	١٢٠	١٦٠	٥
ب	٧٩	١١٩	٥

هكذا من أجل

ب- الموظفون الإداريون والفنيون :-

الدرجة	الفئة	الرتاب	الزيادة السنوية
من	الي	بالدينار	
الاولى	أ	٣٢٦	٤٤٦
	ب	٢٥٤	٢٨٦
الثانية	أ	٢٠٩	٢٣٣
	ب	١٦٩	١٩٣
الثالثة	أ	١٥٠	١٧٠
	ب	١٢١	١٤١
الرابعة	أ	١١٠	١٣٠
	ب	٧٩	٩٩
الخامسة		٥٩	٧٥
السادسة		٤٢	٥٤
السابعة		٣١	٣٩

المادة ٣-١- تصرف للمحاضر غير المتفرغ عن كل ساعة تدريس فعلية المبالغ المحددة فيما يلي :-

- ١- المحاضر الحاصل على رتبة أستاذ أو رتبة بمستواها . ١٨ ديناراً
- ٢- المحاضر الحاصل على رتبة أستاذ مشارك أو رتبة بمستواها . ١٥ ديناراً
- ٣- المحاضر الحاصل على رتبة أستاذ مساعد أو رتبة بمستواها . ١٢ ديناراً
- ٤- المحاضر الحاصل على درجة الدكتوراة . ١٢ ديناراً
- ٥- المحاضر الحاصل على درجة الماجستير . ٨ ديناراً
- ٦- المحاضر الحاصل على درجة البكالوريوس . ٦ ديناراً

ب- إذا اقتضت الحاجة تكليف أشخاص لا يحصلون مؤهلات علمية أو رتبة جامعية بإلقاء محاضرات في الجامعة فلرئيس الجامعة أن يحدد مكافأة لأي منهم تتراوح ما بين (٦-١٨) ديناراً للمحاضرة الواحدة .

ج- تحسب الساعات العملية في المختبر والورش باعتبار كل ساعة مختبر أو ورشة بنصف ساعة تدريس .

د- لرئيس الجامعة بناء على تنسيب العميد المختص أن يمنح أيًا من المحاضرين من أصحاب التخصصات الفنية أو المهنية النادرة علاوة لا تزيد نسبتها على (٥٠٪) من المبالغ المحددة في الفقرة (أ) من هذه المادة .

الملاوات

المادة ٤-١- يصرف بدل تمثيل شهري للقائمين بمسؤوليات إدارية في الجامعة على النحو التالي :-

- ١- رئيس الجامعة . ٣٠٠ ديناراً
- ٢- نائب الرئيس . ١٧٥ ديناراً
- ٣- العميد في كليات المركز ، العميد في الكليات الجامعية . ١٢٥ ديناراً
- ٤- مدير الوحدة الإدارية ، نائب العميد في كليات المركز ، نائب العميد في الكليات الجامعية ، عميد الكلية الجامعية المتوسطة ، رئيس القسم الأكاديمي في كليات المركز والكليات الجامعية . ٧٥ ديناراً
- ٥- مساعد العميد في الكلية الجامعية ، مساعد مدير الوحدة الإدارية ، مدير الدائرة الإدارية . ٤٥ ديناراً
- ٦- مساعد العميد ، رئيس القسم الأكاديمي في الكليات الجامعية المتوسطة . ٤٠ ديناراً

هكذا من الشاهد

- ٧- مساعد مدير الدائرة الادارية، رئيس القسم الاداري ٢٥ ديناراً في الوحدة .
- ٨- رئيس القسم الاداري في الدائرة، رئيس الشعبة في المركز ٢٠ ديناراً .
- ٩- رئيس القسم الاداري في الكليات الجامعية ١٥ ديناراً المتوسطة، رئيس الشعبة في الكليات الجامعية المتوسطة .
- ١٠- رئيس الفرع الاداري / المركز ١٠ دنانير

ب- لا يجوز للشخص الواحد جمع اكثر من علاوة من العلاوات المنصوص عليها في هذه المادة.

المادة ٥-أ- تصرف علاوة ثقّل شهرية للعاملين في الجامعة على النحو التالي :-

- ١- رئيس الجامعة . ٨٥ ديناراً
- ٢- نائب الرئيس، عميد الكلية الجامعية . ٥٠ ديناراً
- ٣- نائب العميد في كليات المركز، نائب العميد في الكليات الجامعية، عميد الكلية الجامعية المتوسطة، مدير الوحدة الادارية . ٤٥ ديناراً
- ٤- عضو هيئة التدريس من حملة الدكتوراة . ٤٠ ديناراً
- ٥- عضو هيئة التدريس من حملة درجة الماجستير ودرجة البكالوريوس . ٣٠ ديناراً
- ٦- الموظف من الدرجة الاولى او الثانية . ٣٥ ديناراً
- ٧- الموظف من الدرجة الثالثة او الرابعة . ٣٠ ديناراً
- ٨- الموظف من الدرجة الخامسة او السادسة . ٢٠ ديناراً
- ٩- الموظف من الدرجة السابعة . ١٢ ديناراً

- ب- لا تصرف العلاوة المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة لمن تخصص له الجامعة سيارة أو تقوم بتأمين تنقله بصورة دائمة .
- ج- تصرف للعاملين برواتب مقطوعة أو يعقود علاوة تنقل مساوية لعلاوة التنقل المقررة لمن هم في سويتهم من حيث الراتب وفقاً لاحكام الفقرة (أ) من هذه المادة.

المادة ٦- تصرف علاوة جامعة شهرية للعاملين في الجامعة على النحو التالي :-

أ- أعضاء الهيئة التدريسية:-

استاذ	٤٥٠ ديناراً
استاذ مشارك	٣٢٥ ديناراً
استاذ مساعد	٢٦٥ ديناراً
مدرس	١٩٠ ديناراً
مدرس مساعد	١٣٥ ديناراً

ب- الموظفون الإداريون والفنيون:-

الدرجة الاولى	١١٥ ديناراً
الدرجة الثانية	١٠٠ ديناراً
الدرجة الثالثة والرابعة	٨٥ ديناراً
الدرجة الخامسة والسادسة والسابعة	٧٥ ديناراً

- ج- يمنح الموظفون الاداريون والفنيون علاوة جامعة بنسبة (٢٥٪) من مقدار فرق الزيادة بين علاوة الجامعة المقررة للموظفين الاداريين والفنيين في الجامعة الاردنية وبين علاوة الجامعة التي يتقاضاها نظرائهم في جامعة البلقاء التطبيقية على ان يوقف صرف هذه النسبة من تاريخ ٢٠٠٥/١٢/٣١ .

د- يستمر صرف علاوة التأسيس الممنوحة للعاملين في مركز الجامعة لمدة ثلاث سنوات تنتهي بتاريخ ٢٠٠٥/١٢/٣١ .

هـ- يعامل العاملون الآخرون من غير المذكورين في الفقرتين (أ) و (ب) من هذه المادة ممن يتقاضون رواتب مقطوعة أو يعقود على أساس الراتب الأساسي لنظرهم من أعضاء الهيئة التدريسية والموظفين الإداريين والفنيين ولا يسري ذلك على الموظفين المعيّنين يعقود شاملة لجميع العلاوات.

المادة ٧- أ- تصرف لأعضاء هيئة التدريس من حملة درجة الدكتوراة علاوة اختصاص تعادل (١٣٥٪) من رواتبهم الأساسية .

ب- يمنح أعضاء هيئة التدريس العاملين في الكليات في مركز الجامعة من المتخصصين في هندسة المواد والمعادن والحاسوب وهندسة المساحة والجيوماتكس علاوة اختصاص تعادل (١٥٠٪) من رواتبهم الأساسية .

ج- يصرف لأعضاء هيئة التدريس من حملة درجة الماجستير ودرجة البكالوريوس علاوة اختصاص على النحو التالي :-

١- (١٣٥٪) من الراتب الأساسي لحامل أي من الدرجتين في الهندسة أو الحاسوب على أن تكون الدرجة العلمية الأولى التي يحملها في تخصص الهندسة أو الحاسوب .

٢- (٧٥٪) من الراتب الأساسي لحامل أي من الدرجتين في التخصصات الأخرى.

د- يصرف للموظفين الإداريين الذين أكملوا مدة سنتين في خدمة الجامعة علاوة إضافية على النحو التالي :-

النسبة المئوية من الراتب الأساسي	الفئة
٥٠٪	الفئة الأولى
٤٨٪	الفئة الثانية
٤٦٪	الفئة الثالثة
٤٤٪	الفئة الرابعة

هـ- يصرف لكل من الموظفين الإداريين الذين لم يكملوا مدة سنتين في خدمة الجامعة علاوة إضافية بنسبة (٢٥٪) من الراتب الأساسي .

و- يستمر الموظفون الإداريون الذين يتقاضون حالياً العلاوة الإضافية بنسبة (٦٥٪) و (٤٥٪) من الراتب الأساسي في تقاضيها بالنسبة ذاتها دون أن يؤدي ذلك إلى استحقاق أي منهم لأي علاوة إضافية أخرى .

ز- تصرف للموظفين المهنيين من غير أعضاء الهيئة التدريسية من حملة أي درجة علمية في التخصصات المبينة أدناه علاوة فنية على النحو التالي :-

النسبة المئوية من الراتب الأساسي	التخصص
١١٠٪	الطب
٩٥٪	الهندسة
٦٠٪	الصيدلة وطب الأسنان
٣٥٪	التمريض والزراعة

المادة ٨- أ- تصرف للعاملين في مركز الجامعة علاوة شهرية على النحو التالي :-

- ١- رئيس الجامعة ٩٠ ديناراً
- ٢- نائب الرئيس ، العميد ٧٥ ديناراً
- ٣- نائب العميد ، مدير الوحدة الإدارية ٦٧ ديناراً
- ٤- عضو هيئة التدريس من حملة درجة الدكتوراه ٦٠ ديناراً
- ٥- عضو هيئة التدريس من حملة درجة الماجستير ٤٥ ديناراً
- الماجستير ودرجة البكالوريوس
- ٦- الموظف من الدرجة الأولى أو الثانية ٥٢ ديناراً
- ٧- الموظف من الدرجة الثالثة أو الرابعة ٤٥ ديناراً
- ٨- الموظف من الدرجة الخامسة أو السادسة ٣٠ ديناراً
- ٩- الموظف من الدرجة السابعة ١٨ ديناراً

هكذا من الأصول

ب- تصرف العلاوة المحددة في البنود (٦) و (٧) و (٨) و (٩) من الفقرة (أ) من هذه المادة للموظفين المذكورين فيها على النحو التالي :-

١- (٥٠٪) من العلاوة الإضافية المقررة للموظف الذي تقل خبرته عن خمس سنوات .

٢- (١٠٠٪) من العلاوة الإضافية المقررة للموظف الذي لا تقل خبرته على خمس سنوات ولا تزيد على عشر سنوات .

٣- (١٥٠٪) من العلاوة الإضافية المقررة للموظف الذي تكون خبرته عشر سنوات فأكثر .

ج- تصرف لأعضاء الهيئة التدريسية في كلية الهندسة التكنولوجية وكلية أصول الدين الجامعية وكلية الطفيلة الجامعية علاوة إضافية على النحو التالي :-

١- عميد الكلية	٧٥ ديناراً
٢- نائب العميد	٦٧,٥ ديناراً
٣- عضو هيئة التدريس من حملة الدكتوراة	٦٠ ديناراً
٤- عضو هيئة التدريس من حملة درجة الماجستير ودرجة البكالوريوس	٤٥ ديناراً

د- لا يجوز للشخص الواحد جمع أكثر من علاوة من العلاوات المنصوص عليها في هذه المادة .

المادة ٩- يجوز لعضو الهيئة التدريسية بموافقة رئيس الجامعة الخطية القيام بأعمال أخرى خارج نطاق واجباته الجامعية المقررة أو القيام بأعمال خارج الجامعة وذلك وفقاً للأحكام والشروط التالية :-

أ- العمل بأجر إضافي أو مكافأة داخل الجامعة وبتكليف منها في غير الحالات المنصوص عليها في المادة (١٣) من هذا النظام سواء استخدم في ذلك العمل الإمكانات والتسهيلات المتوافرة في الجامعة أم لم يستخدمها ويمنح عضو الهيئة التدريسية في هذه الحالة ومن شاركه في العمل من سائر العاملين في الجامعة أجراً أو مكافأة من مجموع الدخل الصافي الذي يتحقق من الأعمال التي تتم بمقتضى هذه الفقرة وذلك وفق تعليمات يصدرها مجلس العمداء لهذه الغاية .

ب- ١- العمل بأجر أو مكافأة خارج الجامعة ويحدد حجم ذلك العمل والوقت الذي يسمح لعضو الهيئة التدريسية بقضائه خارج الجامعة لذلك الغرض بقرار من رئيس الجامعة ويشترط في جميع الأحوال أن لا يتعارض قيام عضو الهيئة التدريسية بأي عمل خارج الجامعة مع الواجبات الجامعية المنوطة به .

٢- تحدد نسبة توزيع الإيراد المتحقق بين الجامعة وعضو الهيئة التدريسية الذي يقوم بالعمل خارج الجامعة بموجب تعليمات يصدرها مجلس العمداء لهذه الغاية .

المادة ١٠- أ- يصرف لرئيس الجامعة مبلغ سنوي مقطوع مقداره ثلاثة آلاف دينار مقابل بدل سكن إذا لم توفر الجامعة له سكناً مفروشا وملائماً .

ب- يجوز لرئيس الجامعة أن يمنح عضو الهيئة التدريسية غير الأردني بدل إقامة لا تزيد نسبته على (٢٠٪) من راتبه الأساسي المستحق حسب سلم الرواتب .

المادة ١١- أ- تصرف علاوة عائلية شهرية مقدارها سبعة دنانير لزوجته العامل في الجامعة وديناران لكل ولد وحتى الولد الرابع .

هكذا من الشاهد

ب- إذا تعددت زوجات المستحق للعلاوة فتعطى علاوة الزوجة لزوج واحدة فقط إذا كان يتقاضى العلاوة عن أربعة أولاد وإذا كان عدد الأولاد اقل من أربعة فتعطى العلاوات المخصصة للأولاد للزوجات الأخر بالإضافة للزوجة الأولى بشرط أن لا يزيد عدد الزوجات الإضافيات مع الأولاد الذين يستحقون العلاوة على أربعة.

ج- لا تدفع العلاوة العائلية في أي من الحالات التالية :-

- ١- عن الأولاد الذين انعموا الثامنة عشرة من أعمارهم باستثناء الذين يواصلون دراستهم الثانوية أو الدراسة الجامعية الأولى.
- ٢- إلى المستحق للعلاوة عن الزوجة التي تتقاضى راتباً شهرياً من مؤسسة عامة أو خاصة.

المادة ١٢- تصرف للعاملين في الجامعة علاوة شخصية مقدارها خمسة وعشرون ديناراً للذين يتقاضون رواتب أساسية من (١٣٠) ديناراً فما فوق واحد عشر ديناراً للذين يتقاضون رواتب أساسية من (٥٠-١٢٩) ديناراً وثمانية دنانير للذين يتقاضون رواتب أساسية من (٤٩) ديناراً فما دون .

المادة ١٣- لرئيس الجامعة أن يكلف أيًا من العاملين في الجامعة القيام بأي عمل فيها وذلك أثناء الدوام الرسمي أو بعد انتهائه منه أو خلال أيام الإجازة التي يستحقها أو أن يستدعيه منها للقيام بذلك العمل على أن يتم التكليف بمقتضى هذه المادة مقابل مكافأة مالية يحددها رئيس الجامعة .

المادة ١٤- يجوز لرئيس الجامعة أن يقرر منح مكافأة مالية لأي شخص من خارج الجامعة يكلف بالعمل فيها أو يقدم خدمة لها تستدعي التشجيع والمكافأة .

المادة ١٥- تعرض كل حالة لم يرد عليها نص في هذا النظام على مجلس العمداء لاتخاذ القرار المناسب بشأنها وبما لا يتعارض مع أحكام هذا النظام .

المادة ١٦- لا تسري أحكام هذا النظام على من يلي :-

- أ- الموظفين المعارين للجامعة من الوزارات والدوائر الحكومية والخاضعين لأحكام نظام الخدمة المدنية وقانون التقاعد المدني .
- ب- المستخدمين المعيّنين بمقتضى أحكام نظام الخدمة المدنية .
- ج- العاملين في الجامعة بقعود شاملة لجميع العلاوات .

المادة ١٧- لا يحق لأي من العاملين في الجامعة من أعضاء الهيئة التدريسية أو الموظفين تقاضي أي علاوة أو بدل مهما كان نوع أو مسمى أو مقدار أو نسبة أي منها .

المادة ١٨- يلغى نظام الرواتب والعلاوات في جامعة البلقاء التطبيقية رقم (٧٤) لسنة ١٩٩٩ والتعديلات التي طرأت عليه، كما يلغى أي قرار صادر عن مجلس الأمناء أو مجلس التعليم العالي، حسب مقتضى الحال، يتعلق بالعلاوات والمكافآت التي ورد النص عليها في هذا النظام، ولا يعمل بأي نص ورد في أي نظام آخر أو بأي قرار لمجلس الأمناء أو مجلس التعليم العالي يتعلق بالرواتب والعلاوات لأعضاء هيئة التدريس والموظفين من العاملين في الجامعة وذلك باستثناء قرار مجلس الأمناء رقم (١٠-٢٠٠٢/٢٠٠١) تاريخ ٢٠٠٢/٧/٢٤ .

هكذا من العمل

المادة ١٩- يصدر مجلس الجامعة التعليمات اللازمة لتنفيذ أحكام هذا النظام وبما لا يتعارض مع أحكامه.

٢٠٠٣/٧/٢٤

عبدالله الثاني ابن الحسين

رئيس الوزراء وزير الدفاع المهندس علي ابو الراغب	نائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية وزير التنمية الادارية الدكتور محمد الحلاقه	وزير التعليم العالي والبحث العلمي ووزير التربية والتعليم بالوكالة الدكتور محمد حمدان
وزير الشؤون البرلمانية توفيق كريشان	وزير دولة للشؤون رئاسة الوزراء ووزير دولة للشؤون السياسية الدكتور محمد عفلق العدوان	وزير المالية الدكتور ميشال مارتن
وزير الدخالية المهندس سمير الحباشنة	وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الدكتور فواز حاتم الزعبي	وزير دولة للشؤون القانونية ووزير العدل بالوكالة الدكتور عبد الشخانة
وزير الاشغال العامة والاسكان المهندس حسني ابو غيدا	وزير الطاقة والثروة المعدنية المهندس "محمد علي" البطاينة	وزير المياه والري الدكتور حازم الناصر
وزير الاوقاف والشؤون والمقتنيات الاسلامية الدكتور احمد هليل	وزير التخطيط الدكتور باسم عوض الله	وزير دولة للشؤون الخارجية شاهر باك
وزير الثقافة حيدر محمود	وزير الزراعة طاراد الفايز	وزير التنمية الاجتماعية الدكتورة رويدا المعايطة
وزير الصناعة والتجارة الدكتور محمد ابو حمور	وزير البيئة الدكتور هشام ضرابية	وزير الاعمال الدكتور نبيل الشريف

نحن عبد الله الثاني ابن الحسين ملك المملكة الاردنية الهاشمية
بمقتضى المادة (٣١) من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠٠٣/٧/٢٤
أمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (١١٢) لسنة ٢٠٠٣

نظام منح الدرجات والشهادات في جامعة البلقاء التطبيقية
صادر بمقتضى الفقرة (د) من المادة (٢٥) من قانون
الجامعات الاردنية الرسمية رقم (٤٢) لسنة ٢٠٠١

المادة ١- يسمى هذا النظام (نظام منح الدرجات والشهادات في جامعة البلقاء
التطبيقية لسنة ٢٠٠٣) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة
الرسمية .

المادة ٢- يكون للكلمات التالية حيثما وردت في هذا النظام المعاني المخصصة لها ادناه ما لم
تدل القرينة على غير ذلك :-

- الجامعة : جامعة البلقاء التطبيقية .
- المجلس : مجلس عمداء الجامعة .
- الكلية : أي كلية في الجامعة .
- المركز : أي مركز علمي في الجامعة .

هكذا من الشرح

المادة ٣- تمنح الجامعة ما يلي :-

أ- الشهادة الجامعية المتوسطة (الدبلوم)

• (Associate De gree)

ب- الدرجة الجامعية الاولى (البكالوريوس) •

ج- درجة الدبلوم العالي •

د- الدرجة الجامعية الثانية (الماجستير) •

هـ- الدرجة الجامعية الثالثة (الدكتوراة) •

و- درجة الدكتوراة الفخرية •

ز- أي درجة علمية أو درجة فخرية أي شهادة أخرى يوافق عليها المجلس •

المادة ٤- تحدد متطلبات وشروط منح الدرجات العلمية والدرجات الفخرية والشهادات بمقتضى تعليمات يصدرها المجلس لهذه الغاية •

المادة ٥- أ- تمنح الشهادة الجامعية المتوسطة (الدبلوم) بقرار من المجلس للطالب الذي يجتاز الامتحان العام للكلية الجامعية المتوسطة الذي تعقده الجامعة •

ب- تمنح الشهادات والدرجات العلمية بقرار من المجلس بناء على تنسيب مجلس الكلية المختص أو مجلس المعهد أو مجلس المركز المختص •

ج- تمنح الدرجات الفخرية بقرار من المجلس بناء على تنسيب رئيس الجامعة •

هكذا من الأصول

المادة ٦- يلغى (نظام منح الشهادات والدرجات العلمية والدرجات الفخرية في جامعة البلقاء التطبيقية) رقم (٨٠) لسنة ١٩٩٨ على ان تبقى التعليمات والقرارات الصادرة بمقتضاه سارية المفعول الى ان يتم الغاؤها أو استبدال غيرها بها وفقا لاحكام هذا النظام •

٢٠٠٣/٧/٢٤

عبدالله الثاني ابن الحسين

رئيس الوزراء وزير الدفاع المهندس علي ابو الراغب	نائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية وزير التنمية الادارية الدكتور محمد الحلايقة	وزير للتعليم العالي والبحث العلمي وزير التربية والتعليم بالوكالة الدكتور محمد حمدان
وزير الشؤون البلدية الدكتور عبد الرزاق طيبيشات	وزير دولة للشؤون رئاسة الوزراء وزير دولة للشؤون السياسية الدكتور محمد عفان العدوان	وزير الشؤون البرلمانية توفيق كريسنان
وزير الدخيلة المهندس سمير الحباشنة	وزير الخارجية الدكتور مروان المعشر	وزير المالية الدكتور ميشيل مارتو
وزير الأشغال العامة والإسكان المهندس حسني ابو غيدا	وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الدكتور فواز حاتم الزعبي	وزير دولة للشؤون القانونية وزير العدل بالوكالة الدكتور عبد الشخانة
وزير الأوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية الدكتور احمد هليل	وزير الطاقة والثروة المعدنية المهندس " محمد علي " البطاينة	وزير المياه والري الدكتور حازم الناصر
وزير النقل المهندس نادر الذهبي	وزير التخطيط الدكتور باسم عوض الله	وزير دولة للشؤون الخارجية شاهر باك
وزير الثقافة حيدر محمود	وزير الزراعة طاراد الفايز	وزير التربية الاجتماعية الدكتورة رويدة المعايطة
وزير الصناعة والتجارة الدكتور محمد ابو حمور	وزير البيئة الدكتور هشام غرابية	وزير الصحة الدكتور حاكم القاضي
		وزير الإعلام الدكتور نبيل الشريف

نحن عبد الله الثاني ابن الحسين ملك المملكة الاردنية الهاشمية:
بمقتضى المادة (٣١) من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠٠٣/٧/٢٤
نأمر بوضع النظام الآتي:-

نظام رقم (١١٣) لسنة ٢٠٠٣
نظام تأديب الطلبة في جامعة البلقاء التطبيقية
صادر بمقتضى المادة (٢٥) من قانون الجامعات الاردنية الرسمية
رقم (٤٢) لسنة ٢٠٠٣

المادة ١- يسمى هذا النظام (نظام تأديب الطلبة في جامعة البلقاء التطبيقية لسنة ٢٠٠٣) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢- يكون للكلمات والعبارات التالية حيثما وردت في هذا النظام المعاني المخصصة لها ادناه ما لم تدل القرينة على غير ذلك :-
الجامعة : جامعة البلقاء التطبيقية .
الرئيس : رئيس الجامعة
عميد الكلية : عميد أي كلية من كليات الجامعة
المجلس : المجلس التأديبي للطلبة في الجامعة المشكل بموجب احكام هذا النظام

المادة ٣- تسري احكام هذا النظام على جميع طلبة الجامعة بمن فيهم طلبة كليات مركز الجامعة وطلبة الكليات الجامعية والمتوسطة التي تتبع الجامعة وطلبة الكليات المتوسطة الخاصة التي تشرف عليها الجامعة ويخضعون لاحكام والاجراءات التأديبية المنصوص عليها فيه .

المادة ٤- تعتبر الاعمال المبينة ادناه مخالفات تأديبية تعرض الطالب الذي يرتكب أيًا منها للعقوبات التأديبية التي ينص عليها هذا النظام :-

- أ- الامتناع المدير عن حضور الدروس او المحاضرات او عن الاعمال الجامعية الاخرى التي تقضي الانظمة بالمواطبة عليها وكل تحريض على هذا الامتناع .
- ب- الغش في الامتحان او الشروع فيه او الاخلال بنظامه او الهدوء الواجب توافره فيه .
- ج- أي فعل يمس بالشرف او الكرامة او الاخلاق او يخل بحسن السيرة والسلوك او يسيء الى سمعة الجامعة او الكلية او العاملين فيهما بما في ذلك أي فعل يرتكبه الطالب خارج الجامعة في مناسبة تشترك فيها الجامعة او نشاط تقوم به .
- د- المشاركة في أي تنظيم داخل الجامعة او الكلية من غير ترخيص مسبق من الجهات المختصة في الجامعة او الكلية او الاشتراك في أي نشاط جماعي يخل بالقواعد التنظيمية النافذة في الجامعة او التحريض عليه .
- هـ- استعمال مباني الجامعة لغير الغراض التي اعدت لها او استعمالها دون اذن خطي مسبق من الجهات المختصة في الجامعة .
- و- ادخال أي مواد يمكن استخدامها لغرض غير مشروع .
- ز- توزيع النشرات او اصدار جرائد في الجامعة او الكلية او جمع التواقيع او التبرعات التي من شأنها الاخلال بالامن والنظام الجامعي او الاساءة الى الوحدة الوطنية .
- ح- الاخلال بالنظام او الانضباط الذي تقتضيه الندوات او المحاضرات او الانشطة التي تقام داخل الجامعة او الكلية .
- ط- أي اهانة او اساءة يرتكبها الطالب يحق عضو هيئة التدريس او أي من العاملين او الطلبة في الجامعة او الكلية .

هكذا من المثل

- ي- ائلاف ممتلكات الجامعة أو الكلية المنقولة وغير المنقولة .
- ك- التزوير في الوثائق الجامعية أو استعمال الأوراق المزورة في أي أغراض جامعية .
- ل- إعطاء وثائق وهويات جامعية للتفسير بقصد استعمالها بطريقة غير مشروعة .
- م- سرقة أي من ممتلكات الجامعة أو الكلية .
- ن- التحريض أو الاتفاق مع الطلبة أو أشخاص آخرين على ارتكاب أعمال عنف أو مشاجرات ضد الطلبة أو أشخاص داخل الجامعة أو الكلية .
- المادة ٥- يعاقب الطالب الذي يرتكب أيًا من المخالفات المنصوص عليها في المادة (٤) من هذا النظام بأي من العقوبات التأديبية التالية :-
- أ- التنبيه الخطي .
- ب- الإخراج من قاعة التدريس وإذا دعت الحاجة استدعاء الأمن الجامعي لإخراجه .
- ج- الحرمان من حضور بعض أو كل محاضرات المواد التي يخل الطالب بالنظام بها أثناء التدريس .
- د- الحرمان لمدة محددة من الاستفادة من الخدمات التي يقدمها مرفق أو أكثر من المرافق الجامعية التي تم ارتكاب المخالفة فيها .
- هـ- الحرمان مدة محددة من الاستفادة من ممارسة نشاط أو أكثر من الأنشطة الطلابية ذات العلاقة بالمخالفة .
- و- الإنذار بدرجته الثلاث، الأول والمزدوج والنهائي .
- ز- الغرامة بما لا يقل عن قيمة مثلي الشيء أو الأشياء التي أتلّفها الطالب .
- ح- الغاء التسجيل في مادة أو أكثر من مواد الفصل الذي تقع فيه المخالفة .

- ط- اعتباره راسباً في مادة أو أكثر .
- ي- الفصل المؤقت من الجامعة أو الكلية لمدة فصل دراسي أو أكثر .
- ك- الفصل النهائي من الجامعة أو الكلية .
- ل- تعليق منح الدرجة بما لا يتجاوز فصلين دراسيين .
- م- الغاء قرار منح الشهادة إذا تبين أن هنالك عملية تزوير أو احتيال في متطلبات الحصول عليها .
- المادة ٦- إذا ثبت نتيجة التحقيق أن الطالب حاول الغش أو اشتراكه أو شرع فيه أثناء تأديته الامتحان أو الاختبار في أي من المواد فتوقع عليه العقوبات التالية مجتمعة :-
- أ- اعتباره راسباً في تلك المادة .
- ب- الغاء تسجيله في بقية المواد المسجلة له في ذلك الفصل الدراسي .
- ج- فصله من الجامعة أو الكلية لمدة فصل دراسي واحد يلي الفصل الذي ضبط فيه .
- المادة ٧- أ- توقع على الطالب الذي اتفق مع طالب أو شخص آخر على الدخول لتأدية امتحان أو اختبار بدلاً منه ودخل لتأديته العقوبات التالية مجتمعة :-
- ١- اعتباره راسباً في تلك المادة .
- ٢- الغاء تسجيله في بقية المواد المسجلة له في ذلك الفصل الدراسي .
- ٣- فصله من الجامعة أو الكلية لمدة فصل دراسي واحد على الأقل اعتباراً من الفصل الذي يلي الفصل الذي ضبط فيه .
- ب- كما توقع على الطالب الذي دخل الامتحان أو الاختبار بدلاً من طالب آخر العقوبات التالية مجتمعة :-

هكذا من الله على

- ١- الغاء تسجيله في المواد المسجلة في ذلك الفصل .
- ٢- فصله من الجامعة او الكلية مدة فصل دراسي واحد على الاقل اعتباراً من الفصل الذي يلي الفصل الذي ضبع فيه .
- ج- اذا كان الشخص الذي دخل قاعة الامتحان او الاختبار من غير طلبية الجامعة فيحال الى الجهات القضائية المختصة .

المادة ٨-أ- يجوز الجمع بين عقوبتين تأديبيتين او اكثر من العقوبات المنصوص عليها في هذا النظام .

ب- في حال ايقاع عقوبة الفصل المؤقت من الجامعة او الكلية تسحب هوية الطالب المفصول ويمنع من الدخول الى الجامعة او الكلية اثناء مدة الفصل الا باذن مسبق من عميد شؤون الطلبة .

المادة ٩-أ- تحفظ قرارات ايقاع العقوبات التأديبية في ملف الطالب لدى عمادة شؤون الطلبة ودائرة التسجيل وتبلغ الجهة المختصة بايقاع العقوبة قرارها الى عميد الكلية المعني والى المسجل العام والى ولي امر الطالب والى الجهة الموافقة ، ان وجدت ، وعميد الكلية المعني وضع القرار على لوحة الاعلانات .

ب- على عميد الكلية تبليغ جميع قرارات ايقاع العقوبات على أي طالب في كليته الى عميد شؤون الطلبة .

المادة ١٠-أ- لا يحق للطالب الذي فصل من الجامعة او الكلية فصلاً تأديبياً مؤقناً التسجيل في الفصل الصيفي الذي يسبق الفصل الذي فصل فيه .

ب- لا تحسب للطالب الذي فصل من الجامعة فصلاً مؤقناً أي مواد يدرسها خلال مدة فصله في أي جامعة او كلية اخرى .

المادة ١١-أ- لا يحق للطالب المحال للتحقيق الانسحاب من الدراسة قبل انتهاء التحقيق معه .

ب- توقف اجراءات تخريج الطالب الى حين البت في موضوع المخالفة التي ارتكبتها .

المادة ١٢-أ- يؤلف مجلس الكلية في الشهر الاول من كل عام جامعي لجنة تحقيق من ثلاثة اعضاء بالاضافة الى عضو رابع احتياطي من اعضاء هيئة التدريس في الكلية لمدة سنة قابلة للتديد وذلك للتحقيق في المخالفات التي يرتكبها الطلبة داخل مباني الكلية .

ب- يتولى عميد الكلية المعني احوالة المخالفات الى اللجنة المؤلفة بموجب الفقرة (أ) من هذه المادة للتحقيق فيها وتنسيب العقوبة المناسبة بشأنها .

المادة ١٣-أ- يؤلف عميد شؤون الطلبة في مطلع كل عام جامعي لجنة او اكثر من ثلاثة اعضاء بالاضافة الى عضو رابع احتياطي من اعضاء هيئة التدريس في الجامعة لمدة سنة قابلة للتديد وذلك للتحقيق في المخالفات التي يرتكبها الطلبة في حرم الجامعة خارج مباني الكليات (المركز) .

ب- يتولى عميد شؤون الطلبة احوالة المخالفات الى اللجنة او أي من اللجان المؤلفة بموجب الفقرة (أ) من هذه المادة للتحقيق فيها وتنسيب العقوبة المناسبة بشأنها .

المادة ١٤-أ- يؤلف مجلس العمداء في مطلع كل عام جامعي لمدة سنة قابلة للتديد مجلساً تأديبياً يتكون من عميد شؤون الطلبة رئيساً وعميد الكلية التي يتبعها الطالب وثلاثة اعضاء من الهيئة التدريسية في الجامعة وتتم تسمية عضو احتياطي رابع من الهيئة التدريسية في الجامعة وذلك للنظر في مخالفات الطلبة المحالة اليه من عميد شؤون الطلبة او من عمداء الكليات حسب مقتضى الحال .

ب- لمجلس العمداء في حالات خاصة ان يستبدل برئيس المجلس رئيساً آخر لمدة محدودة .

المادة ١٥- على لجان التحقيق والمجلس البت في القضايا المحالة اليه خلال مدة لا تتجاوز شهراً واحداً من تاريخ إحالتها من الجهات المختصة وللرئيس تمديدها إذا اقتضت الظروف ذلك وعلى الطالب المخالف المثول أمام لجان التحقيق أو المجلس خلال هذه المدة وللجان التحقيق والمجلس الحق في إصدار العقوبة غيابياً إذا لم يمثل الطالب المخالف بعد تبليغه عن طريق الاعلان في الكلية التي يتبع لها .

المادة ١٦- إذا انتهت المدة المحددة لأي من لجان التحقيق أو المجلس يستمر أي منهم في ممارسة صلاحياته إلى أن يتم تشكيل لجان جديدة أو مجلس جديد يحل محله .

المادة ١٧- تحدد صلاحيات إيقاع العقوبات التأديبية على الطلبة على النحو التالي :-
 أ- لعضو هيئة التدريس أو من يدرس المادة حق إيقاع العقوبات المنصوص عليها في الفقرات (أ) و (ب) و (ج) من المادة (٥) من هذا النظام على الطالب .
 ب- لعميد الكلية حق إيقاع العقوبات المنصوص عليها في الفقرات من (أ) إلى (ي) من المادة (٥) من هذا النظام .
 ج- للعميد المختص حق مصادرة أي مادة يدخلها الطالب بهدف استخدامها لأي غرض غير مشروع .
 د- للمجلس حق إيقاع أي من العقوبات المنصوص عليها في المادة (٥) من هذا النظام وفقاً لقناعته بالعقوبة المناسبة للمخالفة المعروضة عليه .

المادة ١٨- تكون جميع القرارات التأديبية نهائية ، باستثناء العقوبات المنصوص عليها في الفقرات (ك) و (ل) و (م) من المادة (٥) من هذا النظام ، إذ يحق للطالب أن يستأنف لدى مجلس العمداء أي قرار منها خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ صدور القرار أو إعلانه في الكلية وللمجلس العمداء أن يصادق على القرارات المتخذة بشأن العقوبة أو يعدلها أو يلغيها وإذا لم يستأنف الطالب قرار العقوبة يعتبر القرار التأديبي الصادر بحقه نهائياً .

المادة ١٩- يتولى موظفو الأمن الجامعي المحافظة على الأمن والنظام داخل الحرم الجامعي وتكون للتبليغات والتقارير التي يقدمونها حجيتها ما لم يثبت عكس ذلك .

المادة ٢٠- لرئيس الجامعة أن يتولى اختصاصات المجلس المنصوص عليها في هذا النظام في حالة الضرورة كحدوث مشاجرات أو شغب أو اعتداء على ممتلكات الجامعة أو إخلال بالنظام فيها وبلغ الرئيس قراره الذي يصدره في هذه الحالة إلى مجلس العمداء .

المادة ٢١- يجوز للجامعة الاستمرار في إجراءاتها التأديبية المقررة في هذا النظام حتى لو كانت المخالفة منظورة لدى جهات أخرى .

المادة ٢٢- يصدر مجلس الجامعة التعليمات اللازمة لتنفيذ احكام هذا النظام .

٢٠٠٣/٧/٢٤

عبدالله الثاني ابن الحسين

وزير التعليم العالي والبحث العلمي ووزير التربية والتعليم بالوكالة الدكتور محمد حمدان	نائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية ووزير التنمية الادارية الدكتور محمد الحلايقة	رئيس الوزراء ووزير الدفاع المهندس علي ابو الراغب
وزير الشؤون البرلمانية توفيق كريشان	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء ووزير دولة للشؤون السياسية الدكتور محمد عفان العوان	وزير الشؤون البلدية الدكتور عبد الرزاق طبعشات
وزير المالية الدكتور ميشيل مارتو	وزير الخارجية الدكتور مروان المعشر	وزير الداخلية المهندس سمير الحباشنة
وزير دولة للشؤون القانونية ووزير العدل بالوكالة الدكتور عبد الشخانة	وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الدكتور فواز حاتم الزعبي	وزير الأشغال العامة والإسكان المهندس حسني أبو غيدا
وزير المياه والري الدكتور حازم الناصر	وزير الطاقة والثروة المعدنية المهندس "محمد علي" البطاينة	وزير الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية الدكتور أحمد هليل
وزير دولة للشؤون الخارجية شاهر باك	وزير العمل المهندس مزاحم المحيسن	وزير النقل المهندس نادر الذهبي
وزير التنمية الاجتماعية الدكتورة رويدة المعايطة	وزير السياحة والآثار محمد سامر الطويل	وزير الثقافة حيدر محمود
وزير الاعلام الدكتور نبيل الشريف	وزير الصحة الدكتور حاكم القاضي	وزير الصناعة والتجارة الدكتور محمد أبو حمور
	وزير البيئة الدكتور هشام غرابية	

نحن عبدالله الثاني ابن الحسين ملك المملكة الاردنية الهاشمية
بمقتضى المادة (٣١) من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠٠٣/٧/٢٤
لأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (١١٤) لسنة ٢٠٠٣
نظام معدل لنظام البحث العلمي والدراسات العليا
في جامعة آل البيت

المادة ١- يسمى هذا النظام (نظام معدل لنظام البحث العلمي والدراسات العليا في
جامعة آل البيت لسنة ٢٠٠٣) ويقرأ مع النظام رقم (٧١) لسنة ٢٠٠٠ المشار
اليه فيما يلي في النظام الاصلي نظاماً واحداً ويعمل به من تاريخ نشره في
الجريدة الرسمية .

المادة ٢- يعدل النظام الاصلي بالناء عبارتي (مجلس الجامعة) و (مدير المعهد) حيثما وردتا فيه والاستعاضة عنهما بعبارتي (مجلس العمداء) و (عميد المعهد) .

٢٠٠٣/٧/٢٤

عبدالله الثاني ابن الحسين

وزير التعليم العالي والبحث العلمي وزير التربية والتعليم بالوكالة الدكتور محمد حمدان	نائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية وزير التنمية الادارية الدكتور محمد الحلايقة	رئيس الوزراء وزير الدفاع المهندس علي ابو الراغب
وزير الشؤون البرلمانية توفيق كرشان	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء وزير دولة للشؤون السياسية الدكتور محمد عفان العدوان	وزير الشؤون البلدية الدكتور عبد الرزاق طيشتات
وزير المالية الدكتور ميشيل مارتو	وزير الخارجية الدكتور مروان المعشر	وزير الداخلية المهندس سمير الحباشنة
وزير دولة للشؤون القانونية وزير العدل بالوكالة الدكتور عبد الشكتبة	وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الدكتور فواز حاتم الزعبي	وزير الأشغال العامة والإسكان المهندس حسني ابو غيدا
وزير المياه والري الدكتور حازم الناصر	وزير الطاقة والثروة المعدنية المهندس " محمد علي " اللبطينه	وزير الاوقاف والشؤون والمقنسات الاسلامية الدكتور احمد هليل
وزير دولة للشؤون الخارجية شاهر باك	وزير العمل المهندس مزاحم المحيسن	وزير النقل المهندس نادر الذهبي
وزير التنمية الاجتماعية الدكتورة رويدة المعاينة	وزير السياحة والآثار محمد سامر الطويل	وزير الثقافة حيدر محمود
وزير الاعلام الدكتور نبيل الشريف	وزير الصحة الدكتور حاكم القاضي	وزير الصناعة والتجارة الدكتور محمد ابو حمور

هذا من الأعمال

نحن عبدالله الثاني ابن الحسين ملك المملكة الاردنية الهاشمية
بمقتضى المادة (٣١) من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠٠٣/٧/٢٤
نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (١١٥) لسنة ٢٠٠٣
نظام معدل لنظام منح الدرجات العلمية والشهادات في جامعة آل البيت

المادة ١- يسمى هذا النظام (نظام معدل لنظام منح الدرجات العلمية
والشهادات في جامعة آل البيت لسنة ٢٠٠٣) ويقرأ مع النظام رقم (٧١)
لسنة ١٩٩٨ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصلي نظاماً واحداً ويعمل به من
تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢- يلغى نص المادة (٢) من النظام الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-
المادة ٢-

تمنح جامعة آل البيت الدرجات العلمية والفخرية والشهادات التالية :-

- الدرجة الجامعية الاولى (البكالوريوس) .
- شهادة دبلوم الدراسات العليا .
- الدرجة الجامعية الثانية (الماجستير) .
- الدرجة الجامعية الثالثة (الدكتوراة) .
- درجة الدكتوراة الفخرية .
- أي درجة علمية او فخرية او شهادات اخرى يتم احداثها بقرار من مجلس
العمداء .

المادة ٣- يعدل النظام الاصلي بالناء عبارة (مجلس الجامعة) حيثما وردت في هذا النظام
والاستعاضة عنها بعبارة (مجلس العمداء) .

المادة ٤- يعدل النظام الاصلي باضافة المادة (٥) اليه بالنص التالي :-
المادة ٥-

- أ- يصدر مجلس العمداء تعليمات تحدد فيها المتطلبات والشروط اللازمة لمنح الدرجات الفخرية .
ب- تمنح الدرجات الفخرية بقرار من مجلس العمداء بناء على تنسيب من رئيس الجامعة .
٢٠٠٣/٧/٢٤

عبدالله الثاني ابن الحسين

وزير التعليم العالي والبحث العلمي وزير التربية والتعليم بالوكالة الدكتور محمد حمدان	نائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية وزير التنمية الإدارية الدكتور محمد الحلايقة	رئيس الوزراء وزير الدفاع المهندس علي ابو الراغب
وزير الشؤون البرلمانية توفيق كرشان	وزير دولة للشؤون رئاسة الوزراء وزير دولة للشؤون السياسية الدكتور محمد عفان العدوان	وزير الشؤون البلدية الدكتور عبد الرزاق طيشت
وزير المالية الدكتور ميشيل مارنو	وزير الخارجية الدكتور مروان المعشر	وزير الداخلية المهندس سمير الحباشنة
وزير دولة للشؤون القانونية وزير العدل بالوكالة الدكتور عبد الشخافنة	وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الدكتور فواز حاتم الزعبي	وزير الأشغال العامة والإسكان المهندس حسني ابو غيدا
وزير المياه والري الدكتور حازم الناصر	وزير الطاقة والثروة المعدنية المهندس " محمد علي " البطاينة	وزير الأوقاف والشؤون والمقنسات الإسلامية الدكتور احمد هليل
وزير دولة للشؤون الخارجية شاهر ياك	وزير العسل المهندس مزاحم المحيسن	وزير التخطيط الدكتور باسم عوض الله
وزير التنمية الاجتماعية الدكتورة رويدة المعايطة	وزير السياحة والآثار محمد سامر الطويل	وزير الزراعة طاراد الفايز
وزير الاعلام الدكتور نبيل الشريف	وزير الصحة الدكتور حاكم القاضي	وزير البيئة الدكتور هشام غرابية
	وزير الصناعة والتجارة الدكتور محمد ابو حمور	

نحن عبد الله الثاني ابن الحسين ملك المملكة الاردنية الهاشمية
بمقتضى المادة (٣١) من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠٠٣/٧/٢٤
نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (١١٦) لسنة ٢٠٠٣
نظام معدل لنظام صندوق التبرعات في جامعة آل البيت

المادة ١- يسمى هذا النظام (نظام معدل لنظام صندوق التبرعات في جامعة آل البيت
لسنة ٢٠٠٣) ويقرأ مع النظام رقم (٧٤) لسنة ١٩٩٨ المشار اليه فيما بالنظام
الاصلي نظاما واحدا ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢- يعدل النظام الاصلي بالغاء كل من كلمة (ميزانية) و (الميزانية)
وعبارة (لميزانية) حيثما وردت فيه والاستعاضة عنها بكلمة (موازنة) و
(الموازنة) وعبارة (لموازنة) حسب مقتضى الحال .

المادة ٣- يلغى تعريف (المجلس) والمعنى المخصص له الوارد في المادة (٢) من
النظام الاصلي ويستعاض عنه بالتعريف التالي :-
المجلس : مجلس العمداء في الجامعة .

المادة ٤- تلغى المادة (٥) من النظام الاصلي .

المادة ٥- يعدل النظام الاصلي باعادة ترقيم المواد من (٦-١٣) الواردة فيه لتصبح من (٥-١٢) على التوالي .

٢٠٠٣/٧/٢٤

عبدالله الثاني ابن الحسين

وزير التعليم العالي والبحث العلمي ووزير التربية والتعليم بالوكالة الدكتور محمد حمدان	نائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية ووزير التنمية الادارية الدكتور محمد الحلاقه	رئيس الوزراء ووزير الدفاع المهندس علي ابو الراغب
وزير الشؤون البرلمانية توفيق كربشان	وزير دولة للشؤون رئاسة الوزراء ووزير دولة للشؤون السياسية الدكتور محمد عفان العدوان	وزير الشؤون البلدية الدكتور عبد الرزاق طباشات
وزير المالية الدكتور ميشيل مارتو	وزير الخارجية الدكتور مروان المعشر	وزير الداخلية المهندس سمير الحباشنة
وزير دولة للشؤون القانونية ووزير العدل بالوكالة الدكتور عبد الشخانة	وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الدكتور فواز حاتم الزعبي	وزير الأشغال العامة والإسكان المهندس حسني ابو غيدا
وزير المياه والري الدكتور حازم الناصر	وزير الطاقة والقوة المعدنية المهندس "محمد علي" البطاينة	وزير الأوقاف والشؤون والمقدمات الإسلامية الدكتور احمد هليل
وزير دولة للشؤون الخارجية د.هاجر باك	وزير العمل المهندس مزاحم المحيسن	وزير النقل المهندس نادر الذهبي
وزير التنمية الاجتماعية الدكتورة رويدا المعايطة	وزير السياحة والآثار محمد سامر الطويل	وزير الثقافة حيدر محمود
وزير الاعمال الدكتور نبيل الشريف	وزير الصحة الدكتور حاكم القاضي	وزير البيئة الدكتور هشام غرايبة
		وزير الصناعة والتجارة الدكتور محمد ابو حمور

نحن عبدالله الثاني ابن الحسين ملك المملكة الاردنية الهاشمية
بمقتضى المادة (٣١) من الدستور
رشاء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠٠٣/٧/٢٤
نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (١١٧) لسنة ٢٠٠٣

نظام الهيئة التدريسية في جامعة اليرموك

صادر بمقتضى المادة (٢٥) من قانون الجامعات الاردنية الرسمية

رقم (٤٢) لسنة ٢٠٠١

المادة ١- يسمى هذا النظام (نظام الهيئة التدريسية في جامعة اليرموك لسنة ٢٠٠٣)

ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢- يكون للكلمات والعبارات التالية حيثما وردت في هذا النظام المعاني

المخصصة لها أدناه ما لم تدل القرينة على غير ذلك :-

القانون : قانون جامعة اليرموك .

الجامعة : جامعة اليرموك .

المجلس : مجلس الجامعة .

مجلس العمداء : مجلس العمداء في الجامعة .

الرئيس : رئيس الجامعة .

العميد : العميد في الجامعة .

عضو الهيئة التدريسية : الاستاذ والاستاذ المشارك والاستاذ المساعد والمدرس

في الجامعة .

الساعة المعتمدة : وحدة لقياس عدد المحاضرات التي يلقيها عضو الهيئة

التدريسية او اللقاءات النقاشية التي يعريها في الفصل

الدراسي الواحد حسبما تحدد بمقتضى تعليمات يصدرها

مجلس العمداء لهذه الغاية .

الساعة العملية : وحدة قياس للساعات المخبرية او العملية او الميدانية التي يعقدها ويشرف عليها عضو هيئة التدريس خلال الفصل الدراسي الواحد حسبما تحدد بمقتضى تعليمات يصدرها مجلس العمداء لهذه الغاية .

المادة ٣- تسري احكام هذا النظام على :-

أ- اعضاء الهيئة التدريسية .

ب- المحاضرين المتفرغين ومساعدى التدريس ما لم ينص على غير ذلك .

المادة ٤- يتمتع عضو الهيئة التدريسية والمحاضر المتفرغ ومساعد التدريس في نطاق عمله الجامعي بالحرية الكاملة في التفكير والتعبير والنشر وتبادل الرأي في كل ما يتعلق بموضوعات الدراسة ومختلف اوجه النشاط الجامعي وذلك في حدود القوانين والانظمة والتعليمات والقرارات المعمول بها .

المادة ٥- يشترط في عضو الهيئة التدريسية والمحاضر المتفرغ ومساعد التدريس عند تعيينه ما يلي :-

أ- أن يكون سالما من الأمراض والعاهات التي تمنعه أو تعوقه عن القيام بواجباته.

ب- أن يكون حسن السمعة والسلوك غير محكوم عليه بجناية أو بجنحة ماسة بالشرف .

ج- أن تتوافر فيه الشروط الأخرى المنصوص عليها في القانون.

المادة ٦- أ- يجوز احتساب الخبرة العملية في غير التدريس الجامعي لاغراض تحديد الراتب فقط لمن يعين عضو الهيئة التدريسية او محاضرا متفرغا في الجامعة ، وذلك باحتساب كل سنتين من تلك الخبرة بسنة واحدة في الخدمة حدا اعلى .

ب- عند تعيين أي شخص عضوا في الهيئة التدريسية او محاضرا متفرغا في الجامعة يجوز أن تعتمد في تعيينه الرتبة التي شغلها في أي جامعة أخرى تعترف بها الجامعة ، وتعتمد تلك الرتبة في تحديد رتبته واقدميته وغير ذلك من الامور في الجامعة ، شريطة ان يكون حاصلا على المؤهلات العلمية المنصوص عليها في القانون وهذا النظام .

ج- ينقل عضو الهيئة التدريسية من فئة إلى فئة اعلى ضمن الرتبة الواحدة اذا توافرت لديه في الفئة المطلوب النقل منها اقدمية لا تقل عن خمس سنوات وبالنسبة للمدرس سبع سنوات ، وفي جميع الاحوال المنصوص عليها في هذه الفقرة على أي منهما ان يكون قد نشر بحثين اثنين على الاقل في تخصصه الدقيق .

المادة ٧- أ- يكون عضو الهيئة التدريسية في الجامعة عند تعيينه تحت التجربة ، وينظر في تثبيت عضو الهيئة التدريسية الأردني ، باستثناء المدرس ، اذا توافرت فيه الشروط التالية :-

١- أمضى خمس سنوات متصلة في الخدمة الفعلية في الجامعة حدا ادنى .

٢- كان ناجحا في تدريسه وعلاقاته في العمل الجامعي .

٣- تمت ترقيته إلى رتبة أعلى الا اذا كان قد عين في رتبة استاذ ، وفي هذه الحالة ينظر في تثبيته بعد مضي خمس سنوات متصلة على الأقل على خدمته الفعلية في الجامعة ، وإذا لم يثبت فتنتهي خدمته حكما .

ب- ينظر في تثبيت المدرس الذي أمضى سبع سنوات متصلة في خدمته الفعلية في الجامعة حدا أدنى ونقل إلى الفئة (أ) من رتبة مدرس .

ج- تحسب مدة التجربة لعضو الهيئة التدريسية جزءا من خدمته الفعلية في الجامعة.

هكذا من الأشهر

د- مع مراعاة الفقرة (أ) من هذه المادة ، يكون الحد الأعلى لمدة التجربة لعضو الهيئة التدريسية عشر سنوات ولاغراض هذه المادة تحسب هذه المدة من تاريخ تطبيق نظام الهيئة التدريسية رقم (١٤) لسنة ١٩٩٨ لمن عين قبله . وإذا لم يثبت خلال هذه المدة فتنهى خدمته في الجامعة حكما .

هـ- يجوز إنهاء خدمة عضو الهيئة التدريسية خلال مدة تجربته بقرار من المرجع المختص بالتعيين على أن يبلغ بذلك قبل ثلاثة أشهر على الأقل من التاريخ المحدد لانتهاء خدمته ، وللرئيس عدم التقيد بهذا الشرط الزمني إذا رأى مسوغا لذلك .

المادة ٨- لمجلس العمداء بناء على تنسيب كل من مجلس القسم الأكاديمي ومجلس الكلية ان يتعاقد مع أي مما يلي :-

أ- عضو الهيئة التدريسية بعقد لمدة محددة قابلة للتجديد على ان يتضمن العقد تحديد رتبته الأكاديمية وراتبه وحقوقه وواجباته ومكافآته وعلاواته واجازاته وفق احكام هذا النظام .

ب- اعضاء زائرين من هيئات التدريس في الجامعات الاخرى بعقد لمدة محددة قابلة للتجديد وذلك بالرتب الأكاديمية التي يحملونها في تلك الجامعات على ان يتضمن العقد تحديد رتبهم الأكاديمية ورواتبهم وحقوقهم وواجباتهم ومكافآتهم وعلاواتهم واجازاتهم وفق احكام هذا النظام .

ج- ١- اعضاء الهيئة التدريسية بعقد او مقابل مكافأة برتبة استاذ زائر او استاذ مساعد زائر اذا كان حاصل على المؤهل العلمي الذي تطلبه الجامعة ويحمل الرتبة من جامعة تعترف بها الجامعة .

٢- لا تعتبر مدة خدمة عضو الهيئة التدريسية المعين بموجب البند (١) من هذه الفقرة خدمة لاغراض الترقية ومكافأة نهاية الخدمة والادخار والاسكان .

د- اساتذة ملحقين من ذوي الخبرة العملية المتخصصة اكاديميين وغير اكاديميين ، متفرغين او بدوام جزئي ، وبعقد لمدة محددة ، على ان يتضمن العقد المبرم مع الاستاذ الملحق حقوقه وواجباته ومقدار مكافآته واي شروط او امور اخرى يرى الرئيس ضرورة النص عليها فيه .

هـ- محاضرين متفرغين للعمل في الجامعة على ان يتضمن العقد المبرم بين الجامعة والمحاضر المتفرغ حقوقه وواجباته ومقدار راتبه ومكافآته وعلاواته واجازاته بالاضافة إلى أي شروط او امور اخرى يرى الرئيس ضرورة النص عليها فيه ، ويشترط فيمن يعين محاضرا متفرغا ما يلي :-

١- ان يكون حاصل على درجة الدكتوراة او الماجستير ، او ان يكون حاصل على الدرجة الجامعية الاولى وخبرة يرى مجلس العمداء انها تؤهلانه للتدريس .

٢- ان تتوفر فيه الشروط المنصوص عليها في المادة (٥) من هذا النظام .

المادة ٩-١- للرئيس بناء على تنسيب العميد المستند إلى توصية رئيس القسم تكليف محاضرين غير متفرغين للقيام بالتدريس او بأعمال التدريس في الجامعة خلال فصل واحد او اكثر وذلك وفق الاسس المقررة في الجامعة لمثل هذا التكليف ، وتحدد اجور ساعات تدريس المحاضرين غير المتفرغين بتعليمات يصدرها المجلس .

ب- يتم تعيين مساعد التدريس وترقيته بقرار من الرئيس بناء على تنسيب العميد واقتراح مجلس القسم .

المادة ١٠-١- للرئيس دعوة من يرى من الاشخاص لالقاء محاضرات او القيام بمهام علمية في الجامعة لمدة محدودة وبالشروط والمكافآت والنفقات التي يراها مناسبة .

هكذا من الأشهر

المادة ١١-أ- يحدد سلم الرواتب الأساسية لأعضاء الهيئة التدريسية في الجامعة على

النحو التالي :-

الرتبة	الفئة	الراتب	الزيادة السنوية
استاذ	من	الى	بالدينار
استاذ مشارك	أ	٣٢٦	٣٣٤
استاذ مساعد	ب	٢٥٥	٢٩٥
مدرس	أ	٢٥١	٢٨٣
	ب	٢٠٧	٢٣٩
	أ	١٨٥	٢٢١
	ب	١٣٦	١٧٢

ب- يحدد الراتب الاساسي لمساعد التدريس والزيادة السنوية له وفقا لسلم

الرواتب الموظفين الاداريين والفنيين المنصوص عليه في نظام الموظفين الاداريين والفنيين في الجامعة النافذ المفعول .

ج- يتقاضى عضو الهيئة التدريسية الزيادة السنوية المقررة عند حلول موعدها.

المادة ١٢- تصرف لعضو الهيئة التدريسية والمحاضر المتفرغ ومساعد التدريس علاوة

عائلية شهرية مقدارها سبعة دنائير للزوجة الاولى ودنائيران لكل ولد وحتى الولد الرابع .

المادة ١٣- على الرغم مما ورد في المادة (١٢) من هذا النظام لا تدفع العلاوة

المنصوص عليها في تلك المادة في أي من الحالات التالية :-

أ- عن زوجة عضو هيئة التدريس التي تتقاضى راتباً شهرياً من دائرة حكومية أو مؤسسة رسمية عامة .

ب- عن اولاد عضوة الهيئة التدريسية او المحاضرة المتفرغة أو مساعدة

التدريس اذا كان والدهم على قيد الحياة وغير عاجز عن العمل .

ج- عن الأولاد الذين أتموا الثامنة عشرة من أعمارهم ما لم يكونوا

يواصلون دراستهم الجامعية الاولى حدا اعلى او اكملوا سن

الخامسة والعشرين ايهما اسبق .

المادة ١٤- تصرف لعضو هيئة التدريس علاوة شخصية شهرية مقدارها خمسة وعشرون

ديناراً .

المادة ١٥-أ- يصرف لعضو هيئة التدريس الذي يشغل اياً من المناصب التالية بديل

تمثيل وضيافة شهرياً على النحو التالي :-

- ١- الرئيس ٣٠٠ دينار
- ٢- نائب الرئيس ١٧٥ دينار
- ٣- العميد ومدير المركز او المعهد ١٢٥ دينار
- ٤- نائب العميد ورئيس القسم الأكاديمي ٧٥ دينار
- ٥- مساعد العميد ٤٥ دينار

ب- لا يجوز للشخص الواحد جمع اكثر من علاوة من العلاوات المنصوص

عليها في هذه المادة ، وتدفع للعضو في هذه الحالة العلاوة الاعلى .

المادة ١٦-أ- تصرف لعضو هيئة التدريس علاوة التنقل الشهرية التالية :-

- الرئيس ٨٥ دينار
- نائب الرئيس و العميد ٥٠ دينار
- نائب العميد ٤٥ دينار
- عضو هيئة التدريس ٤٠ دينار

هكذا من الأشغال

- ٢- تصرف للمحاضر المتفرغ ومساعد التدريس علاوة تنقل تعادل العلاوة المقررة لمن هو في سويته من حيث الراتب من الموظفين الإداريين والفنيين المنصوص عليها في نظام الموظفين الإداريين والفنيين في الجامعة النافذ المفعول .
- ٣- لا يجوز للشخص الواحد جمع أكثر من علاوة من العلاوات المنصوص عليها في هذه الفقرة مهما تعددت أسباب استحقاقه لها وتدفع له في هذه الحالة العلاوة الأعلى .
- ٤- لا تصرف علاوة تنقل لمن تخصص له الجامعة سيارة أو تقوم بتأمين تنقله بصورة دائمة .
- ٥- لا تصرف علاوة تنقل لعضو هيئة التدريس عن المدة التي يقضيها في اجازة التفرغ العلمي أو عن المدة التي يقضيها في بعثة أو دورة أو اجازة علمية إذا كانت تلك المدة تزيد على ثلاثة أشهر.
- ب- تصرف لعضو هيئة التدريس علاوة اضافية على النحو التالي :-
- | | |
|------------------------|-----------------|
| ١- الرئيس | ١٢٧,٥ ديناراً . |
| ٢- نائب الرئيس والعميد | ٧٥ ديناراً . |
| ٣- نائب العميد | ٦٧,٥ ديناراً . |
| ٤- عضو هيئة التدريس | ٦٠ ديناراً . |
- ج- تصرف لعضو هيئة التدريس علاوة جامعة على النحو التالي :-
- | | |
|--------------------|-------------|
| ١- الاستاذ | ٤٥٠ ديناراً |
| ٢- الاستاذ المشارك | ٣٢٥ ديناراً |
| ٣- الاستاذ المساعد | ٢٦٥ ديناراً |
| ٤- المدرس | ١٩٠ ديناراً |
- د- يستمر أعضاء هيئة التدريس الذين هم على رأس عملهم في تقاضي العلاوة المنصوص عليها في هذه المادة .

هكذا من الأشهر

- المادة ١٧- تصرف لأعضاء هيئة التدريس علاوة اختصاص تعادل (١٣٥٪) من رواتبهم الأساسية .
- المادة ١٨- يجوز أن يصرف لعضو هيئة التدريس غير الاردني (بدل اقامة) يقرره الرئيس بنسبة لا تقل عن (١٠٪) ولا تزيد على (٢٠٪) من راتبه الشهري الاساسي .
- المادة ١٩-أ- تكون مسؤوليات عضو الهيئة التدريسية وواجباته في الجامعة على النحو التالي :-
- ١- التفرغ الكامل للتدريس واجراء التدريبات العملية وإعداد البحوث والدراسات وعقد الندوات والامتحانات داخل الجامعة او في أي موقع تابع لها .
 - ٢- الاشراف على بحوث الطلبة وتقاريرهم وانشطتهم العلمية والثقافية والاجتماعية وتوجيههم عامياً وخاصة في الروح الجامعية والوطنية في نفوسهم ورعاية شؤونهم الاجتماعية والثقافية والرياضية.
 - ٣- الاشراف على طلبة الدراسات العليا وبحوثهم ورسائلهم او المشاركة في ذلك .
 - ٤- النهوض برسائله العلمية في مجال تخصصه بالبحث والنشر والمحافظة على الأمانة العلمية وعلى المستوى اللائق بمكانة الجامعة في ميادين البحث والتدريس والتوجيه .
 - ٥- المشاركة في اجتماعات القسم الأكاديمي وفي المجالس والمجان التي تشارك فيها الجامعة والمساهمة في كل عمل ينهض بالجامعة ويدفع بها إلى التقدم .
- ب- ١- تقديم تقرير سنوي عن نشاطه العلمي والبحوث التي أنجزها وتلك التي لا يزال يقوم بها الى رئيس القسم الأكاديمي الذي يعمل فيه .

- ٢- تقديم تقرير مشترك عن اوجه النشاط العلمي والبحوث والدراسات التي يقوم بها أكثر من شخص واحد يعده الباحث الرئيس نيابة عن المجموعة ويكون مسؤولاً عن محتواه ويوقع منهم مجتمعين .
- ب- تكون مسؤوليات المحاضر المتفرغ وواجباته مماثلة لمسؤوليات عضو الهيئة التدريسية باستثناء البند (٥) من الفقرة (أ) من هذه المادة .

المادة ٢٠-١- تكون ساعات العمل الأسبوعية لعضو الهيئة التدريسية والمحاضر المتفرغ ومساعد التدريس (٤٠) أربعين ساعة يوزعها رئيس القسم على الأعمال التالية :

- ١- التدريس النظري أو العملي أو التطبيقي وذلك حسب النصاب المنصوص عليه في الفقرة (ب) من هذه المادة .
 - ٢- الاشراف أو المشاركة في الاشراف على البحوث والرسائل الجامعية لطلبة الدراسات العليا .
 - ٣- البحث العلمي .
 - ٤- الإرشاد الأكاديمي .
 - ٥- استقبال الطلبة في ساعات مكتبية محددة .
 - ٦- المشاركة في اللجان والمجالس .
- ب- يكون النصاب التدريسي للأستاذ تسع ساعات معتمدة وللاستاذ المشارك والاستاذ المساعد اثني عشرة ساعة معتمدة والمدرس خمس عشرة ساعة معتمدة .
- ج- للرئيس أن يخفف النصاب التدريسي لعضو الهيئة التدريسية الذي يتولى أعباء ومسؤوليات جامعية أو إدارية أو غيرها .

- د- للرئيس وتنسيب من مجلس القسم أن يرفع النصاب التدريسي ل أعضاء الهيئة التدريسية في حالات الضرورة وذلك مقابل بدل يحدد بتعليمات يصدرها لهذه الغاية وله تخفيض ذلك النصاب بتنسيب من مجلس القسم مقابل قيام عضو الهيئة التدريسية ببحث يتطلب جهداً إضافياً أو قيامه بمهام أخرى يكلفه بها الرئيس في ضوء الامكانيات المتوفرة في القسم .

المادة ٢١-١- يستحق عضو الهيئة التدريسية إذا لم يعمل في الفصل الصيفي إجازة سنوية مدتها عشرة أسابيع على أن يكون الأسبوع الواقع بين الفصلين الدراسيين الأول والثاني من ضمنها .

٢- إذا عمل عضو الهيئة التدريسية في الفصل الصيفي بنصاب صيفي كامل أو جزئي فيستحق في هذه الحالة إجازة سنوية مدتها خمسة أسابيع على أن يكون الأسبوع الواقع بين الفصلين الدراسيين الأول والثاني من ضمنها .

ب-١- يحدد مجلس القسم مدة الإجازة السنوية لعضو الهيئة التدريسية وتاريخ بدنها ، ويرفع التوصية بشأنها إلى عميد الكلية للموافقة عليها .

٢- يستحق مساعد التدريس إجازة سنوية مدتها ثلاثون يوماً .

ج-١- يستحق عضو الهيئة التدريسية الذي يعمل في الفصل الصيفي والذي كان على رأس عمله خلال الفصل الأول والفصل الثاني قبل الفصل الصيفي الذي سيقوم بتدريسه راتب شهر إضافي واحد مع العلاوات

باستثناء علاوة التنقل وذلك عن كل شهر يعمل فيه خلال الفصل الصيفي بنصاب صيفي كامل وهو نصف النصاب المنصوص عليه في الفقرة (ب) من المادة (٢١) من هذا النظام .

٢- اذا عمل عضو الهيئة التدريسية بأقل من النصاب المنصوص عليه في البند (١) من هذه الفقرة فيستحق من راتب الشهر الاضافي والعلاوات المشار اليها بنسبة نصابه الفعلي إلى ذلك النصاب الصيفي الكامل وتحدد تلك النسبة وشروط العمل في الفصل الصيفي بتعليمات يصدرها المجلس لهذه الغاية .

د- يسقط الحق في الاجازات المنصوص عليها في هذه المادة بانقضاء العام الجامعي دون استعمال هذه الاجازات ولهذه الغاية ينتهي العام الجامعي في اليوم الذي يسبق التاريخ المحدد لدوام اعضاء الهيئة التدريسية في العام الجامعي الجديد .

المادة ٢٢-أ- للرئيس تكليف عضو الهيئة التدريسية او المحاضر المتفرغ القيام بالبحث العلمي أو بأي عمل آخر يخدم اهداف الجامعة خلال اجازته السنوية مقابل مكافأة يحددها الرئيس .

ب- لا يجوز لعضو الهيئة التدريسية والمحاضر المتفرغ ومساعد التدريس القاء دروس أو محاضرات أو القيام بأعمال متخصصة خارج الجامعة بأجر أو بدون أجر الا بموافقة الرئيس الخطية المسبقة بناء على تنسيب عميد الكلية المختص ولا يجوز ان يزيد عدد هذه المحاضرات على معدل ثلاث ساعات ممتدة أسبوعيا خلال الفصل.

هكذا من الأشهر

المادة ٢٣-أ- يجوز لمجلس العمداء أن يمنح عضو الهيئة التدريسية ومساعد التدريس الذي أمضى خمس سنوات خدمة فعلية متصلة في الجامعة اجازة بدون راتب لمدة سنة أو جزء منها قابلة للتמיד بحيث لا تزيد بمجموعها على ثلاث سنوات على أن لا يمنح اجازة ثانية بمقتضى أحكام هذه المادة الا بعد مرور مثلي مدة الاجازة السابقة.

ب- لا تعتبر الاجازات بدون راتب التي تمنح لأي من أعضاء الهيئة التدريسية جزءاً من خدمته في الجامعة لأغراض الترقية ومكافأة نهاية الخدمة والادخار الا أنها تحسب له أقدمية في الراتب فقط إذا أمضاها في التدريس الجامعي .

ج- يستثنى عضو الهيئة التدريسية الذي يعين في منصب وزير أو رئيس جامعة أردنية رسمية من أحكام هذه المادة .

المادة ٢٤-أ- للرئيس بتنسيب من العميد ورئيس القسم المعنيين منح عضو الهيئة التدريسية ومساعد التدريس اجازة لأداء فريضة الحج مدة لا تزيد على ثلاثة أسابيع ولا تمنح هذه الاجازة إلا مرة واحدة طيلة مدة خدمته .

ب- للرئيس في حالات خاصة يقدرها و بتنسيب من العميد ورئيس القسم المعنيين منح عضو الهيئة التدريسية اجازة اضطرارية دون راتب مدة لا تزيد على فصل دراسي ولا تحسب هذه الاجازة جزءاً من الخدمة الفعلية الا لأغراض الاقدمية في الراتب اذا قضاها في التدريس الجامعي .

ج- للرئيس بتنسيب من العميد ان يمنح عضو الهيئة التدريسية اجازة اضطرارية لأغراض تتعلق بأمور أكاديمية مدفوعة الاجر لمدة لا تتجاوز أربعة عشر يوماً متصلة في السنة الدراسية ولمرة واحدة .

المادة ٢٥- أ- يجوز لمجلس العمداء منح عضو الهيئة التدريسية الأردني المثبت في الخدمة الدائمة من رتبة الاستاذ أو الاستاذ المشارك الاردني اجازة تفرغ علمي لمدة سنة كاملة عن كل ست سنوات قضاها العضو في خدمة الجامعة ويجوز ان تكون هذه الاجازة مجزأة لفصلين دراسيين كما يجوز منحها لسنتين متتاليتين شريطة أن يقدم هذا العضو مخططاً للبحث أو البحوث التي سيعدها خلال الاجازة ، ويترتب عليه لقاء هذه الاجازة التزامات تحددها تعليمات يصدرها الرئيس .

ب- ١- يتقاضى عضو الهيئة التدريسية راتبه خلال اجازة التفرغ العلمي وتحسب هذه الاجازة لأغراض الترقية ومكافأة نهاية الخدمة والادخار والأقدمية في الراتب .

٢- يجوز لعضو الهيئة التدريسية الذي منح اجازة تفرغ علمي وبموافقة الجامعة أن يعمل خلال هذه الإجازة في الجامعات أو مراكز البحوث العلمية داخل المملكة أو خارجها .

٣- إذا قضى عضو الهيئة التدريسية المجاز اجازة تفرغ علمي لمدة سنة أو سنتين وكانت هذه الإجازة أو أي جزء رئيسي منها لا يقل عن ستة اشهر خارج المملكة لأغراض البحث العلمي فتدفع له الجامعة أجور سفره مع زوجته وأولاده دون سن الثامنة عشرة خلال اجازة التفرغ ولمرة واحدة ذهاباً وإياباً وفقاً للتعليمات التي يصدرها الرئيس بما في ذلك تحديد عدد الأولاد .

ج- على عضو الهيئة التدريسية الذي منح إجازة تفرغ علمي أن يقدم الى عميد الكلية المعني عند انتهاء اجازته تقريراً وافياً عن البحث أو البحوث العلمية التي أعدها خلال اجازته ليجري تقييمها بمعرفة عميد الكلية ، ويرفع التقرير والتقويم إلى رئيس الجامعة لاعتماده ، فإذا لم يقدم التقرير أو لم يعتمد التقرير الذي قدمه تسترد منه جميع المبالغ التي دفعت له بمقتضى الفقرة (ب) من هذه المادة.

د- مع مراعاة احكام الفقرة (و) من هذه المادة ، على عضو الهيئة التدريسية بعد انتهاء اجازة التفرغ العلمي ان يعود للخدمة الفعلية في الجامعة مدة تساوي المدة التي قضاها في تلك الاجازة .

هـ- إذا استقال عضو الهيئة التدريسية من عمله في الجامعة خلال اجازة التفرغ العلمي أو قبل الوفاء بالتزامات المترتبة عليه مقابل الاجازة ، أو انتهت خدمته في الجامعة لاي سبب من الاسباب الواردة في المادة (٤٣) من هذا النظام باستثناء الوفاة ، أو تعذر عليه مواصلة العمل لاسباب صحية فيسترد منه رصيد التزامه من المبالغ التي دفعت له بمقتضى الفقرة (ب) من هذه المادة .

و- مع مراعاة احكام هذه المادة ، يجوز احتساب سنة الخدمة التي تزيد على ست سنوات والتي تسبق منح اجازة التفرغ العلمي ايفاء بالتزام المترتب على سنة التفرغ العلمي .

المادة ٢٦- تحدد أحكام الاجازة المرضية الاضطرارية وشروط منحها ونماذج الاجازات بتعليمات يصدرها المجلس .

المادة ٢٧- أ- يجوز لمجلس العمداء اعارة عضو الهيئة التدريسية في الجامعة المثبت في الخدمة الدائمة فيها إلى جامعة أخرى أو أي جهة حكومية أو اقليمية أو دولية للعمل فيها لمدة فصل دراسي أو أكثر ، على أن لا تتجاوز مدة الاعارة في أي حال ثلاث سنوات ، وأن لا يعار عضو الهيئة التدريسية مرة أخرى الا بعد مضي مثل مدة اعارته السابقة .

ب- لا تتحمل الجامعة أي رواتب أو علاوات أو نفقات أخرى مهما كان نوعها خلال مدة الإعارة.

هكذا من الأشهر

ج- تعتبر مدة اعارة عضو الهيئة التدريسية جزءاً من خدمته الفعلية في الجامعة لأغراض الترقية ومكافأة نهاية الخدمة والادخار والأقدمية في الراتب ، على أن يتحمل المعار أو الجهة المعار إليها تغطية ما يترتب عليه وما تساهم فيه الجامعة من مبالغ لغايات الضمان الاجتماعي وصندوق الادخار ومكافأة نهاية الخدمة .

المادة ٢٨- أ- للرئيس بتنسيب من مجلس الكلية ومجلس القسم إيقاف عضو الهيئة التدريسية في دورات علمية خارج الجامعة وتنظم الأمور المتعلقة بهذا الإيقاف بما في ذلك الأمور المالية بموجب تعليمات يصدرها مجلس العمداء وتعد مدة إيقاف عضو الهيئة التدريسية جزءاً من خدمته الفعلية في الجامعة لأغراض الترقية ومكافأة نهاية الخدمة والادخار والأقدمية في الراتب .

ب- يجوز إيقاف المحاضر المتفرغ في بعثة علمية وفقاً لأحكام نظام البعثات العلمية المعمول به في الجامعة.

المادة ٢٩- أ - يجوز انتداب عضو الهيئة التدريسية للقيام بأعمال وظيفية أخرى داخل الجامعة ، كما يجوز انتدابه للقيام بوظيفة أخرى خارج الجامعة لما فيه مصلحة الجامعة وبموافقته ، وذلك لمدة سنة أو أي جزء منها قابلة للتמיד وعلى أن لا يتجاوز مجموع مدة الانتداب ثلاث سنوات طيلة خدمته الفعلية في الجامعة .

ب- تعد مدة انتداب عضو الهيئة التدريسية جزءاً من خدمته الفعلية في الجامعة لأغراض الترقية ومكافأة نهاية الخدمة والادخار والأقدمية في الراتب ، على أن يتحمل المنتدب أو الجهة المنتدب إليها تغطية ما يترتب عليه وما تساهم فيه الجامعة من مبالغ لغايات الضمان الاجتماعي وصندوق الادخار ومكافأة نهاية الخدمة .

هكذا من الشغل

المادة ٣٠- على عضو الهيئة التدريسية والمحاضر المتفرغ ومساعد التدريس :-

- أ- التقيد بأحكام القانون والأنظمة والتعليمات والقرارات الصادرة بمقتضاه.
- ب- عدم القيام بأي عمل يتعارض مع واجباته الجامعية.
- ج- عدم القيام بأي نشاط حزبي أو سياسي أو طائفي أو إقليمي داخل الجامعة .
- د- الامتناع عن أي تصرف يسيء إلى الجامعة أو إلى الطلبة أو إلى أي من العاملين فيها .

هـ- عدم القيام أو الاشتراك بأي عمل يمس الوحدة الوطنية أو يساهم في إثارة الفتنة بين المواطنين داخل الجامعة أو خارجها أو التحريض

عليها .
المادة ٣١- إذا خالف عضو الهيئة التدريسية والمحاضر المتفرغ والمحاضر غير المتفرغ أو مساعد التدريس أحكام القانون وهذا النظام والأنظمة الأخرى والتعليمات والقرارات الصادرة بمقتضاه أو أخل بواجباته الوظيفية توقع عليه أي عقوبة من العقوبات التأديبية التالية :

أ- التنبيه ، وإذا أوقعت عليه هذه العقوبة مرتين خلال ثلاث سنوات متتالية ترفع في المرة الثالثة إلى عقوبة الإنذار .

ب- الإنذار وإذا أوقعت عليه هذه العقوبة مرتين خلال خمس سنوات متتالية ترفع في المرة الثالثة إلى عقوبة الإنذار النهائي .

ج- الإنذار النهائي ويحال من أوقعت عليه هذه العقوبة إلى المجلس التأديبي إذا ارتكب أي مخالفة بعد ذلك .

د- تأخير النظر في الترقية بعد توافر شروطها على أن لا تقل مدة التأخير عن سنة ولا تزيد على ثلاث سنوات .

هـ- إيقاف آثار التثبيت في الخدمة الدائمة على أن لا تزيد مدة الإيقاف على ثلاث سنوات.

و- الاستغناء عن الخدمة مع صرف جميع استحقاقاته المالية .

ز- العزل مع الحرمان من مكافأة نهاية الخدمة أو من مساهمة الجامعة المالية في صندوق الادخار أو منهما معا .

المادة ٣٢- أ- إذا أقيمت دعوى جزائية على عضو الهيئة التدريسية أو المحاضر المتفرغ أو المحاضر غير المتفرغ أو مساعد التدريس فلا يجوز اتخاذ أي إجراءات تأديبية بحقه ناشئة عن التهمة الجزائية الموجهة إليه قبل صدور الحكم النهائي في القضية الجزائية أما إذا بوشر في اتخاذ إجراءات تأديبية فيجب إيقافها إلى حين صدور الحكم النهائي في تلك الدعوى الجزائية.

ب- أن صدور القرار بعدم المسؤولية في القضية الجزائية المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة لا يحول دون اتخاذ الإجراءات التأديبية بمقتضى أحكام هذا النظام.

المادة ٣٣- أ- مع مراعاة أحكام الفقرة (ب) من هذه المادة توقع أي عقوبة من العقوبات التأديبية المنصوص عليها في المادة (٣١) من هذا النظام وفقا للصلاحيات التالية :-

١- لرئيس القسم أن يوقع عقوبة التنبيه، ويجوز لمن أوقعت عليه أن يستأنف القرار بذلك إلى العميد المختص خلال سبعة أيام من تاريخ تبليغها إليه .

٢- لعميد الكلية أن يوقع عقوبتي التنبيه والانذار، ويجوز لمن أوقعت عليه أي منهما أن يستأنف القرار بذلك إلى الرئيس خلال سبعة أيام من تاريخ تبليغها إليه، وللعميد تشكيل لجنة تحقيق في المخالفات المنسوبة إلى عضو الهيئة التدريسية قبل إيقاف هاتين العقوبتين أن رأى ضرورة لذلك .

٣- للرئيس أن يوقع عقوبة التنبيه وعقوبة الانذار وعقوبة الانذار النهائي ، وله تشكيل لجنة تحقيق في المخالفات المنسوبة إلى عضو الهيئة التدريسية قبل إيقاف أي من هذه العقوبات أن رأى ضرورة لذلك .

٤- للمجلس التأديبي أن يوقع أي من العقوبات التأديبية المنصوص عليها في المادة (٣١) من هذا النظام ، وذلك وفقا لما يبين له وربما يتناسب مع ظروف الدعوى التأديبية المفصلة إليه .

ب- ١- لا يجوز إيقاف أي عقوبة تأديبية من حامل رتبة أدنى أكاديميا أو اداريا على حامل رتبة أعلى، وفي هذه الحالة ترفع التوصية بإيقاع العقوبة إلى حامل الرتبة الأعلى الذي يحق له إيقاف العقوبة.

٢- لا يجوز إيقاف أي عقوبة تأديبية أو تشديدها أو تخفيفها قبل سماع أقوال عضو الهيئة التدريسية واتاحة الفرصة له للدفاع عن نفسه الا اذا رفض الادلاء بأقواله او لم يستجب لذلك خلال يومين من تاريخ تبليغه الطلب خطيا و ذلك من قبل الجهة المختصة التي لها صلاحية النظر في الإجراءات التأديبية المتخذة بحقه .

المادة ٣٤- أ- للرئيس إحالة عضو الهيئة التدريسية أو المحاضر المتفرغ أو مساعد التدريس إلى المجلس التأديبي اذا وجد ان الفعل المنسوب إلى أي منهم يستوجب ايساع عقوبة أشد من تلك انتقوبات التي يملك صلاحية إيقافها

ب- يصدر الرئيس قراره بإحالة المخالف للمجلس من المادبي الابتدائي وفقا لأحكام الفقرة (أ) من هذه المادة بعد أن يشكل لجنة من ثلاثة أعضاء للتحقيق في تلك القضية وتقديم نداءج تحقيقها إليه .

ج- ينوبى رئيس لجنة التحقيق أو أحد أعضائها الدفاع عن تقرير اللجنة أمام المجلس النادبي الابتدائي والاستئنافي .

د- لا ينسق لعضو الهيئة التدريسية أو المحاضر المتفرغ أو مساعد التدريس، المحال إلى لجنة التحقيق احضار أي شخص أو وكيل عنه لمضور جلسات التحقيق معه

هكذا من العمل

المادة ٣٥- أ- يشكل المجلس التأديبي الابتدائي لمدة سنة قابلة للتديد بقرار من مجلس العمداء من خمسة من أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعة ممن يحملون رتبة استاذ ويعين مجلس العمداء رئيسا له من بين أعضائه، و لمجلس العمداء اعفاء أي منهم من عضوية المجلس أو قبول اعفائه منها وتعيين خلف له .

ب- يشكل المجلس التأديبي الاستئنافي لمدة سنة قابلة للتديد بقرار من مجلس العمداء من خمسة من أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعة ممن يحملون رتبة استاذ على أن يكون أحد نواب الرئيس من بينهم ليتولى رئاسة المجلس التأديبي الاستئنافي، وللمجلس العمداء اعفاء أي منهم من عضوية المجلس أو قبول اعفائه منها وتعيين خلف له .

ج- للمجلس تعيين عضو احتياطي أو أكثر في كل من المجلسين التأديبيين، ليحل محل أي عضو أصيل يتغيب عن جلسات أي منهما لأي سبب من الأسباب .

المادة ٣٦- يجتمع كل من المجلسين التأديبيين بدعوة من رئيسه، وتكون أي جلسة يعقدها قانونية إذا حضرها رئيسه واثنان على الأقل من الأعضاء، ويتخذ أي من المجلسين التأديبيين قراراته بالإجماع أو بأغلبية ثلاثة من أعضائه على الأقل .

المادة ٣٧- أ- إذا نسبت إلى عضو الهيئة التدريسية أو المحاضر المتفرغ أو مساعد التدريس مخالفة أو قدمت شكوى بحقه ورأى العميد أنها تستوجب عقوبة تأديبية أشد مما يملك هو أو رئيس القسم صلاحية إيقاعها، فيترتب عليه رفع أمر المخالفة إلى الرئيس معززة بالتحقيقات التي أجريت بشأنها مع مطالعته أو مطالعة رئيس القسم حسب مقتضى الحال .

ب- للرئيس اتخاذ الاجراءات التي يراها ضرورية بشأن المخالفة التي ترفع إليه بمقتضى أحكام الفقرة (أ) من هذه المادة، وذلك حسبما تقتضي به الوقائع المتصلة بها بما في ذلك إيقاع العقوبة التأديبية المناسبة على المخالف مما يدخل ضمن صلاحياته أو تشكيل لجنة ثلاثية للتحقيق معه برئاسة أحد أعضاء الهيئة التدريسية ممن يحملون رتبة استاذ و التصرف بعد ذلك بالمخالفة وفقا لنتائج التحقيق بحفظها أو إيقاع العقوبة أو بحالتها الى المجلس التأديبي .

ج- إذا قرر الرئيس تقديم المخالف إلى المجلس التأديبي يتولى رئيس لجنة التحقيق الثلاثية المنصوص عليها في الفقرة (ب) من هذه المادة أو احد أعضائها الدفاع عن تقرير اللجنة أمام المجلس التأديبي بما في ذلك تقديم البيانات والمرافعات .

المادة ٣٨- أ- يبلغ عضو الهيئة التدريسية أو المحاضر المتفرغ أو مساعد التدريس المحال الى المجلس التأديبي بنسخة من لائحة المخالفة المنسوبة اليه، الى مكان عمله في الجامعة أو مكان اقامته، قبل موعد الجلسة المحددة للشروع في النظر في المخالفة بسبعة أيام على الأقل، وله الرد بصورة خطية على اللائحة خلال اسبوع من تاريخ تبليغه .

ب- لعضو الهيئة التدريسية أو المحاضر المتفرغ أو مساعد التدريس المحال الى المجلس التأديبي الاطلاع على جميع أوراق ملف الدعوى التأديبية، وحضور المحاكمة فيها بنفسه أو اختيار وكيل عنه لذلك الغرض من داخل الجامعة أو من خارجها يحضر معه جلسات المحاكمة للدفاع عنه .

ج- للرئيس توقيف عضو الهيئة التدريسية أو المحاضر المتفرغ أو مساعد التدريس المحال الى المجلس التأديبي أو المدعي العام أو المحاكم عن العمل وللرئيس ان يوقف صرف راتبه وعلاواته خلال تلك المدة بما لا يزيد على النصف .

المادة ٣٩- أ- يتعقد المجلس التأديبي للنظر في الدعوى التأديبية خلال مدة لا تزيد

على اسبوعين من تاريخ احالة الدعوى اليه .

ب- تكون جلسات كل من المجلسين التأديبيين سرية بما في ذلك الجدل

التي يتلى فيها قرار المجلس وتنعقد الجلسات في مواعيد متقاربة نوحيا

لسرعة البت في الدعوى .

السادة ٤٠- لكل من المجلسين التأديبيين دعوة الشهود والخبراء وسماع أقوالهم .

أداء القسم، وله الاستئناس برأي من يراه من المستشارين ذوي الملائمة و

تشكيل أي لجنة يراها مناسبة من بين أعضائه للتحقيق في أي امر يتعدى

بالمخالفة التي ينظر فيها المجلس بما في ذلك اجراء الكشف الحسي

بمعرفة الخبراء، وذلك لتمكينه من اصدار القرار المناسب في الدعوى.

السادة ٤١- إذا تغيب عضو الهيئة التدريسية او المحاضر المتفرغ او مساعد التدريس

المحال إلى أي من المجلسين التأديبيين دون عذر مشروع يقبله المجلس

التأديبي المختص في أي جلسة من الجلسات ، تجري محاكمته بصورة

غياية ، ويصدر المجلس قراره بحقه بتلك الصورة .

السادة ٤٢- أ- يحق لمن صدر ضده قرار من المجلس التأديبي الابتدائي بايقاع أي من

العقوبات المنصوص عليها في المادة (٣١) من هذا النظام ، الطعن في

القرار لدى المجلس التأديبي الاستئنافي خلال خمسة عشر يوما من

تاريخ تبليغه قرار المجلس التأديبي الابتدائي ، ويودع الطعن بلائحة

خطية في مكتب الرئيس مقابل إرسال من مدير هذا المكتب، وتحال

لائحة الاستئناف الى رئيس المجلس التأديبي الاستئنافي للنظر فيها .

ب- يبلغ المستأنف بموعد الجلسة التي سيعقدها المجلس التأديبي

الاستئنافي للشروع في النظر في الاستئناف بمذكرة تبلغ إلى مركز عمل

المستأنف في الجامعة أو الى مكان اقامته، وذلك قبل الموعد المحدد

للجلسة بخمسة عشر يوما على الأقل .

ج- يكون قرار المجلس التأديبي الابتدائي قطعيًا إذا لم يتم المحكوم عليه

باستئنافه خلال المدة القانونية المقررة .

د- تتولى رئاسة الجامعة القيام بجميع التبليغات المتعلقة بالدعوى التأديبية

المنصوص عليها في هذا النظام .

هـ- ١- إذا رأى الرئيس أو أي من المجلسين التأديبيين أو أي لجنة تقوم

بالتحقيق في أي مخالفة تأديبية أن المخالفة التي يجري النظر أو

التحقيق فيها تنطوي على جريمة جزائية فيحيل الرئيس القضية الى

المدعي العام المختص لاتخاذ الاجراءات القانونية بشأنها، وتوقف

الاجراءات التأديبية الى حين صدور الحكم النهائي في القضية

الجزائية .

٢- ان صدور الحكم في القضية الجزائية بعدم مسؤولية عضو الهيئة

التدريسية أو تبرئته من التهمة الجزائية التي نسبت إليه لا تحول دون

اتخاذ الاجراءات التأديبية بحقه بمقتضى هذا النظام .

و- تنفذ الأحكام القطعية الصادرة في الدعاوى التأديبية بقرار من الرئيس.

المادة ٤٣- تنتهي خدمة عضو الهيئة التدريسية والمحاضر المتفرغ ومساعد التدريس في

الجامعة في أي من الحالات التالية :-

أ- قبول الاستقالة.

ب- الانتقال إلى جامعة رسمية أخرى بموافقة المرجع المختص في كلتا

الجامعتين .

ج- فقد الوظيفة.

د- الاستغناء عن الخدمة ، أو إنهاء العمل أو العقد.

هـ- الغزل.

و- إتمامه السبعين من العمر وفي هذه الحالة يكون انتهاء الخدمة اعتباراً

من نهاية العام الجامعي الذي أتم فيه سن السبعين .

ز- تعذر مواصلة العمل في الجامعة لأسباب صحية بناء على تقرير من المرجع الطبي.

ح- فقد الجنسية الأردنية لمن يحملها .

ط- الحكم بالادانة بجناية أو بجنحة ماسة بالشرف .

ي- فقدان أي شرط من شروط التعيين الواردة في هذا النظام .

ك- الوفاة .

المادة ٤٤- تقدم استقالة عضو الهيئة التدريسية أو المحاضر المتفرغ أو مساعد التدريس خطيا وتقبل أو ترفض بقرار من الرئيس بناء على تنسيب من العميد على أن يصدر القرار بقبول الاستقالة أو رفضها خلال ثلاثين يوما من تاريخ تقديمها ويتم تبليغ مقدم الاستقالة بالقرار ، وإذا ترك العمل قبل تبليغه على ذلك الوجه أو قبل انقضاء ثلاثين يوما على تقديمها فيعتبر فاقدا لوظيفته حكما .

المادة ٤٥- يعتبر عضو الهيئة التدريسية أو المحاضر المتفرغ أو مساعد التدريس فاقدا لوظيفته إذا تغيب عن عمله مدة تزيد على ثلاثة أسابيع متصلة دون عذر يقبله المرجع المختص بالتعيين وفي هذه الحالة يفقد حقه في مكافأة نهاية الخدمة وفي مساهمة الجامعة في صندوق الادخار .

المادة ٤٦- أ- مع مراعاة ما ورد في المادة (٣١) والمادة (٤٥) من هذا النظام يستحق عضو الهيئة التدريسية والمحاضر المتفرغ ومساعد التدريس عند تركه الخدمة نهائيا الحقوق المالية التالية :

١- مكافأة تعادل راتب شهر واحد من كل سنة من سنوات خدمته الخمس الأولى في الجامعة، وراتب شهر ونصف عن كل سنة من سنوات خدمته الخمس الثانية، وراتب شهرين عن كل سنة من سنوات خدمته الخمس الثالثة، وراتب ثلاثة أشهر عن كل سنة من سنوات خدمته التي تلي ذلك ، وتحسب مكافأة نهاية الخدمة على أساس الراتب الشهري الاجمالي الاخير الذي يستحقه عضو الهيئة التدريسية أو المحاضر المتفرغ أو مساعد التدريس من الجامعة وفق الأسس التالية :-

أ- على أساس الراتب الاجمالي الخاضع للضمان الاجتماعي ابتداء من تاريخ شمول جميع العاملين في الجامعة بأحكام قانون الضمان وحتى اتمام عضو الهيئة التدريسية أو المحاضر المتفرغ أو مساعد التدريس سن الخامسة والستين من عمره .

ب- على أساس الراتب الاساسي عن المدة السابقة لتاريخ شمول جميع العاملين في الجامعة بأحكام قانون الضمان الاجتماعي وعلى أساس (٥٠٪) من الراتب الاجمالي عن المدة اللاحقة لاتمام عضو الهيئة التدريسية والمحاضر المتفرغ ومساعد التدريس الخامسة والستين من عمره .

ج- لا تسري أحكام الفقرتين (أ) و (ب) من هذا البند على أعضاء الهيئة التدريسية ومساعدتي التدريس الذين تركوا الخدمة من الجامعة قبل بدء نفاذ أحكام هذا النظام .

٢- المبالغ المستحقة له في صندوق الادخار مع مراعاة الأحكام الخاصة بالصندوق .

ب- لعضو الهيئة التدريسية والمحاضر المتفرغ ومساعد التدريس القائم بمهام وظيفته في الجامعة الحصول على نسبة من مكافأة نهاية الخدمة التي يستحقها وذلك بموجب تعليمات يصدرها مجلس العمداء تبين النسب المئوية التي يجوز صرفها لعضو الهيئة التدريسية والمحاضر المتفرغ ومساعد التدريس ، على أن لا تقل مدة الخدمة عن عشر سنوات ، وشريطة الأخذ بعين الاعتبار مقدار قرض الاسكان الذي حصل عليه عضو الهيئة التدريسية والمحاضر المتفرغ ومساعد التدريس عند اقرار صرف أي نسبة من المكافأة .

ج- يتم صرف ما يستحقه عضو الهيئة التدريسية والمحاضر المتفرغ ومساعد التدريس من مكافأة نهاية الخدمة ، عند انتهاء خدمته في الجامعة وفقا لاحكام هذا النظام ، بعد ان تقوم الجامعة بحسم جميع المبالغ المستحقة عليهم بما في ذلك رصيد قرض الاسكان الذي صرف له .

المادة ٤٧- لا يستحق عضو الهيئة التدريسية والمحاضر المتفرغ ومساعد التدريس الذي تنتهي خدمته في الجامعة أي مكافأة في أي من الحالات التالية :

أ- إذا كانت خدمته في الجامعة تقل عن السنة.

ب- إذا أدين بحكم قضائي قطعي صادر عن محكمة أردنية بجرم جنائي أو بجنحة ماسة بالشرف .

المادة ٤٨- أ- إذا أصيب عضو الهيئة التدريسية أو المحاضر المتفرغ أو مساعد التدريس بسبب عمله دون تقصير أو إهمال منه بعاهة جسمانية لا تحول دون استمراره في عمله في الجامعة فيدفع له تعويض مساو للنسبة المئوية للعجز الذي أصابه نتيجة لتلك العاهة من راتبه عن آخر سنة عمل بها في الجامعة . أما إذا كانت العاهة تحول دون استمراره في خدمة الجامعة فيدفع له ما يلي :

١- المبالغ المستحقة لحسابه في صندوق الادخار مع مراعاة الأحكام المتعلقة بذلك الصندوق .

٢- راتب الاجازات السنوية العادية المستحقة له والعلاوات حتى تاريخ الإصابة وذلك مع مراعاة الأحكام الواردة في هذا النظام والخاصة بالإجازات السنوية .

٣- راتب الشهر الذي يلي تاريخ الإصابة.

٤- المكافأة المستحقة له بمقتضى أحكام هذا النظام .

٥- تعويض نسبي من راتبه السنوي الأخير يعادل نسبة العجز الناشيء عن العاهة وإذا كان العجز كاملا بحيث أصبح عضو الهيئة التدريسية أو المحاضر المتفرغ أو مساعد التدريس في حكم المقعد أو عاجزا عن إعالة نفسه بنفسه فيكون التعويض بمقدار راتب سنة كاملة على أساس راتبه الشهري الأخير الذي تقاضاه وذلك بالإضافة الى الحقوق المالية الأخرى المنصوص عليها في هذا النظام .

ب- يدفع التعويض المنصوص عليه في الفقرة (أ) من هذه المادة بقرار من المجلس بناء على تقرير طبي صادر عن المرجع الطبي المعتمد من الجامعة يبين فيه العاهة وسببها ونسبة العجز الناجم عنها .

ج- إذا توفي عضو الهيئة التدريسية أو المحاضر المتفرغ أو مساعد التدريس نتيجة حادث أثناء قيامه بعمله وبسبب هذا العمل فيدفع لورثته تعويض يعادل راتب سنة كاملة على أساس الراتب الشهري الاجمالي الأخير وذلك بالإضافة الى الحقوق المالية الأخرى المنصوص عليها في هذا النظام .

المادة ٤٩- أ- للرئيس أن يكلف عضو الهيئة التدريسية أو المحاضر المتفرغ أو مساعد التدريس للقيام ببعض الأعمال التدريسية أو البحث أو التدريب أو غير ذلك من الأعمال الاضافية ويجوز أن يكون هذا التكليف لقاء مكافأة مالية يقررها الرئيس .

ب- للرئيس بعد اعلان مجلس الجامعة ان يقرر منح مكافأة لأي شخص من خارج الجامعة لقاء تكليفه للقيام بعمل فيها .
المادة ٥٠-أ- لمجلس العمداء بناء على تنسيب الرئيس :-

١- أن يسمى الأستاذ الذي قضى في رتبة استاذ مدة لا تقل عن عشر سنوات خدمة فعلية في الجامعة وأجرى بحوثاً من مستوى فائق شهدت له الأوساط العلمية المحلية أو العالمية أو قام بأعمال متميزة في المجالات المهنية أو الفنية استاذاً مميزاً . ويمنح الاستاذ المميز ميدالية ذهبية تصمم لهذه الغاية ويُدْرَج اسمه في لائحة شرف خاصة بذلك إضافة الى مميزات أخرى ترى الجامعة منحه إياها .

٢- أن يسمى الاستاذ الذي قضى عشر سنوات على الأقل في الخدمة الفعلية في الجامعة منها خمس سنوات على الأقل في رتبة استاذ وكان خلال هذه المدة متفوقاً في مجالات التدريس والبحث العلمي أو الأعمال المهنية والفنية استاذاً متفوقاً .

٣- أن يسمى عضو الهيئة التدريسية الذي قضى في خدمة الجامعة مدة لا تقل عن عشر سنوات وهو برتبة استاذ وقدم خلال عمله في الجامعة خدمات متفوقة في تسيير أعمالها ونموها وتطورها وانتهت خدمته فيها بسبب بلوغه السبعين أو انهيته خدمته بناء على طلبه عند بلوغه الستين استاذ شرف ويحتفظ بجميع حقوقه العلمية ويستفيد من الخدمات التي تقدمها الجامعة بما في ذلك التأمين الصحي ، ولها أن تستفيد من خبرته في التدريس والإشراف وفي غيرها وذلك لقاء مكافأة يحددها الرئيس .

ب- يستمر عضو الهيئة التدريسية الذي أمضى في خدمة الجامعة مدة لا تقل عن عشرين سنة وانتهت خدمته بالاستقالة أو لأسباب صحية أو قضى عشر سنوات خدمة وانتهت خدمته لاكماله السن القانونية بالاستفادة من التأمين الصحي الخاص بالجامعة ويعامل معاملة من هو على رأس عمله .

هكذا من الله على

المادة ٥١- لا يجوز لأي من أعضاء الهيئة التدريسية أو المحاضرين المتفرغين أو مساعدي التدريس أن يشترك في اتخاذ قرارات تتعلق بتعيين أو ترقية أو تقييم عمل أي من أعضاء الهيئة التدريسية أو المحاضرين المتفرغين أو مساعدي التدريس إذا كان يعلوه رتبة .

المادة ٥٢- تعقد الجامعة على نفقتها تأميناً جماعياً على حياة أعضاء الهيئة التدريسية والمحاضرين المتفرغين ومساعدي التدريس فيها .

المادة ٥٣- لا يحق لأي من العاملين في الجامعة من أعضاء الهيئة التدريسية والمحاضرين المتفرغين ومساعدي التدريس تقاضي أي علاوة أو بدل مهما كان نوع أو مسمى أو مقدار أو نسبة أي منها باستثناء ما كان مقرراً صرفه لفئات محددة من هؤلاء العاملين قبل نفاذ احكام هذا النظام .

المادة ٥٤- يصدر المجلس التعليمات اللازمة لتنفيذ احكام هذا النظام .

المادة ٥٥-أ- يلغى نظام الهيئة التدريسية في جامعة اليرموك رقم (٤) لسنة ١٩٩٨ على ان تبقى التعليمات والقرارات الصادرة بمقتضاه سارية المفعول باستثناء الاحكام الواردة فيها المتعلقة بالرواتب والعلاوات إلى ان تلغى أو تعدل أو يستبدل غيرها بها وفقاً لاحكام هذا النظام .

لن
لها

ب- تلغى قرارات اللجنة الملكية إلى المدى الذي تتعارض فيه مع احكام هذا النظام وبصورة خاصة المتعلقة منها بالرواتب والعلاوات المنصوص عليها في هذا النظام .

٢٠٠٣/٧/٢٤

عبدالله الثاني ابن الحسين

وزير التعليم العالي والبحث العلمي ووزير التربية والتعليم بالوكالة الدكتور محمد حمدان	نائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية ووزير التنمية الادارية الدكتور محمد الحلايقة	رئيس الوزراء ووزير الدفاع المهندس علي ابو الراغب
وزير الشؤون البرلمانية توفيق كريسنان	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء ووزير دولة للشؤون السياسية الدكتور محمد عفاش العدوان	وزير الشؤون البلدية الدكتور عبد الرزاق طيبشات
وزير العالية الدكتور ميشيل مارتو	وزير الخارجية الدكتور مروان المعشر	وزير الداخلية المهندس سمير الحباشنة
وزير دولة للشؤون القانونية ووزير العدل بالوكالة الدكتور عبد الشخانية	وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الدكتور فواز خاتم الزعبي	وزير الأشغال العامة والإسكان المهندس حسني ابو غيدا
وزير المجاهد والري الدكتور حازم الناصر	وزير الطاقة والثروة المعدنية المهندس "محمد علي" البطاينة	وزير الأوقاف والشؤون والمقنسات الإسلامية الدكتور احمد هليل
وزير دولة للشؤون الخارجية شاهر باك	وزير العمل المهندس مزاحم المحيسن	وزير النقل المهندس نادر الذهبي
وزير التنمية الاجتماعية الدكتورة رويده المعايطة	وزير السياحة والآثار محمد سامر الطويل	وزير الثقافة حيدر محمود
وزير الإعلام الدكتور نبيل الشريف	وزير الصحة الدكتور حاكم القاضي	وزير الصناعة والتجارة الدكتور محمد ابو حمور

هكذا من الأشهر

نحن عبدالله الثاني ابن الحسين ملك المملكة الاردنية الهاشمية
بمقتضى المادة (٣١) من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠٠٣/٧/٢٤
نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (١١٨) لسنة ٢٠٠٣
نظام منح الدرجات والشهادات في جامعة اليرموك
صادر بمقتضى الفقرة (د) من المادة (٢٥) من قانون
الجامعات الاردنية الرسمية رقم (٤٢) لسنة ٢٠٠١

المادة ١- يسمى هذا النظام (نظام منح الدرجات والشهادات في جامعة
اليرموك لسنة ٢٠٠٣) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة
الرسمية .

المادة ٢- يكون للكلمات التالية حيثما وردت في هذا النظام المعاني المخصصة لها ادناه
ما لم تدل القرينة على غير ذلك :-

الجامعة : جامعة اليرموك .
المجلس : مجلس عمداء الجامعة .

المادة ٣- أ- تمنح الجامعة ما يلي :-

١- الدرجة الجامعية الاولى (البكالوريوس) .

٢- درجة دبلوم الدراسات العليا .

٣- الدرجة الجامعة الثانية (الماجستير) .

٤- دكتوراة فلسفة (Ph.D)

٥- درجة الدكتوراة الفخرية .

نور
البحر

- ٦- أي درجة علمية أخرى يحدثها المجلس .
ب- للمجلس منح درجات علمية بالتعاون مع جامعات أخرى ترتبط مع الجامعة باتفاقيات تنظم منح هذه الدرجات .

المادة ٤- تمنح الجامعة الدرجات العلمية بعد اتمام المتطلبات التالية :-

- أ- النجاح في جميع المساقات المطلوبة في الخطة الدراسة لنيل الدرجة العلمية .
ب- استكمال الشروط اللازمة وفقا لانظمة الجامعة وتعليماتها وقراراتها لنيل الدرجة .

المادة ٥- للمجلس احداث أي شهادة مهنية او أي شهادة اخرى .

المادة ٦- أ- تمنح درجة البكالوريوس بقرار من المجلس بناء على تنسيب مجلس الكلية او المعهد المختص .

ب- تمنح درجة دبلوم الدراسات العليا ودرجة الماجستير ودرجة دكتوراة الفلسفة (PH.D) بقرار من المجلس بناء على تنسيب من مجلس الدراسات العليا المستند الى توصية من مجلس الكلية او المعهد او المركز واقتراح من مجلس القسم .

ج- تمنح الدرجات الفخرية بقرار من المجلس بناء على تنسيب رئيس الجامعة .

المادة ٧- يصدر المجلس التعليمات اللازمة لتنفيذ احكام هذا النظام .

كل هذا من الشؤل

المادة ٨- يلغى (نظام منح الدرجات العلمية والدرجات الفخرية والشهادات في جامعة اليرموك) رقم (٧٦) لسنة ١٩٧٦ على ان تبقى التعليمات والقرارات الصادرة بمقتضاه سارية المفعول الى ان يتم الغاؤها او استبدال غيرها بها وفقا لاحكام هذا النظام .

٢٠٠٣/٧/٢٤

عبدالله الثاني ابن الحسين

رئيس الوزراء وزير الدفاع المهندس علي ابو الراغب	نائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية وزير التنمية الادارية الدكتور محمد الحلايقة	وزير التعليم العالي والبحث العلمي وزير التربية والتعليم بالوكالة الدكتور محمد حمدان
وزير الشؤون البرلمانية نواب كرشان	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء وزير دولة للشؤون السياسية الدكتور محمد عفان العدوان	وزير شؤون نواب كرشان
وزير الداخلية المهندس سمير الحباشنة	وزير الخارجية الدكتور مروان المعشر	وزير المالية الدكتور ميشيل مارتو
وزير الأشغال العامة والاسكان المهندس حسني ابو غيدا	وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الدكتور فواز حاتم الزعبي	وزير دولة للشؤون القانونية وزير العمل بالوكالة الدكتور عبد الشخانة
وزير الأوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية الدكتور احمد هليل	وزير الطاقة والثروة المعدنية المهندس " محمد علي " البطاينة	وزير المياه والري الدكتور حاتم الناصر
وزير النقل المهندس نادر الذهبي	وزير التخطيط الدكتور باسم عوض الله	وزير العمل المهندس مزاحم المحيسن
وزير الثقافة حيدر محمود	وزير الزراعة طاراد الفايز	وزير السياحة والآثار محمد سامر الطويل
وزير الصناعة والتجارة الدكتور محمد ابو حمور	وزير البيئة الدكتور هشام غرابية	وزير الصحة الدكتور حاكم القاضي
		وزير الاعلام الدكتور نيل الشريف

لندن
بمصر

نحن عبد الله الثاني ابن الحسين ملك المملكة الاردنية الهاشمية
بمقتضى المادة (٣١) من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠٠٣/٧/٢٤
نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (١١٩) لسنة ٢٠٠٣

نظام البحث العلمي في جامعة اليرموك

صادر بمقتضى المادة (٢٥) من قانون الجامعات الاردنية الرسمية

رقم (٤٢) لسنة ٢٠٠١

المادة ١- يسمى هذا النظام (نظام البحث العلمي في جامعة اليرموك لسنة ٢٠٠٣)
ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢- يكون للكلمات التالية حيثما وردت في هذا النظام المعاني المخصصة لها
ادناه ما لم تدل القرينة على غير ذلك :-

الجامعة : جامعة اليرموك .
المجلس : مجلس العمداء في الجامعة .
الرئيس : رئيس الجامعة .
العميد : عميد البحث العلمي والدراسات العليا في الجامعة .

المادة ٣- يقصد بالبحث العلمي كل جهد علمي يهدف إلى تنمية المعرفة الانسانية
وتعمل الجامعة على تنظيم شؤونته او تشجيعه او دعمه وذلك بمختلف
الوسائل المادية والمعنوية وفقا لاحكام هذا النظام على ان تعطى الاولوية
للبحوث العلمية المتعلقة باغراض التنمية في المملكة وفي العالم العربي .

المادة ٤-أ- يؤلف في الجامعة مجلس يسمى (مجلس البحث العلمي) برئاسة العميد
وعضوية ستة من اعضاء الهيئة التدريسية في الجامعة يعينهم مجلس الجامعة
بناء على تنسيب من الرئيس لمدة سنتين قابلة للتجديد .

ب- لمجلس الجامعة بناء على تنسيب مجلس البحث العلمي ضم عضو او اكثر
على ان لا يتجاوز ثلاثة اعضاء من غير اعضاء الهيئة التدريسية في الجامعة
إلى مجلس البحث العلمي لمدة سنة قابلة للتجديد .

ج- لمجلس البحث العلمي دعوة أي شخص لحضور اجتماعات المجلس دون
ان يكون له حق التصويت على قراراته .

المادة ٥- يتولى العميد المهام والصلاحيات التالية :-

أ- تنظيم شؤون البحث العلمي وتنسيقه ودعمه وتشجيعه .
ب- اعداد مشروع الموازنة السنوية للبحث العلمي .
ج- تنفيذ سياسة الجامعة المتعلقة بدعم البحوث العلمية ونشرها .
د- جمع المعلومات عن البحوث العلمية في الجامعة وخارجها .
هـ- أي امور اخرى تتعلق بالبحث العلمي .

المادة ٦- يتولى مجلس البحث العلمي المهام والصلاحيات التالية :-

- أ- اقتراح السياسة العامة للبحث العلمي في الجامعة ووسائل تنفيذها .
- ب- وضع مشروع خطة البحث العلمي .
- ج- اعداد مشروعات التعليمات اللازمة لتنظيم شؤون البحث العلمي وتشجيعه وتنسيقه ودعمه ومتابعته وتقييمه ونشره .
- د- وضع الاسس والشروط اللازمة لحفظ حقوق الجامعة والباحثين في البحوث العلمية التي تجرى في الجامعة او بمشاركتها او بنتائج هذه البحوث .
- هـ- مناقشة مخصصات البحث العلمي لادراجها بموازنة الجامعة .
- و- تقديم الدعم لنشر المؤلفات القيمة .
- ز- أي امور اخرى تتعلق بتشجيع البحث العلمي .

المادة ٧- لمجلس العمداء بناء على تنسيب من العميد بعد التنسيق مع عميد الكلية او مدير المعهد ورئيس القسم المختص الموافقة على تفريغ أي عضو من هيئة التدريس في الجامعة كلياً او جزئياً للعمل في مشروع بحث علمي معين .

المادة ٨- لمجلس الجامعة بناء على تنسيب مجلس البحث العلمي ان يمنح جوائز تشجيعية وتقديرية للبحوث العلمية القيمة .

المادة ٩- للجامعة ان تصدر مجلة او أكثر تعنى بنشر البحوث العلمية ، ولها ان تصدر النشرات أو الدوريات للعرض ذاته .

المادة ١٠- يصدر المجلس التعليمات اللازمة لتنفيذ احكام هذا النظام .

المادة ١١- يلغى (نظام البحث العلمي في جامعة اليرموك) رقم (٨٤) لسنة ١٩٧٦ على ان تبقى التعليمات والقرارات الصادرة بمقتضاه سارية المفعول إلى ان يتم إلغاؤها او استبدال غيرها بها وفقاً لاحكام هذا النظام .

٢٠٠٣/٧/٢٤

عبدالله الثاني ابن الحسين

رئيس الوزراء وزير الدفاع المهندس علي ابو الراغب	نائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية وزير التنمية الادارية الدكتور محمد الحلايقة	وزير التخطيط العالي والبحث العلمي وزير التربية والتعليم بالوكالة الدكتور محمد حمدان
وزير الشؤون البلدية الدكتور عبد الرزاق طيبيشات	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء وزير دولة للشؤون السياسية الدكتور محمد عفاش العدوان	وزير الشؤون البرلمانية نوليف كرشان
وزير الداخلية المهندس سمير الحباشة	وزير الخارجية الدكتور مروان المعشر	وزير المالية الدكتور ميشيل مارتو
وزير الأشغال العامة والإسكان المهندس حسني أبو غيدا	وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الدكتور فواز حاتم الزعبي	وزير دولة للشؤون القانونية وزير العدل بالوكالة الدكتور عبد الشخانة
وزير الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية الدكتور أحمد هليل	وزير الطاقة والثروة المعدنية المهندس " محمد علي " البطاينة	وزير المياه والري الدكتور حازم الناصر
وزير النقل المهندس نادر الذهبي	وزير التخطيط الدكتور باسم عوض الله	وزير دولة للشؤون الخارجية شاهر باك
وزير الثقافة حيدر محمود	وزير الزراعة طاراد الفايز	وزير التنمية الاجتماعية الدكتورة رويدة المعايطة
وزير الصناعة والتجارة الدكتور محمد أبو حمور	وزير البيئة الدكتور هشام غرابية	وزير الصحة الدكتور حاكم القاضي
		وزير الأعلام الدكتور نبيل الشريف

نحن عبد الله الثاني ابن الحسين ملك المملكة الأردنية الهاشمية
بمقتضى المادة (٣١) من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠٠٣/٧/٢٤
لأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (١٢٠) لسنة ٢٠٠٣

نظام صندوق الاستثمار لجامعة اليرموك

صادر بمقتضى المادة (٣٦) من قانون الجامعات الأردنية الرسمية

رقم (٤٢) لسنة ٢٠٠١

المادة ١- يسمى هذا النظام (نظام صندوق الاستثمار لجامعة اليرموك لسنة ٢٠٠٣) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢- يكون للكلمات والعبارات التالية حيثما وردت في هذا النظام المعاني المخصصة لها ادناه ما لم تدل القرينة على غير ذلك :-

الجامعة :	جامعة اليرموك .
المجلس :	مجلس أمناء الجامعة .
الرئيس :	رئيس الجامعة .
الصندوق :	صندوق الاستثمار للجامعة المنشأ بموجب احكام هذا النظام .
مجلس الادارة :	مجلس ادارة الصندوق .
المدير :	مدير الصندوق .

المادة ٣-أ- ينشأ في الجامعة صندوق يسمى (صندوق الاستثمار لجامعة اليرموك) يتمتع بشخصية اعتبارية ذات استقلال مالي وإداري ، ويمثله وينوب عنه المحامي العام المدني أو أي محام آخر يوكله لهذه الغاية .
ب- يمثل الرئيس الصندوق لدى الغير .

المادة ٤- يعمل الصندوق على استثمار أمواله وتخصيص الإيرادات الناشئة عن ذلك لدعم أنشطة الجامعة وبصورة خاصة تمويل مشاريعها التنموية ولا يشمل ذلك الدعم لخطية النفقات الجارية أو الطارئة للجامعة إلا في الحالات وضمن الحدود المنصوص عليها في هذا النظام .

المادة ٥- تتألف موارد الصندوق المالية مما يلي :-

- أ- المساهمة السنوية التي تخصصها الجامعة للصندوق .
- ب- الهبات والتبرعات والمساعدات من الأموال المنقولة وغير المنقولة التي تقدم للصندوق وأي موارد أخرى ترد إليه يوافق عليها المجلس على أن تؤخذ موافقة مجلس الوزراء عليها إذا كانت من مصدر غير أردني .
- ج- عائدات استثمار أموال الصندوق .

المادة ٦- تكون للصندوق موازنة مستقلة وتبدأ السنة المالية له من اليوم الأول من شهر كانون الثاني من كل سنة وتنتهي بانتهاء اليوم الحادي والثلاثين من شهر كانون الأول منها على أن تبدأ السنة المالية الأولى لهذا الصندوق اعتباراً من تاريخ مباشرة العمل بالصندوق بعد نفاذ احكام هذا النظام وتنتهي بانتهاء الدوام اليوم الحادي والثلاثين من شهر كانون الأول من تلك السنة .

المادة ٧-أ- يكون للصندوق مجلس إدارة برئاسة الرئيس وعضوية كل من :-

- ١- اثنين من أعضاء المجلس .
- ٢- اثنين من العاملين في الجامعة .
- ٣- اثنين من ذوي الخبرة في استثمار أموال الصندوق من غير العاملين في الجامعة .

٤- مدير الصندوق .

ب- يسمي مجلس الإدارة من بين أعضائه نائباً لرئيسه .

ج- تكون مدة العضوية في مجلس الإدارة سنتين قابلة للتجديد ، وله إنهاء عضوية أي عضو من أعضائه قبل انتهاء تلك المدة أما بقبول استقالته أو بقرار يصدره بالإنهاء عضويته دون بيان الأسباب .

المادة ٨-١- يجتمع مجلس الإدارة بدعوة من رئيسه أو نائبه عند غيابه مرة على الأقل كل شهرين أو كلما دعت الحاجة إلى ذلك ويكون اجتماعه قانونياً بحضور أكثرية الأعضاء على أن يكون الرئيس أو نائبه من بينهم ويتخذ قراره بأكثرية أصوات أعضائه على الأقل .

ب- تسجل قرارات المجلس في سجل خاص بالتسلسل ويوقع عليها الأعضاء الذين اشتركوا في الاجتماع الذي اتخذت فيه تلك القرارات .

المادة ٩- يتولى المجلس المهام والصلاحيات التالية :-

- أ- رسم السياسة العامة لاستثمار أموال الصندوق ووضع الأسس اللازمة لها .
- ب- اقرار الميزانية التقديرية السنوية للصندوق .
- ج- قبول الهبات والتبرعات والمساعدات التي تعرض على للصندوق .
- د- عقد القروض للصندوق .
- هـ- تخصيص الاحتياطات المالية اللازمة للصندوق .
- و- الموافقة على التقرير السنوي والبيانات المالية الختامية للصندوق بما في ذلك حساب الأرباح والخسائر .
- ز- أي مهام أو صلاحيات أخرى تناط بالمجلس وفقاً لاحكام هذا النظام .

المادة ١٠- يقرر المجلس في موعد لا يتجاوز نهاية شهر تشرين الثاني من كل سنة مقدار المساهمة السنوية التي تخصصها الجامعة للصندوق والتي ترصد في موازنتها للسنة المالية التالية ولا يجوز سحب أو دفع أي جزء من مبلغ تلك المساهمة إلا لمصلحة الصندوق .

المادة ١١- يتولى مجلس الإدارة شؤون الإدارة والمالية للصندوق وتنفيذ السياسة العامة التي أقرها المجلس ويمارس جميع الصلاحيات والمسؤوليات التي أقرها المجلس بما في ذلك ما يلي :-

أ- شراء وبيع الأموال غير المنقولة وبيعها واستثمارها لمصلحة الصندوق وبالطريقة التي يراها مناسبة .

ب- شراء أسهم الشركات وبيعها وسندات الدين الصادرة عن الحكومة أو المكفولة منها داخل المملكة أو خارجها .

ج- استثمار أموال الصندوق .

د- اختيار بنك أو أكثر لايداع أموال الصندوق .

هـ- تحديد أنواع موجودات الصندوق ونسبها .

و- تعيين الوكلاء والممثلين للصندوق داخل المملكة وخارجها .

ز- اعداد مشروع الميزانية التقديرية للصندوق عن السنة المالية التالية وتقديمه للمجلس لقراره .

ح- اعداد التقرير السنوي والحسابات الختامية للصندوق وعرضهما على المجلس للتصديق عليهما .

ط- تعيين مدققي حسابات قانونيين لتدقيق حسابات الصندوق وتحديد اتعابهم على أن يكون تعيينهم لسنة واحدة قابلة للتجديد بقرار من المجلس .

المادة ١٢- لمجلس الإدارة الاستعانة في أعماله بأي خبير أو فني أو أي جهة استشارية لها علاقة بأعمال الصندوق وله تحديد الأجور والمكافآت المناسبة لذلك .

المادة ١٣- أ- يتم الصرف من الصندوق وفقاً للصلاحيات التالية :-

- ١- بقرار من المدير إذا كانت النفقات لا تتجاوز مائتي دينار .
- ٢- بقرار من رئيس مجلس الإدارة إذا كانت النفقات تزيد على مائتي دينار ولا تتجاوز ألف دينار .
- ٣- بقرار من مجلس الإدارة إذا كانت النفقات تتجاوز ألف دينار .
- ب- يتم توقيع التحويلات المالية الصادرة عن الصندوق كما يلي :-
- ١- من محاسب الصندوق والمدير إذا كان المبلغ لا يتجاوز مائتي دينار .
- ٢- من المدير ورئيس مجلس الإدارة أو نائبه عند غيابه إذا كان المبلغ يزيد على مائتي دينار .

هكذا من الأشغال

المادة ١٤-١- يتم ، بقرار من المجلس بناء على تنسيب مجلس الإدارة ، تخصيص الإيرادات الصافية التي حققها الصندوق من استثماراته في أي سنة من السنوات أو أي جزء من تلك الإيرادات لدعم أوجه النشاط المختلفة للجامعة وتمويل مشاريعها التنموية .

ب- للمجلس في الحالات الضرورية الطارئة تخصيص ما يراه مناسباً من إيرادات الصندوق الصافية من استثماراته لتغطية نفقات الجامعة إذا تبين للمجلس أن وضعها المالي يتطلب ذلك .

المادة ١٥- ينظم الصندوق حساباته وسجلاته طبقاً للأصول المحاسبية المعتمدة والمتعارف عليها دولياً وتخضع لتدقيق مدققي الحسابات القانونيين على أن يرفع مجلس الإدارة التقرير السنوي والبيانات المالية الختامية إلى المجلس خلال مدة لا تزيد على تسعين يوماً من انتهاء السنة المالية .

المادة ١٦-١- يكون للصندوق جهازه الخاص من الموظفين الإداريين والماليين والمستخدمين يتم تعيينهم بتنسيب من لجنة التعيين المختصة في الجامعة وبموافقة مجلس الإدارة ، وفقاً للشروط التالية :-

١- أن يتم تعيينهم بالشروط ذاتها التي يعين بموجبها الموظفون والمستخدمون في الجامعة بما في ذلك الرواتب والعلاوات والمكافآت والإجازات ، ويجوز تعيين موظفين بموجب عقود خاصة إذا اقتضت طبيعة عمل الصندوق ذلك .

٢- أن تطبق عليهم أحكام الأنظمة المعمول بها في الجامعة وأن يعتبروا موظفين فيها من جميع الوجوه .

ب- يجوز نقل أي من موظفي الجامعة وانتدابه أو تكليفه للعمل في الصندوق وذلك وفقاً للتشريعات المعمول بها في الجامعة ، وتحقيقاً لذلك يمارس مدير الصندوق صلاحيات مدير الدائرة الإدارية المنصوص عليها في نظام الموظفين المعمول به في الجامعة .

ج- يتم دفع رواتب وأجور وعلاوات ومكافآت العاملين في الصندوق من حسابات الصندوق وذلك عن مدة عملهم فيه سواء كان عملهم فيه عن طريق التعيين المباشر أو عن طريق النقل والانتداب أو التكليف . أما التعويضات فتدفع من الصندوق إذا حدثت أسباب استحقاقها أثناء عمل الموظف أو المستخدم في الصندوق .

المادة ١٧- عند تصفية الصندوق لأي سبب من الأسباب تؤول أمواله وموجوداته وحقوقه إلى الجامعة بقرار من المجلس وتحمل الجامعة الالتزامات المترتبة عليه .

المادة ١٨- يصدر المجلس بناء على تنسيب مجلس الإدارة التعليمات اللازمة لتنفيذ أحكام هذا النظام .

المادة ١٩- يلغى (نظام صندوق الاستثمار لجامعة اليرموك) رقم (٦٥) لسنة ١٩٧٩ .

٢٠٠٣/٧/٢٤

عبدالله الثاني ابن الحسين

وزير التعليم العالي والبحث العلمي ووزير التربية والتعليم بالوكالة الدكتور محمد حمدان	نائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية ووزير التنمية الإدارية الدكتور محمد الحلايقة	رئيس الوزراء ووزير الدفاع المهندس علي ابو الراغب
وزير الشؤون البرلمانية توفيق كريسبان	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء ووزير دولة للشؤون السياسية الدكتور محمد عفان العدوان	وزير الشؤون البلدية الدكتور عبد الرزاق طيبشات
وزير المالية الدكتور ميشيل مارنق	وزير الخارجية الدكتور مروان المعشر	وزير الداخلية المهندس سمير الحباشنة
وزير دولة للشؤون القانونية ووزير العدل بالوكالة الدكتور عبد الشكتبة	وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الدكتور فواز حاتم الزعبي	وزير الأشغال العامة والإسكان المهندس حسني ابو غيدا
وزير المياه والري الدكتور حازم الناصر	وزير الطاقة والثروة المعدنية المهندس "محمد علي" البطاينة	وزير الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية الدكتور احمد هليل
وزير دولة للشؤون الخارجية شاهر باك	وزير العمل المهندس مزاحم المحيسن	وزير النقل المهندس نادر الذهبي
وزير التنمية الاجتماعية الدكتورة رويدة المعايطه	وزير السياحة والآثار محمد سامر الطويل	وزير الثقافة حيدر محمود
وزير الأعمال الدكتور نبيل الشريف	وزير الصحة الدكتور حاكم القاضي	وزير الصناعة والتجارة الدكتور محمد ابو حمور

نحن عبدالله الثاني ابن الحسين ملك المملكة الاردنية الهاشمية
بمقتضى المادة (٣١) من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠٠٣/٧/٢٤
أمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (١٢١) لسنة ٢٠٠٣
نظام صندوق الطلبة في جامعة اليرموك
صادر بمقتضى المادة (٢٦) من قانون الجامعات الاردنية الرسمية
رقم (٤٣) لسنة ٢٠٠١

المادة ١- يسمى هذا النظام (نظام صندوق الطلبة في جامعة اليرموك لسنة ٢٠٠٣)
ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢- يكون للكلمات التالية حيثما وردت في هذا النظام المعاني المخصصة لها ادناه ما
لم تدل القرينة على غير ذلك :-

الجامعة : جامعة اليرموك .

المجلس : مجلس الجامعة .

الرئيس : رئيس الجامعة .

الصندوق : صندوق الطلبة في الجامعة المنشأ بموجب احكام هذا النظام .

اللجنة : لجنة ادارة الصندوق .

المادة ٣- ينشأ في الجامعة صندوق يسمى (صندوق الطلبة في جامعة اليرموك) يهدف
الى ما يلي :-

- منح طلبة الجامعة الجوائز الرمزية او العينية او المالية تقديرا لتفوقهم العلمي .
- تلبية الاحتياجات المالية للطلبة بتقديم المنح لهم او اراضهم او تشغيلهم في
الجامعة لساعات محددة مقابل الاجر لتنمية تقدير الطلبة لقيمة العمل .

هكذا من العمل

المادة ٤- تتألف الموارد المالية للصندوق مما يلي :-

- أ- المساهمة السنوية التي تخصصها الجامعة للصندوق .
- ب- ريع استثمار أموال الصندوق .

ج- الهبات والتبرعات والمنح والوصايا التي ترد الى الصندوق وفقا لقانون التعليم العالي والبحث العلمي وقانون الجامعات الاردنية الرسمية المعمول بهما شريطة موافقة مجلس الوزراء عليها اذا كانت من مصدر غير اردني .

المادة ٥- يتولى المجلس المهام والصلاحيات التالية :-

- أ- رسم السياسة العامة للصندوق بما في ذلك طريقة استثمار امواله .
- ب- وضع اسس منح الجوائز الرمزية او العينية او المالية للطلبة المتفوقين .
- ج- اقرار الاسس التي تصرف بموجبها اموال الصندوق بما في ذلك القروض والمنح التي تقدم لطلبة الجامعة .
- د- وضع اسس تشغيل الطلبة في الجامعة .
- هـ- اقرار مشروع موازنة الصندوق .
- و- اقرار الميزانية السنوية والبيانات المالية الختامية للصندوق .

المادة ٦- أ- تتولى ادارة الصندوق لجنة تسمى (لجنة ادارة صندوق الطلبة) برئاسة الرئيس وعضوية كل من :-

- ١- عميد شؤون الطلبة في الجامعة نائبا للرئيس
- ٢- مدير الدائرة المالية في الجامعة .
- ٣- مدير القبول والتسجيل في الجامعة .
- ٤- عضوين من العاملين في الجامعة يختارهما الرئيس في بداية كل عام جامعي .

ب- تجتمع اللجنة بدعوة من رئيسها او نائبه عند غيابه كلما دعت الحاجة ويتكون النصاب القانوني لاجتماعاتها بحضور ما لا يقل عن اقلية اعضائها على ان يكون الرئيس او نائبه من بينهم وتتخذ قراراتها وتوصياتها باكثرية اصوات اعضائها على الال .

المادة ٧- تتولى اللجنة المهام والصلاحيات التالية :-

- أ- اقتراح اسس الاقتراض وطريقة تسديد القرض ورفعها الى المجلس لاقرارها .
- ب- اتخاذ القرارات المتعلقة بالمنح والقروض وتشغيل الطلبة في الجامعة وفقا لاحكام هذا النظام والتعليمات الصادرة بمقتضاه .
- ج- تقديم تقرير الى المجلس في نهاية كل سنة مالية يتضمن موجزا عن اعمال الصندوق وانشطته خلال السنة المنتهية .
- د- اعداد الميزانية السنوية والبيانات المالية الختامية للصندوق ورفعها الى المجلس لاقرارهما .

هـ- اعداد مشروع موازنة الصندوق ورفعها الى المجلس لاقاراه .

المادة ٨- لا تستوفي أي فوالتد على القروض التي يمنحها الصندوق للطلبة .

المادة ٩- تطبق على المعاملات المالية للصندوق احكام النظام المالي في الجامعة وبما لا يتعارض مع احكام هذا النظام ، ويحدد الرئيس الدائرة المختصة في الجامعة بتنظيم السجلات والبطاقات والسندات والقيود المالية الاخرى المتعلقة بأعمال الصندوق وتتولى حفظها .

المادة ١٠- يصدر المجلس التعليمات اللازمة لتنفيذ احكام هذا النظام بما لا يتعارض مع احكامه .

هكذا من المأهول

المادة ١١- يلغى (نظام صندوق الطلبة في جامعة اليرموك) رقم (٦) لسنة ١٩٧٧ .

٢٠٠٣/٧/٢٤

عبدالله الثاني ابن الحسين

وزير التعليم العالي والبحث العلمي ووزير التربية والتعليم بالوكالة الدكتور محمد حمدان	نائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية ووزير التنمية الادارية الدكتور محمد الحلايقة	رئيس الوزراء ووزير الدفاع المهندس علي ابو الراغب
وزير الشؤون البرلمانية توفيق كرشان	وزير دولة للشؤون رئاسة الوزراء ووزير دولة للشؤون السياسية الدكتور محمد عفاش العدوان	وزير الشؤون البلدية الدكتور عبد الرزاق طيبيشات
وزير المالية الدكتور ميشيل مارتو	وزير الخارجية الدكتور مروان المعشر	وزير الدخلية المهندس سمير الحباشنة
وزير دولة للشؤون القانونية ووزير العدل بالوكالة الدكتور عبد الشهابية	وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الدكتور فواز حاتم الزعبي	وزير الأشغال العامة والإسكان المهندس حسني ابو غيدا
وزير المياه والري الدكتور حازم الناصر	وزير الطاقة والثروة المعدنية المهندس " محمد علي " البطاينة	وزير الأوقاف والشؤون والمقدرات الإسلامية الدكتور احمد هليل
وزير دولة للشؤون الخارجية شاهر باك	وزير العمل المهندس مزاحم المحيسن	وزير النقل المهندس نادر الذهبي
وزير التنمية الاجتماعية الدكتورة رويدة المعايطة	وزير السياحة والآثار محمد سامر الطويل	وزير الثقافة حيدر محمود
وزير الإعلام الدكتور نبيل الشربف	وزير الصحة الدكتور حاكم القاضي	وزير الصناعة والتجارة الدكتور محمد ابو حمور

نحن عبد الله الثاني ابن الحسين ملك المملكة الاردنية الهاشمية
بمقتضى المادة (٣١) من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠٠٣/٧/٢٩
نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (١٢٢) لسنة ٢٠٠٣
نظام صندوق اسكان العاملين في جامعة اليرموك
صادر بمقتضى المادة (٣٦) من قانون الجامعات الاردنية الرسمية
رقم (٤٢) لسنة ٢٠٠١

المادة ١- يسمى هذا النظام (نظام صندوق اسكان العاملين في جامعة اليرموك لسنة ٢٠٠٣) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢- يكمن للكلمات والعبارات التالية حينما وردت في هذا النظام المعاني
المخصصة لها ادناه ما لم تدل القرينة على غير ذلك :-

الجامعة :	جامعة اليرموك .
المجلس :	مجلس الجامعة .
الرئيس :	رئيس الجامعة .
الصندوق :	صندوق اسكان العاملين في جامعة اليرموك المنشأ بمقتضى احكام هذا النظام .
اللجنة :	لجنة ادارة الصندوق .
العامل في الجامعة :	اي شخص عين في الجامعة ليعمل فيها على اساس التفرغ الكامل ممن تنطبق عليه احكام نظام الهيئة التدريسية او نظام الموظفين الإداريين والفنيين المعمول بهما في الجامعة .

هكذا من الله على

المادة ٣-أ- ينشأ في الجامعة صندوق يسمى (صندوق اسكان العاملين في جامعة اليرموك) يتمتع بشخصية اعتبارية ذات استقلال مالي وإداري وله بهذه الصفة القيام بجميع التصرفات القانونية اللازمة لتحقيق أهدافه بما في ذلك تملك الأموال المنقولة وغير المنقولة والتصرف بها وله حق الاقتراض وقبول الهبات والمنح والتبرعات وحق التقاضي .

ب- يمثل الرئيس الصندوق لدى الغير .

المادة ٤- يهدف الصندوق الى ما يلي :-

- أ- منح قروض فردية للعاملين في الجامعة لغايات الاسكان .
- ب- انشاء مشاريع سكنية وتمليكها للمشاركين بالبيع او تأجيرها لهم وشراء وبيع العقارات والمساكن والاراضي لغايات الاسكان وفقاً لاحكام هذا النظام .

المادة ٥-أ- يتولى ادارة الصندوق لجنة تسمى (لجنة ادارة الصندوق) برئاسة الرئيس

او من ينيبه وعضوية كل من :-

- ١- مدير شؤون العاملين في الجامعة .
 - ٢- المدير المالي في الجامعة .
 - ٣- ثلاثة من اعضاء الهيئة التدريسية في الجامعة يختارهم المجلس لمدة سنتين قابلة للتجديد .
 - ٤- مدير الدائرة الهندسية في الجامعة .
- ب- يتولى رئيس قسم الاسكان في الجامعة امانة سر اللجنة ويكون مسؤولاً عن التحضير لاجتماعاتها وتدوين محاضر جلساتها وقراراتها وحفظ سجلاتها وقيودها والقيام بأي أعمال أخرى تكلفه بها اللجنة او الرئيس فيما يتعلق بمهام الصندوق .

المادة ٦- تتولى اللجنة المهام والصلاحيات التالية :-

- أ- رسم السياسة العامة للصندوق ووضع الخطط والبرامج اللازمة لتنفيذها .

ب- وضع مشروع الموازنة السنوية العامة للصندوق وتقديمها الى المجلس للموافقة عليها .

ج- دراسة طلبات القروض واتخاذ القرار المناسب بشأنها .

د- استثمار اموال الصندوق بالطريقة التي يوافق عليها المجلس .

هـ- تعيين مدققي الحسابات ودراسة تقاريرهم وتقديم التوصيات بشأنها الى المجلس .

و- شراء العقارات والاراضي واقامة الابنية عليها وتأجيرها للعاملين في الجامعة او تأجيرها او تمليكها للمشاركين في الصندوق بموافقة المجلس .

ز- النظر في أي أمور أخرى تتعلق بأعمال الصندوق يعرضها الرئيس عليها .

المادة ٧- تجتمع اللجنة كلما دعت الحاجة بدعوة من الرئيس او نائبه عند غيابه ويتكون النصاب القانوني لاجتماعاتها بحضور ما لا يقل عن خمسة من اعضائها على ان يكون من بينهم الرئيس او نائبه ، وتتخذ قراراتها بأكثرية اصوات اعضائها على الاقل .

المادة ٨- تتكون الموارد المالية للصندوق مما يلي :-

- أ- الاشتراكات الشهرية التي تقتطع من رواتب المشاركين .
- ب- القروض التي يحصل عليها الصندوق من أي مصدر تمويلي يوافق عليه المجلس .
- ج- المنح والهبات والتبرعات التي ترد اليه بموافقة المجلس شريطة موافقة مجلس الوزراء عليها اذا كانت من مصدر غير أردني .
- د- عوائد القروض .
- هـ- عوائد استثمار اموال الصندوق .

المادة ٩-أ- يكون الاشتراك في الصندوق اختيارياً للعاملين في الجامعة ويجري اقتطاع الاشتراك الشهري من راتب المشترك من الدائرة المالية في الجامعة بنسبة (٥%) خمسة بالمائة من راتبه الاساسي الشهري ولا يجوز انهاء الاشتراك ما دام المشترك مديناً للصندوق بأي مبلغ .

هكذا من الشاهد

ب- يحق لأي من العاملين في الجامعة وقف انتسابه للصندوق إذا لم يكن مدينا له بأي مبلغ وسحب مبالغ الاشتراكات التي دفعها للصندوق والفوائد المترتبة لها .

المادة ١٠- يشترط في طالب القرض من الصندوق ان يكون :-

أ- أردنيا .

ب- مشتركا في الصندوق .

ج- على رأس عمله في الجامعة عند منحه القرض .

د- قد مضت ثلاث سنوات متتالية على الأقل على خدمته في الجامعة .

هـ- مالكا لقطعة أرض أو لسطح إذا كان يرغب في إقامة مسكن .

المادة ١١-أ- يكون الحد الأعلى للقرض بما يساوي أربعة أمثال الراتب الاجمالي السنوي للمقترض على ان لا يتجاوز مبلغ القرض أربعين ألف دينار حداً اعلى في أي حال الا انه يجوز للمجلس اعادة النظر بهذا السقف وتعديله مرة واحدة كل خمس سنوات .

ب- لا يجوز للمقترض استعمال القرض أو أي جزء منه في غير الغايات أو الأغراض التي خصص لها ، وعلى اللجنة القيام بجميع الاجراءات التي تراها مناسبة للتأكد من التزام المقترض بأحكام وشروط استعمال القرض ومن اتفاق كامل قيمته في تلك الغايات أو الأغراض ، وفي حال حدوث أي مخالفة لشروط استعمال القرض يوقف صرف الدفعة أو الدفعات المتبقية من القرض وتعتبر المبالغ المدفوعة فيه مستحقة الاداء باعتبارها ديناً يتوجب دفعها للجامعة .

المادة ١٢- تحدد اولويات الحصول على القرض للعاملين في الجامعة وفق الأسس التي يعتمد عليها المجلس بتعليمات يصدرها لهذه الغاية بما في ذلك تحديد الفائدة التي تترتب على القرض .

المادة ١٣- يترتب على المقترض ما يلي :-

أ- ان يرهن الأرض أو السطح وما يقام على أي منهما تأميناً للقرض باسم الصندوق .

ب- ان يفوض الدائرة المالية في الجامعة باقتطاع الاقساط الشهرية المستحقة من راتبه حتى سداد كامل القرض بما في ذلك الفائدة المترتبة على القرض .

ج- ان يتعهد خطياً باخلاء سكن الجامعة الذي يشغله وذلك خلال ثمانية عشر شهراً من تسلمه الدفعة الاولى من القرض أو بعد ستة اشهر من اتمام

البناء أي المديتين اسبق .

المادة ١٤- تؤمن الجامعة على حياة المقترض وعلى البناء الذي اقامه بالقرض الذي حصل عليه من الصندوق ضد اخطار الحريق والزلازل والانجرافات لدى إحدى شركات التأمين بما لا يقل عن قيمة القرض لغايات تسديده في حال الوفاة على ان تضاف اقساط التأمين المستحقة الى اقساط القرض وتعتبر جزءاً من الكلفة الفعلية للقرض .

المادة ١٥-أ- يدفع القرض ، بعد الموافقة عليه ، إذا كانت الغاية منه انشاء مسكن للمقترض على النحو التالي :-

١- (٢٠٪) من مبلغ القرض عند إبراز سند تسجيل الأرض ومخطط البناء ورخصة انشائه .

٢- (٢٠٪) من مبلغ القرض بعد الانتهاء من انشاء القواعد والاساسات للبناء .

٣- (٢٠٪) من مبلغ القرض بعد اتمام هيكل البناء وقبل صب السقف .

٤- (٤٠٪) بعد اتمام سقف البيت لاكمال تجهيزه للسكن .

ب- إذا كانت الغاية من القرض شراء مسكن جاهز للمقترض فيدفع له مبلغ القرض كاملاً على ان يتم رهن المسكن تأميناً للقرض لدى دائرة التسجيل المختصة باسم الصندوق .

المادة ١٦-أ- يسدد القرض على أقساط شهرية تضاف إليها الفوائد بما فيها فوائد مدة السماح وأقساط التأمين وأي نفقات أخرى تدفع لغايات خدمة القرض خلال مدة لا تزيد على عشرين سنة، ويبدأ السداد بعد سنتين من تاريخ تسليم المقرض للدفعة الأولى من القرض أو بعد ستة أشهر من اكتمال البناء الذي انشئ بالقرض أي المدينين اسبق حداً أعلى، وأما إذا كان القرض لشراء مسكن جاهز فيبدأ التسديد بعد ستة أشهر من تاريخ تسجيله حداً أعلى.

ب-١- إذا ترك المقرض الخدمة في الجامعة لأي سبب كان باستثناء الانتقال إلى جامعة رسمية أخرى فيترتب عليه تسديد المبلغ المتبقي في ذمته للصندوق دفعة واحدة نقداً أو بحسمه من المبالغ المستحقة له في صندوق الادخار ومكافأة نهاية الخدمة.

٢- إذا لم تكن هذه الاستحقاقات كافية لتسديد المبلغ المطلوب منه فيترتب عليه توقيع تعهد بدفع المبلغ من رصيده على أقساط شهرية خلال مدة لا تزيد على خمس سنوات أو تحويل ما يلزم من مستحقاته من أي راتب تقاعدي يتقاضاه عند ترك الخدمة.

٣- إذا رفض توقيع هذا التعهد أو اخل بدفع الأقساط المستحقة لمدة تزيد على ستة أشهر متتالية فيجوز للجامعة بيع المسكن وفق الاجراءات القانونية المعمول بها.

ج- إذا انتقل المقرض إلى جامعة رسمية أخرى فتتم تسوية الالتزامات المترتبة عليه للصندوق بموجب تعليمات يصدرها المجلس لهذه الغاية.

المادة ١٧- يلغى (نظام صندوق اسكان العاملين في جامعة اليرموك) رقم (٤٣) لسنة ١٩٨٤ على أن تبقى التعليمات والقرارات الصادرة بمقتضاه سارية المفعول إلى أن يتم إلغاؤها أو تعديلها أو استبدال غيرها بها.

هذا من الأعمال

المادة ١٨- يصدر المجلس بناء على تنسيب اللجنة التعليمات اللازمة لتنفيذ احكام هذا النظام.

٢٠٠٣/٧/٢٩

عبدالله الثاني ابن الحسين

وزير التعليم العالي والبحث العلمي الدكتور محمد حمدان	نائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية وزير التنمية الادارية الدكتور محمد الحلايقة	رئيس الوزراء وزير الدفاع المهندس علي ابو الراغب
وزير الشؤون البرلمانية توفيق كرشان	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء وزير دولة للشؤون السياسية الدكتور محمد عفاش العدوان	وزير الشؤون البلدية الدكتور عبد الرزاق طبشات
وزير المالية الدكتور ميشيل مارتو	وزير الخارجية الدكتور مروان المعشر	وزير الداخلية المهندس سمير الحباشنة
وزير دولة للشؤون القانونية وزير العدل بالوكالة الدكتور عبد الشخانة	وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الدكتور فواز حاتم الزعبي	وزير الأشغال العامة والإسكان المهندس حسني ابو غيدا
وزير المياه والري الدكتور حازم الناصر	وزير الطاقة والثروة المعدنية المهندس "محمد علي" البطاينة	وزير الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية الدكتور أحمد هلول
وزير دولة للشؤون الخارجية شاهر باك	وزير العمل المهندس مزاحم المحيسن	وزير النقل المهندس نادر الذهبي
وزير التنمية الاجتماعية الدكتور رويده المعايطة	وزير السياحة والآثار محمد سامر الطويل	وزير الثقافة حيدر محمود
وزير الأعمال الدكتور نبيل الشريف	وزير الصحة الدكتور حاكم القاضي	وزير الصناعة والتجارة الدكتور محمد ابو حمور
	وزير البيئة الدكتور هشام غرابية	

نحن عبد الله الثاني ابن الحسين ملك المملكة الاردنية الهاشمية
بمقتضى المادة (٣١) من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠٠٣/٧/٢٤
نامر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (١٢٣) لسنة ٢٠٠٣
نظام الرواتب والعلاوات في جامعة مؤتة
صادر بموجب المادة (٢٥) من قانون الجامعات الاردنية الرسمية
رقم (٤٢) لسنة ٢٠٠١

المادة ١- يسمى هذا النظام (نظام الرواتب والعلاوات في جامعة مؤتة لسنة ٢٠٠٣)
ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .
الرواتب

المادة ٢- تحدد رواتب اعضاء الهيئة التدريسية والموظفين الاداريين والفنيين في
الجامعة ودرجات هذه الرواتب وفئاتها وزياداتها السنوية وفقا لسلم الرواتب
التالي :-

أ- اعضاء الهيئة التدريسية :-

الرتبة	الفئة	الراتب من إلى	الزيادة السنوية بالدينار
استاذ		٣٣٤ ٦٩٤	١٢
استاذ مشارك	أ	٣٢٦ ٣٦٦	١٠
	ب	٢٥٥ ٢٩٥	١٠
استاذ مساعد	أ	٢٥١ ٢٨٣	٨
	ب	٢٠٧ ٢٣٩	٨

مدرس	أ	١٨٥ ٢٢١	٦
	ب	١٣٦ ١٧٢	٦
مدرس مساعد		٧٩ ١٢٩	٥

ب- الموظفون الاداريون والفنيون :-

الدرجة	الفئة	الراتب من إلى	الزيادة السنوية بالدينار
الاولى	أ	٣٢٦ ٤٤٦	٨
	ب	٢٥٤ ٢٨٦	٨
الثانية	أ	٢٠٩ ٢٣٣	٦
	ب	١٦٩ ١٩٣	٦
الثالثة	أ	١٥٠ ١٧٠	٥
	ب	١٢١ ١٤١	٥
الرابعة	أ	١١٠ ١٣٠	٥
	ب	٧٩ ٩٩	٥
الخامسة		٥٩ ٧٥	٤
السادسة		٤٢ ٥٤	٣
السابعة		٣١ ٣٩	٢

ج- يستحق عضو هيئة التدريس او الموظف الزيادة السنوية عند حلول
موعدھا .

المادة ٣-أ- تصرف للمحاضر غير المتفرغ عن كل ساعة تدريس فعلية المبالغ المحددة
فيما يلي :-

- ١- المحاضر برتبة استاذ او من مستواھا ١٨ ديناراً
- ٢- المحاضر برتبة استاذ مشارك او من مستواھا ١٥ ديناراً

- ٣- المحاضر برتبة استاذ مساعد او من مستواها ١٢ ديناراً
٤- المحاضر الحاصل على درجة الدكتوراة ١٢ ديناراً
٥- المحاضر الحاصل على درجة الماجستير ٩ دنانير
٦- المحاضر الحاصل على درجة البكالوريوس ٨ دنانير

ب- اذا اقتضت الحاجة تكليف اشخاص لا يحملون مؤهلات علمية او رتبة جامعية بالقاء محاضرات في الجامعة فلرئيس الجامعة ان يحدد مكافأة لاي منهم تراوح ما بين (٨-١٨) ديناراً للمحاضرة الواحدة .

ج- تحدد الساعات العملية في المختبر باعتبار كل ساعة مختبر او تدريب عملي نصف ساعة تدريس .

د- لرئيس الجامعة بناء على تنسيب العميد المختص منح أي محاضر مكافأة اضافية لا تزيد على (٥٠٪) من المكافأة المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة لاصحاب التخصصات الفنية او المهنية النادرة .
العلاوات

المادة ٤-أ- يصرف للقائمين بمسؤوليات ادارية في الجامعة علاوة بدل تمثيل شهري على النحو التالي :-

- ١- رئيس الجامعة ٣٠٠ دينار
٢- نائب الرئيس ١٧٥ ديناراً
٣- العميد ١٢٥ ديناراً
٤- نائب العميد ، مدير المركز ، مدير الوحدة ، رئيس القسم الاكاديمي ٧٥ ديناراً
٥- مساعد العميد ، مساعد مدير الوحدة ، مدير الدائرة ٤٥ ديناراً
٦- مساعد مدير الدائرة ، رئيس الشعبة ، رئيس الديوان ٢٠ ديناراً
٧- رئيس الفرع الاداري ١٠ دنانير

ب- لا يجوز للشخص الواحد ان يجمع اكثر من علاوة من العلاوات المنصوص عليها في هذه المادة .

المادة ٥- تصرف لاعضاء هيئة التدريس علاوة اختصاص نسبتها (١٣٥٪) من رواتبهم الاساسية .

المادة ٦-أ- تصرف علاوة تنقل شهرية للعاملين في الجامعة على النحو التالي :-

- ١- رئيس الجامعة ٧٠ ديناراً
٢- نائب الرئيس ، العميد ٥٠ ديناراً
٣- نائب العميد ، مدير المركز ، مدير الوحدة ، مدير الدائرة المستقلة ٤٥ ديناراً
٤- عضو هيئة التدريس ٤٠ ديناراً
٥- الموظف من الدرجة الاولى او الثانية ٣٥ ديناراً
٦- الموظف من الدرجة الثالثة او الرابعة ٣٠ ديناراً
٧- الموظف من الدرجة الخامسة او السادسة ٢٠ ديناراً
٨- الموظف من الدرجة السابعة ١٢ ديناراً

ب- يصرف للمحاضرين المتفرغين ومساعدتي التدريس والبحث والموظفين برواتب مقطوعة او بعقود علاوة تنقل شهرية مساوية لعلاوة التنقل المقررة لمن هم في سويتهم من حيث الراتب وفقاً لاحكام الفقرة (أ) من هذه المادة .

ج- لا يجوز للشخص الواحد ان يجمع اكثر من علاوة من العلاوات المنصوص عليها في هذه المادة .

د- لا تصرف العلاوة المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة لمن خصصت او تخصص له سيارة من الجامعة او يتم تنقله من قبلها بصورة دائمة .

المادة ٧- يجوز لعضو الهيئة التدريسية بموافقة رئيس الجامعة الخطية القيام بأعمال أخرى خارج نطاق واجباته الجامعية المقررة ، وذلك وفقا للاحكام والشروط التالية :-

أ- العمل بأجر اضافي او مكافأة داخل الجامعة وتكليف منها في غير حالات التكليف المنصوص عليها في المادة (١٢) من هذا النظام سواء استخدم في ذلك العمل الامكانيات والتسهيلات المتوافرة في الجامعة او لم يستخدمها ويمنح عضو الهيئة التدريسية في هذه الحالة ومن شاركه في العمل من سائر العاملين في الجامعة اجرا او مكافأة من مجموع الدخل الصافي الذي يتحقق من الاعمال التي تتم بمقتضى هذه الفقرة وذلك وفقا للتعليمات التي يصدرها مجلس العمداء لهذا الغرض .

ب- العمل بأجر او مكافأة خارج الجامعة ، ويحدد حجم ذلك العمل والوقت الذي يسمح لعضو الهيئة التدريسية بقضائه خارج الجامعة لذلك الغرض بقرار من رئيس الجامعة ويشترط في جميع الاحوال ان لا يتعارض قيام عضو الهيئة التدريسية بأي عمل خارج الجامعة مع الواجبات الجامعية المنوطة به ، وتحدد نسبة توزيع الايراد المتحقق بين الجامعة وعضو الهيئة التدريسية بموجب تعليمات يصدرها مجلس العمداء لهذه الغاية .

المادة ٨- يجوز لرئيس الجامعة ان يصرف لعضو هيئة التدريس غير الاردني علاوة بدل اقامة لا تزيد نسبتها على (٣٠٪) من راتبه الاساسي المستحق حسب سلم الرواتب .

المادة ٩- تصرف للعاملين في الجامعة العلاوات التالية :-

- أ- علاوة عائلية مقدارها (٧) سبعة دنانير للزوجة وديناران عن كل ولد وحتى الولد الرابع ، ولا تعطى هذه العلاوة الا لزوجات واحدة .
- ب- لا تدفع هذه العلاوة في أي حالة من الحالات التالية :-
- ١- إلى المستحقة للعلاوة عن اولادها اذا كان والدهم على قيد الحياة ، وغير عاجز عن العمل .

- ٢- عن الاولاد الذين اتموا الثامنة عشرة من اعمارهم ، باستثناء الذين يواصلون دراستهم الثانوية او الجامعية الاولى .
- ٣- إلى المستحق للعلاوة عن الزوجة التي تتقاضى راتبا شهريا من مؤسسة عامة او خاصة .

ج- علاوة شخصية للذين يتقاضون رواتب اساسية من (١٣٠) دينارا فما فوق مبلغ خمسة وعشرون دينارا ، وللذين يتقاضون رواتب من (٥٠-١٢٩) دينارا مبلغ احد عشر دينارا وللذين يتقاضون رواتب من (٤٩) دينارا فما دون مبلغ ثمانية دنانير .

المادة ١٠- تصرف للعاملين في الجامعة علاوة الجامعة على النحو التالي :-

أ- اعضاء الهيئة التدريسية :-

- ١- استاذ ٤٥٠ دينارا شهريا
- ٢- استاذ مشارك ٣٢٥ دينارا شهريا
- ٣- استاذ مساعد ٢٦٥ دينارا شهريا
- ٤- مدرس ١٩٠ دينارا شهريا
- ٥- مدرس مساعد ١٥٠ دينارا شهريا

ب- الموظفون الاداريون والفنيون :-

- ١- الدرجة الاولى ٢٦٥ دينارا شهريا
- ٢- الدرجة الثانية ١٩٥ دينارا شهريا
- ٣- الدرجة الثالثة ١٦٥ دينارا شهريا
- ٤- الدرجة الرابعة ١٥٠ دينارا شهريا
- ٥- الدرجة الخامسة ١٢٥ دينارا شهريا
- ٦- الدرجة السادسة ١١٥ دينارا شهريا
- ٧- الدرجة السابعة ١٠٥ دينارا شهريا

ج- يعامل العاملون الآخرون من غير المذكورين في الفقرتين (أ) و (ب) من هذه المادة وممن يتقاضون رواتب مقطوعة أو بعقود على أساس الراتب الأساسي معاملة نظرائهم من حيث الراتب ولا يسري ذلك على الموظفين المعيّنين بعقود شاملة لجميع العلاوات .

المادة ١١- أ- يصرف للموظفين الإداريين الذين أكملوا مدة سنتين في خدمة الجامعة علاوة إضافية على النحو التالي:-

الفئة	النسبة المئوية من الراتب الأساسي
- الفئة الأولى	٥٠٪
- الفئة الثانية	٤٨٪
- الفئة الثالثة	٤٦٪
- الفئة الرابعة	٤٤٪

ب- أما الموظفون الذين لم يكملوا مدة سنتين في خدمة الجامعة فتصرف لكل منهم علاوة إضافية بنسبة (٢٥٪) من الراتب الأساسي .

ج- تصرف للموظفين المهنيين من حملة الدرجة العلمية في التخصصات المبينة أدناه من غير أعضاء هيئة التدريس علاوة فنية على النحو التالي:-

التخصص	النسبة المئوية من الراتب الأساسي
الطب	١١٠٪
الهندسة	٩٥٪
الصيدلة وطب الأسنان	٦٠٪
التمريض والزراعة	٣٥٪

المادة ١٢- لرئيس الجامعة أن يكلف أيًا من العاملين في الجامعة، بمن في ذلك أعضاء الهيئة التدريسية فيها، القيام بالتدريس أو البحث العلمي أو بأي عمل آخر في الجامعة، حسب مقتضى الحال، وذلك أثناء الدوام الرسمي، أو بعد انتهائه، أو خلال أيام الإجازة التي يستحقها أو أن يستدعيه منها للقيام بذلك العمل، على أن يتم التكليف بمقتضى هذه المادة مقابل مكافأة مالية يحددها رئيس الجامعة .

المادة ١٣- لرئيس الجامعة أن يقرر صرف مكافأة مالية لأي شخص من خارجها يكلف بالعمل في الجامعة أو يقدم خدمة لها تستدعيها مصلحة الجامعة .

المادة ١٤- لا يجوز لأي من أعضاء هيئة التدريس أو الموظفين العاملين في الجامعة تقاضي أي علاوة أو مكافأة أو مبلغ تحت أي مسمى آخر غير منصوص عليه في هذا النظام باستثناء المكافآت التي كان يتقاضاها أي منهم قبل نفاذ أحكام هذا النظام فيستمر في تقاضيتها على اعتبار أنها حقوق مكتسبة شريطة أن لا يصرف أي بدل أو مكافأة أو علاوة مقابلها وفقا لأحكام هذا النظام .

المادة ١٥- يلغى (نظام الرواتب والعلاوات في جامعة مؤتة) رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٠ كما تلغى جميع الأحكام والتعليمات والقرارات التي تتعارض مع أحكام هذا النظام، ولا يعمل بأي نص ورد في أي نظام آخر أو أي قرار لمجلس الأمناء ذي علاقة بأحكام هذا النظام .

المادة ١٦- يصدر مجلس العمداء التعليمات اللازمة لتنفيذ احكام هذا النظام .

٢٠٠٣/٧/٢٤

عبدالله الثاني ابن الحسين

وزير التعليم العالي والبحث العلمي وزير التربية والتعليم بالوكالة الدكتور محمد حمدان	نائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية وزير التنمية الادارية الدكتور محمد الحلاقه	رئيس الوزراء وزير الدفاع المهندس علي ابو الراغب
وزير الشؤون البرلمانية توفيق كريسنان	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء وزير دولة للشؤون السياسية الدكتور محمد عفاش العدوان	وزير الشؤون البلدية الدكتور عبد الرزاق طويشات
وزير المالية الدكتور ميشيل مارتو	وزير الخارجية الدكتور مروان المعشر	وزير الداخلية المهندس سمير الحباشنة
وزير دولة للشؤون القنولية وزير العدل بالوكالة الدكتور عبد الشخانة	وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الدكتور فواز حاتم الزعبي	وزير الأشغال العامة والإسكان المهندس حسني ابو غيدا
وزير المياه والري الدكتور حازم القاصر	وزير الطاقة والثروة المعدنية المهندس "محمد علي" البطاينة	وزير الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية الدكتور احمد هليل
وزير دولة للشؤون الخارجية شاهر باك	وزير العمل المهندس مزاحم المحيسن	وزير النقل المهندس نادر الذهبي
وزير التنمية الاجتماعية الدكتورة رويدة المعايطة	وزير السياحة والآثار محمد سامر الطويل	وزير الثقافة حيدر محمود
وزير الإعلام الدكتور نبيل الشريف	وزير الصحة الدكتور حاتم القاضي	وزير الصناعة والتجارة الدكتور محمد ابو حمور
	وزير البيئة الدكتور هشام غرابية	

نحن عبد الله الثاني ابن الحسين ملك المملكة الاردنية الهاشمية
بمقتضى المادة (٣١) من الدستور
بناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠٠٣/٧/٢٤
لنر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (١٢٤) لسنة ٢٠٠٣
نظام الانتقال والسفر في جامعة مؤتة
صادر بمقتضى الفقرة (ب) من المادة (٢٥) من قانون الجامعات الاردنية الرسمية
رقم (٤٢) لسنة ٢٠٠١

المادة ١- يسمى هذا النظام (نظام الانتقال والسفر في جامعة مؤتة لسنة ٢٠٠٣)
ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢- يكون للكلمات التالية حيثما وردت في هذا النظام المعاني المخصصة لها
ادناه ما لم تدل القرينة على غير ذلك :-
الجامعة : جامعة مؤتة .
الرئيس : رئيس الجامعة .

المادة ٣- أ- لغايات هذا النظام يقسم المشمولون باحكامه الى الفئات التالية :-
١- الفئة الخاصة: رئيس واعضاء مجلس أمناء الجامعة والرئيس .
٢- الفئة الاولى: نواب الرئيس في الجامعة .
٣- الفئة الثانية: عمداء والاساتذة في الجامعة .
٤- الفئة الثالثة: الاساتذة المشاركون والاساتذة المساعدون
ومساعدو الرئيس ومديرو الوحدات والمراكز
والدوائر الادارية المستقلة في الجامعة .

- ٥- الفئة الرابعة: المدرسون وموظفو الدرجتين الأولى والثانية في الجامعة .
- ٦- الفئة الخامسة: موظفو الدرجتين الثالثة والرابعة في الجامعة .
- ٧- الفئة السادسة: موظفو الدرجات الخامسة والسادسة في الجامعة .

ب- يعادل المحاضرون المتفرغون والموظفون المعينون بعقود او برواتب شهرية مقطوعة في الجامعة معاملة نظرائهم في الرتبة او الدرجة او الراتب وفق الترتيب المبين في الفقرة (أ) من هذه المادة .

المادة ٤- أ- اذا كلف أي من المشمولين باحكام هذا النظام او انتدب للقيام بعمل في غير مركز عمله الرئيسي داخل المملكة او خارجها فله استعمال وسائل الانتقال والسفر وفقا للترتيب التالي :-

الفئة	بسيارة ركوب	بالقطار	بالباخرة	بالتاخرة
الخاصة	كاملة	أولى	أولى	أولى
والأولى	كاملة	ثانية	ثانية	سياحية
الثانية	مقعد	ثالثة	ثانية	سياحية
الثالثة والرابعة والخامسة	مقعد	ثالثة	ثالثة	سياحية
السادسة	مقعد	ثالثة	ثالثة	سياحية

- ب- اذا رغب أي من المشمولين باحكام هذا النظام في تغيير واسطة النقل او درجتها المبينة في الفقرة (أ) من هذه المادة فيتحمل فرق المبالغ المترتبة على ذلك على ان يستفيد من الخصم المقرر للجامعة .
- ج- يعامل اعضاء الوفد معاملة رئيسه من حيث استعمال الدرجة نفسها في واسطة النقل المخصصة لرئيس الوفد اذا سافر جميع اعضاء الوفد في وقت واحد .

المادة ٥- اذا كلف أي من المشمولين باحكام هذا النظام او انتدب للقيام بعمل داخل المملكة خارج المحافظة التي يكون فيها مركز عمله الرئيسي فتدفع له علاوة السفر عن كل ليلة يقضيها بالمبيت شريطة ان لا تزيد المدة التي تدفع عنها هذه العلاوة على ثلاثة اشهر على النحو التالي :-

الفئة	دينار
الخاصة	٤٠
الأولى	٣٠
الثانية	٢٤
الثالثة	٢٠
الرابعة والخامسة والسادسة	١٦

المادة ٦- اذا كلف أي من المشمولين باحكام هذا النظام بمهمة مؤقتة ليوم واحد لا تستدعي المبيت خارج المحافظة التي يكون فيها مركز عمله الرئيسي ولم تنته مهمته في اثناء الدوام الرسمي للجامعة فتصرف له علاوة مقابل ما يتكبده من نفقات في هذه المهمة على النحو التالي :-

الفئة	فلس	دينار
الخاصة		٨
الأولى		٧
الثانية		٦
الثالثة		٥
الرابعة		٤
الخامسة	٥٠٠	٣
السادسة	٥٠٠	٢

المادة ٧- أ- إذا كلف أي من المشمولين بأحكام هذا النظام أو انتدب للقيام بمهمة رسمية خارج المملكة فتدفع له علاوة السفر عن كل ليلة يقضيها في المبيت خارج المملكة على النحو التالي :-

الفئة	دول الفئة (أ) بالدينار	دول الفئة (ب) بالدينار
الخاصة	٢٢٥	١٨٠
الأولى	١٥٨	١١٣
الثانية	١٣٥	٩٠
الثالثة	١١٣	٨٣
الرابعة والخامسة	٩٠	٧٥
والسادسة		

ب- لغايات تصنيف الدول الوارد في الفقرة (أ) من هذه المادة يعتمد التصنيف المعمول به في الوزارات والمؤسسات والدوائر الحكومية في المملكة .

ج- إذا ترأس رئيس مجلس أمناء الجامعة أو أحد أعضائه أو الرئيس وفدا رسميا داخل المملكة أو خارجها يصرف له مبلغ يعادل (٥٠٪) من العلاوة التي يستحقها وفق أحكام هذا النظام وذلك زيادة على تلك العلاوة .

المادة ٨- تصرف لأي من المشمولين بأحكام هذا النظام والذي يستعمل سيارته الخاصة في مهمة رسمية خارج مركز عمله الدائم الاجور الكيلومترية المقررة للدوائر الحكومية .

المادة ٩- أ- إذا أوفد أي من المشمولين بأحكام هذا النظام بمهمة رسمية خارج المحافظة التي يقع فيها مركز عمله الرئيسي وكان في ضيافة الجهة الموفد إليها فيستحق علاوة انتقال وسفر بنسبة (٥٠٪) من العلاوة المستحقة له بمقتضى أحكام هذا النظام .

ب- وإذا كانت ضيافة الجهة الموفد إليها غير عينية وكان المبلغ الذي تدفعه له أقل من العلاوة التي يستحقها بمقتضى أحكام هذا النظام فيتقاضى من الجامعة الفرق بينهما .

المادة ١٠- أ- إذا وجهت دعوة رسمية إلى أي من المشمولين بأحكام هذا النظام للسفر خارج المملكة من الحكومات أو الجامعات أو المؤسسات أو الهيئات الأجنبية أو المؤتمرات فعليه أن يحصل على موافقة الرئيس على ذلك ، وللرئيس في هذه الحالة أن يقرر ما يلي :-

أ- صرف تذكرة سفر حسب الدرجة المقررة له إذا لم تتحمل الجهة الداعية اجرة السفر .

ب- صرف علاوة انتقال وسفر لا تزيد نسبتها على (٥٠٪) من العلاوة المقررة له بمقتضى أحكام هذا النظام وفق أسس تحددها بمقتضى تعليمات يصدرها مجلس الأمناء بناء على تنسيب مجلس الجامعة على أن تراعى فيها طبيعة الدعوة والنفقات التي تتحملها الجهة الداعية .

المادة ١١- أ- إذا أوفد أي من العاملين في الجامعة في دورة تدريبية داخل المملكة أو خارجها لمدة تقل عن أربعة أشهر ولم تصرف له أي مخصصات أو تسهيلات من الجهة التي أوفد إليها فتدفع له اجور السفر والرسوم الدراسية أو التدريبية وأثمان الكتب وعلاوة السفر وفقا للترتيب التالي :-

١- العلاوة المستحقة له وفقاً لأحكام هذا النظام كاملة للخمسة عشر يوماً الأولى .

٢- علاوة تعادل (٥٠٪) من علاوة السفر المستحقة له للخمسة عشر يوماً التالية .

٣- علاوة تعادل (٢٥٪) من علاوة السفر المستحقة له للمدة المتبقية .

ب- اذا اوفد أي من العاملين في الجامعة في دورة تدريبية خارج المملكة لمدة تقل عن أربعة أشهر على نفقة جهة أخرى غير الجامعة وكانت مخصصات الجهة الأخرى والتسهيلات التي تقدم له اقل من العلاوات التي يستحقها بمقتضى الفقرة (أ) من هذه المادة فتدفع له الجامعة مقدار الفرق بينهما .

ج- اذا زادت مدة الدورة التدريبية على أربعة أشهر فتطبق احكام نظام البعثات العلمية المعمول به في الجامعة .

المادة ١٢-أ- تدفع الجامعة لعضو الهيئة التدريسية والمحاضر المتفرغ المقيم خارج المملكة المعين فيها اجور سفره وزوجته وثلاثة من اولاده دون سن الثامنة عشرة من مكان اقامته حين التعاقد معه .

ب- تدفع الجامعة لعضو الهيئة التدريسية والمحاضر المتفرغ المقيم خارج المملكة المعين فيها بعقد خاص اجور سفره وزوجته وثلاثة من اولاده دون سن الثامنة عشرة مرة واحدة وذلك عند مجيئهم في بداية العمل وعند سفرهم بانتهاء الخدمة نهائيا من الجامعة .

ج- تدفع الجامعة لعضو الهيئة التدريسية والمحاضر المتفرغ المقيم خارج المملكة المنتدب للعمل فيها الذي لا يتقاضى راتبه منها تذاكر السفر له ولزوجته ولولاده دون سن الثامنة عشرة مهما بلغ عددهم .

المادة ١٣- يوقف صرف علاوة التنقل المقررة لاي من العاملين في الجامعة اذا اوفد في بعثة دراسية او دورة تدريبية وكانت مدتها تزيد على أربعة أشهر .

المادة ١٤- للرئيس اعتماد المصروفات والنفقات الإضافية التي قد يتكبدها ممثلو الجامعة ومندوبوها ووفودها الرسمية اثناء تمثيلهم للجامعة في الخارج والتي تكون ضرورية ولا تتعلق بالمصاريف الشخصية .

المادة ١٥- اذا اشترك أي شخص من غير المشمولين باحكام هذا النظام ضمن الوفود المرسلة من الجامعة في مهمة رسمية للرئيس صرف علاوة السفر التي يقررها على ان لا تتجاوز الحد الاعلى للعلاوات الممنوحة بمقتضى احكام هذا النظام .

المادة ١٦- يصدر مجلس الجامعة ، بناء على تنسيب الرئيس ، التعليمات اللازمة لتنفيذ احكام هذا النظام .

هكذا من العمل

المادة ١٧- يلغى نص البند (٢) من الفقرة (أ) من المادة (٢) من (نظام تطبيق بعض أنظمة الجامعة الأردنية على جامعة مؤتة) رقم (٢٤) لسنة ١٩٩٠ على أن تبقى التعليمات الصادرة بمقتضاه سارية المفعول إلى أن يتم إلغاؤها أو استبدال غيرها بها وفقاً لأحكام هذا النظام .

٢٠٠٣/٧/٢٤

عبدالله الثاني ابن الحسين

وزير التعليم العالي والبحث العلمي ووزير التربية والتعليم بالوكالة الدكتور محمد حمدان	نائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية ووزير التنمية الإدارية الدكتور محمد الحلاقه	رئيس الوزراء ووزير الدفاع المهندس علي ابو الراغب
وزير الشؤون البرلمانية توفيق كريشان	وزير دولة للشؤون رئاسة الوزراء ووزير دولة للشؤون السياسية الدكتور محمد عفان الدعوان	وزير الشؤون البلدية الدكتور عبد الرزاق طيبشات
وزير المالية الدكتور ميشيل مارتو	وزير الخارجية الدكتور مروان المعشر	وزير الداخلية المهندس سمير الحباشنة
وزير دولة للشؤون القانونية ووزير العدل بالوكالة الدكتور عبد الشخانية	وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الدكتور فواز حاتم الزعبي	وزير الأشغال العامة والإسكان المهندس حسني ابو غيدا
وزير المياه والري الدكتور حازم القاصر	وزير الطاقة والثروة المعدنية المهندس "محمد علي" البطاينة	وزير الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية الدكتور احمد هليل
وزير دولة للشؤون الخارجية شاهر باك	وزير العمل المهندس مزاحم المحييين	وزير النقل المهندس نادر الذهبي
وزير التنمية الاجتماعية الدكتورة رويدة المعايطة	وزير السياحة والآثار محمد سامر الطويل	وزير الثقافة حيدر محمود
وزير الإعلام الدكتور نبيل الشريف	وزير الصحة الدكتور حاكم القاضي	وزير البيئة الدكتور هشام غرابية
	وزير الصناعة والتجارة الدكتور محمد ابو حمور	

لبن عبد الله الثاني ابن الحسين ملك المملكة الأردنية الهاشمية
بمقتضى المادة (٣١) من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠٠٣/٧/٢٤
نابم بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (١٢٥) لسنة ٢٠٠٣

نظام صندوق الطلبة المدنيين في جامعة مؤتة
صادر بمقتضى المادة (٣٦) من قانون الجامعات الأردنية الرسمية
رقم (٤٢) لسنة ٢٠٠١

المادة ١- يسمى هذا النظام (نظام صندوق الطلبة المدنيين في جامعة مؤتة لسنة ٢٠٠٣)
ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢- يكون للكلمات التالية حيثما وردت في هذا النظام المعاني المخصصة لها أدناه
ما لم تدل القرينة على غير ذلك :-

الجامعة : جامعة مؤتة .

المجلس : مجلس الجامعة .

الرئيس : رئيس الجامعة .

الصندوق : صندوق الطلبة المدنيين في الجامعة المنشأ بموجب أحكام هذا
النظام .

اللجنة : لجنة إدارة الصندوق .

المادة ٣- ينشأ في الجامعة صندوق يسمى (صندوق الطلبة المدنيين في جامعة مؤتة)
يهدف إلى ما يلي :-

أ- منح طلبة الجامعة الجوائز الرمزية أو العينية أو المالية تقديراً لتفوقهم
العلمي .

ب- تلبية الاحتياجات المالية للطلبة بتقديم المنح لهم أو اقراضهم أو تشغيلهم في الجامعة لساعات محددة مقابل اجر لتنمية تقدير الطلبة لقيمة العمل .

المادة ٤- تتألف الموارد المالية للصندوق مما يلي :-

- أ- المساهمة السنوية التي تخصصها الجامعة للصندوق .
- ب- ريع استثمار اموال الصندوق .

ج- الهبات والتبرعات والمنح والوصايا التي ترد الى الصندوق وذلك مع مراعاة قانون التعليم العالي والبحث العلمي وقانون الجامعات الاردنية الرسمية المعمول بهما شريطة موافقة مجلس الوزراء عليها اذا كانت من مصدر غير اردني .

المادة ٥- يتولى المجلس المهام والصلاحيات التالية :-

- أ- رسم السياسة العامة للصندوق بما في ذلك طريقة استثمار امواله .
- ب- وضع أسس منح الجوائز الرمزية أو العينية أو المالية للطلبة المتفوقين .
- ج- اقرار الاسس التي تصرف بموجبها اموال الصندوق بما في ذلك القروض والمنح التي تقدم لطلبة الجامعة .
- د- وضع أسس تشغيل الطلبة في الجامعة .
- هـ- اقرار مشروع موازنة الصندوق .
- و- اقرار الميزانية السنوية والبيانات المالية الختامية للصندوق .

المادة ٦- أ- تتولى إدارة شؤون الصندوق لجنة تسمى (لجنة صندوق الطلبة) برئاسة الرئيس أو من ينوبه وعضوية كل من :-

- ١- عميد شؤون الطلبة .
- ٢- مدير وحدة الشؤون المالية .
- ٣- مدير وحدة القبول والتسجيل .
- ٤- مدير دائرة العلاقات الثقافية العامة .

هـ- احد اعضاء هيئة التدريس في الجامعة يختاره الرئيس في بداية كل عام دراسي .

ب- تجتمع اللجنة بدعوة من رئيسها كلما دعت الحاجة الى ذلك ويتكون النصاب القانوني لاجتماعاتها بحضور ما لا يقل عن اغلبية اعضائها على ان يكون الرئيس من بينهم وتتخذ قراراتها وتوصياتها باكثرية اصوات اعضائها على الاقل .

المادة ٧- تتولى اللجنة المهام والصلاحيات التالية :-

- أ- اقتراح اسس الاقتراض وطريقة تسديد القرض ورفعها الى المجلس لقرارها .
 - ب- اتخاذ القرارات المتعلقة بالمنح والقروض وتشغيل الطلبة في الجامعة وفقا لاحكام هذا النظام والتعليمات الصادرة بمقتضاه .
 - ج- تقديم تقرير الى المجلس في نهاية كل سنة مالية يتضمن موجزا عن اعمال الصندوق وانشطته خلال السنة المنتهية .
 - د- اعداد الميزانية السنوية والبيانات المالية الختامية للصندوق ورفعها الى المجلس لقرارهما .
 - هـ- اعداد مشروع موازنة الصندوق ورفعها الى المجلس لقراره .
- المادة ٨- لا تستوفى أي فوائد على القروض التي يمنحها الصندوق للطلبة .

المادة ٩- تطبق على المعاملات المالية للصندوق احكام النظام المالي في الجامعة بما لا يتعارض مع احكام هذا النظام ، وتقوم وحدة الشؤون المالية بتنظيم السجلات والبطاقات والسندات والقيود المالية الاخرى المتعلقة باعمال الصندوق وحفظها .

المادة ١٠- يصدر المجلس التعليمات اللازمة لتنفيذ احكام هذا النظام بما لا يتعارض مع احكامه .

المادة ١١- يلغى نظام (نظام صندوق الطلبة المدنيين في جامعة مؤتة) رقم (٣) لسنة ١٩٨٩ على أن تبقى التعليمات الصادرة بمقتضاه سارية المفعول الى أن يتم إلغاؤها أو استبدال غيرها بها وفقاً لاحكام هذا النظام .

٢٠٠٣/٧/٢٤

عبدالله الثاني ابن الحسين

وزير التعليم العالي والبحث العلمي ووزير التربية والتعليم بالوكالة الدكتور محمد حمدان	نائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية ووزير التنمية الادارية الدكتور محمد الحلايقة	رئيس الوزراء ووزير الدفاع المهندس علي ابو الراغب
وزير الشؤون البرلمانية توفيق كرشان	وزير دولة للشؤون رئاسة الوزراء ووزير دولة للشؤون السياسية الدكتور محمد علفاش العدوان	وزير الشؤون البلدية الدكتور عبد الرزاق طيبشات
وزير المالية الدكتور ميشيل مارتو	وزير الخارجية الدكتور مروان المعشر	وزير الدخيلة المهندس سمير الحباشنة
وزير دولة للشؤون القانونية ووزير العدل بالوكالة الدكتور عبد الشخانة	وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الدكتور فواز حاتم الزعبي	وزير الأشغال العامة والإسكان المهندس حسني ابو غيدا
وزير المياه والري الدكتور حازم القاصر	وزير الطاقة والثروة المعدنية المهندس " محمد علي " البطاينة	وزير الأوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية الدكتور احمد هليل
وزير دولة للشؤون الخارجية شاهر باك	وزير العمل المهندس مزاحم المصحين	وزير النقل المهندس نادر الذهبي
وزير التنمية الاجتماعية الدكتور رويده المعاينة	وزير السياحة والآثار محمد سامر الطويل	وزير الثقافة حيدر محمود
وزير الاعلام الدكتور نبيل الشريف	وزير الصحة الدكتور حاكم القاضي	وزير الصناعة والتجارة الدكتور محمد ابو حمور

هكذا من المأهول

لجن عبد الله الثاني ابن الحسين ملك المملكة الاردنية الهاشمية
بمقتضى المادة (٣١) من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠٠٣/٧/٢٤
لأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (١٢٦) لسنة ٢٠٠٣

نظام صندوق التبرعات في جامعة مؤتة

صادر بمقتضى المادة (٢٦) من قانون الجامعات الاردنية الرسمية

رقم (٤٢) لسنة ٢٠٠١

المادة ١- يسمى هذا النظام (نظام صندوق التبرعات في جامعة مؤتة لسنة ٢٠٠٣) ويعمل
به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢- يكون للكلمات التالية حيثما وردت في هذا النظام المعاني المخصصة لها ادناه ما
لم تدل القرينة على غير ذلك :-

الجامعة : جامعة مؤتة .

المجلس : مجلس انماء الجامعة .

الصندوق : صندوق التبرعات في الجامعة المنشأ بموجب احكام هذا النظام .

اللجنة : لجنة ادارة الصندوق .

الرئيس : رئيس اللجنة .

التبرعات : الاموال التي تقدم الى الصندوق عن طريق الوقف او الوصايا او

الهبات او المنح .

المادة ٣- ينشأ في الجامعة صندوق يسمى (صندوق التبرعات) يهدف الى جمع التبرعات من أي شخص طبيعي او معنوي للاتفاق او الاقتراض منها او من ريعها لاي غرض من الأغراض التالية :-

- أ- تقديم المنح الدراسية للطلبة الاردنيين في الجامعة وكذلك للطلبة غير الاردنيين فيها ممن لهم اهتمام خاص بدراسة اللغة العربية والحضارة الاسلامية .
- ب- تقديم القروض والمساعدات المالية لطلبة الجامعة .
- ج- دعم بعض المناصب العلمية والتدريسية داخل الجامعة وخارجها .
- د- تمويل بعض البعثات العلمية من الجامعة واليها .
- هـ- دعم الدراسات التخصصية العالية او البحوث العلمية التي تبتناها الجامعة .
- و- المشاركة في تمويل الانشاءات والمشروعات التنموية داخل الجامعة .
- ز- أي غرض آخر يوافق عليه المجلس .

المادة ٤-أ- تؤلف لجنة تسمى (لجنة ادارة الصندوق) برئاسة رئيس الجامعة او من ينوبه وعضوية اربعة اشخاص يعينهم المجلس من العاملين في الجامعة بناء على تنسيب رئيس الجامعة وتكون مدة هذه اللجنة اربع سنوات قابلة للتجديد .

ب- تتولى اللجنة المهام والصلاحيات التالية :-

- ١- رسم سياسة الصندوق ووضع البرامج اللازمة لتنفيذها .
- ٢- تحديد كيفية استثمار اموال الصندوق .
- ٣- متابعة الشؤون الادارية والمالية للصندوق .
- ٤- تنظيم حساب المتبرع وادارته وفقا للتعليمات التي يصدرها المجلس .
- ٥- اعداد مشروع الموازنة الخاصة بالصندوق ورفعها الى المجلس لاقراءه .
- ٦- اعداد الميزانية السنوية والبيانات المالية الختامية للصندوق ورفعها الى المجلس لاقراءهما .
- ٧- أي امور اخرى يكلفها بها المجلس .

ج- تجتمع اللجنة بدعوة من رئيسها كلما دعت الحاجة ، ويتكون النصاب القانوني لاجتماعاتها بحضور ما لا يقل عن اقلية اعضائها على ان يكون الرئيس من بينهم، وتتخذ لقراراتها باكثرية اصوات اعضائها على الاقل .

المادة ٥-أ- لا تسري احكام هذا النظام على التبرع بمبلغ يقل عن الف دينار ويعتبر تبرعا للجامعة يدخل في حساب الصندوق .

ب- اذا حدد المتبرع الغاية من تبرعه وفقا لاحكام هذا النظام فتقرر اللجنة المبلغ اللازم لهذه الغاية وبالطريقة والشروط التي يتم الاتفاق عليها بينهما، واذا تخلف عن ذلك فللمجلس بناء على تنسيب اللجنة تصفية حساب المتبرع والتصرف بأي اموال دفعها بما يحقق اهداف الصندوق وبالطريقة التي يراها مناسبة ، وفي كل الاحوال لا يجوز للمتبرع المطالبة باسترداد المبلغ الذي تبرع به .

المادة ٦-أ- ينظم لكل متبرع حساب خاص في الصندوق لتقيد فيه المبالغ التي تبرع بها والمبالغ التي تم صرفها منه .

ب- للمتبرع بموافقة الرئيس الاطلاع على حسابه الخاص وعلى القيود والمستندات المتعلقة به والحصول على أي بيانات او كشوف مستخرجة منه .

ج- يصدر المجلس التعليمات اللازمة لتنظيم الحسابات الخاصة بالمتبرعين .

المادة ٧-أ- يكون للصندوق موازنة مستقلة تعدها اللجنة ويقرها المجلس .

ب- الرئيس هو آمر الصرف من اموال الصندوق ، وله ان يفوض ايا من صلاحياته ، كلياً او جزئياً ، لاي من اعضاء اللجنة في حدود ما تنص عليه التعليمات المالية في الصندوق او في حسابات المتبرعين .

المادة ٨- يتحمل الصندوق الالتزامات والنقبات المالية المترتبة عليه او على أي من الحسابات الخاصة بالمتبرعين وذلك في حدود المبالغ المخصصة لهذه الغاية في موازنة الصندوق او في حساب المتبرع للسنة المالية التي تتعلق بها تلك الموازنة او ذلك الحساب ، ولا يجوز صرف أي مبلغ يزيد على ذلك او الالتزام به بأي صورة من الصور بما في ذلك الالتزام المسبق لحساب موازنة سنة لاحقة او على حساب التبرعات المقرر دفعها في المستقبل وفي جميع الاحوال تسترد المبالغ التي تصرف بصورة تخالف احكام هذه المادة من الجهة التي قررت صرفها ومن الشخص الذي وافق على ذلك .

المادة ٩- يعتبر رئيس الجامعة ممثلاً للصندوق في جميع الامور الادارية والاجراءات والمراجعات المتعلقة به والناشئة عن اعماله على ان لا تتحمل الجامعة أي اعباء مالية من جراء قيامه بذلك .

المادة ١٠- يقدم الرئيس الى المجلس في نهاية كل سنة مالية للصندوق تقريراً عن نشاط الصندوق واعماله خلال السنة المنتهية .

المادة ١١- يصدر المجلس بناء على تنسيب رئيس الجامعة التعليمات اللازمة لتنفيذ احكام هذا النظام بما لا يتعارض مع احكامه .

هكذا من المأهول

المادة ١٢- يلغى نص البند (٩) من الفقرة (أ) من المادة (٢) من (نظام تطبيق بعض النظم الجامعة الاردنية على جامعة مؤتة) رقم (٢٤) لسنة ١٩٩٠ ، على ان تبقى أي تعليمات او قرارات صادرة بموجب سارية المفعول الى ان تلغى او تستبدل غيرها بها .

٢٠٠٣/٧/٢٤

عبدالله الثاني ابن الحسين

رئيس الوزراء وزير الدفاع المهندس علي ابو الراغب	نائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية وزير التنمية الادارية الدكتور محمد الحلايقة	وزير التعليم العالي والبحث العلمي وزير التربية والتعليم بالوكالة الدكتور محمد حمدان
وزير الشؤون البلدية الدكتور عبد الرزاق طبخش	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء وزير دولة للشؤون السياسية الدكتور محمد عفاش العدوان	وزير الشؤون البرلمانية نواب كريسنان
وزير الداخلية المهندس سمير الحباشنة	وزير الخارجية الدكتور مروان المعشر	وزير المالية الدكتور ميشيل مارتو
وزير الأشغال العامة والاسكان المهندس حسني ابو غيدا	وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الدكتور فوزي حاتم الزعبي	وزير دولة للشؤون القانونية وزير العدل بالوكالة الدكتور عبد الشخانة
وزير الأوقاف والشؤون والمفاسات الاسلامية الدكتور احمد هليل	وزير الطاقة والثروة المعدنية المهندس "محمد علي" البطاينة	وزير المياه والري الدكتور حازم الناصر
وزير النقل المهندس نادر الذهبي	وزير التخطيط الدكتور باسم عوض الله	وزير دولة للشؤون الخارجية شاهر بال
وزير الثقافة حيدر محمود	وزير الزراعة طاراد الفايز	وزير التنمية الاجتماعية الدكتورة رويدا المعايطة
وزير الصناعة والتجارة الدكتور محمد ابو حمور	وزير البيئة الدكتور هشام غرابية	وزير الصحة الدكتور حاكم القاضي
		وزير الأعمال الدكتور نبيل الشريف

نحن عبد الله الثاني ابن الحسين ملك المملكة الاردنية الهاشمية
بمقتضى المادة (٣١) من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ٢٤/٧/٢٠٠٣
نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (١٢٧) لسنة ٢٠٠٣

نظام معدل لنظام تأديب الطلبة المدنيين في جامعة مؤتة

المادة ١- يسمى هذا النظام (نظام معدل لنظام تأديب الطلبة المدنيين في جامعة مؤتة
لسنة ٢٠٠٣) ويقرأ مع النظام رقم (٣١) لسنة ١٩٨٧ المشار اليه فيما يلي بالنظام
الاصلي نظاما واحدا ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢- تعدل المادة (٦) من النظام الاصلي بالغاء عبارة (رئيس دائرته الاكاديمية)
وعبارة (رئيس دائرة شؤون الطلبة) الواردتين فيها والاستعاضة عنهما
بعبارة (رئيس القسم) وعبارة (عميد شؤون الطلبة) على التوالي .

المادة ٣- تعدل المادة (٨) من النظام الاصلي بالغاء عبارة (رئيس الدائرة التي ينتسب اليها)
الواردة فيها والاستعاضة عنها بعبارة (رئيس القسم الذي ينتسب اليه) .

المادة ٤- تعدل الفقرة (أ) من المادة (١٠) من النظام الاصلي بالغاء عبارة (رئيس دائرة
شؤون الطلبة) الواردة فيها والاستعاضة عنها بعبارة (عميد شؤون الطلبة)
وبإضافة عبارة (وللمجلس تعيين عضو احتياطي ليحل محل رئيس المجلس أو أي
عضو أصيل يتغيب عن جلسات المجلس لأي سبب من الاسباب) إلى آخرها .

٢٠٠٣/٧/٢٤

عبد الله الثاني ابن الحسين

وزير التعليم العالي والبحث العلمي وزير التربية والتعليم بالوكالة الدكتور محمد حمدان	نائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية وزير التنمية الادارية الدكتور محمد الحليقة	رئيس الوزراء وزير الدفاع المهندس علي أبو الراغب
وزير الشؤون البرلمانية توفيق كرشان	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء وزير دولة للشؤون السياسية الدكتور محمد عفان الدعوان	وزير الشؤون البلدية الدكتور عبد الرزاق طيشات
وزير المالية الدكتور ميشيل مارتو	وزير الخارجية الدكتور مروان المعشر	وزير الداخلية المهندس سمير الحباشنة
وزير دولة للشؤون القانونية وزير العدل بالوكالة الدكتور عبد الشخانة	وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الدكتور فواز حاتم الزعبي	وزير الأشغال العمامة والاسكان المهندس حسني أبو غيدا
وزير المياه والري الدكتور حازم الناصر	وزير الطاقة والثروة المعدنية المهندس "محمد علي" البطاينة	وزير الأوقاف والشؤون والمقاسات الإسلامية الدكتور احمد هليل
وزير دولة للشؤون الخارجية شاهر باك	وزير العمل المهندس مزاحم المحيسن	وزير النقل المهندس نادر الذهبي
وزير التنمية الاجتماعية الدكتور رويده المعايطة	وزير السياحة والآثار محمد سامر الطويل	وزير الثقافة حيدر محمود
وزير الأعمال الدكتور نبيل الشريف	وزير الصحة الدكتور حاكم القاضي	وزير الصناعة والتجارة الدكتور محمد أبو حمور
	وزير البيئة الدكتور هشام غرابية	

هكذا من الأشهر

لجن عبد الله الثاني ابن الحسين ملك المملكة الاردنية الهاشمية
بمقتضى المادة (١٢٠) من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠٠٣/٧/٢٩
نامر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (١٢٨) لسنة ٢٠٠٣
نظام معدل لنظام التنظيم الاداري لوزارة التربية والتعليم

المادة ١- يسمى هذا النظام (نظام معدل لنظام التنظيم الاداري لوزارة التربية والتعليم
لسنة ٢٠٠٣) ويقرأ مع النظام رقم (٤٦) لسنة ٢٠٠١ المشار اليه فيما يلي
بالنظام الاصلي نظاما واحدا ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢- يلغى نص المادة (١٤) من النظام الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-
المادة ١٤-

١- تشكل في الوزارة لجنة تسمى (لجنة التشكيلات) برئاسة الامين العام
ولفقا لاحكام الفقرتين (ج) و (د) من هذه المادة وحسب مقتضى الحال
وعضوية كل من :-

- ١- مدير ادارة الشؤون القانونية .
- ٢- مدير ادارة شؤون الموظفين .
- ٣- اثنين من مديري الادارات يسميهما الوزير .

ب- تتولى لجنة التشكيلات التنسيب بتسمية المديرين في مركز الوزارة
والميدان وبتسمية المديرين التابعين لمدير التربية والتعليم .
ج- يتولى الامين العام للشؤون الادارية والمالية رئاسة اللجنة في الامور
المتعلقة بتسمية كل من مديري التربية والتعليم ومديري الشؤون
الادارية والمالية في الميدان والمديرين في مركز الوزارة باستثناء ما
هو منصوص عليه في الفقرة (د) من هذه المادة .
د- يتولى الامين العام للشؤون التعليمية والفنية رئاسة اللجنة في الامور
المتعلقة بتسمية كل من مديري الشؤون التعليمية والفنية في الميدان
وتسمية كل من مديري الادارات المرتبطة به في مركز الوزارة .

هكذا من المأهول

هـ- تجتمع اللجنة بدعوة من رئيسها كلما دعت الحاجة لذلك ويتكون النصاب القانوني لاجتماعاتها بحضور ما لا يقل عن اربعة من اعضائها على ان يكون الرئيس من بينهم وتتخذ توصياتها بأغلبية اصوات اعضائها على الاقل .

٢٠٠٣/٧/٢٩

عبدالله الثاني ابن الحسين

وزير التعليم العالي والبحث العلمي الدكتور محمد حمدان	نائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية وزير التنمية الادارية الدكتور محمد الحلايقة	رئيس الوزراء وزير الدفاع المهندس علي ابو الراغب
وزير الشؤون البرلمانية توفيق كرشان	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء وزير دولة للشؤون السياسية الدكتور محمد علقش العدوان	وزير الشؤون البلدية الدكتور عبد الرزاق طيبيشات
وزير المالية الدكتور ميشيل مارنو	وزير الخارجية الدكتور مروان المعشر	وزير الداخلية المهندس سمير الحباشنة
وزير دولة للشؤون القانونية وزير العدل بالوكالة الدكتور عبد الشخانية	وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الدكتور فواز حاتم الزعبي	وزير الاشغال العامة والاسكان المهندس حسني ابو غيدا
وزير المياه والري الدكتور حازم الناصر	وزير الطاقة والثروة المعدنية المهندس "محمد علي" البطاينة	وزير الاوقاف والشؤون والمقتنيات الاسلامية الدكتور احمد هليل
وزير دولة للشؤون الخارجية شاهر باك	وزير العمل المهندس مزاحم المحسن	وزير النقل المهندس نادر الذهبي
وزير التنمية الاجتماعية الدكتور رويده المعايطة	وزير السواحة والآثار محمد سامر الطويل	وزير الزراعة طراد الفايز
وزير الاعمال الدكتور نبيل الشريف	وزير الصحة الدكتور حاكم القاضي	وزير الصناعة والتجارة الدكتور محمد ابو حمور

نحن عبد الله الثاني ابن الحسين ملك المملكة الاردنية الهاشمية بمقتضى المادة (٣١) من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠٠٣/٧/٢٩
نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (١٢٩) لسنة ٢٠٠٣
نظام محاكم الاستئناف الشرعية
صادر بمقتضى الفقرة (أ) من المادة (٢١) من قانون تشكيل المحاكم الشرعية
رقم (١٩) لسنة ١٩٧٢

المادة ١- يسمى هذا النظام (نظام محاكم الاستئناف الشرعية لسنة ٢٠٠٣) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢- تشكل بمقتضى احكام هذا النظام محكمة استئناف شرعية في كل من عمان واربد والقدس .

المادة ٣-١- تختص محكمة استئناف القدس الشرعية بالفصل في الاحكام الصادرة عن محكمة القدس الشرعية الابتدائية .

ب- تختص محكمة استئناف اربد الشرعية بالفصل في الاحكام الصادرة عن المحاكم الشرعية الابتدائية في كل من محافظات اربد والمفرق وجرش وعجلون والمناطق التابعة لاي منها وفقا لنظام التقسيمات الادارية المعمول به .

ج- تختص محكمة استئناف عمان الشرعية بالفصل في الاحكام الصادرة عن المحاكم الشرعية الابتدائية في سائر مناطق المملكة والتي لا تدخل ضمن دائرة اختصاص محكمة اربد الشرعية المنصوص عليها في الفقرة (ب) من هذه المادة .

المادة ٤-١- مباشر محكمة استئناف اربد الشرعية عملها اعتبارا من التاريخ الذي يحدده مجلس الوزراء بقرار يصدره لهذه الغاية وينشر في الجريدة الرسمية وتستمر محكمة استئناف عمان الشرعية في النظر في الدعاوى التي اصبحت ضمن دائرة اختصاص محكمة استئناف اربد الشرعية الى حين صدور ذلك القرار .

ب- تتم عند صدور القرار المشار اليه في الفقرة (١) من هذه المادة احالة جميع الدعاوى التي اصبحت ضمن دائرة اختصاص محكمة استئناف اربد الشرعية اليها من محكمة استئناف عمان الشرعية ما لم تكن هذه الدعاوى محجوزة للمرافعة او لاصدار القرار فيها .

هكذا من الشاهد

المادة ٥- يلغى نظام محاكم الاستئناف الشرعية رقم (٢٠) لسنة ١٩٧٧ ولا يعمل بأي نص ورد في أي نظام اخر الى المدى الذي تتعارض احكامه مع احكام هذا النظام .

٢٠٠٣/٧/٢٩

عبدالله الثاني ابن الحسين

رئيس الوزراء ووزير الدفاع المهندس علي ابو الراغب	نائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية ووزير التنمية الادارية الدكتور محمد الحلايقة	وزير التعليم العالي والبحث العلمي الدكتور محمد حمدان
وزير الشؤون البلدية الدكتور عبد الرزاق طبشات	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء ووزير دولة للشؤون السياسية الدكتور محمد عفاش العدوان	وزير الشؤون البرلمانية توفيق كريسنان
وزير الداخلية المهندس سمير الحباشنة	وزير الخارجية الدكتور مروان المعشر	وزير المالية الدكتور ميشيل مارتو
وزير الأشغال العامة والاسكان المهندس حسني ابو غيدا	وزير التربية والتعليم الدكتور خالد طوقان	وزير دولة للشؤون القانونية ووزير العدل بالوكالة الدكتور عبد الشغابنة
وزير الأوقاف والشؤون والمؤسسات الإسلامية الدكتور احمد هليل	وزير الطاقة والثروة المعدنية المهندس "محمد علي" البطاينة	وزير المياه والري الدكتور حازم الناصر
وزير النقل المهندس نادر الذهبي	وزير التخطيط الدكتور باسم عوض الله	وزير دولة للشؤون الخارجية شاهر باك
وزير الثقافة حيدر محمود	وزير الزراعة طاراد الفايز	وزير التنمية الاجتماعية الدكتور رويده المعايطة
وزير الصناعة والتجارة الدكتور محمد ابو حمور	وزير البيئة الدكتور هشام غرابية	وزير الاعلام الدكتور نبيل الشريف
	وزير الصحة الدكتور حاكم القاضي	

قرارات صادرة بالاستناد

نظام التأمين الصحي المدني / أجور معالجات

- قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٣/٨/١٩ بالاستناد لأحكام المادة (١٣) من نظام التأمين الصحي المدني رقم (١٠) لسنة ١٩٨٣ الموافقة على أن تكون أجره فحص قوقعة الأذن (Otto acoustic emission) خمسة دنانير .

* * * * *

- استعرض مجلس الوزراء كتاب معالي وزير الصحة بموضوع أجور جلسات تفتيت الحصى في قسم الجراحة للمرضى في مستشفى البشير وبناء على تنسيب معاليه قرر المجلس في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٣/٩/٤ بالاستناد لأحكام المادة (١٣) من نظام التأمين الصحي المدني رقم (١٠) لسنة ١٩٨٣ الموافقة أن تكون أجره الجلسة الأولى (٢٠٠) مائتي دينار والثانية (١٠٠) دينار والثالثة مجاناً.

* * * * *

- قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٣/٩/٤ بالاستناد لأحكام المادة (١٣) من نظام التأمين الصحي المدني رقم (١٠) لسنة ١٩٨٣ وتعديلاته - الموافقة على أن تكون أجره الولادة الطبيعية (٣٠) ثلاثين ديناراً سواء كانت بالملقط أو بالشفاط وأجره غسيل الجيوب الأنفية بالبنج الموضعي (٢٥) خمسة وعشرين ديناراً.

هكذا من الأشهر

تعليمات رقم (١) لسنة ٢٠٠٣

تعليمات ترخيص الأشخاص في المناطق الحرة
صادرة بمقتضى أحكام المادة ٢٣ من نظام تسجيل المؤسسات وترخيصها
في المناطق الحرة رقم ٥٨ لسنة ٢٠٠٣

استناداً للصلاحيات المخولة لي بموجب المادة ٢٢ من نظام تسجيل المؤسسات وترخيصها في المناطق الحرة رقم ٥٨ لسنة ٢٠٠٣ أقرر اتباع التعليمات التالية .

المادة (١) ، تسمى هذه التعليمات تعليمات الترخيص في المناطق الحرة ويعمل بها من تاريخ نشرها في الجريدة الرسمية .

المادة (٢) ، يكون للكلمات والعبارات التالية حيثما وردت في هذه التعليمات المعاني المخصصة لها أدناه ما لم تدل القرينة على غير ذلك .

- | | |
|------------------|--|
| القانون | • : قانون مؤسسة المناطق الحرة المعمول به وأية تعديلات تطرأ عليه . |
| النظام | • : نظام تسجيل المؤسسات وترخيصها في المناطق الحرة رقم ٥٨ لسنة ٢٠٠٣ |
| المنطقة | • : المنطقة الحرة المنشأة بموجب أحكام القانون |
| المجلس | • : مجلس إدارة المؤسسة |
| المدير العام | • : مدير عام المؤسسة |
| أمين السجل | • : الموظف المسؤول عن التسجيل وفق أحكام النظام وهذه التعليمات |
| النشاط الاقتصادي | • : أي نشاط تجاري أو صناعي أو زراعي أو خدمي يقوم به الشخص المسجل في المناطق الحرة |
| الشخص المسجل | • : الشخص الطبيعي أو الاعتباري المسجل لدى المؤسسة لممارسة النشاط الاقتصادي وفقاً لأحكام القانون والأنظمة والتعليمات الصادرة بمقتضاها . |
| المؤسسة المهنية | • : العيادات الطبية والمكاتب الهندسية ومكاتب المحامين وما يماثلها التي يمارس فيها أصحاب المهنة أنشطتهم وفق أحكام التشريعات ذات العلاقة النافذة في المملكة وما مائلها من مؤسسات باستثناء الشركات والمؤسسات التجارية . |
| الإفصاح | • : الموافقة التي تصدرها المؤسسة للشخص المسجل وفقاً لأحكام النظام وهذه التعليمات لممارسة أي نشاط اقتصادي في المناطق الحرة . |

المادة (٢) ، يشترط لمزاولة النشاط داخل المناطق الحرة الحصول على رخصة وفق احكام النظام وهذه التعليمات بعد دفع الرسوم المقررة استناداً لأحكام المادة ١٢ من النظام.

المادة (٤) ،

أ. على من يتقدم بطلب الحصول على رخصة لمزاولة النشاط الاستثماري ان يبرز عند الطلب او التجديد نسخة من عقد الإيجار منظم وفق احكام قانون المؤسسة والأنظمة والتعليمات الصادرة بموجب «أبي المفعول» .
ب. بالرغم مما ورد بالمادة ٢ من هذه التعليمات يجوز للمدير العام وفق أسس يضعها لهذه الغاية الموافقة على مزاولة النشاط اذا اقتصر نشاط الشخص على التخزين دون الحاجة لتقديم عقد إيجار .

المادة (٥) ، باستثناء الأنشطة المحظورة المنصوص عليها بالفقرة ١ من المادة ٦ من النظام تتبع الإجراءات التالية للحصول على الرخصة ،

أ. يقدم طلب الحصول على الترخيص لمدير المنطقة الحرة الذي يقع المقطع المؤجر ضمن دائرته او مدير خدمات المستثمرين مباشرة وفق النماذج المعتمدة لهذه الغاية مرفقاً بالطلب المستندات اللازمة بعد ان يتم توقيع عقد الإيجار ويرفع الطلب من قبل المدير مع التنسيب للمدير العام لأصدار قراره خلال شهر من تاريخ تقديمه .

ب. تتبع الإجراءات اعلاه عند تجديد الطلب على ان يقدم طلب التجديد خلال الربع الأول من كل سنة .

ج. على مقدم الطلب دفع الرسوم المقررة خلال ثلاثة ايام من تاريخ الموافقة وبمضي المدة المنصوص عليها بهذه الفقرة تعتبر الموافقة لاغية .

د. ما لم يوجد مانع قانوني تصدر الرخصة وفق النموذج المعد من قبل المؤسسة لهذه الغاية فور دفع الرسوم المقررة .

هـ. يرفض طلب الحصول على الرخصة و او الامر بالغائها وفق الحالات والشروط التالية ،

- اذا مارس نشاطاً من النشاطات المحظورة او خالف الغايات المقررة بموجب عقد الإيجار وطلب التسجيل .

- اذا لم يرفق بالطلب الموافقات المقررة وفق التشريعات النافذة المعمول بها في المملكة فيما يتعلق بالنشطة والخدمات .

- في حالة ارتكاب مقدم الطلب أي من المخالفات التالية ،

- إذا قدم بيانات ومعلومات مضللة وغير صحيحة .
- اذا ارتكب أي من المخالفات المشار اليها عن المادة ١٠ ولم يلتزم بإزالتها .
- اذا قام بإدخال مواد داخل المملكة بصورة غير مشروعة .

المادة (٦) ، مدة الرخصة سنة واحدة للمشاريع القائمة تبدأ في اليوم الأول من شهر كانون الثاني من السنة وتنتهي في الحادي والثلاثين من شهر كانون الأول في السنة نفسها وجزء من السنة عند الإيجار لأول مرة تبدأ من تاريخ توقيع عقد الإيجار وتنتهي في اليوم الأول من شهر كانون الثاني واذا توفي من منحت له الرخصة تبقى سارية المفعول الى حين انتهاء مدتها وتجدد وفقاً لهذه التعليمات .

المادة (٧) ، يزاول الممنوح له الترخيص نشاطه المبيّن في الرخصة في الموقع المحدد في العقد ويجوز بموافقة المدير العام نقل النشاط المرخص الى مقطع آخر لنفس المستثمر .

المادة (٨) ، اذا تعدد المستاجرون كافراد او شركات في المقطع الواحد فيتوجب حصول كل منهم على ترخيص منفرد .

المادة (٩) ، تستوفي الرسوم الأعلى في حال تعدد النشاطات الاستثمارية في المقطع الواحد ومن كل مستثمر على حدة .

المادة (١٠) ، يحق لأي شخص او شركة بعد موافقة المدير العام تغيير نوع النشاط الاستثماري خلال السنة شريطة دفع فرق الرسم الأعلى وان يكون النشاط مسموحاً بمزاويلته داخل المناطق الحرة .

المادة (١١) ، اذا اختلف نشاط المستثمر الفعلي عن نشاطه المسجل في الرخصة الممنوحة له او اضاف نشاطاً آخر اليه يستوفي منه فرق الرسوم الأعلى بين الرخصتين .

المادة (١٢) ،

أ. يستمر النشاط الاستثماري المرخص قائماً باسماء الأشخاص المسجلين بعد التعديل في حال الانضمام او الانسحاب ولحين انتهاء المدة المحددة في الرخصة .

ب. اذا طرأ تغيير على اسم الشركة او نوعها دون تغيير اسماء الشركاء فيها يستمر نشاطها الاستثماري الى ان تنتهي مدة ترخيصها .

المادة (١٣) . إذا تلغت الرخصة أو فقدت تصدر رخصة أخرى بدلاً عنها بناء على طلب الشخص مقابل رسم مقطوع قدره خمسة دنانير على أن يسري مفعولها للمدة الباقية من السنة العقدية المتعلقة بها .

المادة (١٤) . تطبق أحكام المادة ٢٦ من نظام استثمار المناطق الحرة رقم ٤٢ لسنة ١٩٨٧ على أية مخالفه لأحكام هذه التعليمات بما في ذلك تجاوز المدة المحددة للحصول على الرخصة عند التجديد .

المادة (١٥) . تلغى تعليمات ترخيص المشاريع الصناعية والتجارية والخدمات في المناطق الحرة لسنة ١٩٨٨ لتحل محلها هذه التعليمات .

الدكتور ميشيل مارتو

وزير المالية/ المناطق الحرة

(قرار)

صادر بموجب تعليمات مكافحة سوسة النخيل الهندية الحمراء
الصادرة بموجب المادة (٢٢) من قانون الزراعة المؤقت
رقم (٤٤) لسنة ٢٠٠٢

انسجاماً مع ما تضمنته الاستراتيجية الوطنية للتنمية الزراعية ولأهمية التوسع بزراعة النخيل في المملكة ، وبالنظر لما تشكله حشرة سوسة النخيل الهندية الحمراء من خطورة على أشجار النخيل واستناداً لأحكام المادة (٢٢) من قانون الزراعة المؤقت رقم (٤٤) لسنة ٢٠٠٢، أقرر ما يلي:-

- ١- يتوجب على جميع أصحاب مزارع النخيل في المملكة السماح للعاملين في الوزارة بالدخول الى مزارعهم لمراقبة حاله الأشجار دون إعاقة .
- ٢- يتوجب على كل من تثبت إصابة مزرعته بأفة سوسة النخيل الهندية الحمراء إتخاذ الإجراءات التالية فوراً :-
 - أ- نشر المصائد الخاصة بجذب هذه الآفة وخدمتها حسب الأصول وذلك بالتعاون مع مديرية الزراعة المعنية ومديرية وقاية النبات .
 - ب- معالجة الأشجار المصابة بهذه الآفة بالمبيدات الكيماوية الملائمة وبالطرق الخاصة لمكافحة هذه الآفة حسب إرشادات مديرية وقاية النبات .
 - ج- التخلص من الأشجار المصابة إصابة شديدة بخلعها وتقطيعها وحرقها حتى الرماد وطمرها وبخلاف ذلك تقوم الوزارة بإتلاف الأشجار المصابة على نفقة صاحب العلاقة ودون تعويض .
- ٣- كل من يخالف هذه التعليمات يعاقب بالعقوبات المنصوص عليها في المادة رقم (٦٨) من قانون الزراعة المؤقت لسنة ٢٠٠٢ ويتم التنسيق مع سلطة وادي الأردن لقطع إمدادات المياه عن مزرعته.

طراد الفايصل

وزير الزراعة

هكذا من الأشجار

تعليمات صادرة عن وزير الزراعة

أرقام (٢٢/ز) إلى (٣٤/ز) لسنة ٢٠٠٣

تعليمات رقم (٢٢/ز) لسنة ٢٠٠٣

تعليمات تسجيل المبيدات وتصنيفها وتجهيزها واستيرادها وتداولها والاتجار بها
صادرة بالاستناد لأحكام المادة (٢١) من قانون الزراعة المؤقت رقم (٤٤) لسنة ٢٠٠٢الباب الأول
التعريفات

المادة (١)

تسمى هذه التعليمات (تعليمات تسجيل المبيدات وتصنيفها وتجهيزها واستيرادها والاتجار بها وتداولها لسنة ٢٠٠٣) ويعمل بها من تاريخ نشرها في الجريدة الرسمية.

المادة (٢)

مع مراعاة أحكام المادة الثانية من قانون الزراعة المؤقت رقم (٤٤) لسنة ٢٠٠٢ يكون للعبارة والكلمات التالية المعاني المخصصة إزائها في هذه التعليمات ما لم تدل القرينة على غير ذلك.

المديرية	مديرية وقاية النباتات أو أي مديرية يقرر تكليفها بالمهام المنصوص عليها في هذه التعليمات.
المدير	مدير المديرية
اللجنة	لجنة تسجيل المبيدات المشكلة بموجب أحكام الفقرة (هـ) من المادة (٢١) من قانون الزراعة رقم (٤٤) المؤقت لسنة ٢٠٠٢.
الرئيس	رئيس لجنة تسجيل المبيدات.
الجهة الحكومية المختصة	المؤسسة الحكومية خارج المملكة المعنية بتسجيل المبيدات وإلغاء تسجيلها وإجازة استعمالها وتنظيم تصنيعها وتداولها بما في ذلك الاستيراد والتصدير والاتجار المحلي.
شهادة تسجيل بلد المنشأ	الوثيقة التي تصدرها الجهة الحكومية المختصة بأن المبيد قد تم تسجيله لديها لحساب الشركة الصانعة من بلد المنشأ.
شهادة التسجيل	الوثيقة التي تصدرها وزارة الزراعة لحساب الشركة المستوردة أو المصنعة داخل الأردن.
شهادة الاستعمال	الوثيقة التي تصدرها السلطة المختصة في دولة ما تؤكد فيها بأن المبيد مسجل لديها ومسموح باستخدامه في تلك الدولة.
المبيد المقيد الاستعمال	المبيد الذي يحظر استعماله إلا من قبل أصحاب الخبرة في مجال استخدام المبيدات وأن يكون صاحب الخبرة مهندساً زراعياً.
الهيئات الدولية المختصة	المنظمات الدولية الرسمية المعترف بها والمعنية بحماية صحة الإنسان والحيوان وسلامة البيئة كمنظمة الصحة العالمية ومنظمة الأغذية والزراعة الدولية ووكالة حماية البيئة الأمريكية والمنظمات الحكومية المشابهة في دول الاتحاد الأوروبي واليابان أو أي وكالة حماية بيئة أو أي هيئة مختصة في أي بلد تقررها اللجنة.

هكذا من الأصول

الباب الثاني

تسجيل المبيدات

المادة (٣)

تشمل التعليمات المنصوص عليها في هذا الباب تسجيل المبيدات بغرض السماح باستعمالها في المملكة الأردنية الهاشمية كما تشمل إلغاء تسجيلها وإعادة تدويرها.

المادة (٤)

لا يجوز تسجيل المبيدات إلا لمؤسسة أو شركة مرخص لها باستيراد المبيدات و/ أو مرخص لها بتصنيعها أو تجهيزها محلياً وفقاً لأحكام هذه التعليمات.

المادة (٥)

لا يجوز تسجيل أي مبيد من المبيدات الموصوفة تالياً ولا ينظر بطلب تسجيلها .

- ١ - المبيدات المحظور استعمالها في المملكة .
- ٢ - المبيدات المحظور استعمالها في بلد المنشأ لأسباب صحية أو بيئية .
- ٣ - المبيدات التي تحتوي على مواد كيميائية تسبب أوراماً سرطانية أو تشوهات خلقية أو طفرات وراثية على الإنسان أو الحيوان والمبيدات المصنفة تحت المجموعة B٢ من قبل وكالة حماية البيئة الأمريكية

المادة (٦)

تستثنى المبيدات الموصوفة في الفقرة (١) من هذه المادة من إلزامية تسجيلها ليسمح باستيرادها للأغراض المنصوص عليها في ذات الفقرة ، وفي حالة استيرادها لا يجوز التخلص عليها وإخراجها من الساحة الجمركية إلا بإذن خاص من المديرية وأن يراعى في ذلك المتطلبات المنصوص عليها في الفقرة (ب) من هذه المادة .

- ١ - المبيدات التي قد تستوردها الوزارة أو وزارة الصحة أو وزارة البيئة بغرض استعمالها في مجال اختصاصاتها أو نشاطاتها شريطة أن لا تكون من المبيدات المحظور استعمالها من قبل المنظمات الدولية المختصة أو من المبيدات المحظور استعمالها محلياً .
- ٢ - المبيدات التي تسمح الوزارة لمؤسسات الأبحاث العلمية المعترف بها باستيرادها لأغراض الأبحاث أو التجارب العلمية شريطة تزويد الوزارة بالنشرات الفنية للمبيد ومخطط مشروع البحث المنوي تنفيذه .

- ٣ - عينات المبيدات غير المسجلة في المملكة والتي تسمح الوزارة باستيرادها بغرض إجراء دراسات ومشاهدات عليها قبل التقدم بطلب تسجيلها وتحدد المديرية كمياتها وفقاً للمتطلبات الفنية لتلك الدراسات أو المشاهدات .

- ٤ - عينات من المبيدات الموافق مبدئياً على تسجيلها بغرض تقديمها للتحليل على أن لا تزيد الكمية عن ٤ لتر/كغم

- ب - ١ - أن تزود الجهة المستوردة الوزارة بالنشرة الفنية للمبيد (Technical data bulletin) ويستثنى من ذلك عينة المبيد الموافق على تسجيله .

٢- أن تميز عبوة العينة بشكل واضح بأنها عينة للتجارب وغير مخصصة للبيع .

المادة (٧)

يقدم طلب تسجيل المبيدات المستوردة أو المصنعة محليا إلى مقرر اللجنة على النموذج المعتمد من الوزارة على أن يرفق بالطلب حسب مقتضى الحال الوثائق التالية :-

أ - شهادة بأن الشركة مصدر المبيد شركة منتجة للمبيد أو مصنعة أو مجهزة له على أن تكون هذه الشهادة صادرة من الجهة الحكومية المختصة بتسجيل المبيدات في بلد المنشأ ومصدقة حسب الأصول و أن لا يكون قد مضى على صدورها أو تصديقها أكثر من سنة بتاريخ تقديمها أو أن يكون مصدر المبيد من مصنع محلي مرخص بموجب تعليمات تصنيع المبيدات السارية المفعول والتي تخول المصنع له -علي صناعة المبيد المراد تسجيله.

ب- شهادة بأن المبيد (مسجل Registered) أو موافق أو مصدق عليه (Approved) أو (مجاز أو مرخص Cleared) ومسموح باستعماله (في بلد المنشأ بنفس مواصفات تركيبه المقدمة للتسجيل من حيث اسم المادة أو المواد الفعالة الداخلة في تركيبته و تراكيزها ونمط تصنيعه و الاسم التجاري للمبيد و الاسم العام له على أن تكون هذه الشهادة صادرة من الجهة الحكومية المختصة في بلد المنشأ

ج- شهادة بأن المبيد مسموح تداوله واستعماله في بلد المنشأ (شهادة حرية بيع) وبلد من بلدان الاتحاد الأوروبي أو أمريكا أو اليابان أو من أي دولة تعتمدها اللجنة على أن تكون هذه الشهادة صادرة من الجهة الحكومية المختصة في بلد المنشأ و أن لا يكون قد مضى على صدورها أو تصديقها أكثر من سنة بتاريخ تقديمها.

د - ملصقة بلد المنشأ مصدقة من الجهة الحكومية المختصة و أن لا يكون قد مضى على تصديقها أكثر من سنة بتاريخ تقديمها .

هـ - الشهادات والوثائق المنصوص عليها في البنود (١-٢-٣-٤-٥) من هذه الفقرة على أن تكون صادرة من الشركة المنتجة للمبيد أو الصناعة أو المجهزة له :-

١ - شهادة بأن الشركة طالبة التسجيل وسيطا معتمدا لدى الشركة المنتجة أو الصناعة للمبيد و أن لا يكون قد مضى على صدور هذه الشهادة أكثر من سنة بتاريخ تقديمها.(في حال وجود وسيط للتسويق)

٢ - شهادة تحليل المبيد تثبت أن مكوناته مطابقة نوعا وكما للمواد التي جهز منها وان تحدد نسبية (Cis-Trans) فيه إذا كان المبيد يحتوي على إحدى المركبات البايثرويدية وان تتضمن الشهادة الاسم التجاري للمبيد و أن لا يكون قد مضى على صدورها أكثر من سنة بتاريخ تقديمها.

٣ - ثلاثة نسخ باللغة الإنجليزية من الوثائق المتعلقة بطرق (تحليل المبيد) و (تحليل الأثر المتبقي) و (تحليل المادة الفعالة) لأغراض فحص المطابقة بما يتناسب مع إمكانات مختبرات الوزارة أو أي مختبرات أخرى تعتمدها الوزارة

٤ - ثلاثة نسخ أصلية من (النشرة الفنية للمبيد) تبين مواصفاته وتركيبته و سميته والجرعة المضادة و خواصه الكيماوية و الطبيعية وطريقة استعماله على المحاصيل والأفات التي يتوهمها وفترة الأمان لحصاد المحصول وثباته على درجات حموضة الماء المختلفة بالإضافة للمعلومات الفنية الأخرى المحددة في نموذج طلب التسجيل المعتمد

على أن تكون هذه النشرة باللغة العربية أو الإنجليزية أو مترجمة لأي منهما ترجمة محلفة وان تكون مختومة من الشركة الصانعة

٥- كتاب تفويض من الشركة الصانعة تسمح للشركة المحلية بتسجيل المبيد و - ثلاثة نسخ من الملصقة (بطاقة البيان) المقترحة لعبوة المبيد والمعدة وفقا للشروط المنصوص عليها في المادة (٢١) من هذه التعليمات

ز- شهادة من مسجل براءات الاختراع في المملكة تبين أن المبيد المطلوب تسجيله لا يخالف أحكام قانون المنافسة غير المشروعة والأسرار التجارية قانون رقم (١٥) لسنة ٢٠٠٠

ح- طلب التسجيل الموحد معبأ من الشركة الصانعة للمبيد ومختوما بخاتمها المعتمد ومنسوخا على شريط مغنط.

ط - أية معلومات تراها اللجنة ضرورية بخصوص تسجيل المبيد.

ي- الوصل المالي الذي تم بموجبه استيفاء البذل المنصوص عليه في القرار رقم (١/ز) لسنة ٢٠٠٣ قرار بذل الخدمات الزراعية.

المادة (٨)

- للوزير إلغاء تسجيل أي مبيد بناء على تنسب اللجنة مع بيان الأسباب التي أدت إلى إلغائه.

المادة (٩)

تعتمد اللجنة في قبول تسجيل المبيد على الأسس التالية :-

١- فعالية المبيد.

٢- الأضرار والفائدة المتوخاة من استخدام المبيد.

٣- أن يكون المبيد المطلوب تسجيله مسموح استعماله ومستعمل فعلا في بلد المنشأ بنفس تركيب المواد الفعالة.

٤- ألا يكون المبيد المطلوب تسجيله ممنوع استعماله من الهيئات الدولية المختصة أو في أي بلد على أن يتم التحقق من أسباب المنع.

٥- نتائج الأبحاث والتجارب التي تجري على المبيد في المملكة.

المادة (١٠)

إذا كان المبيد مصنعا بغرض التصدير من قبل شركة عالمية منتجة للمادة الفعالة الداخلة في تركيبته ولم يكن المبيد مسجلا في بلد المنشأ لعدم وجود محاصيل زراعية يستخدم عليها المبيد يجب أن يرفق بطلب التسجيل شهادة تسجيل للمبيد و شهادة استعمال له من إحدى دول الاتحاد الأوروبي أو من اليابان أو من وكالة حماية البيئة الأمريكية أو من أي دولة أخرى تعتمدها اللجنة

المادة (١١)

يتولى مقرر اللجنة تدقيق طلب التسجيل من حيث الشكل للتأكد من انه يتضمن كافة المعلومات المطلوبة لتوطينها فيه وكذلك تدقيق الوثائق المرفقة به للتأكد من استكمالها ومن أنها الوثائق المطلوبة بموجب هذه التعليمات وعلى مقرر اللجنة المحافظة على سرية طلب التسجيل والوثائق المرفقة به .

هكذا من المأهول

١ - إذا تبين لمقرر اللجنة بأن الطلب مستكملًا لكافة المعلومات ومرفقًا به الوثائق المطلوبة بوثق الطلب في سجل الطلبات الخاص تحت رقم متسلسل وبتاريخ استلامه ويزود مقدم الطلب ببطاقة إشعار باستلامه.

ب - ١ - إذا تبين لمقرر اللجنة بأن الطلب تنقصه معلومات معينة أو تنقصه وثائق يشترط توفرها أو أن أي من الوثائق المرفقة به غير مستوفية للشروط المنصوص عليها بهذه التعليمات وكان من الممكن توفيرها دون الحاجة لوقت إضافي يسمح لمقدم الطلب بتصويب الطلب مباشرة لدى مقرر اللجنة.

٢ - إذا لم تستكمل النواقص في الطلب حال بيانها لدى التدقيق الأولي يعاد الطلب لمقدمه لاستكمالها وإن تعذر إعادته لطالب التسجيل مباشرة على مقرر اللجنة إخطار طالب التسجيل بالنواقص التي في الطلب ليتم توفيرها أو استكمالها في مدة لا تتجاوز ثلاث أشهر من تاريخ تبليغه الإخطار.

٣ - إذا لم يقدم طالب التسجيل لاستكمال النواقص أو تصويب الوضع خلال المهلة المنصوص عليها في البند (٢) من هذه الفقرة يعتبر الطلب لاغياً وبحق لمقدمه استعادته والوثائق المرفقة به خلال شهر من تاريخ انقضاء المهلة يتم بعدها إتلاف الطلب ومرفقاته وليس من حق طالب التسجيل المطالبة باستعادته بعد انقضاء هذه المهلة.

المادة (١٢)

١ - يحيل مقرر اللجنة طلبات تسجيل المبيدات التي تستوفي الشروط والمتطلبات المنصوص عليها في المادتين (١٠، ١١) من هذه التعليمات إلى اللجنة وفقاً لرقمها المتسلسل في سجل الاستلام على أن يراعى في ذلك ما يلي :-

١ - إن لا يحيل إلى اللجنة أكثر من ستة طلبات تسجيل في الجلسة الواحدة بالإضافة للمواضيع الأخرى التي يتوجب عرضها على اللجنة وتقع في حدود مهامها.

٢ - أن لا يعرض على اللجنة أكثر من طليين لجهة واحدة في الجلسة الواحدة إلا إذا كانت الطلبات المسجلة لديه أقل من ستة طلبات.

ب - يجوز لمقرر اللجنة بناء على طلب خطي من الجهة التي يكون لها أكثر من طلب تسجيل موثق في سجل الطلبات استبدال دور طلب خاص بها بأخر دون أن يدخل ذلك بدور الجهات الأخرى.

المادة (١٣)

لا يجوز أن تمتد فترة النظر في طلب تسجيل المبيد لأكثر من ستة أشهر من تاريخ تسجيله في سجل الطلبات ولا تحتسب المهل التي يتم منحها لطالب التسجيل بموجب أحكام هذه التعليمات من ضمنها

المادة (١٤)

١ - تشكل لجنة تسجيل المبيدات برئاسة المدير وعضوية كل من :-

١ - ممثل لوزارة الصحة - يسميه وزير الصحة

٢ - ممثل للجمعية العلمية الملكية - يسميه رئيس الجمعية

٣ - ممثل للجامعات الأردنية الحكومية / كلية الزراعة - يسميه رئيس الجامعة التي يطلب منها

٤ - ممثل لوزارة البيئة يسميه وزير البيئة

٥ - ممثلان للنقابة تجار ومنتجي المواد الزراعية احدهما عن المصنعين

١ - ممثل للمركز الوطني للبحوث الزراعية ونقل التكنولوجيا - سمية مدير عام المركز

٢ - ممثل نقابة المهندسين الزراعيين

٣ - رئيس قسم مختبرات الوقاية / وزارة الزراعة

وعلى أن يكون رئيس قسم المبيدات في المديرية مقررًا لأعمال هذه اللجنة

ب - تنظر اللجنة في طلبات تسجيل المبيدات وإلغاء تسجيلها وإعادة تسجيلها.

المادة (١٥)

١ - تعدد اللجنة اجتماعاتها مرة في الشهر على الأقل و يكون اجتماعها قانونيًا إذا حضره ثلثي الأعضاء على أن يكون رئيس اللجنة أحدهم.

ب - يحق للجنة أن تدعو إلى اجتماعاتها من تراه مناسباً من المختصين للاستئناس بأرائهم وخبراتهم على أن لا يكون لهم حق التصويت كما يحق لطالب التسجيل أو من يمثله حضور اجتماعات اللجنة أثناء دراسة طلبه فقط بناء على طلب مسبق يقدم لمقرر اللجنة.

المادة (١٦)

١ - تتخذ اللجنة توصياتها بأغلبية أصوات الأعضاء الحضور وفي حالة تساوي الأصوات يرجح الجانب الذي صوت معه الرئيس.

ب - توثق توصيات اللجنة في نهاية كل اجتماع في سجل خاص يوقع عليه من قبل الأعضاء الحضور ويرفع رئيس اللجنة هذه التوصيات إلى الوزير لاتخاذ القرار الذي يراه مناسباً بشأنها.

ج - على المدير إبلاغ طالب التسجيل على عنوانه البريدي بالقرار المتخذ حيال طلبه خلال ثلاثين يوماً من تاريخ اتخاذ القرار

المادة (١٧)

١ - إذا كان القرار المتخذ بالموافقة على تسجيل المبيد تعتبر هذه الموافقة موافقة مبدئية لحين استكمال متطلبات التسجيل المنصوص عليها في هذه التعليمات على أن يتم استكمال هذه المتطلبات خلال ستة أشهر من تاريخ تبليغ طالب التسجيل بالموافقة.

ب - لاستكمال إجراءات تسجيل المبيد الذي تمت الموافقة المبدئية على تسجيله على طالب التسجيل تزويد المديرية بما يلي :-

١ - عينة من المبيد كعينة لا تقل عن كيلو غرام واحد أو لتر واحد على أن تكون ملصقة العبوة مشتملة على اسم المبيد التجاري واسم المواد الفعالة الداخلة في تركيبته وتركيزها وهل هي (وزن/وزن) أو (وزن/حجم) ونمط التصنيع واسم الشركة الصانعة واسم الوكيل بالإضافة لعينة قياسية نقية (Analytical standard) من المادة أو المواد الفعالة الداخلة في تركيبته كافية لإجراء الفحوصات المخبرية المقررة في مختبرات الوزارة أو في أي مختبرات أخرى تعتمدها الوزارة لمطابقة نتائج تحليل هذه العينات مع البيانات المبينة في الوثائق المرفقة بالطلب وبحق للمديرية طلب كمية مضاعفة من العينات إذا رأت حاجة لذلك.

٢ - سبعة نسخ من ملصقة المبيد (بطاقة البيان) المعتمدة

٣ - الوصل المالي الذي تم بموجبه استيفاء بدل خدمات (اجور) تحليل المبيدات المقررة

ج - إذا لم يقدم طالب التسجيل بتوفير أي من المتطلبات المنصوص عليها في الفقرة (ب) من هذه المادة خلال المهلة المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة تعتبر الموافقة المبدئية على تسجيل المبيد لاغية حكماً من تاريخ انتهاء المهلة.

د - يبلغ طالب التسجيل بالغاء الموافقة المبدئية على تسجيل المبيد ولا يحق له استرداد الملف من الوزارة

المادة (١٨)

١ - إذا قام طالب التسجيل بتوفير المتطلبات المنصوص عليها في الفقرة (ب) من المادة (١٧) من هذه التعليمات يتم تحويل عينة المبيد (العينة مكتوب عليها اسم المبيد التجاري الموافق على تسجيل المبيد به اسم المادة الفعالة مع ذكر نمط التصنيع وتركيز المادة الفعالة وهل هي (وزن/وزن) أو (وزن/حجم) وذكر اسم الشركة الصانعة وبلد المنشأ والشركة المسجلة للمبيد) إلى مختبرات الوزارة أو إلى المختبرات المعتمدة الأخرى مع طرق تحليل المبيد المنصوص عليها في البند (٣) من الفقرة (د) من المادة (٧) من هذه التعليمات.

ب - إذا تبين نتيجة تحليل العينة الأولى من المبيد أنها غير مطابقة لشهادة التحليل والبيانات المقدمة مع طلب التسجيل أو بأنها لا تتفق مع المواصفات الدولية المعتمدة يحق لطالب التسجيل أن يتقدم بطلب لتحليل عينة ثانية من المبيد على أن يقوم بدفع اجور التحليل المقررة

ج - ١ - إذا تعذر لأسباب فنية تحليل عينة المبيد في مختبرات الوزارة أو في أي من المختبرات المعتمدة داخل المملكة على طالب التسجيل تقديم شهادة تحليل للمبيد من مختبر محاييد ومعتمد من خارج المملكة.

٢ - إذا تبين من طرق التحليل المرفقة بطلب التسجيل أن أي منها غير معتمد أو غير مستخدم في مختبرات الوزارة أو في المختبرات الأخرى المعتمدة يتم إخطار طالب التسجيل بذلك ليقيم بتقديم الطرق التي يمكن استخدامها في تحليل المبيد.

د - تعتبر الموافقة المبدئية على تسجيل المبيد لاغية حكماً إذا لم تجتز العينة الأولى اختبارات المطابقة ولم يتقدم طالب التسجيل بطلب لتحليل عينة ثانية من المبيد أو إذا تبين نتيجة تحليل العينة الثانية بأنها غير مطابقة لشهادة التحليل أو بأنها لا تتفق مع المواصفات المعتمدة أو إذا لم يتمكن طالب التسجيل من توفير طرق التحليل التي يمكن استخدامها في مختبرات الوزارة أو في المختبرات الأخرى المعتمدة

المادة (١٩)

إذا كانت نتيجة تحليل عينة المبيد الأولى أو الثانية مطابقة لشهادة التحليل المرفقة بطلب التسجيل أو كانت شهادة تحليل المبيد من مختبر محاييد ومعتمد خارج المملكة مطابقة لشهادة التحليل المقدمة مع طلب التسجيل حسب مقتضى الحال يقوم القسم المعني في المديرية بواسطة لجنة فنية تشكل لهذا الغرض بتدقيق ملصقة عبوة المبيد (بطاقة البيان) للتأكد من أنها تتضمن كافة المعلومات والبيانات المنصوص عليها في المادة (٢٠) من هذه التعليمات وأنها معتمدة وفق الشروط الواردة فيها.

المادة (٢٠)

١ - مع مراعاة أحكام قانون العلامات التجارية يجب أن تتضمن ملصقة عبوة المبيد (بطاقة البيان) المعلومات والبيانات التالية مكتوبة أو مطبوعة باللغة العربية :-

١ - اسم المبيد التجاري باللغتين العربية والإنجليزية

هكذا من الأشهر

٢ - المادة أو المواد الفعالة وتراكيزها (وزن/وزن) أو (وزن/حجم) مع ذكر الاسم العام باللغتين العربية والإنجليزية

٣ - حالة المبيد (نمط التصنيع) سائل، بودرة...

٤ - ثبات المبيد على درجات حموضة الماء المختلفة

٥ - أسماء المحاصيل والأفات المستهدفة وطريقة ونسبة الاستعمال وفترة الأمان كما هي محددة في طلب التسجيل معاً من الشركة الصانعة على أن تكون المحاصيل المذكورة في النشرة الفنية الأصلية المرفقة مع الملف والصادرة عن الشركة الصانعة

٦ - قابلية المبيد للمزج مع غيره من المبيدات.

٧ - المزروعات الحساسة للمبيد

٨ - سميته على السمك والنحل.

٩ - الكمية الصافية في العبوة.

١٠ - رقم تسجيل المبيد لدى الوزارة ويتم تثبيته عند إصدار الشهادة

١١ - رقم التشغيل وتاريخ الصنع وتاريخ انتهاء المفعول أو تاريخ الصنع ومدة صلاحية المبيد من تاريخ الصنع على أن يكون التاريخ مختوماً باللغة العربية أو الإنجليزية على الملصقة أو على العبوة وأن يكون بالشهر والسنة

١٢ - بلد المنشأ واسم الشركة الصانعة

١٣ - اسم المستورد المحلي وعنوانه

١٤ - الاحتياطات الواجب اتخاذها عند استعمال المبيد والجرعة المضادة والإسعافات الأولية في حالة التسمم بالمبيد.

١٥ - تحذيراً بالصورة التوضيحية المعتمدة من منظمة الصحة العالمية أو من منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة على أن تتضمن في جميع الحالات عبارة (مادة سامة) بشكل واضح يمكن تمييزه بسهولة

١٦ - تحذيراً بعدم جواز استخدام المبيد إلا من قبل مهندس زراعي إذا كان المبيد من المبيدات مقيدة الاستعمال

١٧ - تحذيراً بعدم استخدام المبيد إلا على المحاصيل المحددة في هذه الملصقة

١٨ - تحذيراً بعدم السماح بالرعي في الأراضي التي رشّت بالمبيد إذا كان طبيعة المبيد تستوجب هذا التحذير

١٩ - شروط التخزين الآمنة بما في ذلك الإشارة إلى حفظ المبيد بعيداً عن متناول الأطفال

٢٠ - طريقة التخلص من العبوات الفارغة بصورة آمنة

٢١ - فترة تحريم دخول الحقل المرشوش حسب تعليمات منظمة الصحة العالمية أو من منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة

ب - يجب أن تكون المعلومات والبيانات المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة مطبوعة على العبوة والنشرة المرفقة بها حسب مقتضى الحال بشكل واضح وثابت وبطريقة لا تمكن من نزاعها أو إحداث أي تغيير عليها

ج - بالرغم مما ورد في الفقرة (أ) من هذه المادة إذا كان حجم العبوة لا يسمح بوضع ملصقة تشمل كافة المعلومات والبيانات المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة يكفي أن تتضمن الملصقة المعلومات المنصوص عليها في البنود (١، ٢، ٣، ٥، ١٠، ١٢، ١٣، ١٤، ١٥، ١٦) من هذه الفقرة على أن يرافق العبوة نشرة تتضمن المعلومات والبيانات الأخرى وتعتبر هذه النشرة جزءاً لا يتجزأ من الملصقة.

المادة (٢٩)

١ - إذا تبين أن المصلحة أو النشرة المرفقة بها غير مستوفية لأي من الشروط المنصوص عليها في المادة (٢٠) من هذه التعليمات و/ أو تخالفها على المدير إشعار طالب التسجيل بذلك ليقوم باستكمال النواقص و/ أو تصويب المخالفة خلال ثلاثين يوما من تاريخ تبليغه الإشعار

٢ - إذا لم يتمكن طالب التسجيل من استكمال النواقص و/ أو تصويب المخالفة خلال المهلة المنصوص عليها في البند (١) من هذه الفقرة يجوز للمدير تمديد المهلة لثلاثين يوما أخرى بناء على طلب خطي من طالب التسجيل شريطة تقديم هذا الطلب قبل نهاية المهلة الأولى .
٣ - إذا لم يقم طالب التسجيل باستكمال النواقص و/ أو تصويب المخالفة في المصلحة خلال المهلة المنصوص عليها في البندين (٢، ١) من هذه الفقرة يعتبر طلب التسجيل متنازلا عنه.
ب- لا يجوز إجراء أي تعديل أو إضافة على المصلحة أو على النشرة المرفقة بها إلا بموافقة مسبقة من المدير على أن لا يشمل التعديل المواد أو المادة الفعالة في المبيد أو تركيزها أو نمط تصنيع المبيد.

المادة (٢٢)

إذا كانت المصلحة والنشرة المرفقة بها مستوفية ومستكملة لكافة الشروط أو جرى تعديلها يتم اعتمادها من قبل المدير و تختم بخاتم المديرية مع بيان تاريخ اعتمادها كما يتم توقيعها من قبل طالب التسجيل أو من يفوضه و يحتفظ بنسختين معتمدتين منها في ملف الطلب وتسلم واحدة منها لطالب التسجيل .

المادة (٢٣)

إذا استكملت كافة متطلبات التسجيل المنصوص عليها في هذا الباب يستوفى من طالب التسجيل البديل المقرر في القرار رقم (١/ز) لسنة ٢٠٠٣ (قرار بديل الخدمات).

المادة (٢٤)

١ - بعد استيفاء البديل المقرر ينظم القسم المعني في المديرية شهادة تسجيل المبيد على ثلاثة نسخ يصادق عليها المدير و تختم بخاتم الوزارة بعد تسجيلها في سجل المصادر
ب- يتم تزويد صاحب العلاقة بالنسخة الأولى من شهادة التسجيل وتحفظ المديرية بالنسخة الثانية في ملف طلب تسجيل المبيد والنسخة الثالثة في ملف شهادات تسجيل المبيدات
ج - يكون سريان مفعول شهادة تسجيل المبيد المستورد و المصنع محليا وفقا لما يلي وحسب مقتضى الحال :-

- ١ - إذا كانت مدة تسجيل المبيد في بلد المنشأ أو في البلد الذي اعتمدت شهادة التسجيل الصادرة منه حين تقديم طلب التسجيل غير محددة أو تزيد على الخمس سنوات تكون مدة سريان شهادة التسجيل خمس سنوات .
- ٢ - إذا كانت مدة تسجيل المبيد في بلد المنشأ أو في البلد الذي اعتمدت شهادة التسجيل الصادرة منه حين تقديم طلب التسجيل تقل عن الخمس سنوات تنتهي مدة سريان تسجيله بانتهاء مدة تسجيله في بلد المنشأ .
- ٣ - يكون سريان مفعول شهادة تسجيل المبيد المصنع محليا خمس سنوات
- د - يحدد تسجيل المبيد تلقائيا بعد انتهاء مدة التسجيل إذا لم يكن هناك ما يحول دون ذلك وبعد ان يتم استيفاء البديل المقرر في القرار رقم (١/ز) لسنة ٢٠٠٣ (قرار بديل الخدمات الزراعية)

المادة (٢٥)

على مقرر اللجنة توثيق كافة البيانات والمعلومات الأساسية الخاصة بالمبيد الذي استكملت متطلبات تسجيله تحت رقم متسلسل في السجل الخاص لدى المديرية

المادة (٢٦)

تقوم المديرية في نهاية كل سنة باعداد وتوزيع نشرة على كافة الجهات المعنية تبين فيها المبيدات التي تم تسجيلها خلال هذه السنة والمبيدات التي تم الغاء تسجيلها وسبب الإلغاء.

المادة (٢٧)

أ - يكون المبيد الذي تم تسجيله خاضعا للاختبار بإجراء أبحاث وتجارب عليه تستهدف دراسة كفاءته بالمعدل الموصى به من قبل الشركة المنتجة ضد الأفة المستهدفة ومدى تأثيره على النباتات والمحاصيل وفترات الأمان ، على أن تجرى هذه الأبحاث لموسمين زراعيين على الأقل في مراكز ومحطات الأبحاث التابعة للوزارة أو في أي موقع آخر تراه الوزارة مناسبة وأن لا تزيد الفترة الزمنية اللازمة لتنفيذ هذه الأبحاث واستخلاص نتائجها على سنتين
ب- على الجهة التي تم تسجيل المبيد المنوي اختباره باسمها تزويد المديرية دون مقابل بكمية كافية منه لتحدها متطلبات البحث أو التجربة على أن لا تزيد هذه الكمية عن عشرة كيلو غرامات أو عشر لترات

المادة (٢٨)

تعرض نتائج الأبحاث والتجارب التي أجريت على المبيد المسجل على اللجنة لدراستها وتقييمها وترفع اللجنة التوصية المناسبة بشأنه للوزير .

المادة (٢٩)

أ- إذا تم تعديل الاسم التجاري لمبيد مسجل في المملكة من قبل الشركة المنتجة له على الجهة المسجل باسمها المبيد تزويد المديرية وخلال ثلاثين يوما من تاريخ التعديل بالوثائق الصادرة عن الشركة المنتجة للمبيد والمتعلقة بالتعديل الذي أجرته على الاسم التجاري له مصدقة من الجهة المختصة في بلد المنشأ وفي حال تخلفها عن ذلك لا يسمح باستيراد المبيد باسمه التجاري الجديد.
ب- إذا تم تغيير الوكيل المعتمد لتسجيل المبيد من قبل الشركة الصانعة يحق للوكيل المعلن عنه من قبل الشركة الصانعة تحويل التسجيل دون احضار ملفا جديدا للمبيد

المادة (٣٠)

يكون تسجيل المبيد منحصرا في شكله وتركيزه المعين في الوثائق المرفقة بطلب تسجيله ويتطلب تغيير شكل المبيد أو تركيزه التقدم بطلب لتسجيل المبيد بشكله أو تركيزه الجديد وفقا لأحكام هذه التعليمات .

المادة (٣١)

يحق لأي جهة فوضتها الشركة الصانعة باعادة تسجيل المبيد أو استكمال التسجيل أو تسجيل المبيد باسمها بان يتم استخدام نفس الملف الذي كان مقدما سابقا

ملف من الأشغال

المادة (٣٢)

- ١ - يلغى تسجيل المبيد بقرار من الوزير بناء على تنسيب من اللجنة في أي حالة من الحالات التالية :-
- ١ - إذا تبين نتيجة للدراسات الفنية أو للمشاهدات حقلية نفذتها الوزارة أو جهات أخرى اعتمادتها أن المبيد يتصف بعدم الفاعلية أو الكفاءة المحددة في النشرة الفنية أو في أي من الوثائق المرفقة بطلب تسجيله أو فقد فاعليته أو كفاءته نتيجة لاستعماله المتكرر.
 - ٢ - إذا تبين أن استعمال المبيد في الظروف المحلية قد تسبب بأضرار جانبية حسب المعايير المحلية أو الدولية على أي عنصر من عناصر البيئة.
 - ٣ - إذا تبين أن المبيد لم يكن مسموحاً باستعماله في بلد المنشأ عند تقديم طلب التسجيل أو أثناء النظر في الطلب.
 - ٤ - إذا منع استعمال المبيد من قبل الهيئات الدولية المختصة.
 - ٥ - إذا تبين أن أي من الوثائق المرفقة بطلب التسجيل كانت مزورة أو لم تكن صحيحة أو كانت تتضمن معلومات مغايرة للحقيقة أو مضللة.
 - ٦ - إذا رفض إدخال شحنتين منه للمملكة خلال ثلاث سنوات لعدم مطابقتها للمواصفات المعتمدة وفي هذه الحالة لا ينظر بإعادة تسجيله مرة أخرى.
 - ٧ - إذا تبين نتيجة تحليل عينات عشوائية من المبيد المصنع أو المجهز محلياً والمعروض في الأسواق أنه غير مطابق للمواصفات أو للقواعد الفنية المعتمدة بقرار تسجيله ولمرتين خلال ثلاث سنوات ومن دفعتين مختلفتين ولا ينظر بإعادة تسجيله مرة أخرى.
- ب - إذا تقرر إلغاء تسجيل مبيد لأي سبب من الأسباب المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة وكان قد دخل المملكة في وقت سابق كميات منه على المدير اتخاذ الإجراءات التالية :-
- ١ - إبلاغ الجهة المسجل باسمها المبيد بقرار إلغاء تسجيل المبيد مع بيان سبب الإلغاء وذلك خلال أسبوع من تاريخ اتخاذ القرار وعلى هذه الجهة إشعار المديرية بالكميات المتوفرة لديها من هذا المبيد وأماكن تخزينها.
 - ٢ - إشعار مديريات الزراعة في المحافظات بقرار إلغاء تسجيل المبيد لتقوم بإبلاغ محلات الاتجار بالمبيدات بضموم القرار وحصر الكميات المتوفرة لديها من المبيد الذي تم إلغاء تسجيله.
 - ٣ - نشر إعلان في صحيفة يومية محلية وعلى يومين متتاليين يتضمن قرار إلغاء تسجيل المبيد وتحت فيه المزارعين الذين بحوزتهم أي كمية من المبيد الملغى تسجيله على ضرورة مراجعة مديريات الزراعة والإبلاغ عن الكميات التي بحوزتهم منه.
 - ٤ - التحفظ على الكميات التي يتم حصرها وأي كمية يتم ضبطها.
 - ٥ - تلتزم الجهة المسجل باسمها المبيد الملغى بدفع التعويض للمزارعين بدل الكميات التي يتم التحفظ عليها من المبيدات الموجودة لديهم.

المادة (٣٣)

- ١ - إذا كان المبيد الملغى تسجيله من المبيدات المستوردة وكان هناك امكانية فنية وبيئية لاتلافه فعلى المستورد القيام باتلافه أو بإعادة تصديره ، وإذا توالى عن الاتلاف تتولى الوزارة عملية اتلاف المبيد بالتنسيق مع الجهات المعنية وفي الأماكن التي تحددها وعلى نفقة المستورد.

- ب - إذا كانت عملية اتلاف المبيد غير ممكنة لأسباب فنية أو بيئية فعلى المستورد إعادة تصدير المبيد.
- ج - إذا كان المبيد الملغى تسجيله من المبيدات المصنعة محلياً يلزم المصنع باستعادة الكميات التي يتم حصرها وضبطها في الأسواق المحلية والتخلص منها إما بإعادة تصنيعها أو اتلافها دون تعويض بأشراف الوزارة وبالتنسيق مع الجهات المختصة والمعنية بشؤون البيئة وفي الأماكن التي تحددها ويتحمل المصنع نفقات الاتلاف.
- د - لا يسمح باستيراد أو تصنيع المبيد الملغى تسجيله لأي سبب من الأسباب وفقاً لأحكام هذه التعليمات إلا إذا زالت الأسباب التي أدت إلى إلغاء تسجيله.

المادة (٣٤)

يجوز للجهة التي تم إلغاء تسجيل مبيد لها لغير الأسباب المنصوص عليها في المادة (٣٢) من هذه التعليمات التقدم خلال سنة من تاريخ صدور قرار الإلغاء بطلب لإعادة تسجيله مجدداً على أن يرفق بالطلب فقط شهادة تسجيل واستعمال سارية المفعول كما هو منصوص عليها في البندين (٢٠١) من الفقرة (أ) من المادة (٧) من هذه التعليمات مع مراعاة أحكام المادة (١٠) من هذه التعليمات وملصقة عبوة المبيد وفقاً لأحكام المادة (٢٠) من هذه التعليمات على أن تستكمل إجراءات إعادة التسجيل وفقاً لأحكام هذه التعليمات.

المادة (٣٥)

- ١ - يحق للجهة التي يتقرر رفض طلب تسجيل مبيد باسمها أو يتقرر إلغاء تسجيل مبيد مسجل باسمها أن تقدم للمدير باعتراض خطي على القرار المشكوك منه خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تبليغها هذا القرار على أن يرفق مع الاعتراض الوثائق التي يرى المعارض بأنها مؤيدة لاعتراضه ولا ينظر بأي اعتراض يتم تقديمه بعد انقضاء هذه المهلة.
- ب - يحيل المدير الاعتراض إلى اللجنة خلال شهر من تاريخ تسلمه للنظر فيه على ضوء ما ورد فيه وفي الوثائق المرفقة به من معلومات.
- ج - على اللجنة البت في الاعتراض خلال ثلاثين يوماً من تاريخ إحالته إليها وإن ترفع توصياتها بشأنه للوزير لاتخاذ القرار الذي يراه مناسباً ويكون قراره نهائياً ويتم تبليغه لصاحب العلاقة خلال عشرة أيام من تاريخ اتخاذه.

الباب الثالث

شروط وإجراءات الترخيص باستيراد المبيدات

المادة (٣٦)

لا يسمح باستيراد المبيدات إلا لشخص أو لشركة أو لمؤسسة مسجلة لدى وزارة الصناعة والتجارة على أن يكون مرخصاً لها بممارسة مهنة استيراد المبيدات وفقاً لأحكام هذه التعليمات.

المادة (٣٧)

يمنع استيراد المبيدات الزراعية إلا بعد الحصول على تصريح بتعاطي مهنة استيراد المبيدات .

هكذا من الأشغال

المادة (٣٨)

١- يشترط في طالب التصريح بتعاطي مهنة استيراد المبيدات أن يكون مهندساً زراعياً أردني الجنسية مختصاً بوقاية النبات أو الشعبة العامة أو الإنتاج النباتي، أو أن يكون متعاقدًا مع مهندس زراعي من ضمن الاختصاصات المذكورة أو أحد فروعها وأن يكون متفرغاً للعمل لديه بصورة فعلية ودائمة وفي هذا الحالة يكون المهندس الزراعي مسؤولاً بالتكافل والتضامن معه في كل ما يتعلق بتطبيق التعليمات الصادرة عن الوزارة.

ب- يستثنى من أحكام الفقرة (أ) من هذه المادة من يقوم باستيراد مبيدات الحشرات المنزلية ومبيدات الصحة العامة.

ج - على طالب التصريح أن يقدم بطلبه إلى الوزارة مرفقاً به الوثائق التالية :-

- ١- الشهادة العلمية أو صورة مصدقة عنها.
- ٢- شهادة انتساب وإجازة بمزاولة مهنة الهندسة الزراعية صادرة عن نقابة المهندسين الزراعيين سارية المفعول.
- ٣- صورة مصدقة للبطاقة الشخصية.
- ٤- نسخة طبق الأصل مصدقة عن العقد إذا كان طالب التصريح متعاقدًا مع مهندس زراعي مصدقاً من الجهات المعنية.

المادة (٣٩)

- في حالة فسخ العقد بين صاحب العمل والمهندس الزراعي المتعاقد معه فعلى صاحب العمل والمهندس الزراعي إعلام الوزارة خطياً بفسخ العقد خلال شهر وعلى صاحب العمل إعلام الوزارة باسم بديل المهندس الزراعي المتعاقد معه خلال شهر واحد من تاريخ فسخ العقد، وبخلاف ذلك يعتبر الترخيص بالاستيراد لاغياً.

المادة (٤٠)

- لا يجوز الترخيص بممارسة مهنة استيراد المبيدات إلا إذا توفر لدى طالب الترخيص مستودعاً مملوكاً أو مستأجراً بموجب عقد إيجار مصدق وتوفر فيه الشروط والمواصفات التالية :-

- ١- أن تكون في مكان يسهل وصول كافة أنواع الآليات النقل إليه بما فيها عربات إطفاء الحريق بسهولة ويسر.
- ٢- أن يكون في موقع بعيد عن المساكن وحظائر الماشية ومخازن الأعلاف والمواد الغذائية وعن مصادر المياه بمسافة لا تقل عن مائة متر من كافة الاتجاهات.
- ٣- أن لا تقل مساحته عن ثلاثين متراً مربعاً وأن يكون جيد التهوية وقليل الرطوبة وتوفر فيه الإنارة الطبيعية الكافية وفتحات عالية في الجدران ومقلاة بشبك حماية من الحديد وأن يكون المستودع مغلقاً بإحكام.
- ٤- أن تكون أرضيته من مواد غير منفذة للماء ولا تتشقق بسهولة.
- ٥- أن يتوفر فيها مصدر ماء وصنبور ماء مع مغسلة و متصلة بشبكة الصرف الصحي أو بحفرة امتصاصية.
- ٦- أن يتوفر فيه وسائل إطفاء الحريق التي تحددها السلطات المختصة وكذلك مواد الإسعافات الأولية مع الإرشادات الواضحة لكيفية استعمالهما وأن يكون في مكان يسهل الوصول إليه.

- ٧- أن يكون مقسم بقوامع تفصل المبيدات السائلة عن المبيدات الجافة وأن يتوفر فيه ممرات تمكن من التنقل داخله بسهولة ويسر.
- ٨- أن يخصص فيه مكان منفصل ومقل لتخزين المبيدات مقيدة الاستعمال.
- ٩- أن يتوفر فيه معدات الأمان الضرورية كالكمادات والأقنعة الواقية لحماية الوجه والعيون وقفازات وأحذية مناسبة وملابس خارجية وأقيه.
- ١٠- أن يتوفر فيه لوحات إرشادية مثبتة في مكان بارز يسهل رؤيتها تحمل عبارات وصور تحذيرية - مبيدات خطيرة وسامة - ممنوع التدخين والأكل والشرب.
- ١١- أن يتوفر فيه المعدات التي تمكن من معالجة حالات انسكاب أو تسرب المبيدات من عبواتها بشكل آمن.

المادة (٤١)

- للوزير وبتمسيب من المدير السماح للشركات المرخصة بتعاطي مهنة استيراد المبيدات وللهيئات والمؤسسات العلمية وللشركات الأجنبية التي تفتح مكاتب فنية لها في الأردن استيراد عينات المبيدات لأغراض الأبحاث والتجارب.

المادة (٤٢)

- يتوجب على المصرح له باستيراد المبيدات أن يحتفظ بسجل خاص يدون فيه كميات المبيدات المستوردة وأنواعها وتاريخ الاستيراد وحركة الصادر والوارد وأن يبرز هذا السجل عند الطلب.

المادة (٤٣)

- أ- ينظر في طلب الترخيص خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تقديمه.
- ب- إذا تبين أن المعلومات المدونة على الطلب غير كاملة أو غير واضحة أو كانت الوثائق الرفقة به غير كاملة أو غير مستوفية للشروط المتعلقة بها يعاد الطلب إلى مقدمه مباشرة لتصويبه وإذا تعذر ذلك يتم إشعاره بالنواقص ليقيم بتصويبها خلال ثلاثين يوماً من تاريخ صدور الإشعار وفي حالة عدم قيامه بذلك يعتبر الطلب لاغياً.

المادة (٤٤)

إذا كان الطلب ومرفقاته مستكملاً لكافة الشروط والمتطلبات أو جرى تصويبه خلال المهلة المنصوص عليها في المادة (٤٣) من هذه التعليمات يوثق الطلب في سجل خاص ويرقم متسلسل بتاريخ استلامه أو بتاريخ تصويبه حسب مقتضى الحال ويزود مقدم الطلب ببطاقة تبين تاريخ التسجيل والرقم المتسلسل ويحول إلى القسم المعني في المديرية للتدقيق والتأكد من صحة المعلومات والوثائق المرفقة به.

المادة (٤٥)

- أ- إذا تبين من تدقيق الطلب بأن الوثائق المرفقة به غير صحيحة أو غير كاملة أو تخالف أي من الشروط المنصوص عليها في هذا الباب يتم إشعار طالب الترخيص بالمخالفة ليقوم بتصويبها خلال ثلاثين يوماً من تاريخ صدور الإشعار.
- ب- إذا لم يقم طالب الترخيص بتصويب المخالفة خلال المهلة المنصوص عليها في البند (أ) من هذه المادة يتخذ المدير قراراً بعدم الموافقة على الطلب مع بيان أسباب ذلك ويبلغ طالبه بالتصويب.

الترخيص خطياً بهذا القرار خلال أسبوع من تاريخ اتخاذه.

المادة (٤٦)

أ - إذا تبين من التدقيق بأن الطلب ومرفقاته مستكملت لكافة الشروط والمتطلبات المنصوص عليها في هذا الباب أو إذا قام طالب الترخيص بتصويب المخالفة خلال المهلة المنصوص عليها في الفقرة (أ) من المادة (٤٥) يتم الإيعاز لمدير الزراعة المعني بتشكيل لجنة فنية للكشف على المستودع الذي سيتم استخدامه من قبل طالب الترخيص للتأكد من استيفاءه للشروط والمتطلبات المنصوص عليها، على أن يتم إشعار طالب الترخيص بتاريخ وموعد الكشف قبل ثمانية وأربعين ساعة من الموعد.

ب - يتم الكشف على المستودع من قبل اللجنة وبحضور طالب الترخيص أو وكيله المعتمد وتنظم اللجنة تقريراً بالكشف يوقع عليه أعضاء اللجنة وطالب الترخيص أو وكيله المعتمد.

المادة (٤٧)

إذا تبين نتيجة الكشف بأن المستودع لا تتوفر فيه أي من الشروط المنصوص عليها أو يخالفها يتم إشعار طالب الترخيص بالمخالفة التي وجدت ليقوم بتصويبها خلال ثلاثين يوماً من تاريخ صدور الإشعار وإذا لم يتمكن طالب الترخيص من تصويب المخالفة خلال هذه المهلة يحق لمدير الزراعة بناء على طلب خطي من طالب الترخيص تمديد المهلة لثلاثين يوماً أخرى من تاريخ انتهاء المهلة الأولى.

المادة (٤٨)

أ - يعتبر طلب الترخيص غير موافق عليه للأسباب التالية :-

- ١ - إذا لم يتقدم طالب الترخيص بطلب لتمديد المهلة المنصوص عليها في المادة (٤٧) من هذه التعليمات في حالة عدم تمكنه من تصويب المخالفة خلال المهلة الأولى.
- ٢ - إذا تبين نتيجة الكشف للمرة الثانية على المستودع أن طالب الترخيص لم يقم بتصويب المخالفة.

ب - يصدر مدير الزراعة قراراً بعدم الموافقة على الطلب للأسباب المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة ويتم إبلاغ طالب الترخيص به خلال أسبوع من تاريخ صدوره مع بيان

أسباب عدم الموافقة على أن يرفع نسخة من القرار إلى المديرية مع نسخة من الطلب ومرفقاته ونسخة من تقرير الكشف.

المادة (٤٩)

إذا تبين بأن المستودع مستوفياً لكافة الشروط والمتطلبات المنصوص عليها في هذه التعليمات يتم إصدار الرخصة من قبل المديرية بعد استيفاء البذل المقرر في القرار رقم (١/ز) لسنة ٢٠٠٣

المادة (٥٠)

يسري مفعول التصريح لمدة سنة واحدة تنتهي في ٣١ كانون الأول على أن يجدد سنوياً في مدة قصاها نهاية شهر آذار من قبل المديرية بعد دفع البذل المقرر.

هكذا من الأشغال

الباب الثالث

شروط استيراد المبيدات

المادة (٥١)

- لا يسمح باستيراد أي مبيد ما لم يكن مسجلاً في الوزارة.

المادة (٥٢)

- لا يجوز استيراد المبيدات من قبل أي جهة ما لم تكن حاصلة على تصريح بتعاطي مهنة استيراد المبيدات.

المادة (٥٣)

- على طالب الاستيراد الحاصل على تصريح بتعاطي مهنة استيراد المبيدات أن يتقدم بطلبه إلى الوزارة وفق النموذج المعتمد لذلك قبل حصوله على رخصة الاستيراد من الجهات ذات العلاقة.

المادة (٥٤)

- يجب أن يتضمن نموذج طلب الاستيراد المعلومات التالية :-

- ١ - الاسم التجاري للمبيد المراد استيراده ونسبة المادة الفعالة وتركيزها.
- ٢ - رقم تسجيله في وزارة الزراعة.
- ٣ - الكمية المراد استيرادها بالوزن أو بالحجم.
- ٤ - نوع التعبئة.
- ٥ - الكمية الموجودة حالياً لدى المستورد.
- ٦ - طريقة الشحن.
- ٧ - مركز التخليص واسم المؤسسة المصدرة وعنوانها.
- ٨ - اسم الجهة المستوردة وعنوانها.
- ٩ - اسم المهندس الزراعي المعتمد وتوقيعه.
- ١٠ - رقم رخصة تعاطي مهنة الاستيراد.

المادة (٥٥)

- يجب تحليل أي مبيد مستورد لأغراض مطابقة التركيب والتركيز في المختبرات التابعة للوزارة أو مختبر تعتمده الوزارة لهذه الغاية.

المادة (٥٦)

- أ- يسمح بالتخليص على المبيد المستورد بموجب تعهد خطي بقيمة المبيد وعدم التصرف بالمبيد المستورد لحين ظهور نتيجة التحليل والتركيز على أن يكون حاصلًا على إذن تسليم من قبل الوزارة.
- ب- يستثنى من أحكام الفقرة (أ) من هذه المادة ما يلي:-
- ١- عينات التجارب المسموح باستيرادها بموافقة مسبقة من الوزير
 - ٢- العينات القياسية الواردة لغايات التحليل بحيث يسمح بالتخليص عليها من قبل المراكز الحدودية مباشرة.

المادة (٥٧)

- لا يجوز استيراد المبيدات إلا من بلد المنشأ، على أنه يجوز السماح باستيراد المبيدات من خارج بلد المنشأ عند وجود مصنع للشركة المصنعة أو المجهزة في أي بلد آخر على أن يثبت ذلك رسمياً من قبل الشركة المنتجة أو المصنعة في بلد المنشأ.

المادة (٥٨)

- يمنع أي وكيل / شركة / أو شركة محلية أو أية جهة أخرى من استيراد مبيدات آفات زراعية مسجلة لجهة أخرى (وكيل شركة مستوردة... الخ) في وزارة الزراعة على أنه يجوز السماح باستيراد مبيدات مسجلة لجهة من قبل جهة أخرى في أي من الحالات التالية:-
- ١- أن يبرز المستورد فاتورة مسبقة تثبت أن المبيد المراد استيراده هو من نفس الشركة المنتجة أو المصنعة لذلك المبيد المسجل في وزارة الزراعة يبين نفس بلد المنشأ مصدقة حسب الأصول
 - ٢- كتاب من الشركة المصنعة يسمح باستيراد المبيد لحساب الشركة طالبة الاستيراد.
 - ٣- إذا سمحت الجهة المسجلة للمبيد في الأردن لأية جهة أخرى باستيراد هذا المبيد من نفس بلد المنشأ وذلك بموجب موافقة رسمية.

المادة (٥٩)

- أ- يجب أن تحمل أوعية المبيدات المستوردة ملصقات باللغة العربية ومن بلد المنشأ المعلومات التالية ووفقاً للشروط المعمول بها في تعليمات تسجيل المبيدات:-
- ١- اسم المبيد التجاري باللغتين العربية والإنجليزية
 - ٢- المادة أو المصاد الفعالة وتركيزها (وزن/وزن) أو (وزن/حجم) مع ذكر الاسم العام باللغتين العربية والإنجليزية
 - ٣- حالة المبيد (نمط التصنيع) سائل، بودرة...
 - ٤- ثبات المبيد على درجات حموضة الماء المختلفة
 - ٥- أسماء المحاصيل والأفات المستهدفة وطريقة ونسبة الاستعمال وفترة الأمان كما هي محددة في طلب التسجيل المعياً من الشركة المصنعة على أن تكون المحاصيل المذكورة في النشرة الفنية الأصلية المرفقة مع الملف والصادرة عن الشركة المصنعة لمبيدات الآفات الزراعية.
 - ٦- قابلية المبيد للمزج مع غيره من المبيدات.
 - ٧- المزروعات الحساسة للمبيد

هكذا من الأشغال

- ٨- سميته على السمك والنحل.
- ٩- الكمية الصافية في العبوة.
- ١٠- رقم تسجيل المبيد لدى الوزارة ويتم تثبيته عند إصدار الشهادة
- ١١- رقم التشغيل وتاريخ الصنع وتاريخ انتهاء المفعول أو تاريخ الصنع ومدة صلاحية المبيد من تاريخ الصنع على أن يكون التاريخ مختوماً باللغة العربية أو الإنجليزية على الملصقة أو على العبوة وأن يكون بالشهر والسنة
- ١٢- بلد المنشأ واسم الشركة المصنعة
- ١٣- الاسم الكامل للمستورد المحلي وعنوانه
- ١٤- الاحتياطات الواجب اتخاذها عند استعمال المبيد والجرعة المضادة والإسعافات الأولية في حالة التسمم بالمبيد.
- ١٥- تحذيراً بالصورة التوضيحية المعتمدة من منظمة الصحة العالمية أو من منظمة الأغذية والزراعة للامم المتحدة على أن تتضمن في جميع الحالات عبارة (مادة سامة) بشكل واضح يمكن تمييزه بسهولة
- ١٦- تحذيراً بعدم جواز استخدام المبيد إلا من قبل مهندس زراعي إذا كان المبيد من المبيدات مقيدة الاستعمال
- ١٧- تحذيراً بعدم استخدام المبيد إلا على المحاصيل المحددة في هذه الملصقة لمبيدات الآفات الزراعية
- ١٨- تحذيراً بعدم السماح بالرعي في الأراضي التي رشت بالمبيد إذا كان طبيعة المبيد تستوجب هذا التحذير
- ١٩- شروط التخزين الآمنة بما في ذلك الإشارة إلى حفظ المبيد بعيداً عن متناول الأطفال
- ٢٠- طريقة التخلص من العبوات الفارغة بصورة آمنة
- ٢١- غفرة تحريم دخول الحقل المرشوش حسب تعليمات منظمة الصحة العالمية أو من منظمة الأغذية والزراعة للامم المتحدة
- ب- يجب أن تكون المعلومات والبيانات المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة مطبوعة على العبوة والنشرة المرفقة بها حسب مقتضى الحال بشكل واضح وثابت وبطريقة لا تمكن من نزعها أو إحداث أي تغيير عليها
- ج- بالرغم مما ورد في الفقرة (أ) من هذه المادة إذا كان حجم العبوة لا يسمح بوضع ملصقة تشمل كافة المعلومات والبيانات المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة يكتفي بأن تتضمن الملصقة المعلومات المنصوص عليها في البنود (١، ٢، ٣، ٥، ١٠، ١٢، ١٣، ١٤، ١٥، ١٦) من هذه الفقرة على أن يرافق العبوة نشرة تتضمن المعلومات والبيانات الأخرى وتعتبر هذه النشرة جزءاً لا يتجزأ من الملصقة.

المادة (٦٠)

- على كل مستورد للمبيدات أن يعلن سعر بيع المبيدات على العبوات عند طرحها في الأسواق.

الباب الرابع

تصنيع المبيدات و/أو تجهيزها

المادة (٦١)

- أ - يحظر تصنيع المبيدات أو تجهيزها في أي مصنع ودون ترخيص من الوزارة وفقا لاحكام هذه التعليمات.
- ب - يحظر تصنيع أو تجهيز أي مبيد في المملكة ما لم يكن مسجلا في الوزارة .

المادة (٦٢)

أ- لا يجوز الترخيص بتصنيع المبيدات أو تجهيزها إلا اذا كان طالب الترخيص يحمل على الأقل أي من المؤهلات العلمية المنصوص عليها في البنود (١، ٢، ٣، ٤) من هذه الفقرة وتتوفر فيه المتطلبات المبينة إزائها حسب مقتضى الحال وان يكون متفراغا تفرغا كاملا للعمل في هذه المهنة .

- ١ - درجة البكالوريوس في العلوم الزراعية تخصص مبيدات أو وقاية نباتات وعلى أن يكون منتسبا لنقابة المهندسين الزراعيين.
- ٢ - درجة البكالوريوس في الهندسة الكيماوية وعلى أن يكون منتسبا لنقابة المهندسين الأردنيين.
- ٣ - درجة البكالوريوس في الكيمياء .

ب - إذا كان طالب الترخيص شركة أو مؤسسة أو مستثمرا اجنبيا أو كان طالب الترخيص شخصا لا تتوفر فيه أي من الشروط المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة أو كانت تتوفر فيه إلا أنه لن يكون متفراغا للإشراف الفني المباشر على المصنع يجب أن يكون هذا الشخص أو الشركة أو المؤسسة أو المستثمر الاجنبي متعاقدًا مع شخص أردني الجنسية تتوفر فيه هذه الشروط والمتطلبات المذكورة في الفقرة (أ) من هذه المادة على أن يكون متفراغا للعمل وان يكون مسؤولا بالتكافل والتضامن مع صاحب العمل عن تنفيذ التعليمات والقرارات المتعلقة بالمبيدات.

المادة (٦٣)

لا يجوز الترخيص بتصنيع المبيدات و/أو تجهيزها إلا في مصنع مرخص ومستوفيا للشروط والمتطلبات التالية

- أ - الشروط والمتطلبات التي يجب أن تتوفر في موقع المصنع
- ١ - أن يكون الموقع في منطقة منظمة صناعيا خاصة لهذا الغرض إلا اذا كان الموقع خارج حدود البلديات أو حدود التنظيم و موافق عليه من الجهات المختصة.
- ٢ - أن يكون الموقع موافق عليه من قبل الجهات ذات العلاقة
- ٣ - أن يراعى في اختيار الموقع اتجاه الرياح السائدة في المنطقة وتجنب ما أمكن أن يكون الاتجاه السائد للرياح من المصنع إلى المناطق السكنية المجاورة أو إلى المصانع الغذائية القريبة.
- ٤ - أن يتوفر حول مباني المصنع مساحات إضافية تسمح بوصول آليات الدفاع المدني إليها في حالات الطوارئ وعلى أن يؤخذ بعين الاعتبار التطور والتوسع المتوقع للمصنع في المستقبل.

٥ - أن تكون مباني المصنع الذي يقع خارج المدن الصناعية مفصولة عن الأبنية المجاورة لها بسور إسمنتي لا يقل ارتفاعه عن مترين وبه بوابات مناسبة تمكن من تسهيل الحركة أثناء حالات الطوارئ

ب - الشروط والمتطلبات التي يجب أن تتوفر في صالات التصنيع والمرافق الأخرى :

١ - أن تتوفر في المصنع صالة خاصة لتجهيز المكونات الأولية منفصلة تماما عن صالة التصنيع .

٢ - أن تتوفر في المصنع صالة خاصة للتصنيع و تعبئة المنتج النهائي.

٣ - أن تكون الأبنية المستخدمة في الأعمال الإدارية والمكتبية منفصلة عن صالات الإنتاج و مستودعات المواد الأولية ومستودعات المواد المنتجة.

٤ - أن تتوفر في المصنع مستودعات خاصة لتخزين المواد الأولية و عبوات المنتج النهائي ومستودعات أخرى لتخزين المواد المنتجة.

٥ - أن تتوفر في المصنع مستودعات خاصة لتخزين اسطوانات و خزانات الغاز مع الأخذ بعين الاعتبار الاشتراطات التي تحددها الجهات الحكومية الأخرى

٦ - أن يتوفر في المصنع مختبر وفق الشروط المنصوص عليها في الفقرة (و) من هذه المادة.

٧ - أن يتوفر في المصنع غرف منفصلة وكافية لتغيير ملابس العمال مزودة بخزانة خاصة لكل عامل وان تكون غرف الذكور منفصلة عن غرف الإناث.

٨ - أن يتوفر في المصنع دورات مياه مناسبة منفصلة للذكور وأخرى للإناث وبمعدل دورة مياه واحدة لكل عشرة عمال أو عاملات وأن تتوفر أعداد كافية من المبال و المغاسل في دورات المياه وأن تزود هذه الدورات بالمطهرات و مواد التنظيف و الصابون و الماء الساخن و البارد باستمرار.

٩ - أن يتوفر في المصنع أماكن مناسبة للاغتسال مزودة (بدوشات) بمعدل دوش واحد على الأقل لكل عشرة عمال على أن تكون الأماكن المخصصة للإناث منفصلة عن الأماكن المخصصة للذكور.

١٠ - أن يتوفر في المصنع صالة خاصة لاستراحة العمال منفصلة فصلا كاملا عن صالات الإنتاج والعمل وجيدة التهوية والإنارة ذات جدران نظيفة ومستوية ومطلية بلون فاتح مريح للنظر وسهلة التنظيف ومجهزة بطاولات ومقاعد مناسبة ومزودة بمغاسل ووسائل التنظيف اللازمة .

١١ - أن توضع لوحة على مدخل الصالة تمنع دخول النساء الحوامل والاطفال إليها.

ج - الشروط والمتطلبات التي يجب أن تتوفر في بناء المصنع :

١ - أن تكون المواد المستخدمة في البناء مقاومة للحريق و أن تكون جدران البناء الداخلية سهلة التنظيف وناعمة الملمس ومصممة بما يمكن من حجب للهب ومقاومة للتآكسد أو التفتت.

٢ - أن تكون مساحات و حجم صالات الإنتاج والعمل متناسبة مع عدد و حجم الماكينات و أن لا يقل ارتفاع البناء الخاص بصالات الإنتاج عن ستة أمتار.

٣ - أن تكون الأبواب المؤدية إلى صالات الإنتاج مقاومة للحريق وذاتية الإغلاق و متحركة بالاتجاهين و غير منفذة للدخان.

٤ - أن يكون البناء مزودا بخطوط مجاري ووسائل تصريف الفضلات بطرق صحية على أن تكون مصارف الفضلات الصحية مفصولة عن مصارف الفضلات الناتجة عن عملية التصنيع.

هكذا من الأشغال

- ٥- أن تكون أرضيات المصنع خالية من الندبات سهلة التنظيف ومصممة بميل مقداره نصف سنتيمتر لكل متر نحو مصارف الفضلات الإنتاجية.
- ٦- أن يكون السقف من النوع الواقى من مياه الأمطار وأشعة الشمس و سهل التنظيف.
- ٧- أن تكون خطوط الإنتاج مفصولة عن بعضها البعض فصلا كاملا.
- ٨- أن لا تستخدم الأبنية الواقعة تحت مستوى الأرض أو في الطوابق العليا كصالات للإنتاج أو كمستودعات لتخزين المواد الأولية أو المنتجة.
- ٩- أن تتوفر التجهيزات اللازمة في صالات الإنتاج والمستودعات التي تمكن من السيطرة على تسرب المواد الكيميائية أو انسكاباتها ومعالجتها بشكل آمن.
- د - الشروط والمتطلبات المتعلقة بتهوية وإدارة المصنع ومراقبته:
 - ١- أن تتوفر في جميع الغرف: و صالات الإنتاج التهوية الكافية التي تمكن من حفظ درجة الحرارة فيها حسب المواصفة القياسية الأردنية وأن يكون فيها فتحات صغيرة منخفضة محمية تعلوها نوافذ أخرى في مستوى أسفل السقف وفي الجدران المتقابلة مع ضرورة وجود فتحات في السقف قابلة للفتح من الجانبين.
 - ٢- أن يتم تركيب أجهزة شفط مركزية لتبديل الهواء ذات قدرة كافية بحيث لا يقل عدد مرات تبديل الهواء عن ١٢ مرة في الساعة الواحدة وأن يتم تركيب أجهزة شفط موضعية مثبتة على ماكينات الخلط و التعبئة ذات قدرة شفط تكفي لسحب الأبخرة والغازات و الأبخرة الناتجة عن عملية الخلط والتعبئة وتمكن من خفض تركيزها لما هو دون الحد المسموح به في البيئة وعلى أن لا تكون هذه الأجهزة من النوع الذي يصدر ضجيجا أعلى من (٨٥ ديسيبل أو من النوع الذي يصدر شررا.
 - ٣- أن تتوفر في الغرف والصالات والمرافق الأخرى الإنارة الطبيعية و الاصطناعية الكافية المطابقة للمواصفة القياسية الأردنية لمستوى الإنارة في بيئة.
 - د - الشروط والمتطلبات التي يجب أن تتوفر في المستودعات وشروط التخزين فيها:
 - ١- أن تكون المستودعات ضمن المواصفة الأردنية والخاصة بالاحتياطات الوقائية العامة لخزن المواد الخطرة وأن تكون مبنية حسب الاشتراطات الخاصة بالبناء
 - ٢- أن تكون مستودعات المواد الخام منفصلة عن مستودعات المواد المنتجة وأن تكون منفصلة عن قاعة الإنتاج والمرافق الأخرى.
 - ٣- أن يخصص قسم خاص لخزن المواد السائلة منفصلا عن قسم خزن المواد الجافة.
 - ٤- أن تتوفر في المستودعات التهوية الطبيعية و الاصطناعية وبما يتناسب مع واقعها وحجمها وطبيعة المواد المخزنة فيها
 - ٥- أن تتوفر داخل المستودع ممرات كافية تمكن من سهولة الحركة داخلها.
 - ٦- أن تكون المستودعات مزودة بمعدات مكافحة الحريق وفقا لما تقرره الجهات الحكومية المختصة
 - ٧- أن يخصص في المستودعات غرف خاصة لخزن المواد الخطرة منفصلة نهائيا عن مستودعات المواد الأخرى.
 - ٨- أن تكون ساحات التخزين المكشوفة محمية بمظلات واقية مناسبة.
 - ٩- أن تتوفر في المستودعات رفوف لتخزين المواد متناسب وطبيعة ونوع وحجم العبوات التي سيتم تخزينها عليها على أن يوضع على هذه الرفوف علامات إرشادية تبين خواص المادة المخزنة عليها
 - ١٠- أن لا يزيد ارتفاع البراميل المخزنة داخل المستودعات على ثلاثة طبقات.

هكذا من الأعمال

- ١١- إذا كان للمستودع تديابيك يجب أن تكون على ارتفاع عال ومحمية بشبك معدني يمنع دخول أشخاص غير مصرح لهم بالدخول.
- ١٢- أن يوضع فوق خزانات المواد الأولية خارج بناء المصنع مظلات واقية ومرشات ماء وأن لا تقل المسافة بينها وبين أقرب بناء عن عشرة أمتار وأن يكون كل خزان منها محاط بحوض مناسب يتسع لاحتواء ما مقداره ١٠٪ من سعته في حالة التسرب.
- و - الشروط والمتطلبات التي يجب أن تتوفر في مختبرات المصنع:
 - ١- أن يكون مبنى المختبر مستقلا عن باقي أقسام المصنع ومصمما وفق الأسس والمعايير العلمية
 - ٢- أن تتوفر فيه الأجهزة والمعدات التالية
 - جهاز الكروماتوغراف وتوابعه Gas-Liquid Chromatography
 - جهاز HPLC
 - ميزان حساس
 - جهاز القياس الأسى الهيدروجيني PH-Meter
 - جهاز قياس ضغط الغاز في عبوات الأبروسولات
 - جهاز قياس درجة التوهج والانصهار
 - جهاز قياس نسبة الرطوبة
 - مناخل لقياس درجة النعومة في المساحيق
 - تالجة لحفظ العينات القياسية
 - جهاز تقطير
 - فرن كهربائي للتجفيف
 - ز - الشروط والمتطلبات التي يجب أن تتوفر في الآلات والماكينات المستخدمة في المصنع
 - ١- أن تراعى كافة الشروط المنصوص عليها في تشريعات الوقاية والسلامة من الآلات والماكينات ومواقع العمل الصادرة وفقا لقانون العمل الأردني
 - ٢- أن تعمل بشكل آلي (أوتوماتيكي) كامل
 - ٣- أن يكون جهاز الخلط مصنوعا من مادة غير قابلة للصدأ والتآكل ومحكم الإغلاق أثناء عملية الخلط وأن تتم عملية تغذيته بالمواد الأولية بشكل آلي على أن يكون محاطا بمنصة واقية محمية إذا كان ارتفاعه يزيد على متر ونصف لتساعد في عملية التعبئة و خدمة الجهاز
 - ٤- أن يكون جهاز التعبئة مصنوعا من مواد غير قابلة للصدأ والتآكل ولا يسمح بأي تسرب منه أثناء عملية التعبئة و مزودا بعدد يبين كمية المواد المعبئة فيه وأن تتم تغذيته من خزان التزويد بشكل آلي
 - ٥- أن يكون متوفرا في جهاز فحص التسرب للعبوات المضغوطة (الحمام المائي) أجهزة تسخين ذاتية و أجهزة تنظيم درجة الحرارة تكفل بقاء حرارة الماء ثابتة عند درجة حرارة ٤٥ مئوية لمدة الفحص المقررة على أن لا يقل مكوث العبوة المضغوطة فيه عن خمسة دقائق ويفضل أن تتم عملية الفحص أثناء نقل العبوات بواسطة الحزام الناقل
 - ح - الشروط والمتطلبات التي يجب أن تراعى في عملية التخلص من فضلات العملية الإنتاجية:

- ١- أن يتوفر في موقع المصنع حفرة محمية وغير نافذة ومنفصلة عن حفرة الفضلات الصحية لتجميع الفضلات السائلة الناتجة عن عمليات التصنيع أو الشطف والتنظيف أو الانسكابات والتسربات.
- ٢- أن يتم معالجة الفضلات السائلة الصناعية بطرق المعالجة المناسبة حسب نوعية المبيد و التركيب الكيماوي لهذه الفضلات في الحفرة غير النافذة أو من خلال وحدة المعالجة الخاصة وذلك قبل تصريفها للمجاري العامة أو نقلها إلى الأماكن المخصصة من قبل وزارة المياه والري والمؤسسة العامة لحماية البيئة
- ٣- أن يتم جمع الفضلات الصلبة غير الضارة بأكياس و حاويات خاصة يتم التخلص منها يوميا أما الفضلات الصلبة التي تحتوي على مواد ضارة فيتم فصلها وصعها في حاويات خاصة تنقل فيما بعد بوسائل آمنة إلى أماكن محددة يتم تعيينها من قبل الجهات الحكومية المختصة .
- ٤- أن يتم تغريغ البراميل المعدنية جيدا من المواد الأولية وان تغسل بالمذيبات المناسبة ومن ثم بالماء ثلاث مرات على أن لا تقل كمية المياه المستخدمة في كل غسلة عن ما نسبته ٢٠% من حجم البرميل مع الحرص على تغريغ البرميل جيدا بعد كل غسلة و تصريف مياه الغسيل إلى الحفرة المخصصة أو إلى محطة المعالجة وان تدعم بعلاجات تحذيرية ثابتة بعدم استعمالها لحفظ الأغذية البشرية والأعلاف الحيوانية والأدوية والمياه
- ٥- أن يتم التخلص من الأوعية البلاستيكية الفارغة - بعد معالجتها بالغسل ونظفها ووضعها في براميل فارغة مغطاة - في المكبات المعتمدة أو حرقها في المرمدة المناسبة للنفايات الخطرة إن وجدت.
- ٦- أن يتم تخزين الأكياس والعبوات الورقية في براميل فارغة و مغطاة بإحكام والتخلص منها فيما بعد في المكبات المعتمدة أو حرقها في المرمدة المناسبة للنفايات الخطرة إن وجدت.
- ٧- أن يتم ثقب عبوات الأيروسولات وتغريغها من المبيد و طمرها على عمق نصف متر في المكبات المعتمدة
- ٨- أن يتم جمع المذيبات العضوية المستهلكة والملوثة بالمبيدات نتيجة لعمليات غسيل الأجهزة والبراميل في براميل ملاتمة لحين معالجتها أو البت بالطريقة المناسبة للتخلص منها وفقا لما تحدده الجهات الحكومية المختصة.
- ٩- أن تتم معالجة أبخرة المبيدات التي تتجمع في أنظمة الشفط أو الناتجة عن الانسكابات الجافة وفقا لنوعية المواد الفعالة وبالطرق المناسبة لمعالجتها و التخلص منها.
- ١٠- أن يلتزم العمال بغسل ملابس العمل ضمن منطقة المصنع وان يتم تصريف مياه الغسيل إلى الحفرة الخاصة بمياه التصنيع أو إلى وحدة المعالجة إن وجدت إضافة إلى الالتزام بالتخلص من ملابس العمل التالفة وفقا لنص البند (٧) من الفقرة (ج) من هذه المادة
- ١١- يحظر طرح المبيدات بأنواعها في مكبات النفايات المكشوفة أو في البيئة المجاورة للسيول وللوديان وللمجاري الأنهار كما يحظر استعمال طريقة الحرق المفتوح للنفايات المبيدات وكذلك طرح أو تصريف الفضلات السائلة إلى الحفر الامتصاصية المنفذة .
- ١٢- أن يتم مراقبة الانبعاثات الغازية والأبخرة المتصاعدة من المصنع إلى الهواء الخارجي المحيط وتركيب أنظمة جمع مناسبة على مخارج الانبعاثات وفلاتر خاصة عند مخارج الهواء تضمن عدم تأثر البيئة الخارجية.

هكذا من الأشغال

- ط - يجب أن تتوفر في المصنع معدات الوقاية الشخصية الكافية للعاملين فيه ومستلزمات الإسعافات الأولية التالية :
- ١- ملابس عمل واقية (أفرولات) وصدرية مطاطية مناسبة
 - ٢- أغطية قماشية لتغطية الشعر والرأس ونظارات واقية وقناع كامل للوجه.
 - ٣- أجهزة تنفس كاملة وكمامات مزودة بفلتر خاصة بالمبيدات و المواد الكيماوية قابلة للتغير.
 - ٤- قفازات مطاطية أو بلاستيكية مناسبة من النوع الطويل تغطي الساعدين
 - ٥- أحذية عمل مصنوعة من مادة مناسبة لصناعة المبيدات
 - ٦- صندوق إسعاف أولي في كل مبنى أو صالة منفصلة يحتوي على كافة المواد اللازمة للإسعافات الأولية العامة والخاصة بالمبيدات
 - ٧- الوسائل الخاصة بغسل العيون عند تعرضها لحادث تلوث.
 - ٨- دليل مطبوع باشرتاطات التعامل السليم مع المواد الأولية ومنتجاتها يتم تزويد العاملين في المصنع والمستخدم النهائي لهذه المواد به ولوحات تحذيرية تتضمن هذه الاشتراطات تعلق في أماكن بارزة داخل الغرف وصالات الإنتاج

المادة (٦٤)

- لا ينظر بطلب الترخيص بتصنيع المبيدات و/أو تجهيزها ما لم يكن مرفقا بالطلب موافقة الجهات التالية:
- ط - وزارة الصحة
 - ز - وزارة الصناعة والتجارة
 - ح - وزارة الشؤون البلدية والقروية
 - د - وزارة العمل
 - س - وزارة البيئة
 - هـ - المديرية العامة للدفاع المدني

المادة (٦٥)

- أ- يقدم طلب الترخيص للوزارة وتقوم المديرية بتدقيق طلب الترخيص للتأكد من توافر كافة الوثائق والمعلومات المطلوبة وفقا لاحكام هذه التعليمات خلال خمسة عشر يوما من تاريخ تقديم الطلب
- ب- يشكل المدير لجنة من ثلاثة من المختصين في الوزارة للكشف على المصنع و مرافقه للتأكد من استيفاءهما لكافة الشروط والمتطلبات المنصوص عليها في هذه التعليمات على أن يرافق اللجنة أثناء عملية الكشف طالب الترخيص أو وكيله المعتمد وعلى اللجنة تقديم تقرير بواقع الحال.
- ج- اذا تبين نتيجة الكشف وجود نواقص أو وجود مخالفة للشروط والمتطلبات المنصوص عليها في هذه التعليمات يوجه المدير لطالب الترخيص إشعارا مبينا فيه النواقص والمخالفات التي تم الوقوف عليها ويمنح طالب الترخيص مهلة لاستكمال النواقص أو تصويب المخالفة خلال مدة أقصاها مائة وثمانون يوما اعتبارا من تاريخ تبليغه الإشعار.
- د- اذا لم يتمكن طالب الترخيص من استكمال النواقص أو تصويب المخالفة خلال المهلة المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة يحق للوزير وبناء على طلب خطي من طالب الترخيص وبترتيب من المدير تمديد المهلة مائة وثمانون يوما أخرى من تاريخ انتهاء المهلة الأولى .

- ٢- إذا لم يتقدم طالب الترخيص بطلب لتمديد المهلة أو إذا لم يوافق الوزير على تمديد المهلة الأولى لأي سبب من الأسباب يصدر المدير قراراً باعتبار الطلب غير موافق عليه ويتم إبلاغ طالب الترخيص بذلك.
- هـ- إذا تبين من الكشف الأول أو الثاني على المصنع ومرافقه بأنه مستوفياً لكافة الشروط والمتطلبات يصدر المدير قراراً مبدئياً بالموافقة على الطلب ويبلغ هذا القرار إلى طالب الترخيص خلال أسبوعين من تاريخ اتخاذ الاستكمال إجراءات الترخيص.
- و- يستوفى من طالب الترخيص بدل الترخيص المقرر بموجب احكام القرار رقم (١/ز) لسنة ٢٠٠٣
- ز- ينظم رئيس القسم المعني في المديرية الرخصة على أربعة نسخ وفق النموذج المعتمد توقع منه ويصادق عليها المدير وتختتم بالخاتم الرسمي للوزارة وتسلم النسخة الأولى منها لطالب الترخيص وترسل الثانية لمديرية الزراعة المعنية وتحفظ الثالثة مع ملف الطلب وتبقى الرابعة في جلد الرخص.
- ح- توثق الرخصة في السجل الخاص لدى المديرية.

المادة (٦٦)

- يكون سريان مفعول الرخصة التي تصدر لأول مرة من تاريخ إصدارها ولنهاية اليوم الأخير من السنة التي صدرت فيها وتجدد الرخصة سنوياً في موعد لا يتجاوز نهاية الدوام الرسمي ليوم العمل الأخير من شهر آذار بعد أن تستوفي الوزارة بدل الخدمات المقررة.

المادة (٦٧)

- أ- على المصنع المرخص التقيد بخطوات الإنتاج التي تم تحديدها الرخصة ولا يجوز إضافة خطوط إنتاج جديدة أو تغييرها إلا بواقفة مسبقة من الوزارة
- ب- إذا تم فسخ أو إنهاء التعاقد ما بين صاحب الترخيص والشخص المتعاقد معه لإدارة المصنع فنياً على صاحب الترخيص إخطار المديرية بذلك خلال عشرة أيام عمل من تاريخ فسخ العقد أو إنهائه وتزويدها باسم الشخص البديل وبالوثائق الخاصة به والمنصوص عليها في هذه التعليمات خلال أسبوع من تاريخ فسخ العقد أو إنهائه.

المادة (٦٨)

- أ- على إدارة المصنع الاحتفاظ بسجلات وقيود رسمية وفق النماذج المعتمدة من الوزارة تدون فيها كافة المعلومات المتعلقة بالعملية الإنتاجية فيه كأنواع وكميات المواد التي تدخل في عملية التصنيع والمواد المصنعة أو الأجهزة وكمياتها وأرقام التشغيل وتاريخ التصنيع وأي معلومات أخرى تراها ضرورية وتكون هذه السجلات خاضعة للتفتيش الدوري والمفاجئ في أي وقت من اليوم يكون المصنع فيه مفتوحاً
- ب- على إدارة المصنع تزويد الوزارة في نهاية الشهر السادس من كل سنة وفي نهاية الشهر الأخير منها بكشف يتضمن أنواع وكميات المبيدات التي صنعها أو أنتجها أو جدها خلال هاتين الفترتين

المادة (٦٩)

يجوز للمصنع المرخص بتصنيع المبيدات و/ أو تجهيزها استيراد المادة الفعالة والمواد المضافة التي ستدخل في تركيبة المبيدات التي يصنعها أو يجهزها بعد الحصول على موافقة مسبقة من المديرية ولا يجوز التخليص عليها وإخراجها من الساحة الجمركية إلا بإذن تسليم خاص من المديرية بعد أن يتم تزويدها بفاتورة الشراء وشهادة من الشركة الصانعة تبين نسبة نقاوة المادة أو المواد الفعالة وبيان الشوائب التي تحملها ونسبها وأن تجتاز اختبار التحليل.

المادة (٧٠)

على صاحب الترخيص الذي يرغب بالتوقف كلياً أو جزئياً عن تصنيع المبيدات و/ أو تجهيزها لأي سبب من الأسباب ولمدة تزيد على ثلاثة أشهر عليه إشعار المديرية بذلك خطياً خلال عشرة أيام من تاريخ التوقف عن التصنيع وتزويدها بأنواع وكميات المبيدات المتوفرة لديه بتاريخ توقفه عن التصنيع

الباب الخامس

الاتجار بالمبيدات وتداولها

المادة (٧١)

لا يجوز الاتجار بالمبيدات وتداولها محلياً إلا إذا كانت مسجلة وبترخيص مسبق من الوزارة.

المادة (٧٢)

- أ- لا يجوز الترخيص بممارسة مهنة الاتجار بالمبيدات أو تداولها إلا لشخص أردني الجنسية من حملة أي من المؤهلات المنصوص عليها في البنود (١، ٢، ٣) من هذه الفقرة أو متعاقداً مع أي من حملتها ممن تتوفر فيه المتطلبات المبينة إزائها حسب مقتضى الحال وأن يكون متقرباً تفرغاً كاملاً للعمل في المحل أو المعرض الذي ستنتم فيه عملية الاتجار
- ١- درجة البكالوريوس في العلوم الزراعية تخصص وقاية نبات أو مبيدات أو شعبة عامة أو إنتاج نباتي مع خبرة ثلاث سنوات وأن يكون مسموحاً له بمزاولة المهنة لدى نقابة المهندسين الزراعيين.
- ٢- درجة البكالوريوس في العلوم الزراعية في التخصصات الأخرى غير المنصوص عليها في البند (١) من هذه الفقرة مع خبرة لا تقل عن ثلاث سنوات في مجال الاتجار بالمبيدات وتداولها موثقة بشهادة صادرة من الجهة التي مارس العمل لديها في هذا المجال ومصدقة من وزارة العمل وعلى أن يكون مسموحاً له بمزاولة المهنة لدى نقابة المهندسين الزراعيين.
- ٣- درجة الدبلوم من معهد زراعي متوسط معترف به من الجهة الحكومية المختصة في المملكة مع خبرة لا تقل عن خمس سنوات في مجال الاتجار بالمبيدات وتداولها موثقة بشهادة صادرة من الجهة التي مارس العمل لديها في هذا المجال ومصدقة حسب الأصول.
- ب- إذا كانت شهادة الخبرة المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة صادرة من جهة ما خارج المملكة يجب أن تكون مصدقة من الجهة المختصة في الدولة التي مارس العمل فيها.

المادة (٧٣)

- في حالة فسخ التعاقد بين صاحب التصريح والمتعاقد معه فعلى صاحب العمل ان يعلم الوزارة خطياً بفسخ العقد واسم البديل خلال شهر واحد من تاريخ فسخ العقد.

المادة (٧٤)

لا يجوز الترخيص بممارسة مهنة الاتجار بالمبيدات وتداولها إلا اذا توفر لدى طالب الترخيص محلاً أو معرضاً تتوفر فيه الشروط والمتطلبات التالية :-

- ١ - أن تكون أرضيته ملساء سهلة التنظيف
- ٢ - أن يكون جيد التهوية والإضاءة وتوفر فيه أجهزة شطف هواء مناسبة
- ٣ - أن يحتوي رفوف عرض مناسبة ويفضل أن تكون خزائن محكمة الإغلاق
- ٤ - أن يتوفر فيه صندوق للإسعافات الأولية يحتوي على مواد الإسعاف الأولى التي تتناسب مع طبيعة العمل
- ٥ - أن يتوفر فيه خزانة منفصلة ومقفلية لتخزين المبيدات مقيدة الاستعمال
- ٦ - أن تتوفر فيه المواد والمعدات اللازمة لمعالجة الانسكابات وتمكن من السيطرة عليها
- ٧ - أن تتوفر فيه دورة مياه مناسبة متصلة بالصرف الصحي أو بحفرة امتصاصية
- ٨ - أن تتوفر فيه أجهزة السلامة العامة كالملابس الواقية وكمامات التنفس وغطايات الحريق
- ٩ - أن يكون متصلاً به مخزن ملائم لتخزين المبيدات ويجوز أن يكون هذا المخزن بناء منفصل أو مجاور للمحل أو المعرض وإن يتوفر في هذا المخزن الشروط والمتطلبات المنصوص عليها في البنود (٨، ٦، ٢، ١) من هذه المادة شريطة أن يتم تخزين المبيدات فيه بشكل يمكن من الوصول إليها بسهولة وأن يتم فصل المبيدات السائلة عن المبيدات الجافة

المادة (٧٥)

١ - يقدم طلب الترخيص لمديرية زراعة المحافظة المختصة على النموذج المعتمد وعلى نسختين مرفقاً بكل منهما نسخة من الوثائق التالية حسب مقتضى الحال :-

- ١ - صورة مصدقة عن المؤهل العلمي لطالب الترخيص أو الشخص المتعاقد معه
- ٢ - صورة مصدقة عن إجازة مزاوله المهنة لطالب الترخيص أو الشخص المتعاقد معه من نقابة المهندسين الزراعيين إذا كان أي منهما مهندساً زراعياً
- ٣ - صورة مصدقة عن البطاقة الشخصية لطالب الترخيص أو الشخص المتعاقد معه
- ٤ - نسخة عن عقد العمل مصدقاً من وزارة العمل إذا كان طالب الترخيص متعاقداً مع شخص آخر
- ٥ - صورة مصدقة عن شهادة الخبرة لطالب الترخيص أو الشخص المتعاقد معه
- ٦ - سند ملكية المحل أو المعرض أو عقد الإيجار إذا كان المحل أو المعرض مستأجراً
- ٧ - مصدقاً وصورة عن إذن الإنشغال الصادر من السلطات البلدية المختصة وصلاً مالياً باستيفاء بدل الترخيص المنصوص عليها في القرار رقم ١/ لسنة ٢٠٠٣ بدل الخدمات الزراعية ولا يسترد هذا الرسم في حالة الاستكاف عن الطلب أو عدم الموافقة عليه

ب- اذا تبين بان الطلب ومرفقاته مستكملاً لكافة الشروط والمتطلبات المنصوص عليها في هذه التعليمات يكلف مدير الزراعة لجنة فنية للكشف على المحل أو المعرض للتأكد من استيفاءه للشروط والمتطلبات المنصوص عليها وينظم تقريراً بالكشف على النموذج المعتمد وعلى ثلاثة نسخ يوقع عليه أعضاء اللجنة

وطلب الترخيص أو وكيله على ان يتم العمل على اصدار الترخيص المطلوب اذا كانت كافة الشروط والمتطلبات مستوفاه من قبل مدير الزراعة وعلى النموذج المعتمد لهذه الغاية.

ج- يسري مفعول الترخيص لمدة سنة واحدة تنتهي في ٣١ كانون الأول ويجدد سنوياً في مدة اقصاها شهر اذار .

د - تسلم النسخة الأولى من الرخصة لطالب الترخيص الذي عليه وضعها في مكان بارز في المحل وترسل الثانية للمديرية.

المادة (٧٦)

على المرخص له بممارسة مهنة الاتجار بالمبيدات وتداولها الاحتفاظ بسجلات وقيود رسمية وفق النماذج المعتمدة من الوزارة تدون فيها كافة المعلومات المتعلقة بأنواع وكميات المبيدات التي تدخل المحل أو المعرض وتخرج منه ومصادر الشراء والجهات التي تم البيع إليها وأي معلومات أخرى يحددها النموذج المعتمد وتكون هذه السجلات خاضعة للتفتيش الدوري والمفاجئ في أي وقت من اليوم

الباب السادس

احكام عامة

المادة (٧٧)

أ - يحظر عرض أي مادة مخصصة للاستهلاك البشري أو الحيواني في المحل أو المعرض المرخص للاتجار بالمبيدات وتداولها

ب- يحظر حفظ المبيدات بعبوات زجاجية أو بعبوات غير صالحة أو غير ملائمة لحفظ المبيدات من المؤثرات الخارجية التي قد تتسبب في تغيير تركيبها.

ج- يحظر حفظ المبيدات أو تخزينها أو عرضها للبيع في غير عبواتها الأصلية المحكمة الإغلاق (المختومة)، كما يحظر فتح هذه العبوات أو تجزئة المبيد الا بموافقة الوزارة.

د- يحظر أن يعرض للبيع في المحل أو المعرض المرخص أي مبيد لا تحمل عبوته بطاقة البيان (الملصقة) المعتمدة لدى تسجيله

هـ- يحظر عرض أو بيع أي مبيد غير مسجل لدى الوزارة.

و- يحظر عرض أو بيع أي مبيد انتهت مدة صلاحيته.

ز- يحظر نقل المبيدات من مكان لآخر إلا ضمن وسائل آمنة لا تسمح بانسكابها أو تآثرها.

ح- يحظر بيع المبيدات متعددة الاستعمال الا في المحلات والمعارض التي يشرف عليها مهندس زراعي

المادة (٧٨)

يحق للأجهزة المختصة في المديرية أو في مديرية الزراعة أخذ عينات من المبيدات المخزنة في مستودعات الشركات المستوردة ومن المبيدات المعروضة للبيع في المحلات أو المعارض المرخصة ومن المبيدات المنتجة أو المجهزة في المصانع لتحليلها في مختبرات الوزارة أو أي مختبر آخر تراه مناسباً للتأكد من مطابقتها للمواصفات أو للقواعد الفنية

المادة (٧٩)

لا يجوز لأي شركة أو مستورد أو مصنع إصدار نشرات فنية محلية أو زراعية عن أي مبيد أو الإعلان عنه دون موافقة مسبقة من المدير وشرط أن يكون هذا المبيد مسجلاً ومسموحاً باستعماله في المملكة.

المادة (٨٠)

أ - إذا انتهت مدة صلاحية أي مبيد وكان لدى الشركة المستوردة أو المصنعة له في المملكة كميات لم يتم استعمالها يحق للشركة أو المصنع التقدم بطلب خطي للمديرية لتمديد مدة صلاحيته على أن يحدد بالطلب الكمية المتوفرة منها.

ب - إذا رأى المدير أن هناك إمكانية لدراسة الطلب يكلف أحد المختصين في المديرية بإحضار عيوتين من المبيد المطلوب تمديد مدة صلاحيته بعد أن يقوم مقدم الطلب بدفع اجور التحليل المقررة

ج - ترسل إحدى العيوتين مختومة إلى مختبر تحليل المبيدات أو إلى أي مختبر آخر يعتمد عليه المدير لتحليل العينة

د - إذا وجد المدير أن هناك إمكانية لتمديد مدة الصلاحية يصدر قراراً بذلك يحدد فيه مدة التمديد على أن لا تزيد عن ٦ أشهر.

هـ - يلزم طالب التمديد بتثبيت رقم قرار التمديد وتاريخه ومدة الصلاحية الجديدة وإذا تبين نتيجة التحليل عدم مطابقة المواصفات التي سجل المبيد على أساسها لا ينظر بطلب التمديد ويتم مصادرة المبيد وأتلافه حسب القوانين المرعية

المادة (٨١)

كل من يخالف احكام هذه التعليمات يعاقب بالعقوبات النصوص عليها في الفقرة (و) من المادة (٢١) من قانون الزراعة رقم (٤٤) لسنة ٢٠٠٢

المادة (٨٢)

تلغى هذه التعليمات القرارات التالية:-

- ١ - قرار شروط واجراءات الترخيص باستيراد مبيدات الافات الزراعية رقم (١) لسنة ١٩٨٦
- ٢ - قرار شروط واجراءات تسجيل مبيدات الافات الزراعية رقم (٢) لسنة ١٩٨٦
- ٣ - قرار شروط استيراد مبيدات الافات الزراعية رقم (٣) لسنة ١٩٨٦
- ٤ - قرار شروط الاتجار وبيع وتداول مبيدات الافات الزراعية رقم (٤) لسنة ١٩٨٦

طراد الفايز

وزير الزراعة

تعليمات رقم (ز/٢٣) لسنة ٢٠٠٣

تعليمات تنظيم أسواق الجملة للخضار والفواكه الطازجة خارج حدود البلديات

صادرة بموجب المادة (٥٩) من قانون الزراعة

المؤقت رقم (٤٤) لسنة ٢٠٠٢

المادة (١)

تسمى هذه التعليمات (تعليمات تنظيم أسواق الجملة للخضار والفواكه الطازجة خارج حدود البلديات لسنة ٢٠٠٣) ويعمل بها من تاريخ نشرها في الجريدة الرسمية.

المادة (٢)

تشكل وبقرار من الوزير لجنة في الوزارة تسمى لجنة ترخيص أسواق الخضار والفواكه الطازجة وتتكون من مهندسين زراعيين اثنين من الوزارة ومندوب عن كل من مديريات الزراعة والصحة والبلديات والبيئة في المنطقة.

المادة (٣)

لا يجوز إقامة سوق جملة للخضار والفواكه الطازجة خارج حدود البلديات دون الحصول على تصريح من الوزير بناء على تنسيب اللجنة.

المادة (٤)

يمنح تصريح المزاولة بقرار من الوزير بعد الكشف الحسي من قبل اللجنة على الموقع للتأكد من استيفاءه لكافة الشروط الفنية والتعليمات الواردة على أن يتم تجديده سنوياً.

المادة (٥)

تسري هذه التعليمات على كافة أسواق الجملة خارج حدود البلديات المخصصة لأغراض بيع محاصيل الخضار والفواكه الطازجة بالجملة فقط ويحظر فيه البيع بالمفرق.

المادة (٦)

تكون إدارة سوق الجملة مسؤولة أمام الجهات ذات العلاقة عن النشاطات التي يتم ممارستها داخل السوق.

هكذا من المأمور

المادة (٧)

يكون البيع في السوق بالمزاد العلني وإدارة السوق أن تستثني من ذلك الحالات التي تقل فيها القيمة التقديرية للأصناف المباعة عن عشرة دنانير.

المادة (٨)

تستوفي إدارة السوق عن المحصول الذي يباع و / أو يعرض للبيع في السوق الرسوم المقررة وفقا لما نص عليه نظام الأسواق المركزية المعمول به كحد أقصى

المادة (٩)

يجب أن لا يزيد الحد الأقصى للعمولة التي يحصل عليها وكلاء البيع عن بيع جميع أنواع المحاصيل عن مثيلاتها التي يتم استيفؤها بموجب نظام الأسواق المركزية المعمول به.

المادة (١٠)

يجب أن تتوفر في سوق الجملة للخضار والفواكه الطازجة الاشتراطات الفنية التالية:

أ- الموقع:

- ١- يجب أن تكون أرض السوق مستوية.
- ٢- يجب ربط الموقع مع شبكة الطرق الرئيسية في المنطقة.
- ٣- يجب أن تتوفر فيه الخدمات الضرورية (ماء، كهرباء، هاتف).

ب- تجهيزات السوق:

- ١- أن تتوفر مساحات كافية لاستيعاب المرافق التسويقية اللازمة لكافة النشاطات التجارية الرئيسية (مباني، ساحات مظلة لعرض و بيع المحاصيل، ساحات خاصة لبيع المنتجات المستوردة، وساحة أخرى لبيع المنتجات المعدة للتصدير وساحة خاصة لبيع المنتجات الورقية، مخازن تبريد، لوحات إرشاد وإعلام ومعارض) مع مساحات احتياطية للتوسع المستقبلي.
- ٢- أن تتوفر رمية موازية لمجور الشاحنات لأغراض التحميل والتفريغ.
- ٣- يجب أن تكون ساحات عرض المحاصيل المظلة لتجار الجملة مستوية وبما يسهل معاينة المحاصيل منها من قبل المشترين .
- ٤- أن تتوفر إضاءة كافية في ساحات عرض المحاصيل.
- ٥- قبان أرضي لوزن المحاصيل .
- ٦- توفير ساحات كافية لمواقف السيارات.
- ٧- توفير أماكن (مكاتب) للدوائر الحكومية المعنية بالتسويق الزراعي (وزارة الزراعة، وزارة البيئة ووزارة الصحة) والجهات الأمنية والإسعاف والطوارئ.
- ٨- أن يكون مجهز بنظام تصريف للمياه السطحية وشبكة مياه وصرف صحي.
- ٩- أن يتوفر أسوار حماية. ومدخل ومخرج مستقلان لدخول المنتجات إلى السوق
- ١٠- مصدر طاقة إضافي في حالة الطوارئ

هكذا من الأشهر

ج- وحدة المعلومات:

توفر وحدة معلومات تضمن وجود المعلومات التي تطلبها الجهات ذات العلاقة من حيث كميات وأسعار وأنواع المحاصيل المباعة وحركتها اليومية.

د- العمالة:

- ١- يجب توفير كادر إداري وفني لإدارة مرافق السوق قادر على التعامل مع المتطلبات الإدارية والفنية الواجب توفرها في أسواق الجملة .
- ٢- توفر عدد كاف من العمال للمحافظة على نظافة السوق مع ضرورة توفر طاحنة للتخلص من مخلفات البيع والإرساليات المعدة للإتلاف.

المادة (١١)

يجب تنظيم أوقات البيع ومواعيد إدخال المحاصيل إلى السوق من خلال تعليمات معلنة مسبقا صادرة عن إدارة السوق.

المادة (١٢)

تخضع المحاصيل الداخلة إلى السوق للرقابة والتفتيش من قبل موظف الوزارة .

المادة (١٣)

يتم البيع داخل السوق بالمزاد العلني على أساس الوزن.

المادة (١٤)

يتم إتلاف إرساليات المحاصيل غير الصالحة للاستهلاك البشري بموجب ضبوطات صادرة عن لجنة مكونة من مندوب عن كل من وزارة الزراعة ووزارة الصحة وإدارة السوق وصاحب العلاقة.

المادة (١٥)

كل من يخالف أحكام هذه التعليمات يعاقب بالعقوبات المنصوص عليها في الفقرة (ب) من المادة (٥٩) من قانون الزراعة المؤقت رقم ٤٤ لعام ٢٠٠٢ .

طراد الفايز

وزير الزراعة

تعليمات رقم (ز/٢٤) لسنة ٢٠٠٣

تعليمات تنظيم التخزين المبرد للمنتجات الزراعية الطازجة

صادرة بموجب المادة (٥٩) من قانون الزراعة المؤقت رقم (٤٤) لسنة ٢٠٠٢

المادة (١)

تسمى هذه التعليمات (تعليمات تنظيم التخزين المبرد للمنتجات الزراعية الطازجة لسنة ٢٠٠٣) ويعمل بها من تاريخ نشرها في الجريدة الرسمية .

المادة (٢)

تطبق هذه التعليمات على جميع مخازن التبريد المعدة لأغراض تخزين الخضار والفواكه الطازجة وأزهار القطف .

المادة (٣)

تشكل وبقرار من الوزير لجنة تسمى لجنة ترخيص مخازن التبريد وتتكون من مهندسين زراعيين عدد (٢) من الوزارة ومندوب عن كل من مديريات الزراعة والصحة والبلديات والبيئة في المنطقة .

المادة (٤)

لا يجوز إقامة أي مخزن لتبريد المنتجات الزراعية دون الحصول على موافقة مسبقة من الوزير ويتسبب من اللجنة المشكلة بموجب هذه التعليمات .

المادة (٥)

يمنح تصريح مزاولة لصاحب مخزن التبريد بقرار من الوزير بعد الكشف الحسي من قبل اللجنة على المخزن للتأكد من توفر كافة الشروط الفنية والتعليمات الواردة على أن يتم تجديده سنوياً .

المادة (٦): يجب أن يجهز كل مخزن بالتجهيزات التالية:

- ١- وحدات تبريد ذات طاقة كافية لتأمين حد البرودة المطلوبة في كافة الغرف .
- ٢- كمبرسور (ضاغط) إضافي أو أكثر لتأمين طاقة تبريد لا تقل عن ٣٥% من مجموع القوة اللازمة لتسيير المخزن المبرد .

- ٣- مولد كهربائي إضافي لاستعماله في حالة انقطاع التيار الكهربائي الرئيسي .
- ٤- أجهزة أوتوماتيكية لضبط درجات الحرارة والرطوبة النسبية والتحكم بها في كل الغرف .
- ٥- نظام تهوية فعال في غرف التبريد .
- ٦- جهاز تسجيل زمني أوتوماتيكي لتسجيل درجات الحرارة والرطوبة النسبية في كل غرفة على أن يوضع في مكان مناسب يسهل الوصول إليه وعلى إدارة البراد أن تحتفظ بالأوراق الفرافيقية مدة سنة واحدة على الأقل .
- ٧- ميزان حرارة زئبقي دقيق على أن تسجل قراءته كل ثماني ساعات على الأكثر .
- ٨- وجود مجسات حرارية داخل غرف التبريد للسيطرة التوماتيكية على نسبة الرطوبة النسبية داخل غرف التخزين .
- ٩- أية تجهيزات جديدة ترى الوزارة ضرورة توفرها في المخازن المبردة مستقبلاً .

المادة (٧)

المحافظة على درجة الحرارة والرطوبة الموصى بها لكل محصول وتجنب التذبذبات بدرجات الحرارة والرطوبة داخل المخزن .

المادة (٨)

أن تتوفر في هذه المخازن الشروط الفنية والصحية الصادرة من الجهات الرسمية المختصة .

المادة (٩)

يتم إدخال الخضار والفواكه إلى مخزن التبريد حال ورودها وإذا تعذر فيجب وضعها في ممرات المخزن أو استخدام وسائل التبريد الأولى لتخفيض درجة حرارة الحقل وللقليل من الفارق ما بين درجة حرارة الثمار ودرجة الحرارة المراد التخزين عليها .

المادة (١٠)

يشترط في الخضار والفواكه وأزهار القطف المراد تخزينها أن تكون سليمة وذات جودة عالية وخالية من الإصابات الحشرية والفطرية والإصابات الميكانيكية أو أية إصابات أخرى .

المادة (١١)

يشترط في الخضار وخاصة الدرنات والأبصال أن تكون خالية من ضربة الشمس ومجففة وخالية من الأتربة والأوساخ التي قد تكون عالقة بها من الحقل بسبب طبيعة نمو هذه المحاصيل تحت التربة .

المادة (١٢)

يجب مراعاة الأمور التالية في عمليات التخزين داخل الغرف:-

- أ- ترص العبوات بكافة أنواعها على طبالي خشبية أو بلاستيكية أو أقفاص حديدية تسمح بمرور الهواء شريطة أن تعلو عن سطح الأرض بمقدار (١٠سم) على الأقل .

هكذا من الأشهر

ب) أن تكون العبوات بعيدة عن الجدران بمقدار (١٥ سم) وعن السقف بمسافة ٤٠-٥٠ سم.
ج) ترك ممرات داخل غرف التبريد تسمح بالتفتيش والمعاينة على أن لا يقل عرض الممر الرئيسي عن ٦٠-٧٠ سم وترك مسافة لا تقل عن ١٠ سم بين الرصات لتسهيل حركة الهواء.
د) عدم التخزين تحت أجهزة التبريد تسمح بالتفتيش والمعاينة على أن لا يقل عرض الممر الرئيسي عن ٦٠-٧٠ سم وترك مسافة لا تقل عن ١٠ سم بين الرصات لتسهيل حركة الهواء.
هـ) عدم وقف عمل أجهزة التبريد لأي سبب من الأسباب ما دامت الغرف تحتوي على الخضار والفواكه الطازجة.
و) عدم خزن المحاصيل سريعة التلف بالقرب من الباب الرئيسي.
ز) تخزين الخضار والفواكه وأزهار القطف في عبوات ملائمة من حيث سادة السنع والتسليم والمتانة على أن تكون نظيفة وخالية من النلوث وقوية.

المادة (١٣)

عدم السماح بتخزين أكثر من نوع واحد من الخضار والفواكه وأزهار القطف في الغرفة الواحدة ما لم تتفق هذه المحاصيل مع بعضها البعض من حيث درجة الحرارة والرطوبة ودرجة التحسس لأضرار البرودة والنتاج الروائح وغاز الإيثيلين.

المادة (١٤)

يجب تنظيف وتطهير غرف التبريد وعبوات الخزن قبل وبعد تفريغها من الخضار والفواكه للقضاء على الفطريات العالقة بالجدران والأرضية والسقف وغسلها بالماء لإزالة آثار المواد المطهرة، وكذلك تعقيم العبوات المستخدمة في التخزين وخاصة صناديق الجمع الكبيرة.

المادة (١٥)

يجب أن يتوفر في المخازن المبردة عازل وكذلك عزل الأبواب وذلك للمحافظة على درجات الحرارة داخل غرف التبريد.

المادة (١٦)

في حال التخزين السائب يجب اتباع الطرق السليمة في التخزين من حيث حرية حركة الهواء والهواء المدفوع للمحافظة على الثمار المخزنة وفي الغرف غير المجهزة لهذا الغرض يجب وضع المحصول في حاويات كبيرة للمحافظة عليه.

المادة (١٧)

أن يتم ترقيم غرف التبريد ويخصص سجل يومي لكل منها تدون فيه الكميات الداخلة والخارجة من الخضار والفواكه والأزهار مع أسماء أصحابها وأية نشاطات أخرى تتم عليها.

المادة (١٨)

يحق لموظفي الوزارة المفوضين دخول مخازن التبريد ومراقبتها وإجراء اللازم بحق المخالفين.

المادة (١٩)

يحق للمستاجر أو مستخدم غرف التبريد أن يطلب ورقة تسجيل درجات الحرارة من إدارة المخزن تبين فيه درجات الحرارة للغرفة المستخدمة خلال مدة الخزن لتقاضي الخلاف الذي قد يحصل جراء سوء إدارة الخزن أو حدوث عطل فني.

المادة (٢٠)

يجب على مالك المخزن و/ أو مستاجره تزويد وزارة الزراعة شهرياً بالكميات الداخلة والخارجة من مخازن التبريد من المنتجات الزراعية.

المادة (٢١)

كل من يخالف هذه التعليمات يعاقب بالعقوبات والغرامات المنصوص عليها في الفقرة (ب) من المادة (٥٩) من قانون وزارة الزراعة المؤقت رقم (٩٤) لسنة ٢٠٠٢.

طراد الفاييز

وزير الزراعة

هكذا من أجل

تعليمات رقم (ز/ ٢٥) لسنة ٢٠٠٣

تعليمات شروط التبريد لنقل المنتجات الزراعية الطازجة

صادرة بموجب المادة (٥٩) من قانون الزراعة المؤقت رقم (٤٤) لسنة ٢٠٠٢.

المادة (١)

تسمى هذه التعليمات (تعليمات شروط التبريد لنقل المنتجات الزراعية الطازجة لسنة ٢٠٠٣) ويعمل بها من تاريخ نشرها في الجريدة الرسمية.

المادة (٢)

تطبق هذه التعليمات على جميع الشاحنات المبردة المستخدمة لنقل المنتجات الزراعية وأزهار القطف.

المادة (٣)

يجب أن تزود شاحنة النقل المبرد بالتجهيزات الفنية التالية:

- وحدة تبريد ذات طاقة كافية لتأمين درجات الحرارة المطلوبة
- أن تكون حاوية الشحن المبردة تتمتع بمواصفات ومقاييس دولية من حيث التصميم والمقاسات والنواحي الفنية الأخرى
- أجهزة لتسجيل درجات الحرارة خلال فترة النقل وحتى وصولها للجهة المقصودة.
- موازين لقياس درجة الحرارة والرطوبة النسبية.

المادة (٤)

يجب مراعاة الشروط التالية في النقل المبرد قبل وأثناء وبعد التحميل وكما يلي:

أولاً: قبل التحميل

- يجب التأكد من سلامة حاوية الشاحنة المبردة من النواحي الفنية.
- يجب التأكد من صلاحية الحلق المطاطية للأبواب وصيانة العوارض الخشبية أو المطاطية المثبتة على الجدران الداخلية وكذلك التأكد من سلامة التهوية في أرضية البراد لضمان توزيع الهواء المبرد بشكل متجانس داخل الحاوية (البراد).
- يجب طلاء صندوق الشاحنة باللون عاكس للأشعة من الخارج
- يجب تنظيف حاوية الشحن (صندوق الشاحنة) من المخلفات المتبقية من شحنات سابقة بالماء والمطهرات من الداخل.
- يجب تهوية الشاحنة وإزالة الروائح.
- يجب تشغيل جهاز التبريد والأبواب مغلقة لمدة ساعة إلى ساعتين لتخفيض درجة الحرارة الداخلية للحاوية ثم يوقف بعد ذلك التبريد إلا إذا كان التحميل يتم من مستودع مبرد بطريقة الباب للباب.

ثانياً: أثناء التحميل

- عدم خلط أصناف الخضار والفواكه وأزهار القطف المختلفة في شحنة واحدة مالم تتوافق متطلبات هذه الأصناف من الحرارة والرطوبة وامتصاص وإنتاج الروائح والحساسية لأضرار البرودة أو إنتاج التحسس لغاز الإيثيلين.
- يجب ترك مسافة (٣٠ سم) على الأقل بين سقف الحاوية (صندوق الشاحنة) وأعلى سقفه لضمان فاعلية القناة العلوية الموزعة للهواء البارد.
- يجب رص العبوات داخل الحاوية بطريقة تضمن مرور الهواء بشكل متجانس ومنع الاهتزازات ما أمكن أثناء النقل.
- يجب فصل منطقة المبخر عن باقي جسم الحاوية بقواطع حديدية لضمان سهولة الحركة للهواء الراجع إلى المبخر ومقدمة البراد.
- ترك مسافة بين مؤخرة البراد والشحنة المحملة لضمان حركة الهواء على أن لايسمح باهتزاز وحركة حمولة البراد من الخلف.

ثالثاً: خلال النقل

- عدم وقف أجهزة التبريد في أي وقت من الأوقات مادامت الحاوية محملة بالخضار والفواكه وأزهار القطف.
- يجب مراقبة مؤشرات أجهزة التبريد كل (٣-٤) ساعات للتأكد من أن عملية التبريد تسير بالشكل المطلوب.

المادة (٥)

يحق لموظفي الوزارة المفوضين مراقبة عملية تبريد المنتجات الطازجة أثناء نقلها واتخاذ الإجراءات اللازمة بحق المخالفين.

المادة (٦)

من يخالف أحكام هذا التعليمات يعاقب بالعقوبات التي تنص عليها المادة (ب) من المادة رقم (٥٩) من قانون الزراعة المؤقت رقم (٤٤) لسنة ٢٠٠٢.

طراد الفايز

وزير الزراعة

تعليمات رقم (ز/ ٢٦) لسنة ٢٠٠٣

تعليمات تنظيم مراكز تصنيف وتعبئة الخضار والفواكه الطازجة

صادرة بموجب المادة (٥٩)

من قانون الزراعة المؤقت رقم (٤٤) لسنة ٢٠٠٢

المادة (١)

تسمى هذه التعليمات (تعليمات تنظيم مراكز تصنيف وتعبئة الخضار والفواكه الطازجة) لسنة ٢٠٠٣ ويعمل بها من تاريخ نشرها في الجريدة الرسمية.

المادة (٢)

تطبق هذه التعليمات على كافة مراكز تصنيف وتعبئة الخضار والفواكه الطازجة المعدة لأغراض التصدير والمطبخ المحلي والتصدير.

المادة (٣)

تشكل وبقرار من الوزير لجنة تسمى لجنة ترخيص مراكز تصنيف وتعبئة الخضار والفواكه الطازجة وتتكون من مهندسين زراعيين اثنين من الوزارة ومندوب عن كل من مديريات الزراعة والصحة والبلديات والبيئة في المنطقة.

المادة (٤)

لا يجوز إقامة أي مركز للتصنيف والتعبئة دون الحصول على تصريح بالمزاولة من الوزير بعد الكشف الحسي من قبل اللجنة على الموقع للتأكد من استيفائه لكافة الشروط الفنية والتعليمات الواردة على أن يتم تجديده سنوياً.

المادة (٥)

يجب أن تتوفر في المركز الاشتراطات الفنية التالية :-

أ- الموقع :

١. القرب من الطرق الرئيسية.
٢. أن تتوفر فيه الخدمات الضرورية (كهرباء ، ماء ، هاتف).

ب- المساحة :

١. أن لا تقل مساحة المركز عن دونم واحد (٢١٠٠٠ م^٢).
٢. وجود رمية لأغراض التحميل والتفريغ.

ج- محتويات المركز :

١. يجب أن تتوفر في المركز المرافق والمعدات التالية :
٢. بناء تتم فيه نشاطات تصنيف وتعبئة الخضار والفواكه للتصدير.
٣. توفر مكاتب إدارية.
٤. خطوط لتدريج المنتجات الزراعية.
٥. غرفة تبريد أو وحدة للتبريد الأولى.
٦. طاولات لأغراض الفرز.
٧. طبالي بمواصفات دولية.
٨. أحواض لغسل الثمار ومعاملتها.
٩. رافعات شوكية إن أمكن.
١٠. معدات للتحميل.
١١. صيدلية للإسعافات الأولية.
١٢. مرافق صحية.
١٣. أن تكون أرضية المشغل من الأسمنت لسهولة التنظيف.
١٤. نظام صرف مناسب للمياه المستخدمة في المشغل.
١٥. إضاءة كافية في المشغل.
١٦. أدوات السلامة العامة.
١٧. مستودعات لمستلزمات التعبئة.
١٨. حاويات للقمامة والمخلفات الأخرى.

د- العمالة :

١. استخدام عمالة مدربة
٢. استخدام لباس موحد للعاملين.
٣. استخدام قفازات أثناء العمل.
- ٤- توفر أدوات مساعدة في العمل (مقصات - سكاكين) .
- ٥- عمال للنظافة.

المادة (٦)

يجب استخدام ملصقات خاصة بالمركز يبين عليها ما يلي :

١. المركز وعنوانه
٢. العلامة التجارية إن وجدت.
٣. نوع المحصول وصفته.
٤. الدرجة.
٥. وزن العبوة.
٦. معلومات أخرى ضرورية.

المادة (٧)

يجب أن تكون الإرساليات المصدرة مطابقة للمواصفات القياسية المعتمدة أو مواصفات الدولة المستوردة.

هكذا من الأشجار

المادة (٨)

يحق لموظفي وزارة الزراعة المفوضين من قبل الوزير دخول ومراقبة مراكز التصنيف والتعبئة وإتخاذ الإجراءات اللازمة بحق المخالفين.

المادة (٩)

كل من يخالف هذه التعليمات يعاقب بالعقوبات الواردة في الفقرة (ب) من المادة رقم (٥٩) من قانون الزراعة المؤقت رقم (٤٤) لسنة ٢٠٠٢.

طراد الفايز

وزير الزراعة

تعليمات رقم (ز/٢٧) لسنة ٢٠٠٣

تعليمات تنظيم أسواق الحيوانات الحية خارج حدود البلديات

صادرة بموجب المادة (٥٩) من قانون الزراعة المؤقت رقم (٤٤) لسنة ٢٠٠٢

المادة (١)

تسمى هذه التعليمات (تعليمات تنظيم أسواق الحيوانات الحية خارج حدود البلديات لسنة ٢٠٠٣) ويعمل بها من تاريخ نشرها في الجريدة الرسمية.

المادة (٢)

تشكل وبقرار من الوزير لجنة في الوزارة تسمى لجنة ترخيص أسواق بيع الحيوانات الحية مؤلفة من مهندس زراعي مختص بالثروة الحيوانية من الوزارة وطبيب بيطري من الوزارة ومندوب عن كل من مديرية الزراعة والصحة والبلديات والبيئة في المنطقة.

المادة (٣)

لا يجوز إقامة أي سوق للحيوانات الحية خارج حدود البلديات دون الحصول على تصريح بالإقامة صادر عن الوزير بناء على تنسيب من اللجنة بعد الإطلاع على المخططات اللازمة والكشف الحسي على الموقع.

المادة (٤)

يمنح تصريح المزاولة للسوق بقرار من الوزير بعد الكشف الحسي من قبل اللجنة على الموقع للتأكد من استيفائه لكافة الشروط الفنية والتعليمات الواردة على أن يتم تجديده سنوياً.

المادة (٥)

أ- أن يتولى إدارة السوق (مهندس زراعي أو طبيب بيطري) يساعده كادر فني وإداري ويكون مسؤولاً أمام الجهات ذات العلاقة.
ب- أن يتم توثيق كافة النشاطات الإدارية والمحاسبية والفنية من قبل إدارة السوق وإطلاع الجهات المعنية عليها.

المادة (٦)

الشروط الفنية والصحية الواجب توفيرها وتشمل ما يلي :

١- الموقع :-

- أن يكون قريباً من الطرق الرئيسية.
- أن يكون بعيداً عن المناطق السكنية.

هكذا من الأشهر

- أن يكون بعيدا عن المواقع السياحية ومجاري الأنهار أو الينابيع المكشوفة.
- ضرورة حساب التوسعات الضرورية في المستقبل سواء كان ذلك في المباني أو في مساحة الموقع نفسه.

٢- البنية التحتية والتجهيزات :

- أن تكون منشآت السوق ومرافقه المختلفة محاطة بسور وأن يتوفر فيه ما يلي :
- مدخل ومخرج رئيسي ومخرج للطوارئ.
- التهوية والإضاءة الجيدة في جميع أقسام السوق.
- أرضية الموقع جيدة للصرف وسهلة التنظيف.
- سهولة انتقال الحيوانات بين أقسام السوق المختلفة.
- ساحات مناسبة للتحميل والتفريغ.
- توفير المعالف والمشارب والحظائر والمظلات المناسبة.
- موازين معتمدة من قبل الجهات الحكومية المختصة.
- كادر متخصص للنظافة للتخلص من المخلفات.
- مكان معزول لحجر الحيوانات المصابة.
- منشأة خاصة لحرق الحيوانات النافقة (محرقة).
- مستودعات لتخزين الأعلاف.
- مصدر مياه مستقل ونظيف.
- مصدر كهرباء مستقل إضافي لحالة الطوارئ.
- شبكة صرف صحي مناسب.
- يجب أن يتوفر في السوق عدد من الابنية والمنشآت التالية :
- مكاتب إدارية.
- عيادة بيطرية.
- مرافق للصحة العامة.
- ساحات للمواقف العامة.

المادة (٧)

أن تتوفر في السوق جميع شروط السلامة العامة.

المادة (٨)

كل من يخالف هذه التعليمات يعاقب بالعقوبات الواردة في نص الفقرة (ب) من المادة (٥٩) من قانون الزراعة المؤقت رقم ٤٤ لسنة ٢٠٠٢.

طراد الفايز

وزير الزراعة

تعليمات رقم (ز/ ٢٨) لسنة ٢٠٠٣

تعليمات ضبط جودة المنتجات الزراعية

صادرة بموجب المادة (٣) من قانون الزراعة المؤقت رقم (٤٤) لسنة ٢٠٠٢

المادة "١"

تسمى هذه التعليمات (تعليمات ضبط جودة المنتجات الزراعية لسنة ٢٠٠٣) ويعمل بها من تاريخ نشرها في الجريدة الرسمية.

المادة "٢"

تطبق هذه التعليمات على جميع الإرساليات من المنتجات الزراعية المستوردة والمصدرة أو المعدة للسوق المحلي.

المادة "٣"

- ١- يجب أن تتوفر في إرساليات المنتجات الزراعية الشروط التالية :-
- ٢- أن تكون مطابقة للمواصفات القياسية الأردنية الخاصة بكل منتج .
- ٣- أن تكون عبوات ومواد التغليف مطابقة للمواصفات القياسية الأردنية الخاصة بكل منتج .
- ٤- في حال عدم توفر مواصفة قياسية أردنية تعتمد المواصفة القياسية المرجعية للمنتج .
- ٥- أن لا تكون مخالفة للقرارات والتعليمات والاشتراطات الصادرة عن الوزير .

المادة "٤"

يتم أخذ العينات وفحص الإرساليات بناء على المواصفات القياسية الأردنية الخاصة بأخذ العينات وطرق الفحص لكل منتج.

المادة "٥"

يتم التعامل مع الإرساليات المخالفة برفضها وإرجاعها إلى مصدرها و/ أو إعادة تصديرها لطرف ثالث و/أو إتلافها و/أو تغيير صفة استعمالها ضمن القرارات والتعليمات والاشتراطات الصادرة عن الوزير .

هكذا من المأهول

المادة "٦"

تتم عملية إتلاف المنتوجات الزراعية من خلال لجنة مؤلفة من الجهات التالية:-
الجنة أسواق الجملة وتضم:-

١. مندوب عن وزارة الزراعة.
٢. مندوب عن الأمانة أو البلدية.
٣. صاحب العلاقة أو من ينوب عنه.
٤. مندوب عن وزارة الصحة للأسواق خارج حدود البلديات بـ لجنة المراكز الحدودية وتضم:-
١. مندوب عن وزارة الزراعة.
٢. مندوب عن دائرة الجمارك.
٣. مندوب عن الأمن العام.
٤. مندوب عن وزارة الصحة.
٥. مندوب عن مؤسسة الموصفات والمقاييس.
٦. صاحب العلاقة أو من ينوب عنه.

المادة "٧"

كل من يخالف احكام هذه التعليمات يعاقب بالعقوبات الواردة في المادة (٦٨) من قانون الزراعة المؤقت رقم ٤٤ لسنة ٢٠٠٢

طراد الفايز
وزير الزراعة

تعليمات رقم (ز/ ٢٩) لسنة ٢٠٠٣

تعليمات تسجيل المخصبات الزراعية ومنظمات نمو النبات وإجراءاته

صادره بموجب المادة (٢٠) من قانون الزراعة المؤقت

رقم (٤٤) لسنة ٢٠٠٢

مادة (١)

تسمى هذه التعليمات (تعليمات تسجيل المخصبات الزراعية ومنظمات نمو النبات وإجراءاته لسنة ٢٠٠٢) ويعمل بها من تاريخ نشرها في الجريدة الرسمية.

مادة (٢)

مع مراعاة التعاريف الواردة في المادة رقم (٢) من قانون الزراعة المؤقت رقم (٤٤) لسنة ٢٠٠٢ يكون للعبارة التالية المعنى المخصص لها ما لم تدل القرينة على غير ذلك
اللجنة :- اللجنة المشكلة بموجب المادة رقم (٢٠/هـ) من قانون الزراعة المؤقت رقم ٤٤ لسنة ٢٠٠٢

مادة (٣)

أ- يحظر استيراد أو صنع أو بيع أو عرض بيع المخصبات الزراعية ومنظمات نمو النبات قبل أن يتم تسجيلها وفق أحكام هذه التعليمات.
ب- للوزير السماح للشركات الزراعية المرخصة باستيراد عينات من المخصبات ومنظمات نمو النبات لغايات إجراء التجارب وبالكميات التي تحددها اللجنة.

مادة (٤)

تسجل الاسمدة الكيماوية البسيطة والاسمده الكيماوية المركبة الواردة في الجدول رقم (١) والجدول رقم (٢) من تعليمات شروط ترخيص إنتاج المخصبات ومنظمات نمو النبات المعمول بها تسجيلاً عاماً ويجوز لأي شركة مرخصة أن تقوم باستيرادها من أي مصدر مسموح به شريطة إحضار شهادة تحليل من مختبر معتمد مع إرساله تثبت مطابقة مكونات المخصب الزراعي للبيانات المثبتة على العبوة ومطابقته للمواصفات القياسية المعتمدة.

مادة (٥)

يقدم طلب تسجيل خاص لكل مخصب زراعي غير مسجل تسجيلاً عاماً للوزارة قبل استيراده أو إنتاجه محلياً على النموذج المقرر من قبل الوزارة مع دفع البذل المقرر بموجب قرار بطل الخدمات الزراعية المعمول به.

هكذا من المأهول

مادة (٦)

تحال كافة طلبات التسجيل للجنة لدراساتها ووضع التوصيات اللازمة بشأنها .

مادة (٧)

لا ينظر بطلب تسجيل أي مخصب زراعي ما لم تكن الجهة الطالبة مرخصة لأغراض الاستيراد أو التصنيع أو التداول بالمخصبات الزراعية ومنظمات نمو النبات حسبما هو وارد بالتعليمات المعمول بها.

مادة (٨)

يشترط توفر الأمور التالية للمخصبات الزراعية ومنظمات نمو النبات المستوردة المسجلة تسجيلاً عاماً أو تسجيلاً خاصاً .

- ١- شهادة مصدقة من مختبر حكومي للتحليل في بلد المنشأ أو مختبر محايد تثبت مطابقة التحليل كحد أدنى كما ونوعاً للعناصر التي يتكون منها المخصب أو منظم النمو أو شهادة تحليل مصدقة رسمياً صادرة عن مختبر معتمد في بلد المنشأ .
- ب- شهادة صحية مصدقة رسمياً للأسمدة العضوية الطبيعية والمصنعة والبيتموس ولوسائط الاستنبات تثبت خلوها من الآفات الزراعية .
- ج- نشرات فنية عن المخصب الزراعي توضح ما يلي :
 ١. الجهة المنتجة وبلد المنشأ .
 ٢. الاسم التجاري والعلامة التجارية .
 ٣. نسب مكونات المخصب الزراعي .
 ٤. توصيات استعمال المخصب الزراعي .
 ٥. أي إثباتات أو معلومات أو أي وثائق ترى الوزارة ضرورة إبرازها .
- د- شهادة خلو من الإشعاع من مختبر معتمد ومصدقة من بلد المنشأ .
- هـ- شهادة منشأ وتداول مصدقة حسب الأصول .

مادة (٩)

- على طالب التسجيل توفير عينه من المخصب الزراعي أو منظم النمو المطلوب تسجيله لأغراض التجارب كما هو موضح أدناه:

سماد كيميائي	=	٥٠ كغم
سماد عضوي	=	١٠٠ كغم
بيتموس	=	١٠٠ لتر
مصلحات	=	٥٠ كغم
منظمات نمو	=	لتر أو كغم واحد

مادة (١٠)

١- يعتبر طلب التسجيل المستكمل لكافة الشروط والوثائق موافقاً عليه بصورة مؤقتة إذا لم يتلق صاحب العلاقة رداً خطياً خلال ثلاث شهور من تاريخ تقديم الطلب ، ويحسم الأمر بالرفض أو القبول عندما تستكمل الإجراءات من قبل وزارة الزراعة .

ب- يتم تأكيد التسجيل المؤقت أو إلغائه بقرار من الوزير بتتسبب من اللجنة وعلى ضوء نتائج الوثائق والمعلومات والتحليل المخبرية خلال خمسة أشهر من تاريخ تقديم الطلب المستكمل للشروط والوثائق .

مادة (١١)

يستوفى بدل تسجيل لكل مخصب زراعي يجري تسجيله تسجيلاً خاصاً بموجب قرار بدل الخدمات الزراعية المعمول به .

مادة (١٢)

يعطى المخصب الذي يتم الموافقة على تسجيله رقماً متسلسلاً ويبلغ صاحب العلاقة بذلك خطياً حسب النموذج المعتمد وتمنح له شهادة تسجيل حسب الأصول .

مادة (١٣)

على ذوي العلاقة تقديم طلب تجديد لكل مخصب زراعي أو منظم نمو مضي على تسجيله مدة (٥) سنوات على النموذج المقرر من الوزارة مرفقاً به كافة الوثائق والمستندات التي تؤيد طلبه والتي تطلبها اللجنة وفقاً لأحكام هذه التعليمات وذلك خلال ثلاثة أشهر من تاريخ انتهاء مدة التسجيل مع دفع البديل المقرر بموجب قرار بدل الخدمات الزراعية المعمول به .

مادة (١٤)

إذا أجرت الجهة المنتجة تغييراً في اسم المخصب أو منظم نمو النبات أو تغييراً في التركيب يعامل كمخصب أو منظم جديد .

مادة (١٥)

يلغى تسجيل المخصب الزراعي أو منظم نمو النبات حكماً في أي من الحالات التالية :
أ- إذا تبين أنه تم تسجيله بناءً على معلومات غير صحيحة .
ب- إذا لم يتم تجديد التسجيل خلال ثلاثة أشهر من تاريخ انتهاء التسجيل .

مادة (١٦)

كل مخالفه لأحكام هذه التعليمات يعاقب مرتكبها بالعقوبات المنصوص عليها في المادة (٢٠) من قانون الزراعة المؤقت رقم (٤٤) لسنة ٢٠٠٢ .

مادة (١٧)

تلغى هذه التعليمات أية تعليمات أو قرارات تتعارض أحكامها مع أحكام هذه التعليمات .

طراد الفايز
وزير الزراعة

هكذا من الأشغال

تعليمات رقم (ز/٣٠) لسنة ٢٠٠٣

تعليمات تحليل المخصبات ومنظمات نمو النبات وفحصها واختبارها

صادرة بموجب المادة (٢٠) من قانون الزراعة المؤقت

رقم (٤٤) لسنة ٢٠٠٢

المادة (١)

تسمى هذه التعليمات (تعليمات تحليل المخصبات ومنظمات نمو النبات وفحصها واختبارها لسنة ٢٠٠٣) ويعمل بها من تاريخ نشرها في الجريدة الرسمية.

المادة (٢)

تراجع التعاريف الواردة في المادة رقم (٢) من قانون الزراعة المؤقت رقم ٤٤ لسنة ٢٠٠٢

المادة (٣)

تعتمد المواصفة الأردنية الصادرة عن مؤسسه المواصفات والمقاييس الخاصة بطرق أخذ عينات الأسمدة.

المادة (٤)

تعتمد المواصفات المتوفرة والصادرة عن مؤسسه المواصفات والمقاييس والخاصة بتحليل المخصبات الزراعية أو منظمات نمو النبات وفي حالة عدم توفر هذه المواصفات لبعض المخصبات الزراعية أو منظمات نمو النبات فتعتمد طرق التحليل الكيميائي المنبع في مختبرات الوزارة أو الجامعة الأردنية أو الجمعية العلمية الملكية أو أي جهة أخرى تحددها الوزارة مع الأخذ بعين الاعتبار النسبة المسموح بتجاوزها كما وردت بالملحق رقم (١) من هذه التعليمات.

المادة (٥)

للووزير السماح بإعادة التحليل لنفس العينة في أي مختبر تعتمده الوزارة لهذه الغاية بناءً على طلب خطي يقدمه صاحب العلاقة معترضاً فيه على نتائج التحليل خلال أسبوعين من تاريخ تبليغه خطياً بنتيجة التحليل شريطة ما يلي:-

- ١- أن يتحمل كافة النفقات والمصاريف المترتبة على ذلك
- ٢- أن يتم إعادة التحليل خلال مدة أقصاها ثلاثين يوماً من تاريخ موافقة الوزير.
- ٣- تكون نتيجة إعادة التحليل قطعية وفي حال عدم تقديم الاعتراض خلال المدة المبينة في هذه المادة تعتبر نتيجة التحليل قطعية.

المادة (٦)

كل من يخالف أحكام هذه التعليمات يعاقب بالعقوبات المنصوص عليها في المادة (٢٠) من قانون الزراعة المؤقت رقم ٤٤ لسنة ٢٠٠٢

المادة (٧)

تلغى هذه التعليمات أية تعليمات أو قرارات تتعارض أحكامها مع أحكام هذه التعليمات

ملحق رقم (١)

التجاوز المسموح به بالنقص من النسبة المئوية للعناصر الفعالة والمسجل على أساسها

المخصب الزراعي

اسم السماد	التجاوز المسموح به		
	ن (N)	فوا (P ₂ O ₅)	بوا (K ₂ O)
سلفات الأمونيوم	٠,٦	-	-
نترات الأمونيوم	١,٤-	-	-
البوريا	١,٢	-	-
سوبر فوسفات أحادي	-	١,٤-	-
سوبر فوسفات ثلاثي	-	١,٢	-
حامض فوسفات ٥٢%	-	١,٢	-
سلفات البوتاسيوم	-	-	١,٢
كلوريد البوتاسيوم	-	-	١,٢
نترات البوتاسيوم	٠,٥	-	١,٢
فوسفات الأمونيوم الأحادي	١,٠	١,٤-	-
فوسفات الأمونيوم الثلاثي	١,٤-	١,٤-	-
أسمده كيميائية تحتوي على العناصر الثلاث	*	**	***

هكذا من الأشهر

- * إذا كانت نسبة النيتروجين أقل من ١٠% فالتجاوز المسموح به هو ٠,٥
إذا كانت نسبة النيتروجين أكثر من ١٠% فالتجاوز المسموح به هو -١,٥
- ** إذا كانت نسبة خامس أكسيد الفسفور (P_2O_5) أقل من ١٥% فالتجاوز المسموح به هو ١,٥
إذا كانت نسبة خامس أكسيد الفسفور (P_2O_5) أكثر من ١٥% فالتجاوز المسموح به هو ١,٥
- *** إذا كانت نسبة أكسيد البوتاسيوم (K_2O) أقل من ١٠% فالتجاوز المسموح به هو ٠,٥
إذا كانت نسبة أكسيد البوتاسيوم (K_2O) أكثر من ١٠% فالتجاوز المسموح به هو -٢,٥

طراد الفايز

وزير الزراعة

تعليمات رقم (ز/٣١) لسنة ٢٠٠٣
تعليمات شروط استيراد مخصبات ومنظمات نمو النبات
صادرة بموجب المادة (٢٠) من قانون الزراعة المؤقت
رقم (٤٤) لسنة ٢٠٠٢

- المادة (١)
تسمى هذه التعليمات (تعليمات شروط استيراد مخصبات ومنظمات نمو النبات لسنة ٢٠٠٣) ويعمل بها من تاريخ نشرها في الجريدة الرسمية.
- المادة (٢)
تراعى التعاريف الواردة في المادة رقم (٢) من قانون الزراعة المؤقت رقم ٤٤ لسنة ٢٠٠٢
- المادة (٣)
لا يجوز استيراد المخصبات الزراعية والمبيئة في الجداول من (١-٥) المرفقة إلا بعد الحصول على ترخيص من الوزارة.
- المادة (٤)
لغايات استيراد المخصبات الزراعية يشترط فيمن يزاول مهنة الاستيراد ما يلي :-
أ- الترخيص من قبل وزاره الصناعة والتجارة
ب- أن يكون مهندساً زراعياً أردنياً مزاوياً للمهنة أو متعاقداً مع مهندس زراعي أردني تخصص تربيته وري أو أراضي أو إنتاج نباتي أو شعبة عامة.
ج- دفع بدل الترخيص المقرر بموجب قرار بدل الخدمات الزراعية المعمول به.
د- أن يقدم الوثائق الثبوتية المطلوبة مع طلب الترخيص
- المادة (٥)
يسمح للشركات الزراعية المنتجة للمخصبات الزراعية باستيراد المواد الخام التي تدخل بصناعه الأسمدة دون تسجيلها.

هكذا من الأشهر

المادة (٦)

مع مراعاة أحكام المادة (٥) من هذه التعليمات لا يجوز استيراد مخصبات زراعية أو منظمات نمو نبات غير مسجلة لدى الوزارة باستثناء العينات التي تسمح التعليمات النافذة بها

المادة (٧)

بعد وصول الإرساليات المستوردة يتم ما يلي:-
أ- يقوم مندوب من الوزارة ومؤسسة الموصفات والمقاييس بأخذ عينات ممثلة للإرسالية لتحليلها في أي مختبر تعتمده الوزارة لهذه الغاية.
ب- يمنح المستورد إذن تسليم للبضاعة (حسب النموذج المعتمد) بعد تقديمه فاتورة توضح نوعيه وكمية المخصبات الزراعية أو منظمات نمو النبات المستوردة وذلك للتخليص على البضاعة المستوردة بعد تقديم التعهد الجمركي بعدم التصرف بالبضاعة إلا بعد ظهور نتيجة التحليل المخبري ومطابقة النتائج للمواصفات.

المادة (٨)

للوزارة الحق في اخذ العينات من أي مخصب زراعي مستورد لغايات تحليله مخبريا في أي وقت .

المادة (٩)

يتوجب على المرخص له باستيراد المخصبات الزراعية الاحتفاظ بسجل يبين به الكميات المستوردة بحيث توضح أنواعها وتاريخ الاستيراد وأن يبرز السجل عند الطلب .

المادة (١٠)

يسري مفعول الترخيص لمدة سنة واحدة تنتهي في نهاية شهر كانون الأول من كل عام ويحق أن يجدد الترخيص خلال فترة أقصاها نهاية شهر آذار

المادة (١١)

كل مخالفة لأحكام هذا القرار يعاقب مرتكبوها بالغرامة التي نصت عليها المادة (٢٠) من قانون الزراعة المؤقت رقم (٤٤) لسنة ٢٠٠٢

المادة (١٢)

تُلغى هذه التعليمات أية تعليمات أو قرارات تتعارض أحكامها مع أحكام هذه التعليمات .

جدول رقم (١) الأسمدة البسيطة(*)

الحد الأدنى للمحتوى	١- أسمدة نيتروجينية ومنها :
(N) %٢٠,٥	سلفات الأمونيوم
(N) %٣٣	نترات الأمونيوم
(N) %٤٥	يوربا
(N) %٤٦	يوربا ورقية

على ألا يزيد البيوريت عن ٠,١٥%

٢- أسمدة فوسفاتية ومنها :

(P ₂ O ₅) %١٨	سوبر فوسفات أحادي
(P ₂ O ₅) %٤٥	سوبر فوسفات ثلاثي
(P ₂ O ₅) %٥٢	حامض الفوسفورك

٣- أسمدة بوتاسية ومنها :

(K ₂ O) %٥٠	سلفات البوتاسيوم
(K ₂ O) %٦٠	كلوريد البوتاسيوم

٤- أخرى

أ- مخلفات تضاف للتربة منفردة أو مخلوطة شريطه أن توضح نسبة العنصر الغذائي ونسبه المخلب فيها :

- ١- مخلفات الحديد على صورته (EDDHA)
- ٢- مخلفات الزنك على صورته (DTPA)
- ٣- مخلفات المغنيز على صورته (DTPA)
- ٤- مخلفات النحاس على صورته (DTPA)

ب- مخلفات أي من العناصر الصغرى والتي تستعمل رشاً على النباتات على صورته :-

١. EDDHA
٢. EDTA
٣. DTPA
٤. PHENOLIC ACID
٥. LIGNO SULPHATA

شريطه أن توضح نسبة العنصر (العناصر) ونسبه المخلب فيها

ج- المركبات والأملاح المعدنية لأي من العناصر السمادية (الحديد، الزنك، المغنيز، النحاس، المغنيسيوم، الكبريت، البورون، الموليبدنيم) والتي تضاف للتربة مباشرة أو تخلط مع الأسمدة الأخرى أو مع خلطات ترش على الأوراق
شريطه توضح نسبة العنصر الغذائي في كل منها .

هذا من الأعمال

يعبر عن العناصر السمادية الواردة بهذا الجدول وتقدر تحليلها بالصورة الآتية:

- ١- النيتروجين القابل للذوبان في الماء مقدرا منويا بالوزن ويعبر عنه بالحرف (N)
- ٢- الفسفور الجاهز مقدرا كنسبه مئوية بالوزن على صورته خامس أكسيد الفسفور (P_2O_5) وتقدر الجاهزية بمقدار ما يذوب في محلول ليمونات الأمونيوم (Ammonium Citrate) حسب الطريقة التحليلية المعتمدة والمشار إليها في جدول المواصفات والمقاييس.
- ٣- البوتاسيوم القابل للذوبان في الماء مقدرا كنسبه مئوية بالوزن ويعبر عنه بأكسيد البوتاسيوم (K_2O).
- ٤- يعبر عن العناصر السمادية الأخرى بمقدار محتواها من العنصر نفسه (وليس الأكسيد) وتعتمد الطرق التحليلية الموضوعة في جدول المواصفات والمقاييس.

جدول رقم (٢) الأسمدة الكيماوية المركبة

أولاً: الأسمدة التي تحتوي على عنصرين أو أكثر (تصنيع كيميائي) من العناصر الكبرى والصغرى ومنها :-

- ١- نترات البوتاسيوم
- ٢- فوسفات الأمونيوم
- ٣- فوسفات الأمونيوم الثنائي
- ٤- سلفات البوتاسيوم والمغنيزيوم

ثانياً: أسمدة تحتوي على عنصرين أو أكثر (خلط ميكانيكي) من العناصر الكبرى والصغرى. ويشترط في هذه الأسمدة توضيح التركيب الكيميائي لكل منها كما يلي :-

١. نسبة العناصر الغذائية الكبرى والصغرى مقدرة كنسب مئوية للوزن.

٢. الصفة الكيماوية لعنصر النيتروجين نسبة ما هو على شكل امونيا وما هو على شكل يوريا أو على شكل نترات

٣. الصفة الكيماوية لعنصر البوتاس لتوضيح محتوى السماد من الكلور عندما يكون مصدر السماد كلوريد البوتاسيوم للتقيد بما يلي :-

أ- أن لا يزيد نسبة الكلور في السماد المركب الذي يضاف للتربة مباشرة عن ٣%.

ب- أن لا يزيد نسبة الكلوريد في السماد الذائب الذي يضاف من خلال أجهزة الري عن ٠,٥% أو عن ١/١٠٠ من مجموع محتوى السماد نيتروجين (N) + خامس أكسيد الفسفور (P_2O_5) + أكسيد البوتاسيوم (K_2O).

جدول رقم (٣) الأسمدة العضوية الطبيعية أو المصنعة ووسائط الاستنبات

١- الأسمدة العضوية الحيوانية (طبيعي أو مصنع)

- أ- زبل البقر ، الغنم ، الطيور
- ب- مخلفات المسالخ (الدم ، مسحوق العظام ومسحوق اللحم)

٢- الأسمدة العضوية النباتية (الطبيعية والمصنعة)

مخلفات (بقايا المحاصيل ، مخلفات مصانع البيرة) وجفت الزيتون ونشارة الخشب ومخلفات معاصر البندورة بشكلها الطبيعي أو المختمر.

٣- مخلفات القمامة المخمرة

٤- مخلفات المجاري

وهي رسوبات برك معالجه الصرف الصحي وحثالتها .

٥- الأسمدة العضوية السائلة

وهي المواد المشتقة من المواد العضوية المتحللة والتي تندرج تحت مركبات حامض الهيوميك والفولفيك

(Humic and Fulvic acid) والاحماض الامينية (Amino Acids)

٦- وسائط الاستنبات :

- أ- البتموس الطبيعي :- ونظرا لتعدد مصادره الجغرافية فان الأوصاف المطلوبة لكل مادة يجب أن تحدد محتواها من المواد العضوية والرماد والرطوبة معيار الحموضة فيها (pH)
- ب- خلطات الأصص :- ولأنها خلطات من التراب أو الأسمدة الطبيعية أو المصنعة أو البتموس فان الأوصاف لهذه الخلطات يجب أن تحدد محتواها من المواد العضوية والرماد والرطوبة معيار الحموضة فيها (PH) وقدرتها الاستيعابية للماء .

جدول رقم (٤) المصلحات

وهي المواد التي تستعمل لإصلاح التربة مثل :-

- ١- الجبس الزراعي
- ٢- مشتقات البترول والفحم الحجري
- ٣- حافظات الرطوبة (Polymers) مواد كيميائية مخلفة لها القدرة على امتصاص الماء بمقدار وزنها أو أضعاف ذلك.

جدول رقم (٥)

- الهرمونات النباتية التي تساعد على تجديد العقل أو على عقد الثمار أو على النضج أو غيرها من تنظيم النمو النباتي .
- المواد البكتيرية والفطرية التي تساعد على جاهزية العناصر الغذائية بالتربة والتي لا تسبب أمراضا للإنسان أو الحيوان أو النبات
- منشطات النمو

طراد الفايز

وزير الزراعة

تعليمات رقم (ز/٣٢) لسنة ٢٠٠٣

تعليمات شروط الترخيص لإنتاج المخصبات ومنظمات نمو النبات وتجهيزها وتخزينها

وتداولها والاتجار بها والإعلان عنها

صادرة بموجب المادة (٢٠) من قانون الزراعة المؤقت رقم (٤٤) لسنة ٢٠٠٢

المادة (١)

تسمى هذه التعليمات (تعليمات شروط الترخيص لإنتاج المخصبات ومنظمات نمو النبات وتجهيزها وتخزينها وتداولها والاتجار بها والإعلان عنها لسنة ٢٠٠٣) ويعمل بها من تاريخ نشرها في الجريدة الرسمية.

المادة (٢)

مع مراعاة ما ورد في نص المادة (٢) من قانون الزراعة المؤقت رقم (٤٤) لسنة ٢٠٠٢ يكون للكلمات والعبارات التالية المعاني المخصصة لها أدناه إلا إذا دلت القرينة على خلاف ذلك.

الأسمدة:

تشمل الأسمدة الكيماوية البسيطة والمركبة والأسمدة العضوية الطبيعية والمصنعة .

الأسمدة البسيطة:

هي التي تحتوي على عنصر سمادي واحد .

الأسمدة المركبة:

وهي التي تحتوي على أكثر من عنصر سمادي واحد .

الأسمدة العضوية الطبيعية:-

هي المخلفات الحيوانية والنباتية المختمرة وغير المختمرة والتي تتفاوت مكوناتها من العناصر الغذائية بدرجة كبيرة .

الأسمدة العضوية المصنعة :

المخلفات الحيوانية والنباتية المختمرة والتي يجري تصنيعها عن طريق التجفيف والتعقيم والتعبئة .

كل من أشعل

المصطلحات :-

هي المواد التي تستعمل لإصلاح خواص التربة الطبيعية والكيميائية وتحسينها لزيادة الإنتاج.

وسائط الاستنبات:

المواد التي تستعمل كبديل للتربة أو لمزجها مع التربة لأغراض تحسين استنبات البذور والاشتال.

البيتموس الطبيعي:

هو مادة عضوية متحللة ذات محتوى منخفض من الرماد مشتقة من ترسبات الطحالب في المستنقعات خصوصاً طحلب (Sphagnum) ومعيار الحموضة فيها (PH) منخفض جداً ويتراوح ما بين (٤,٥-٣,٥) ما لم تعالج كيميائياً

منظمات ومثبطات النمو النباتية:-

تشتمل منظمات النمو النباتية غالباً على مواد الأوكسينات والجبرلين والسيتوكينين.

منشطات النمو:-

المواد التي تحتوي على مواد ليست هرمونية ولها تأثير منشط لنمو النباتات

المادة (٣)

لا يجوز تصنيع المخصبات الزراعية والمبيدة في الجداول من (١-٥) المرفقة أو الاتجار بها إلا بعد الحصول على ترخيص من الوزارة

المادة (٤)

تعتمد القواعد الفنية والمواصفات القياسية الصادرة عن مؤسسه المواصفات والمقاييس لكافة أنواع المخصبات الزراعية المسموح بتداولها وفي حاله عدم توفره قاعدة فنية أو مواصفة أردنية لدى المؤسسة لأي من المخصبات الزراعية تعتمد تلك التي يصدرها الوزير.

المادة (٥)

لغايات ترخيص محلات إنتاج المخصبات الزراعية ومنظمات نمو النبات أو الاتجار بها يشترط ما يلي:-

أولاً:- محلات إنتاج المخصبات الزراعية

- أن يكون المصنع مرخصاً من وزارة الصناعة والتجارة
- دفع بدل الترخيص المقرر بموجب قرار بدل للخدمات الزراعية المعمول به.

ثانياً:- محلات بيع المخصبات الزراعية

- أن يكون المحل مرخصاً من أمانة عمان الكبرى أو البلديات المعنية.
- أن يكون صاحب المحل أو أحد أصحابه مهندساً زراعياً أردنياً مزاولاً للمهنة أو فني زراعي من حملة الدبلوم بخبرة لا تقل عن ثلاث سنوات في مجال المخصبات الزراعية وفي حال عدم توفر ذلك يتوجب على صاحب المحل التعاقد مع مهندس زراعي أردني مزاول للمهنة تخصص تربيته وري أو أراضي أو مع أي مهندس زراعي آخر بخبرة ثلاث سنوات في هذا المجال.
- دفع بدل الترخيص المقرر بموجب قرار بدل للخدمات الزراعية المعمول به.
- أن يقدم الوثائق الثبوتية المطلوبة مع طلب الترخيص.

المادة (٦)

في حاله فسخ العقد مع المهندس الزراعي المتعاقد معه على صاحب الترخيص أن يخطر الوزارة خطياً بفسخ العقد وباسم بديل المهندس الزراعي المتعاقد معه خلال شهر من تاريخ فسخ العقد.

المادة (٧)

للوزارة الحق في اخذ العينات من أي مخصب زراعي أو منظم نمو النبات منتج محلياً لغايات تحليله مخبرياً في أي وقت . وفي حالة عدم مطابقته للمواصفات يتم التحفظ عليه لحين إعادة تصنيعه أو إعادة تسجيله حسب نتائج التحليل المخبري

المادة (٨)

لا يجوز تصنيع المخصبات الزراعية أو منظمات النمو ما لم تكون مسجلة لدى الوزارة.

المادة (٩)

- يحظر بيع أي مخصب أو منظم نمو أو عرضه للبيع إذا لم تتوفر في العبوات الشروط التالية :-
- أن تكون العبوة محكمة الإغلاق بحيث تضمن نقاوة المخصب الزراعي وسلامته من المؤثرات الخارجية وعدم التلاعب في محتوياتها
 - أن تحتوي بطاقة البيان (باللغة العربية أو الإنجليزية) المعلومات التالية:-
 - اسم المنتج وبلد المنشأ
 - الاسم التجاري للمخصب وعلامته التجارية
 - الوزن الصافي والوزن القائم
 - نسب المكونات من العناصر
 - وفي حاله العبوات الصغيرة يجب وضع طريقه الاستعمال علي العبوة.

المادة (١٠)

لا يجوز إعادة تعبئه أي مخصب زراعي إلا بعد موافقة مسبقة من الوزارة .

المادة (١١)

يجب توفر الشروط التالية في محلات بيع وتخزين المخصبات الزراعية المرخصة:-
 أ- ضرورة صنع أرضية المخزن من الإسمنت أو الخشب والعمل على أن يكون المخزن ذا سقف سليم ولا يسمح بتعريض المخصبات الزراعية لضرر تسرب الرطوبة أو المياه إليها.
 ب- وضع عبوات المخصبات الزراعية على ألواح خشبية
 ج - منع التخزين داخل مخزن المخصبات الزراعية

المادة (١٢)

يتوجب على المصريح له بتصنيع أو بيع المخصبات الزراعية أو منظمات نمو النبات الاحتفاظ بسجل يبين به الكميات المصنعة أو المباعة وأن يبرز السجل عند الطلب .

المادة (١٣)

يسري مفعول ترخيص المحل لمدة سنة واحدة تنتهي نهاية كانون الأول ويجب أن يجدد الترخيص خلال فترة أقصاها نهاية شهر آذار.

المادة (١٤)

كل من يخالف أحكام هذه التعليمات يعاقب مرتكبها بالعقوبات الواردة في المادة (٢٠) من قانون الزراعة المؤقت رقم (٤٤) لسنة ٢٠٠٢ .

المادة (١٥)

تلغي هذه التعليمات أية تعليمات أو قرارات تتعارض أحكامها مع أحكام هذه التعليمات .

جدول رقم (١) الأسمدة البسيطة(*)

الحد الأدنى للمحتوى	١. أسمدة نيتروجينية ومنها :
(N) %٢٠,٥	سلفات الأمونيوم
(N) %٣٣	نترات الأمونيوم
(N) %٤٥	يوريا
(N) %٤٦	يوريا ورقية
على ألا يزيد البيوريت عن ٠,١٥%	

٢. أسمدة فوسفاتية ومنها :

(P ₂ O ₅) %١٨	سوبر فوسفات أحادي
(P ₂ O ₅) %٤٥	سوبر فوسفات ثلاثي
(P ₂ O ₅) %٥٢	حامض الفوسفوريك

٣. أسمدة بوتاسية ومنها :

(K ₂ O) %٥٠	سلفات البوتاسيوم
(K ₂ O) %٦٠	كلوريد البوتاسيوم

٤. أخرى

أمخليات تضاف للتربة منفردة أو مخلوطة شريطه أن توضح نسبة العنصر الغذائي ونسبه المخلب فيها :

- ١- مخليات الحديد على صورته (EDDHA)
- ٢- مخليات الزنك على صورته (DTPA)
- ٣- مخليات المنغنيز على صورته (DTPA)
- ٤- مخليات النحاس على صورته (DTPA)

ب- مخليات أي من العناصر الصغرى والتي تستعمل رشاً على النباتات على صورة :-

١. EDDHA
٢. EDTA
٣. DTPA
٤. PHENOLIC ACID
٥. LIGNO SULPHATA

شريطة أن توضح نسبة العنصر (العناصر) ونسبة المخلب فيها

ج- المركبات والأملاح المعدنية لأي من العناصر السمدية (الحديد، الزنك، المنغنيز، النحاس، المغنيسيوم، الكبريت، البورون، المولبدنيم) والتي تضاف للتربة مباشرة أو تخلط مع الأسمدة الأخرى أو مع خلطات ترش على الأوراق
 شريطه توضح نسبة العنصر الغذائي في كل منها .

يعبر عن العناصر السمدية الواردة بهذا الجدول وتقدر تحاليلها بالصورة الآتية:

- ١- النيتروجين القابل للذوبان في الماء مقدراً مئوية بالوزن ويعبر عنه بالحرف (N)
- ٢- الفسفور الجاهز مقدراً كنسبه مئوية بالوزن على صورته خامس أكسيد الفسفور (P₂O₅) وتقدر الجاهزية بمقدار ما يذوب في محلول ليمونات الأمونيوم (Ammonium Citrate) حسب الطريقة التحليلية المعتمدة والمشار إليها في جدول المواصفات والمقاييس.
- ٣- البوتاسيوم القابل للذوبان في الماء مقدراً كنسبه مئوية بالوزن ويعبر عنه بأكسيد البوتاسيوم (K₂O).
- ٤- يعبر عن العناصر السمدية الأخرى بمقدار محتواها من العنصر نفسه (وليس الأكسيد) وتعتمد الطرق التحليلية الموضوعة في جدول المواصفات والمقاييس .

جدول رقم (٢) الأسمدة الكيماوية المركبة

أولاً: الأسمدة التي تحتوي على عنصرين أو أكثر (تصنيع كيميائي) من العناصر الكبرى والصغرى ومنها :-

- ١- نيترات البوتاسيوم
- ٢- فوسفات الأمونيوم
- ٣- فوسفات الأمونيوم الثنائي
- ٤- سلفات البوتاسيوم والمغنيسيوم

ثانياً: أسمدة تحتوي على عنصرين أو أكثر (خلط ميكانيكي) من العناصر الكبرى والصغرى. ويشترط في هذه الأسمدة توضيح التركيب الكيميائي لكل منها كما يلي :-

١. نسبة العناصر الغذائية الكبرى والصغرى مقدرة كنسب مئوية للوزن.
٢. الصفة الكيماوية لعنصر النيتروجين ونسبه ما هو على شكل أمونيا وما هو على شكل يوريا أو على شكل نترات
٣. الصفة الكيماوية لعنصر البوتاس لتوضيح محتوى السماد من الكلور عندما يكون مصدر السماد كلوريد البوتاسيوم للتقيد بما يلي :-
- أ- أن لا يزيد نسبة الكلور في السماد المركب الذي يضاف للتربة مباشرة عن ٣%.
- ب- أن لا يزيد نسبة الكلوريد في السماد الذائب الذي يضاف من خلال أجهزة الري عن ٥,٥% أو عن ١٠,١% من مجموع محتوى السماد نيتروجين (N) + خامس أكسيد الفسفور (P₂O₅) + أكسيد البوتاسيوم (K₂O).

جدول رقم (٣) الأسمدة العضوية الطبيعية أو المصنعة ووسائل الاستنبات

١- الأسمدة العضوية الحيوانية (طبيعي أو مصنع)

- أ- زبل البقر ، الغنم ، الطيور
- ب- مخلفات المسالخ (الدم ، مسحوق العظام ومسحوق اللحم)

٢- الأسمدة العضوية النباتية (الطبيعية والمصنعة)

- مخلفات (بقايا المحاصيل ، مخلفات مصانع البيرة) وجفت الزيتون ونشارة الخشب ومخلفات معاصر البندورة بشكلها الطبيعي أو المختمر.

٣- مخلفات القمامة المختمرة

٤- مخلفات الجاري:

وهي رسوبات برك معالجه الصرف الصحي وحالتها .

٥- الأسمدة العضوية السائلة :-

وهي المواد المشتقة من المواد العضوية المتحللة والتي تدرج تحت مركبات حامض الهيوميك والفولفيك (Humic and Fulvic acid) والاحماض الامينية (Amino Acids)

٦- وسائل الاستنبات :

- أ- البتوموس الطبيعي :- ونظرا لتعدد مصادره الجغرافية فإن الأوصاف المطلوبة لكل مادة يجب أن تحدد محتواها من المواد العضوية والرماد والرطوبة معيار الحموضة فيها (pH)
- ب- خلطات الأصص :- ولأنها خلطات من التراب أو الأسمدة الطبيعية أو المصنعة أو البتوموس فإن الأوصاف لهذه الخلطات يجب أن تحدد محتواها من المواد العضوية والرماد والرطوبة معيار الحموضة فيها (pH) وقدرتها الاستيعابية للماء .

جدول رقم (٤) المصلحات

وهي المواد التي تستعمل لإصلاح التربة مثل :-

- ١- الجبس الزراعي
- ٢- مشتقات البترول والفحم الحجري
- ٣- حافظات الرطوبة (Polymers) مواد كيميائية مخلفة لها القدرة على امتصاص الماء بمقدار وزنها أو أضعاف ذلك.

جدول رقم (٥)

- الهرمونات النباتية التي تساعد على تجديد العقل أو على عقد الثمار أو على النضج أو غيرها من تنظيم النمو النباتي .
- المواد البكتيرية والفطرية التي تساعد على جاهزية العناصر الغذائية بالتربة والتي لا تسبب أمراضا للإنسان أو الحيوان أو النباتات
- منشطات النمو

طراد الفايز

وزير الزراعة

هكذا من المأهول

تعليمات رقم (ز/٣٣) لسنة ٢٠٠٣

تعليمات صناعة الأدوية البيطرية والمستحضرات الحياتية ومنظمات نمو الحيوان وتسجيلها

وترخيصها وتداولها والصادرة بموجب المادة رقم (٤٥)

من قانون الزراعة المؤقت رقم ٤٤ لسنة ٢٠٠٢ .

المادة (١):

تسمى هذه التعليمات (تعليمات صناعة الأدوية البيطرية و المستحضرات الحياتية ومنظمات نمو الحيوان وتسجيلها وترخيصها وتداولها لسنة ٢٠٠٣) ويعمل بها من تاريخ نشرها في الجريدة الرسمية.

المادة (٢):

مع مراعاة ما ورد في المادة (٢) من قانون الزراعة رقم ٤٤ لسنة ٢٠٠٢ يكون للكلمات والعبارات التالية المعاني المخصصة لها ما لم تدل القرينة على خلاف ذلك

المديرية : مديرية البيطرة

المدير : مدير المديرية

اللجنة : لجنة تسجيل الأدوية البيطرية والمستحضرات الحياتية المشكلة بموجب أحكام الفقرة هـ من المادة ٤٥ من قانون الزراعة رقم (٤٤) المؤقت لسنة ٢٠٠٢.

الرئيس : رئيس لجنة تسجيل الأدوية والمستحضرات الحياتية.

السلطة المختصة : الجهة المختصة والمخولة بتسجيل العلاجات والمستحضرات الحياتية والمبيدات في البيطرة ومنظمات نمو الحيوان وإلغاء تسجيلها وإجازة استعمالها وتنظيم تصنيعها وتداولها بما في ذلك الاستيراد والتصدير والاتجار المحلي.

شهادة تسجيل بلد المنشأ: الوثيقة التي تصدرها الجهة الحكومية المخولة بأن العلاجات والمستحضرات الحياتية قد تم تسجيلها لديها لحساب الشركة الصانعة في بلد المنشأ

شهادة التسجيل: الوثيقة التي تصدرها الوزارة لحساب الشركة المستوردة أو المصنعة داخل الأردن.

شهادة الاستعمال: الوثيقة التي تصدرها السلطة المختصة في دولة ما تؤكد فيها بأن الأدوية البيطرية والمستحضرات الحياتية مسجلة لديها ومسموح باستخدامها في تلك الدولة.

الهيئات الدولية المختصة : المنظمات الدولية الرسمية المعترف بها والمعنية بعناية صحة الإنسان والحيوان وسلامة البيئة كمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ووكالة حماية البيئة الأمريكية والمنظمات الحكومية المشابهة في دول الاتحاد الأوروبي واليابان أو أي وكالة حماية بيئة أو هيئة مختصة في أي بلد تقرها اللجنة.

المهنة : مهنة الطب البيطري كما وردت في قانون ممارسة مهنة الطب البيطري رقم ١٠ لسنة ١٩٨٨

القانون : قانون ممارسة مهنة الطب البيطري رقم ١٠ لسنة ١٩٨٨ كما وردت في قانون ممارسة مهنة الطب البيطري رقم ١٠ لسنة ١٩٨٨

المؤسسة الصيدلانية البيطرية : مصنع الأدوية أو مصنع المنتجات الحياتية البيطرية أو المستودع أو الصيدلية البيطرية

الصيدلية البيطرية : مكان بيع الأدوية واللقاحات والمستحضرات الحياتية والمبيدات التي تستخدم لمكافحة الحشرات الخارجية والطفيليات على الحيوانات وبيعها إلى المستهلك مباشرة و تشمل القسم المخصص لذلك في الصيدلية العامة.

المستودع البيطري : المكان المخصص لآخذ الأدوية والمستحضرات الحياتية و اللوازم والمعدات الجراحية و المبيدات التي تستخدم واستيرادها وبيعها بالجملة وتشمل القسم المخصص لذلك في مستودع الأدوية البشرية .

المصنع البيطري : المكان المرخص لإنتاج أو تركيب أو تعبئة أو تغليف أو تجزئة العلاجات أو المستحضرات الحياتية وبيعها للمستودع البيطري أو تصديرها.

المختبر : مختبر الرقابة الدوائية المعتمدة من مديرية البيطرة .

النقابة : نقابة الأطباء البيطريين الأردنيين

المفتش : الطبيب البيطري أو الصيدلي الذي يكلفه الوزير بالتفتيش على المؤسسات الصيدلانية

المادة (٣):

لا يجوز لأي شخص في المملكة أن يتعاطى تصنيع أو استيراد أو توزيع أو تصدير الأدوية والمستحضرات الحياتية ومنظمات نمو الحيوان سواء بالجملة أو المفرد دون ترخيص من الوزارة.

هكذا من الأشهر

المادة (٤):

مع مراعاة أحكام قانون ممارسة مهنة الطب البيطري رقم (١٠) لسنة ١٩٨٨ والتعليمات الصادرة بموجبه يتم تشكيل اللجنة الفنية من قبل الوزير وتكون مهامها التوصية للوزير بما يلي

- أ - تسجيل الشركات الأجنبية الصانعة وترخيص المصانع المحلية المنتجة للأدوية والمستحضرات الحيوانية ومنظمات نمو الحيوان
- ب - تسجيل المصانع الأجنبية والشركات مالكة حق تسويق الأدوية والمنتجات الحيوانية ومنظمات نمو الحيوان
- ج - تسجيل وتسعير الأدوية والمستحضرات الحيوانية ومنظمات نمو الحيوان للتصريح بتداولها في المملكة والمراد تصنيها أو استيرادها
- د - تجديد تسجيل الأدوية والمستحضرات الحيوانية ومنظمات نمو الحيوان
- هـ - شطب أو تعديل أو منع إنتاج أو استيراد أي دواء أو مستحضر حيواني بيطري ومنظمات نمو الحيوان
- و - للجنة الفنية الحق في إعادة النظر في تسجيل شركات الأدوية أو المستحضرات الحيوانية المسجلة في المملكة و تعليق أو منع إنتاج أو استيراد أو تداول منتجاتها المرخصة وشطبها من سجلات الوزارة بقرار معلل
- ز - للوزير وبقرار من اللجنة الفنية الحق في تقرير حظر مؤقت أو دائم لإنتاج أو استيراد أو تداول أي دواء أو مستحضر حيواني ومنظمات نمو الحيوان وشطب تسجيله بقرار معلل
- ح - للوزير وبتسبب من اللجنة الفنية إعادة النظر بأسعار الأدوية والمنتجات الحيوانية البيطرية ومنظمات نمو الحيوان كلما دعت الحاجة إلى ذلك

المادة (٥):

- ١ - تتألف اللجنة الفنية برئاسة المدير وعضوية كل من :
 - ١ - رئيس قسم الصيدلة والرقابة الدوائية في المديرية نائباً للرئيس ومقرراً للجنة
 - ٢ - رئيس قسم المختبرات البيطرية عضواً
 - ٣ - مندوب عن نقابة الأطباء البيطريين - عضو
 - ٤ - مندوب عن نقابة الصيادلة - عضو
 - ٥ - مندوب عن وزارة الصحة ، صيدلاني من مديرية الدواء - عضو
 - ٦ - مندوب عن وزارة الصناعة والتجارة - عضو
 - ٧ - طبيب بيطري صاحب مستودع أدوية بيطرية - عضواً يسميه الوزير لمدة عامين كاملين
 - ٨ - طبيب بيطري ممثل لمصانع الأدوية أو المنتجات الحيوانية عضواً يسميه الوزير لمدة عامين كاملين
- ب - تجتمع اللجنة الفنية مرة واحدة كل شهر على الأقل ، ولرئيسها أن يدعوها إلى الاجتماع كلما دعت الضرورة لذلك.
- ج - تكون جلسات اللجنة القانونية بوجود خمسة من أعضائها من بينهم الرئيس أو نائبه.
- د - تصدر القرارات بأغلبية أصوات الحاضرين من اللجنة ويكون لرئيس الجلسة صوت مرجح عند تساوي الأصوات.
- هـ - تنتهي مدة مندوبي نقابة الصيادلة والأطباء البيطريين بانتهاء دورة مجلس النقابة الذي يمثله.

المادة (٦):

يحظر تداول أي دواء أو مستحضر حيواني أو منظم نمو حيواني سواء كان مستورداً أو مصنعا محلياً إلا بعد تسجيله وتسعييره.

المادة (٧):

- يقدم طلب تسجيل أي دواء أو مستحضر حيواني أو منظم نمو حيوان من المسؤول الفني عن المستودع أو المصنع المحلي مرفقاً مع الطلب ما يلي :
- ١ - عشرة نماذج أصلية من الدواء أو المستحضر أو منظم نمو الحيوان مستوفية الشروط للعبوات الداخلية والخارجية إن وجدت .
 - ٢ - عشرة نماذج من الملصقات الخاصة بالمنتج ولكل عبوة يراد تسجيلها.
 - ٣ - عشرة نشرات داخلية للمنتج المطلوب تسجيله.
 - ٤ - طلب تسجيل حسب النموذج المعد من قبل المديرية معبأ تعبئة كاملة طباعة و لا يجوز حذف أو ترك تعبئة أي من متطلباته .
 - ٥ - الملف العلمي للدواء أو المستحضر الحيواني البيطري أو منظم نمو حيواني ويحتوي على أولاً : مواصفات المنتج المطلوب تسجيله وتشمل التركيب التفصيلي للعلاج أو المستحضر الحيواني أو منظم نمو الحيوان ويشمل المواد الفعالة والحاملة والمساعدة والحد الأعلى والأدنى المسموح به من كل مادة من المواد الفعالة.

ثانياً : المواصفات القياسية للمواد المركبة للمنتج من جهة مرجعية دستورية وشهادة تحليلها من المنتج أو المورد.

ثالثاً : الكميات المستعملة فعلاً في وجبة التصنيع القياسية.

رابعاً : نبذة مختصرة لطريقة الإنتاج المتبعة والفحوص التي يتم إجراؤها خلال الإنتاج.

خامساً : المواصفات الفنية للعبوات المستخدمة ومدى ملائمتها للحفاظ على المنتج طوال فترة الصلاحية.

سادساً : شهادة حرية البيع والتداول في بلد المنشأ تفيد بأن المنتج مصرح بتداوله وبيعه في ذلك البلد بنفس التركيب والمواصفات والاسم التجاري والعبوات تكون صادرة عن الجهة المختصة ومصدقة أصولياً.

سابعاً : شهادة / فاتورة سعر تفيد بسعر المنتج في بلد المنشأ للجملة وسعر التداول للجمهور وسعر التصدير للمملكة ومصدقة أصولياً.

ثامناً : دراسة ثبات للمنتج لثلاث وجبات على ثلاث درجات حرارة مختلفة منها درجة الحرارة التي ينصح بخزن المنتج عليها ، يضاف إلى ذلك دراسة بدرجات رطوبة مختلفة عند تقديم طلب تسجيل المساحيق .

تاسعا : دراسة سمية المستحضر و مواءمته أو تضاده مع المنتجات الأخرى ان وجدت و التحذيرات الخاصة بذلك .

عاشرا : دراسات الأمان والمنتجيات والمستوى المسموح به والفترة الزمنية المقترحة لذلك **حادي عشر :** دراسات صيدلانية كاملة عن المنتج و سلامة المستحضر تشمل التوافر الحيوي للمنتجات الجديدة و التكافؤ الحيوي للمنتجات التقليدية .

ثاني عشر : المراجحة العلمية و نتائج التجارب الميدانية المعتمدة .

ثالث عشر : شهادة تحليل مصدقة أصولا للمنتجات المستوردة ، و نتائج تحليل مختبر الرقابة الدوائية في المديرية للمنتجات المحلية .

رابع عشر : للجنة طلب أي كمية من المنتج لتجربته محليا قبل الموافقة على تسجيله وتكون تكاليف تلك التجربة على حساب المستودع البيطري .

المادة (٨) :

يحال طلب التسجيل و مرفقاته إلى اللجنة الفنية لبيان قبول التسجيل أو رفضه وتقديم توصياتها للوزير

المادة (٩) :

تعتمد اللجنة في قبول تسجيل الدواء أو المستحضر الحيواني الأسس التالية :

- إجازته من المختبر الذي تعتمده الوزارة
- فعالية الدواء وتدني سميته و الفائدة من استعماله
- السماح باستعماله في بلد المنشأ بنفس شروط الرقابة النوعية التي تخضع لها الأدوية المستعملة في بلد المنشأ بنفس تركيب المواد الفعالة وأن يتم تحضيره بنفس الظروف والشروط التي تخضع لها الأدوية المستعملة في بلد المنشأ .
- أن يثبت المنتج المحلي علميا وبالتجارب الحقلية المعتمدة صحة تركيب المستحضر الدوائي أو الحيواني المطلوب تسجيله إن لم يكن واردا في أحد دساتير الأدوية المعتمدة من قبل الوزارة .

المادة (١٠) :

أ - حتى يتم قبول طلب تسجيل أي منتج دوائي أو حيواني من أي شركة ، على طالب التسجيل تقديم شهادة مصدقة من المراجع المختصة مصدقة أصوليا (نموذج المعلومات المطلوبة من الشركات الدوائية الصانعة) تبين :

- أن تكون الشركة منتجة وغير معينة أو وسيطة أو مكتب تصدير .
- أسماء الأدوية أو المنتجات الحيوانية البيطرية ومنظمات نمو الحيوان المصنعة من قبل الشركة والمسجلة في بلد المنشأ لمصلحتها والسعر للجمهور في بلد المنشأ

٣ - تاريخ تأسيس الشركة و عدد الموظفين و مؤهلاتهم العلمية و الأعمال التي تتعاطاها الشركة

٤ - ابتكارات الشركة الجديدة المنتجة خلال العشرة سنوات الأخيرة و ميزانية البحث و التطوير في الشركة .

ب - للجنة طلب الشهادة المذكورة في الفقرة السابقة من المصانع المحلية في المملكة من وقت لأخر حسبما تراه مناسبا .

المادة (١١) :

لا يقبل تسجيل أي دواء أو مستحضر حيواني بيطري أو منظم نمو حيواني ذي تاريخ فعالية محددة بعبوات كبيرة (أي بعبوات غير مخصصة للبيع بشكلها المقفل للجمهور) إلا إذا كانت كل واحدة منها بغلاف عازل للمؤثرات الجوية وأن يحمل ذلك الغلاف اسم الدواء و كميته ورقم وجبة الصنع وتاريخ انتهاء الفعالية المقترح وشروط التخزين .

المادة (١٢) :

الاستيراد و التصنيع و التداول :

أ - لا يجوز تداول علاج أو مستحضر حيواني تم تصنيعه أو استيراده قبل إرسال خمسة نماذج من كل تشغيل إلى مختبر الرقابة الدوائية لتحليلها ، و لا يسمح بالتداول بها قبل اجتيازها الفحوص المخبرية على أن تظهر النتائج خلال ثلاثين يوما من تسليم تلك النماذج للمختبر .

ب - يمنع تداول الأدوية و المنتجات الحيوانية التي تم تسليم عينة منها إلا بعد فحصها ومطابقتها للمواصفات القياسية المعتمدة للدواء وبعد موافقة المدير و إعلام صاحب العلاقة بشهادة الصلاحية المعدة لهذه الغاية .

ج - إذا تبين وجود نقص في الوثائق المطلوبة أو المواد الفعالة أو المساعدة للتحليل ، فعلى المدير الطلب من المستورد أو المنتج توفير تلك المواد ليتم إجراء التحليل و يمنع تداول المنتج قبل ظهور نتائج التحليل .

د - يخضع كل منتج مستورد عن كل وجبة تشغيل من وجبات التشغيل للتحليل المخبري على نفقة المنتج أو المستورد مقابل بدل الخدمات المقرر .

هـ - يحق للمديرية أن تخضع الأدوية و المنتجات الحيوانية الموجودة في المملكة للفحص و إعادة الفحص دون مقابل و لأغراض الرقابة

المادة (١٣) :

أ - على المستودع المستورد تقديم طلب تجديد لتسجيل لكل دواء أو منتج حيوي مضمي على تسجيله في المملكة عشرة سنوات ، و للجنة بعد دراسة هذا الطلب تجديد أو إلغاء التسجيل و تحديد السعر

ب - يلغى تسجيل الدواء أو المستحضر الحيواني إذا لم يقدم طلب التجديد خلال ستة أشهر من تاريخ انتهاء الفترة الممنوحة لتسجيله .

هكذا من الأشغال

المادة (١٤):

إذا أجرت الشركة تغييراً صيدلانياً أو صيدلانياً حيوياً على أحد منتجاتها فإن تسجيل المنتج الذي تم تغييره يعني شطب المنتج القديم وإلغاء تسجيله وإيقاف استيراده .

المادة (١٥):

أ : يجب تسجيل أي تغيير مهما كان نوعه في المواد الفعالة للمنتج الصيدلاني أو الحيوي للتركيبة الجديدة .

ب :- لا يجوز بعد تسجيل المنتج الصيدلاني أو الحيوي إجراء أي تعديل أو تبديل أو إضافة على تركيبه أو نشرته أو عيوبته أو غلافه أو وعائه ومكان تصنيعه إلا بموافقة اللجنة .

المادة (١٦):

يلغى تسجيل الدواء البيطري أو المستحضر الحيواني بقرار من اللجنة :

أ - إذا لم يتم استيراده خلال سنة من تاريخ صدور قرار التسجيل

ب - إذا توقف استيراده لمدة سنتين

ج - إذا تبين للجنة سميته أو عدم فاعليته بناء على تقرير من منظمة الصحة العالمية أو منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة أو أية جهة علمية تعتمدها اللجنة .

د - إذا تبين أنه منع تداوله أو تم سحبه في بلد المنشأ

هـ - إذا تم تسجيله بناء على معلومات غير صحيحة .

المادة (١٧):

أ - على اللجنة أن تتخذ قرارها لتسجيل أي منتج صيدلاني أو حيوي أو منظمات نمو حيوان خلال سنة من تاريخ تقديم طلب التسجيل إلا إذا كان هناك أسباب مبررة للتأخير

ب - للجنة أن تستعين بلجان فرعية لدراسة أدوية أو منتجات حيوية أو منظمات نمو حيوان معينة لدراسة منتجات حيوية محددة .

المادة (١٨):

- يحسب سعر الكلفة للمستورد حسب الأسس التالية:

أ - على أساس السعر الصافي المدون في الفاتورة ويضاف إليه الشحن والرسوم ومصاريف البنك والتأمين والتخليص والنقل الداخلي إذا كانت البضاعة (FOB) وعلى أساس إضافة الرسوم ومصاريف البنك والتأمين والتخليص والنقل الداخلي إذا كانت البضاعة (C & F) وفقاً لجداول يصدرها الوزير بتنسيب من اللجنة .

ب - على أساس سعر الجمهور في بلد المنشأ بعد حسم أرباح بائعي الجملة والمفرق في ذلك البلد ، وإضافة تكاليف الشحن والرسوم ومصاريف البنك والتخليص وفقاً لجداول يصدرها الوزير بتنسيب من اللجنة .

ج - يحدد سعر الدواء للجمهور بأقل السعرين الناتجين تطبيق (أ + ب) .

د - السعر للجمهور في الدول المجاورة

هـ - سعر الأدوية المشابهة في السوق المحلي .

المادة (١٩):

في حالة تنسيب اللجنة سعراً أقل من المطلوب ، يحق لطالب التسجيل الاعتراض لدى الوزير خلال شهرين من تاريخ التبليغ ويكون قراره قطعياً .

المادة (٢٠):

يصدر الوزير بتنسيب من اللجنة قائمة بأسعار الأدوية والمنتجات الحيوية الدستورية التي لا تحمل أسماء تجارية و لكل مستودع الحق في استيراد هذه المنتجات من شركة مسجلة أصولياً

المادة (٢١):

على كل مستورد أدوية أو منتج حيوي بيطري تقديم فاتورة استيراد تتضمن نصاً يفيد بأن الأدوية أو المنتجات البيطرية مطابقة لجميع الشروط والمواصفات في بلد المنشأ ، و هي مباحة بنفس المواصفات .

المادة (٢٢):

في حالة استيراد الأدوية أو المنتجات الحيوية من خارج البلدان المنتجة فعلى المستورد تقديم شهادة من السلطة المختصة في البلد المستورد منه تثبت أن المنتجات مقبولة و مباحة هناك كما هي مقبولة و مباحة في بلد المنتج دون قيد على الإطلاق ، و بيان أسباب التصدير من خارج بلد الإنتاج .

المادة (٢٣):

على كل مصنع تعيين طبيب بيطري متفرغ يكون مديراً فنياً مسؤولاً وعلى إدارة المصنع تبليغ الوزير والنقابة بأسماء الأطباء البيطريين العاملين لديه .

المادة (٢٤):

أ - مع مراعاة أحكام المادة (١٠) من قانون ممارسة مهنة الطب البيطري رقم (١٠) لسنة ١٩٨٨ لا يجوز تأسيس أو شراء مستودع الأدوية أو صيدلية إلا من قبل طبيب بيطري متفرغ .

ب - لا يحق للطبيب البيطري أن يمتلك أكثر من مستودع أدوية واحد أو صيدلية بيطرية واحدة .

المادة (٢٥):

يلتزم الطبيب البيطري المسؤول في الدوام بالمستودع أو الصيدلية طيلة ساعات العمل المقررة وعليه إذا تغيب عنه لأي سبب كان تكليف طبيب بيطري متفرغ خطياً بتحمل المسؤولية الفنية أثناء غيابه على أن يعلم الوزارة .

المادة (٢٦):

أ - لا يجوز لأي مستودع أو صيدلية أن يبيع أي دواء أو مستحضر تم تحديد سعره إلا بعد إلصاق رفع التسعيرة المعتمدة مواصفاتها من النقابة على العبوة الأصلية دون مسح أو

هكذا من الأشغال

تصبح في الأرقام وعلى الطبيب البيطري أن يرفض قبولها دون تسعيرها وعليه في هذه الحالة إعادتها إلى مصدرها على نفقة ذلك المصدر وبخلاف ذلك يعتبر كل من مالك المستودع والطبيب المسؤول مخالفاً .

ب- يشترط أن لا تخفي رفاع التسعيرة اسم العلاج وكيفية الإستعمال وتاريخ نفاذ مفعوله .

المادة (٢٧):

لا يجوز بيع العينات الطبية البيطرية ويجب دسغها بعبارة تشير إلى أنها عينه طبيه مجانية باللغة العربية أو الإنجليزية على لصاقة الوعاء الداخلي وعلى وجهيه من الغلاف الخارجي .

المادة (٢٨):

على صاحب المستودع الاحتفاظ بقيود الإستيراد والشراء والبيع لمختلف الأدوية والعينات الطبية تبين الكميات المستوردة والمباعة والموزعة كمينات وأسماء المشتريين وتحفظ القيود لمدة سنتين من تاريخ آخر إجراء لإبرازها للرقابة الدوائية لغاية حصر البيع للصيديات .

المادة (٢٩):

- لا يجوز لشخص أو مؤسسة غير مرخصة الاتجار أو بيع أو تداول المستحضرات الصيدلانية البيطرية .
- لا يجوز لغير مستودعات الأدوية البيطرية استيراد المستحضرات البيطرية الجاهزة للبيع للجمهور .
- لا يجوز للطبيب البيطري أن يكون مسؤولاً عن أكثر من مؤسسة صيدلانية واحدة .
- يحظر على أصحاب المستودعات البيع المباشر للجمهور .
- يحظر وتحت طائلة العقوبات المنصوص عليها بهذا القانون الاتجار بعينات المستحضرات الصيدلانية البيطرية أو عرضها للبيع من قبل أي شخص مرخص للتداول بها .

المادة (٣٠):

- يكون التفتيش على المؤسسات الصيدلانية البيطرية من اختصاص رئيس قسم الصيدلة و الرقابة الدوائية في المديرية أو من يفوضهم الوزير من الأطباء العاملين في الوزارة ، ولكل منهم صفة الضابطة العدلية .
- على أصحاب المؤسسات الصيدلانية البيطرية تقديم كل التسهيلات اللازمة لعمل المفتشين ، ولهم حق التفتيش في أي وقت من أوقات العمل للتأكد من أن العمل يسير وفق القانون .
- للمدير ورئيس قسم الصيدلة والرقابة الدوائية في المديرية أو من يفوضه الوزير من الأطباء العاملين في الوزارة حق التفتيش على أي مكان يشتبه به بأنه يتداول أو يبيع المستحضرات الصيدلانية البيطرية بدون ترخيص مسبق ، وأن يضبط المستحضرات البيطرية ويحيل المخالف إلى المحكمة .
- كل من قدم وثائق أو شهادات مزورة أو غير حقيقية بقصد تسجيل شركة أو مستحضر صيدلاني بيطري ، يعتبر مرتكباً جرم التزوير ويعاقب بالعقوبات المنصوص عليها في قانون العقوبات .

المادة (٣١):

- أ- لا يجوز تغيير مكان أي مؤسسة صيدلانية دون موافقة مسبقة من الوزير .
- ب- لا يجوز نشر أي إعلان عن أي مستحضر بيطري جاهز الصنع وله الصفة الصيدلانية أو الوقائية بغير الدوريات والمجلات والكتب والمعارض والمؤتمرات المتخصصة دون الحصول على الموافقة المسبقة من الوزير أو من يفوضه .
- ج- لا يجوز بيع المستحضرات الطبية البيطرية بأكثر من السعر المحدد من قبل اللجنة أو بأقل من ذلك دون الحصول على الموافقة المسبقة على خفض السعر من اللجنة .

المادة (٣٢):

كل من يخالف أحكام هذه التعليمات يعاقب بالعقوبات المنصوص عليها في المادة (٤٥) من قانون الزراعة المؤقت رقم ٤٤ لسنة ٢٠٠٢

المادة (٣٣):

تلغي هذه التعليمات نظام مراقبة الأدوية البيطرية وصناعتها رقم (٢) لسنة ١٩٦٧ ونظام رقم (٦٢) لسنة ١٩٦٧ أو أي نظام سابق أو تشريع يتعارض معه .

طراد الفايز

وزير الزراعة

تعليمات رقم (ز/٣٤) لسنة ٢٠٠٣

تعليمات حماية الطيور والحيوانات البرية وتنظيم صيدها والاتجار بها

صادرة بمقتضى المادة (٥٧) الفقرة (أ) من قانون الزراعة المؤقت

رقم (٤٤) لسنة ٢٠٠٢

المادة (١)

تسمى هذه التعليمات (تعليمات حماية الطيور البرية والحيوانات البرية وتنظيم صيدها والاتجار بها لسنة ٢٠٠٣) ويعمل بها من تاريخ نشرها في الجريدة الرسمية.

المادة (٢)

يكون للكلمات والعبارات التالية حيثما وردت في هذه التعليمات المعاني المخصصة لها أدناه ما لم تدل القرينة على غير ذلك:

القانون	قانون الزراعة المؤقت رقم ٤٤ لسنة ٢٠٠٢
الوزير	وزير الزراعة
الرخصة	رخصة الصيد
الجدول	جدول تنظيم الصيد
اللجنة المختصة	لجنة حماية الأحياء البرية
سجل الصيد	هو السجل الخاص بتسجيل كافة رحلات الصيد وأنواع وأعداد الطيور والحيوانات البرية التي تم صيدها خلال السنة.
بندقية الصيد	الخرطوش

المادة (٣)

تمنح الرخصة للأردني وغير الأردني المقيم في المملكة لقاء رسم مقداره ثلاثون دينار وفق الشروط التالية:

أ- يجب على المتقدم أن يكون قد أتم الواحد والعشرين عاما من عمره ويبرز رخصة اقتناء بندقية صيد سارية المفعول باسمه صادرة من إحدى الدوائر الأمنية وبما لا يتعارض مع قانون الأسلحة النارية والأنظمة المرعية

ب- يجوز إعطاء رخصة صيد لمن لم يتم الواحد والعشرين من العمر وأتم السادسة عشرة شريطة أن تكون "رخصة صيد مرافق لوالده" فقط ويجب على الوالد إبراز رخصة صيد سارية المفعول باسمه وكتابة تعهد بتحمل كامل المسؤولية عن ذلك وإن لا يبتعد الابن عن الوالد خلال عملية الصيد مسافة أكثر من ١٠ أمتار فقط.

المادة (٤)

يمنح غير الأردني غير المقيم في المملكة رخصة مؤقتة لقاء رسم مقداره خمسون دينار وفق الشروط التالية:

أ- أن يحصل المتقدم على موافقة وزارة الداخلية على حمل واستخدام بندقية صيد داخل الأراضي الأردنية.

ب- يعمل بالرخصة لمدة أسبوع واحد فقط من تاريخ إصدارها.

المادة (٥)

تجدد الرخصة لقاء رسم مقداره ثلاثون ديناراً بعد تسليم الرخصة المنتهية. أما بالنسبة إلى غير الأردني غير المقيم فتجدد الرخصة بعد موافقة وزارة الداخلية على حمل واستخدام بندقية صيد داخل الأراضي الأردنية.

المادة (٦)

تراعى في رخص الصيد ما يلي:-

أ- يجب أن تحمل الرخصة صورة الصياد الشمسية.

ب- يعمل بالرخصة لمدة سنة من تاريخ الإصدار وتنتهي فعليا بعد أسبوع واحد من تاريخ انتهائها المذكور.

ج- لا يجوز تحويل الرخصة من شخص إلى آخر.

د- يجب إبراز الرخصة عند الطلب لأي موظف أو شخص يعتبر مكلف بتنفيذ أحكام قانون الزراعة رقم ٤٤ لسنة ٢٠٠٢.

هـ- يجب على حامل الرخصة التقيد بأحكام قانون الزراعة والأنظمة والتعليمات والقرارات الصادرة بموجبه.

و- على حامل الرخصة تسجيل كافة رحلات الصيد خلال العام وتسجيل كافة أنواع وأعداد الطيور البرية والحيوانات البرية التي تم اصطيادها في سجل الصياد وإبراز هذا السجل عند الطلب من قبل الأشخاص المكلفين بتنفيذ القانون.

ز- تحجب رخصة الصيد لمدة سنة في حال ارتكب الصياد مخالفتين فأكثر للقانون خلال نفس السنة.

المادة (٧)

مع مراعاة أحكام المادة (٦٣) من القانون تكون الجمعية الملكية لحماية الطبيعة هي الجهة المكلفة بإدارة كافة شؤون رخص الصيد من إصدار وتجديد واستيفاء الرسوم.

المادة (٨)

يتم صيد الحيوانات البرية والطيور البرية في المناطق والمواسم التي يحددها الوزير في الجداول بناء على توصية اللجنة المختصة ويتم نشرها في الجريدة الرسمية.

كلد من الشهل

المادة (٩)

يمنع الصيد منعاً باتاً وبكافة أشكاله في المناطق الصحراوية الواقعة شرق الخط الحديدي الحجازي على مدار العام باستثناء الأنواع والمناطق والمواسم التي يحددها الوزير ويتسبب من اللجنة المختصة وبموجب إعلان يصدر بالجريدة الرسمية.

المادة (١٠)

يمنع منعاً باتاً صيد أو حيازة أو نقل أو بيع أو عرض كافة أنواع الحيوانات البرية والطيور البرية غير المذكورة في جدول تنظيم الصيد.

المادة (١١)

يحظر تحنيط أي نوع من الطيور البرية والحيوانات البرية المذكورة في جدول الصيد إلا بإذن خاص.

المادة (١٢)

يحظر ممارسة كافة أنواع التجارة أو عرض أو حيازة أو نقل كافة أنواع الطيور البرية والحيوانات البرية سواء الحية أو النافقة أو أي أجزاء منها أو مشتقاتها كما يمنع عرض أو تجارة أنواع أو حيازة أو نقل الطيور البرية الحية حتى ضمن موسم صيدها إلا بموافقة مسبقة من الوزير.

المادة (١٣)

يمنع إدخال أو إخراج أية طيور برية أو حيوانات برية سواء الحية أو النافقة أو أي أجزاء منها أو مشتقاتها إلا بموافقة مسبقة من الوزير وبما يتماشى مع الاتفاقيات الدولية التي تعتبر المملكة طرفاً فيها.

المادة (١٤)

كل من يخالف أحكام هذه التعليمات يعاقب بالعقوبات المنصوص عليها في المادة (٥٧) من قانون الزراعة المؤقت رقم ٤٤ لسنة ٢٠٠٢

طراد الفايز

وزير الزراعة

اعتماد أسس ومواصفات تحديث

سيارات الركوب العمومية الصغيرة

- أثبت فيما يلي مواصفات وألوان السيارات المقصود إغلاؤها بموجب البند (٤) من قرار مجلس الوزراء المؤقت رقم (٤١٢٠) تاريخ ٢٠٠٣/٤/٨ المتضمن الموافقة على اعتماد الأسس الواردة فيه لتحديث السيارات العمومية.

قفطان المجالي

وزير الداخلية

محضر اجتماع

إشارة إلى كتاب معالي وزير النقل رقم ٢٥٤٢/١/٣ تاريخ ٢٥٤٢/١/٣ تاريخ ٢٠٠٣/٤/٢٨ المعطوف على كتاب دولة رئيس الوزراء رقم ٤٧٦٣/٤/١١/١٢ تاريخ ٢٠٠٣/٤/١٠ ومرفقه قرار مجلس الوزراء المؤقت رقم (٤١٢٠) تاريخ ٢٠٠٣/٤/٨ المتضمن الموافقة على اعتماد الأسس الواردة فيه لتحديث سيارات الركوب العمومية وتنفيذاً للبند الرابع من قرار مجلس الوزراء المؤقت المشار إليه أعلاه المتضمن تفويض معالي وزير الداخلية ومعالي وزير النقل بتحديد مواصفات السيارات المقصود إغلاؤها بما في ذلك لونها وفقاً لأحكام القانون اجتمعت اللجنة المشكلة بكتاب عطوفة مدير عام هيئة تنظيم قطاع النقل العام رقم ٢٧٢٧/٢/٥ تاريخ ٢٠٠٣/٤/٢٩ من مندوبين عن كل من وزارة النقل ووزارة المالية/الجمارك ووزارة الداخلية ومديرية الأمن العام لتحديد مواصفات السيارات المقصود إغلاؤها بما في ذلك لونها وفقاً لأحكام القانون وبعد عدة اجتماعات قررت اللجنة اعتماد المواصفات الهفة لتحديث سيارات الركوب العمومية.

السيد روجي عبدالفتاح	السيد زياد بنيسلمان
مندوب/ هيئة تنظيم قطاع النقل العام	مندوب/ وزارة المالية/ الجمارك
الرائد ملازن نور الدين	السيد ناصر النصور
مندوب/ مديرية الأمن العام	مندوب
/إدارة الترخيص	وزارة الداخلية
الرائد باسم قطيشات	الدكتور حسين الصرايرة
مندوب/ مديرية الأمن العام	مندوب
إدارة السير	وزارة النقل

هكذا من المأهول

مواصفات وألوان السيارات المقصود إعفاؤها بموجب البند (٤)

من قرار مجلس الوزراء الموقر رقم (٤٢١٠) في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٣/٤/٨

أولاً : -

جدول المواصفات الفنية الخاصة بسيارات الركوب العمومية الصغيرة : -

البند	الدرجة الأولى	الدرجة الثانية	الدرجة الثالثة
١- عدد الركاب بالسائق	لغاية ٦ ركاب بالسائق	لغاية ٦ ركاب بالسائق	لغاية ٩ ركاب بالسائق
٢- الحد الأدنى لسعة المحرك (سم ^٣)	١,٦ لتر	١,٦ لتر	١,٦ لتر
٣- قوة المحرك : نسبة قوة المحرك إلى الوزن (كيلو واط/طن) (القوة : NET POWER حسب DIN ٧٠٠٢٠ الوزن : kerb weight حسب ISO ١١٧٦ - ١٩٧٤)	٥٤ كحد أدنى	٥٤ كحد أدنى	٧٠ كحد أدنى
٤- الأبعاد (متر) : ٤-١ ثلاث ركاب للمقعد الخلفي المتصل المسافة عند مستوى الكوع (ELBOW ROOM REAR) حسب (ISO - W32) ٤-٢ أقل من ثلاث ركاب للمقعد . مسافة المقعد لكل راكب . ٤-٣ مدى الأرجل (UPPER LEG ROOM) حسب (ISO - L49) ٤-٥ خلوص الرأس (HEAD ROOM, REAR) حسب (ISO - H96)	١,٣٨	١,٣٨	١,٣٨
	١,٤٥	١,٤٥	١,٤٥
	١,٦٥	١,٦٥	١,٦٥
	١,٨٥	١,٨٥	١,٨٥

ملاحظة : (جميع الأرقام المبينة هي الحدود الدنيا ونطاقها بالمتر حسب ISO - ١٩٧٩ - ٤١٣١)

ثانياً :

يشترط توفر تجهيزات السلامة والأمان التالية :

SEAT BELTS , FRONT SEATS AND BACK	أحزمة أمان للمقاعد الأمامية والخلفية .
RESTRAINT, FRONT SEAT HEAD	مساند للرأس للمقاعد الأمامية .
LAMINATED WINDSCREEN	زجاج أمامي مجلن .
HEATER AND DE_FROSTER FRONT WINDSCREEN AND REAR GLASS	دفاية ومزيل غباش للزجاج الأمامي والخلفي .
FRONT AND REAR FOG LIGHTS	أضوية للضباب أمامية وخلفية .
FRONT DISC BRAKES	مكابح قرصية للعجلات الأمامية .
FRONT AND REAR STABILIZERS	أعمدة توازن أمامي وخلفي .
FRONT INTRUSION RAILS (BARS)	جسور حماية أفقية في الأبواب الجانبية .
COLLAPSIBLE STEERING COLUMN	عمود استيرنج قابل للانطواء .

ثالثاً :

(أ) تجهيزات أخرى :

- ١- يشترط توفر مكان للأمتعة في جميع السيارات المشمولة بالفئات الثلاثة .
- ٢- يشترط توفر مكيف الهواء البارد للسيارات المشمولة بالفئة الثالثة ويكون اختيارياً للفئتين الأولى والثانية .
- ٣- يجب أن لا يزيد ارتفاع درجة الصعود للركاب عن ٣٠ سم .
- ٤- أن يتوفر ممرات داخلية وأبواب لكل صف مقاعد تساعد الركاب على الصعود والنزول دون إزعاج الآخرين أو تحريكهم عن مقاعدهم .
- ٥- أن تكون الأبواب الجانبية لا تعمل بواسطة المزلاج .
- ٦- عدم السماح بتركيب حمالات على السقف .

(ب) عدم ترخيص سيارات الركوب الصغيرة ذات الظهر الأحدث (Hatch Back) باستثناء سيارات السكيتشن .

رابعاً : -

تعتمد ألوان المركبات العمومية المعمول بها حالياً والصادرة استناداً لأحكام المادة (٧٩ /) من قانون السير رقم ١٤ لسنة ١٩٨٤ لحين صدور تعليمات خاصة بتحديد الألوان عن هيئة تنظيم قطاع النقل العام

هكذا من الأشغال

قائماً :-

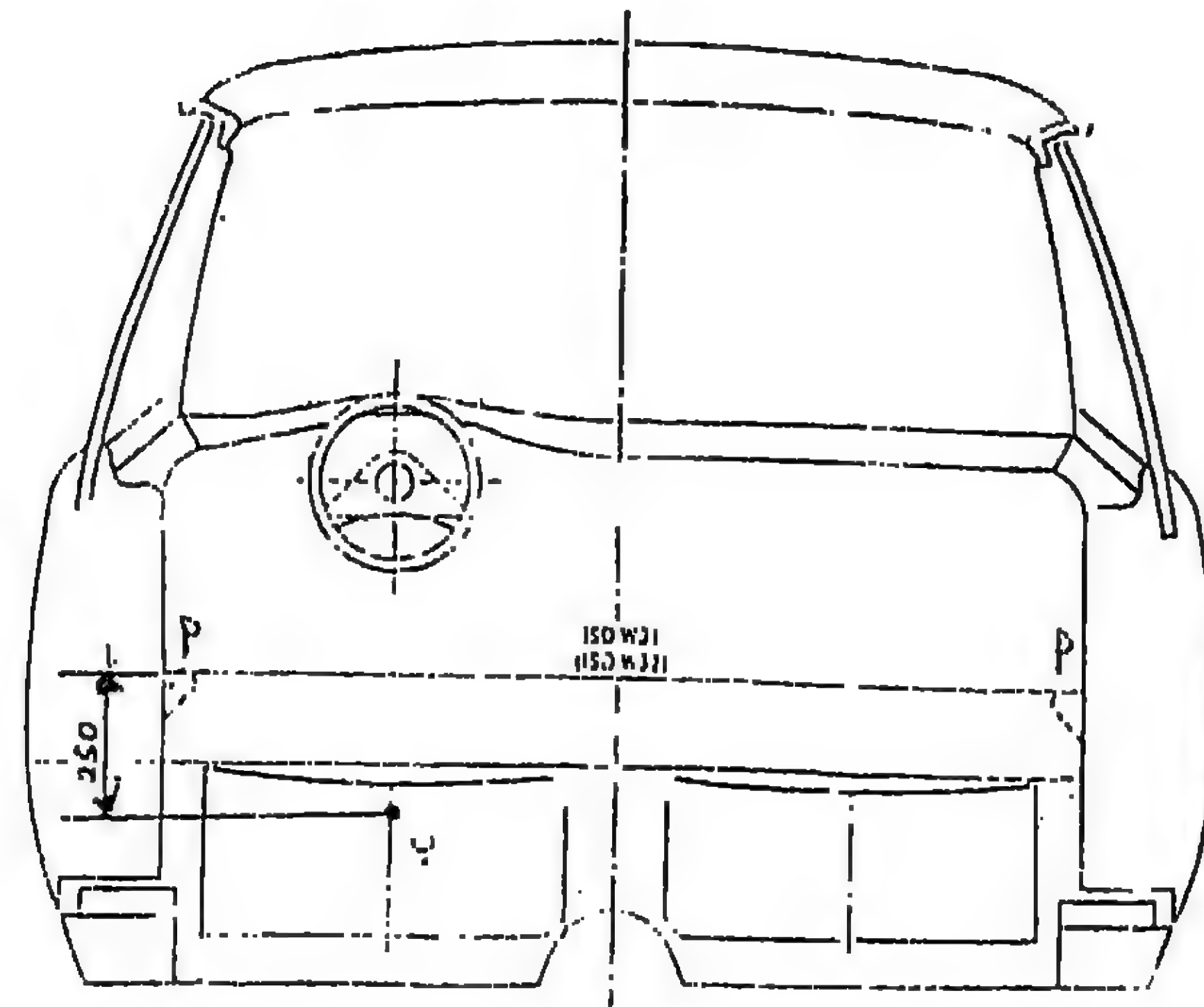
- أ- تعتبر الرسومات المرفقة جزءاً لا يتجزأ من هذه المواصفات وتقرأ معها .
 ب- تعتبر هذه المواصفات مكملة للتعليمات الصادرة عن وزير الداخلية أو أي جهة مختصة بشأن تجهيز سيارات الركوب الصغيرة العمومية وكذلك المواصفات الأردنية للمركبات .
 ج- يتم احتساب العمر التشغيلي لسيارات الركوب الصغيرة (العمومية) من سنة الصنع ، بغض النظر عن تاريخ التخليص الجمركي أو تاريخ تسجيلها وترخيصها ، مثال على ذلك : مركبة من موديل عام (٢٠٠٣) يتم إخراجها من الخدمة من تاريخ انتهاء ترخيصها السنوي عام (٢٠١٥) .

ساساً : التعاريف التوضيحية

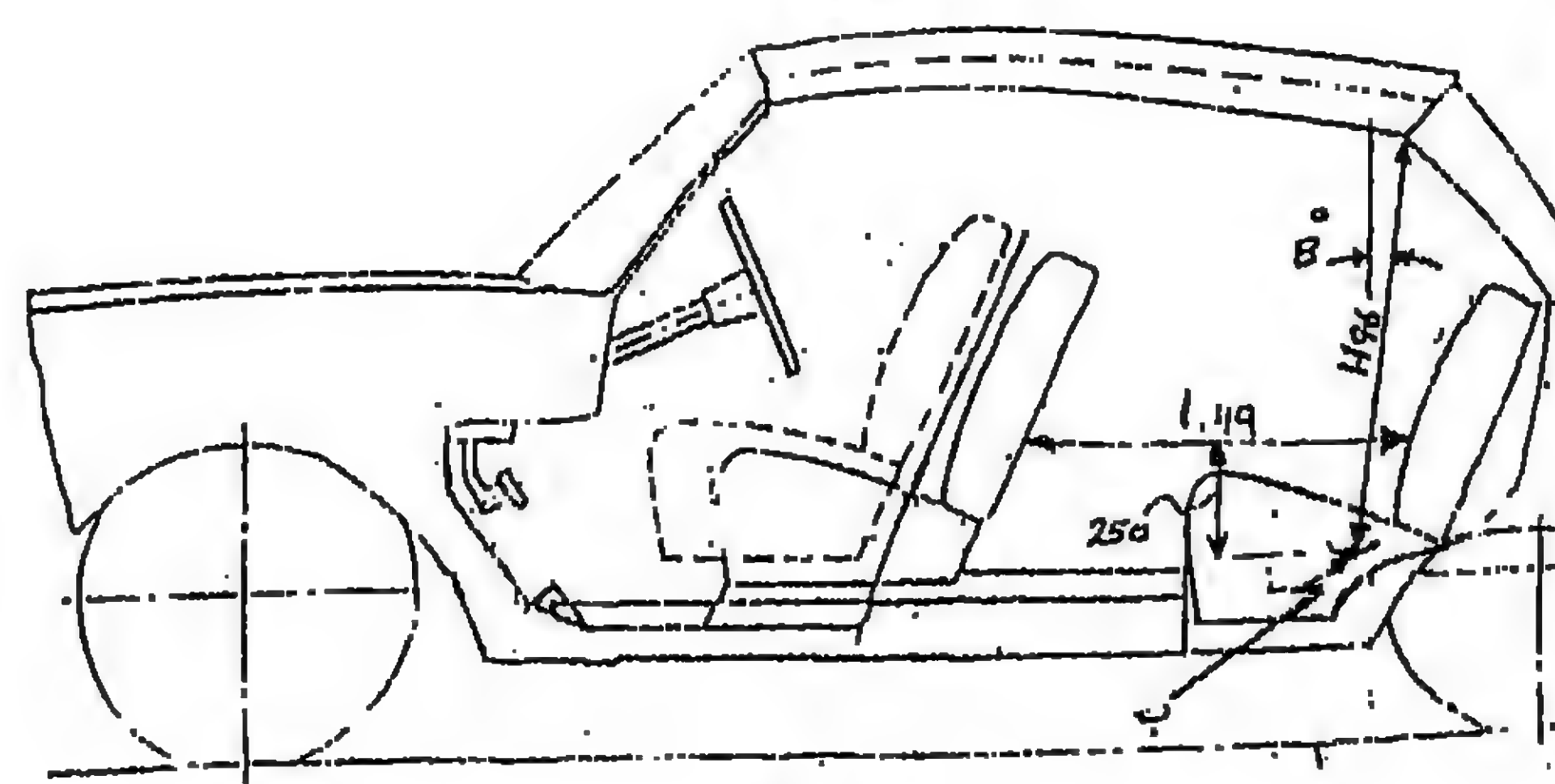
- ١- الوزن الفارغ (KERB WEIGHT) :-
 وزن المركبة مضافاً إليه وزن سائقها والمحركات التي تستوعبها وعدة التصلح الخاصة بها والإطارات الاحتياطية التي تحملها .
 ٢- القياسات :-
 أ- كيفية قياس عرض المقعد الخلفي :
 تقاس المسافة بين البابين الخلفيين من البطانة فوق مسند الذراع (نقطة أ) وإذا لم يوجد مسند ذراع تقاس المسافة على ارتفاع (٢٥ سم) من أخفض نقطة على المقعد (نقطة ب) انظر (الشكل ١) المرفق .
 ب- كيفية قياس خلوص الرأس :-
 تقاس المسافة من أخفض نقطة على المقعد الخلفي (ب) إلى بطانة السقف بخط يبعد عن الخط العمودي بميل (٨) درجات حسب الرسم (٢) المرفق .

هكذا من المأهول

رسم توضيحي لتوضيح قياس الأبعاد الواردة في الجدول المدرج تحت البند رابعاً من تعليمات تجهيز سيارات الركوب الصغيرة العاملة في نقل الركاب.



شكل (١)



شكل (٢)

القياسات أماله بالليمتر

الجامعات الأوكرانية المعترف بها
في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي الأردنية

• أثبت فيما يلي قائمة باسماء الجامعات الأوكرانية التي تعترف بها وزارة التعليم العالي والبحث العلمي الأردنية. وذلك تنفيذاً لأحكام الفقرة (ج) من المادة (٤) من نظام رقم (٨٣) لسنة ٢٠٠١، نظام الاعتراف بمؤسسات التعليم العالي غير الأردنية ومعادلة شهادتها، الصادر بمقتضى الفقرة (هـ) من المادة (٤) من قانون التعليم العالي والبحث العلمي رقم (٤١) لسنة ٢٠٠١.

وزير التعليم العالي والبحث العلمي
الدكتور محمد حمدان

١. جامعة فينييتسا الطبية الوطنية
1. Vinnytsa National Medical University named after M.I. Pirogov (applied)
٢. جامعة دنيبروبتروفسك الوطنية
2. Dnipropetrovsk National University
٣. جامعة دنيبروبتروفسك التقنية الوطنية للسكك الحديدية
2. Dnipropetrovsk National Technical University Of Railway Transport
٤. جامعة أوكرانيا الوطنية للتعدين
4. National Mining University of Ukraine
٥. جامعة دانييتسك التقنية الوطنية
5. Donetsk National Technical University (DonSTU)
٦. جامعة دانييتسك الطبية الحكومية
6. Donetsk Medical University
٧. جامعة زبروجيا التقنية الوطنية
7. Zaporizhya National Technical University
٨. جامعة إيفانوف فرانكوفسك التقنية الوطنية للنفط والغاز
8. Ivano-Frankivsk National Technical University of Oil and Gas

٩. جامعة إيفانوف فرانكوفسك الطبية الحكومية
9. Ivano-Frankivsk State Medical Academy
١٠. الأكاديمية الأوكرانية الحكومية للطيران / كيروفوغراد
10. State Flight Academy of Ukraine / Kirovograd
١١. جامعة لوغانسك الزراعية الوطنية
11. Luhansk National Agrarian University
١٢. جامعة لوغانسك الحكومية للتربية
12. Luhansk State Pedagogical University named after Taras Shevchenko
١٣. جامعة إيفانوف فرانكو الوطنية في لفوف
13. Ivan Franko National University of Lviv
١٤. جامعة لفوف الطبية الحكومية
14. Lviv State Medical University named after Danylo Halytsky
١٥. الجامعة الوطنية "بوليتكنك لفوف"
15. National University" Lviv Polytechnic"
١٦. جامعة أوكرانيا التقنية البحرية الحكومية / ميكولايف
16. Ukrainian State Marine Technical University named after Admiral Makarov / Mykolayiv
١٧. أكاديمية أوديسا الوطنية لتكنولوجيا الأغذية
17. Odessa National Academy of Food Technologies

هكذا من الأشهر

١٨. جامعة أوديسا البحرية الوطنية
18. Odessa National Maritime University
١٩. جامعة خاركوف الوطنية
19. Kharkiv National University named after V.N. Karazin
٢٠. جامعة خاركوف الزراعية الوطنية
20. Kharkiv National Agrarian University named after V.Docuchaiev.
٢١. جامعة خاركوف الطبية الحكومية
21. Kharkiv State Medical University
٢٢. الأكاديمية الأوكرانية الوطنية للصيدلة / خاركوف
22. Ukrainian National Academy of Pharmacy / Kharkiv
٢٣. جامعة كييف الوطنية للإنشاءات والعمارة
23. Kiev National University of Construction and Architecture
٢٤. جامعة كييف الوطنية للاقتصاد
24. Kiev National University of Economics (KNUE).
٢٥. جامعة كييف الوطنية للثقافة والفنون
25. Kiev National University of Culture and Arts
٢٦. جامعة كييف الوطنية للتكنولوجيا والتصميم
26. Kiev National University of Technologies and Design
٢٧. جامعة كييف تراس شيفشينكو الوطنية
27. Kiev Taras Shevchenko National University

٢٨. الجامعة الزراعية الوطنية / كييف
28. National Agricultural University / Kiev
٢٩. جامعة أوكرانيا التقنية الوطنية / معهد بوليتكنك كييف
29. National Technical University of Ukraine (Kiev Polytechnic Institute).
٣٠. الأكاديمية الأوكرانية الوطنية للتربية الرياضية / كييف
30. National University of Physical Education and Sport of Ukraine / Kiev.
٣١. جامعة بوغومولتس الطبية الوطنية / كييف
31. O. Bogomolets National Medical University / Kiev
٣٢. جامعة الطيران الوطنية / كييف
32. The National Aviation University / Kiev
٣٣. جامعة النقل الوطنية / كييف
33. The National Transport University / Kiev
٣٤. الأكاديمية الأوكرانية الوطنية للموسيقى / كييف
34. Ukrainian National Music Academy named after P.I. Tchaikovsky / Kiev
٣٥. معهد سيفاستوبل الوطني للصناعة والطاقة النووية
35. Sevastopol National Institute of Nuclear Energy and Industry

تعليمات رقم (2) لسنة 2003

وضع الخطة الاستراتيجية لمؤسسة المواصفات والمقاييس الأردنية

وادامتها ومتابعة تنفيذها وتحديثها وتطويرها المستمر

صادرة بموجب المادة رقم (8)

من قانون المواصفات والمقاييس رقم (22) لسنة 2000

المادة (1) تسمى هذه التعليمات (تعليمات وضع الخطة الاستراتيجية للمؤسسة وادامتها ومتابعة تنفيذها وتحديثها وتطويرها المستمر) رقم (2) لعام 2003 ويعمل بها من تاريخ الإعلان عنها بالجريدة الرسمية.

الباب الأول التعريفات

المادة (2) يكون للكلمات والعبارات التالية حيثما وردت في هذه التعليمات المعاني المخصصة لها أدناه ما لم تدل القرينة على عكس ذلك:

- المؤسسة : مؤسسة المواصفات والمقاييس الأردنية.
- مجلس الإدارة : مجلس إدارة مؤسسة المواصفات والمقاييس.
- المدير العام : مدير عام مؤسسة المواصفات والمقاييس.
- مجلس الشراكة : مجلس الشراكة مع القطاع الخاص.
- التعليمات : تعليمات وضع الخطة الاستراتيجية للمؤسسة وادامتها ومتابعة تنفيذها وتحديثها وتطويرها المستمر رقم (2) لعام 2003.
- فريق الخطة : الفريق المكلف بإعداد ومراجعة وتحديث وتطوير الخطة الاستراتيجية للمؤسسة.
- فريق المتابعة والتقييم : الفريق المكلف بإعداد وتحديث وتنفيذ آلية تقييم مدى تنفيذ الخطة الاستراتيجية وخطط العمل المنبثقة عنها وفق مؤشرات متفق عليها.

الباب الثاني المجال

المادة (3) تسري أحكام هذه التعليمات على كافة عمليات إعداد ومتابعة وتقييم ومراجعة وتحديث وتطوير الخطة الاستراتيجية للمؤسسة وخطط عمل المديرية المنبثقة عنها.

الباب الثالث الهدف

المادة (4) مأسسة عملية التخطيط بمستوياتها المختلفة (الإستراتيجي والتنفيذي) بهدف إعداد خطط تعكس واقع البيئة الداخلية والخارجية للمؤسسة وتلبي احتياجات ومتطلبات المتعاملين الخارجيين والداخليين، ومتابعة التنفيذ والمراجعة والتحديث والتطوير المستمر لها، على أساس الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة بما يضمن تحقيق رسالة المؤسسة.

الباب الرابع آليات إعداد الخطة الاستراتيجية

المادة (5) يشكل المدير العام فريقاً داخلياً لأغراض إعداد الخطة الاستراتيجية ومراجعتها من المديرية المختلفة.

المادة (6) تتولى مديرية التخطيط والتطوير الإداري سكرتارية فريق الخطة.

المادة (7) للفريق، بموافقة المدير العام، الاستعانة بأصحاب الخبرة من خارج المؤسسة.

المادة (8) يتم تطوير الخطة الاستراتيجية بحيث تتعامل مع النقاط التالية:

- الوضع الحالي للمؤسسة بما فيه تحليل البيئة الداخلية والخارجية للمؤسسة.
- الوضع المستهدف.
- البدائل الاستراتيجية والخطط التنفيذية للوصول إلى الوضع المستهدف.
- آليات متابعة وتقييم الأداء ومراجعة الخطط بناءً على معطيات المتابعة والتقييم.

هكذا من المأهول

المادة (9) يمكن لفريق الخطة اختيار الأسلوب الذي يتلاءم واحتياجات المؤسسة استناداً إلى أساليب وأدوات التخطيط الإستراتيجي المعتمدة عالمياً ومنها على سبيل المثال لا الحصر:

- SWOT: تحليل نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات (البؤنة الداخلية والخارجية).
- التخطيط الموجّه بالأهداف بأسلوب التخطيط التشاؤمي (Objective Orientated Planning).
- Balanced Score Card

المادة (10) يقوم فريق الخطة بعرض ملخص الخطة الإستراتيجية وخطط العمل على شكل مصفوفة.

الباب الخامس إعداد الخطة الإستراتيجية

المادة (11) جمع المعلومات والبيانات:

يقوم فريق الخطة بجمع المعلومات والبيانات باستخدام:

- الاستبانة (مثال، استبانة المعلومات الخاصة بالمديريات Departmental Profile)
- ورش العمل وجلسات العصف الذهني بما فيها الجلسات المخصصة لتحليل SWOT
- المقابلات الشخصية مع أصحاب العلاقة من متعاملي المؤسسة الداخليين والخارجيين.
- مصادر البيانات والمعلومات الأخرى المتاحة: الإحصاءات العامة، النشرات الإحصائية للدوائر الرسمية، النشرة الشهرية للبنك المركزي، شبكة المعلوماتية (الإحصائية).
- المرجعيات الوطنية وقوانين المؤسسات التي تساهم في تحقيق نفس الأهداف الوطنية.

المادة (12) تحليل وتقييم البيانات والمعلومات:

يقوم فريق الخطة بتحليل وتقييم البيانات والمعلومات المجمع استناداً إلى المعلومات الناتجة من خلال تحليل SWOT لتحديد العوامل التالية وأهميتها النسبية:

- الفرص الخارجية ذات الجاذبية العالية واحتمالات النجاح العالية.
- التهديدات الخارجية ذات الاحتمالية العالية والتأثيرات الجدية.
- نقاط الضعف الداخلية الجدية وذات التأثير قياساً على الفرص والتهديدات.
- نقاط القوة الداخلية المؤثرة قياساً على الفرص والتهديدات.

المادة (13) تحديد الخيارات المتاحة للتعامل مع نتائج التحليل:

يقوم فريق الخطة بتحديد الخيارات الاستراتيجية المتاحة (Strategic options) والتوضيح الاستراتيجي (Strategic Positioning) للتعامل مع نتائج التحليل من الخطوة أعلاه والمتمثلة بـ:

- التعامل مع نقاط القوة والضعف للحد من التهديدات.
- التعامل مع نقاط القوة والضعف للاستفادة من الفرص.

المادة (14) تقييم الخيارات المطروحة:

يقوم فريق الخطة بتقييم الخيارات وفق معايير محددة أهمها:

- الاعتبارات المالية (تحليل الكلف والمنافع)
- جاهزية المؤسسة لتبني الخيار المحدد
- تأثير الخيار على تحقق الأهداف الإستراتيجية
- الاستفادة من المقارنة البنينة (Benchmarking)

المادة (15) ينظم فريق الخطة ورشة عمل بمشاركة المعنيين من داخل وخارج المؤسسة (Stakeholders) لعرض النتائج الأولية للتحليل والخروج بتصوير مشترك حول تحليل البيئة الداخلية والخارجية للمؤسسة ومن ثم الاتفاق على:

1.15 القضايا الحساسة

2.15 الرؤية والرسالة والقيم المؤسسية

هكذا من الشَّهول

3.15 الأهداف الاستراتيجية

1.3.15 الأهداف الوطنية وأولوياتها النسبية

2.3.15 الأهداف المؤسسية وأولوياتها النسبية

3.3.15 المخرجات

4.15 الافتراضات

5.15 المؤشرات على مختلف مستويات الأهداف أو عناوين وطبيعة المؤشرات في حال تعذر تحديد مؤشرات تكميلية (بحيث يتم تعريف المؤشرات بشكل أكثر تحديداً خارج الورشة من قبل فريق الخطة بمساعدة الجهات الداخلية والخارجية ذات الصلة المباشرة بالهدف المعني).

6.15 الإطار الزمني المبدئي

المادة (16) تقوم مديرية التخطيط والتطوير الإداري بتوثيق الورشة التي تلخص الخطة الاستراتيجية، وتعميمها على كل من أعضاء مجلس الإدارة وأعضاء مجلس الشراكة وأبرز المتعاملين الخارجيين وعلى كافة المديريات للحصول على تغذية راجعة.

المادة (17) تقوم مديرية التخطيط والتطوير الإداري بجمع الملاحظات على مسودة الخطة الاستراتيجية في مصروفة وتعديل الخطة الاستراتيجية بناء عليها.

المادة (18) يتم عرض مسودة الخطة الاستراتيجية في اجتماع على مجلس الشراكة لمناقشتها والأخذ بمخرجات الاجتماع للتعديل على المسودة.

المادة (19) يتم عرض مسودة الخطة الاستراتيجية المعدلة في اجتماع على مجلس الإدارة ليصار إلى اعتمادها.

المادة (20) تقوم مديرية التخطيط والتطوير الإداري بتعميم الخطة الاستراتيجية بعد اعتمادها على المديريات تمهيداً للعمل على إعداد خطط العمل السنوية للمديريات بناء عليها.

الباب السادس
إعداد خطط العمل السنوية

المادة (21) يتم إعداد خطط العمل السنوية للمديريات في كانون الأول من كل عام بناءً على مدى تحقيق الأهداف المؤسسية، خطة العمل للسنة السابقة، ... الخ.

المادة (22) تقوم كل مديرية، بمساعدة من مديرية التخطيط والتطوير الإداري، بإعداد خطة العمل الخاصة بها - باستخدام نموذج "خطة العمل" ملحق (1) - وذلك من خلال:

1.22 تحديد أولويات الأهداف المؤسسية بالنسبة للمديرية.

2.22 تحديد الأهداف على مستوى المديرية التي سيسهم تحقيقها بتحقيق الأهداف الاستراتيجية للمؤسسة ككل.

3.22 تحديد المخرجات على مستوى المديرية (الاستراتيجيات) التي تحدد كيف سيتم تحقيق الأهداف.

4.22 تحديد الأنشطة.

5.22 تحديد المسؤوليات عن التنفيذ.

6.22 تحديد الإطار الزمني وأولويات التنفيذ.

7.22 تحديد الموارد الضرورية لتنفيذ الأهداف (الموارد البشرية والموارد المالية والموارد التقنية، ... الخ) مع بيان المدخلات الإضافية المطلوبة.

8.22 تحديد مصادر التمويل المحتملة (موارد ذاتية، مساعدات، قروض).

المادة (23) تقوم المديريات بالاستناد على الموارد المطلوبة في خطط عملهم السنوية لإعداد موازناتها الفرعية تمهيداً لإعداد الموازنة التقديرية من قبل مديرية الشؤون الإدارية والمالية.

المادة (24) تقوم مديرية الشؤون الإدارية والمالية في حال عدم قدرتها على تلبية الموارد المطلوبة لتحقيق المديريات لأهدافها خلال الفترة المحددة في خطة عملها بإبلاغ المديرية المعنية والتنسيق معها بمشاركة مديرية التخطيط والتطوير الإداري لاتخاذ قرار بتعديل وقت تنفيذ الهدف / النشاط أو تأجيله أو إلغائه، وفي حال وجود ضرورة لتغيير أحد الأهداف يتم أخذ موافقة المدير العام عليه.

هكذا من الأعمال

المادة (25) تقسم مديسرية التخطيط والتطوير الإداري بتوثيق ملخص الخطة الاستراتيجية وخطط العمل باستخدام مصفوفة التخطيط (Logical framework) ملحق (2).

المادة (26) تقوم مديسرية التخطيط والتطوير الإداري بمراجعة نهائية لخطط العمل مع نهاية كانون الأول من كل عام.

المادة (27) يقوم المدير العام باعتماد خطط العمل السنوية للمديريات مع منتصف كانون الثاني من كل عام ليصار إلى تنفيذها.

الباب السابع تنفيذ الخطة

المادة (28) يستحمل مدير كل مديسرية المسؤولية عن تنفيذ خطة العمل الخاصة بمديريته وتحقيق الأهداف المحددة للمديسرية ضمن الموارد المخصصة والإطار الزمني المحدد للأنشطة.

المادة (29) يستحمل مدير كل مديسرية مسؤولية تحديد مسؤوليات الموظفين التابعين له عن التنفيذ ومتابعة أدائهم للمهام الموكلة إليهم.

المادة (30) يستحمل مدير كل مديسرية مسؤولية مراقبة الانحرافات في التنفيذ والتعامل مع أسبابها بشكل مباشر أو بالتنسيق مع الإدارة والمديريات المعنية الأخرى.

الباب الثامن المتابعة والتقييم

المادة (31) يشكل المدير العام فريقاً داخلياً يستولى مهام متابعة وتقييم مدى تنفيذ الخطة الاستراتيجية وخطط العمل المنبثقة عنها.

المادة (32) تقوم مديسرية التخطيط والتطوير الإداري بتولى مهام رئاسة وسكرتارية فريق المتابعة والتقييم وكفاسة الأمور التنظيمية والتنسيقية مع المديريات المختلفة، وكذلك إعداد تقارير المتابعة والتقييم الإجمالية لرفعها للمدير العام / مجلس الإدارة استناداً على التقارير المقدمة من قبل المديريات.

المادة (33) يجتمع فريق المتابعة والتقييم مرة كل شهر وتحدد مهامه بما يلي:

- دراسة تقارير المتابعة الدورية والطارئة المقدمة من خلال المديريات ومديسرية التخطيط والتطوير الإداري.
- اقتراح الإجراءات المطلوبة لتعديل الانحرافات، إن وجدت، لضمان تحقيق الأهداف وعرضها على المدير العام.
- مراجعة المؤشرات المحددة وتعديلها إن لزم بموافقة المدير العام.
- اقتراح التعديلات اللازمة على عناصر الخطة المختلفة لأخذها بعين الاعتبار عند إجراء المراجعة الدورية للخطة، أو اقتراح مراجعة طارئة إذا ما اقتضت الظروف وذلك بناءً على المعلومات الناتجة من عملية المتابعة والتقييم.

المادة (34) تستولى مديسرية التخطيط والتطوير الإداري مسؤولية المتابعة المباشرة للمؤشرات على مستوى الهدف / الأهداف المؤسسي، وتقدم تقارير دورية بذلك وتقارير إضافية عند الضرورة.

المادة (35) يسمى مدير كل مديسرية موظفاً يتولى مهام ضابط الارتباط مع مديسرية التخطيط والتطوير الإداري، ويكون مسؤولاً عن إعداد تقرير المتابعة الخاص بمديريته

المادة (36) يقوم مدير كل مديسرية في بداية كل عام وبعد اعتماد خطة العمل السنوية بالتنسيق مع فريق المتابعة والتقييم لتعبئة نموذج المتابعة والتقييم الخاص بمديريته في - باستخدام نموذج "المتابعة والتقييم" ملحق (3) - بما يخدم تسهيل متابعة مدى تحقيق أهداف المديسرية.

المادة (37) يقوم ضابط الارتباط بأعداد قوائم بالمؤشرات الخاصة بالمديسرية باستخدام نموذج "قائمة المؤشرات" - ملحق (4) - واستناداً إلى نموذج "المتابعة والتقييم".

المادة (38) يقوم ضابط الارتباط وبإشراف مدير المديسرية بأعداد تقرير المتابعة والتقييم الشهري لمديريته وذلك بمتابعة مدى تحقيق الأهداف استناداً على المؤشرات الخاصة بكل هدف وباستخدام "قائمة المؤشرات" مع بيان مبررات الانحراف - إن وجد - وكيفية تعديله،

هكذا من الأشهر

وتسليمه لمديرية التخطيط والتطوير الإداري قبل انتهاء الأسبوع الأول من الشهر التالي للشهر موضع التقرير.

المادة (39) تقوم مديرية التخطيط والتطوير الإداري بإعداد تقرير المتابعة والتقييم الشهري لكافة المديريات ورفعها للمدير العام قبل منتصف الشهر التالي موضع التقرير.

المادة (40) تقوم مديرية التخطيط والتطوير الإداري بإعداد تقرير متابعة ربعي لكافة المديريات ورفعها للمدير العام في الأسبوع الأول من الربع التالي للربع موضع التقرير.

المادة (41) تقوم مديرية التخطيط والتطوير الإداري بإعداد تقرير متابعة سنوي لكافة المديريات ورفعها للمدير العام.

الباب التاسع مراجعة الخطة الاستراتيجية

المادة (42) يجتمع فريق الخطة بصورة ربعية لمراجعة الخطة في ضوء تقارير المتابعة والتقييم ويبحث فيها التعديلات على مستوى الأنشطة، وفي الحالات الطارئة قد يبحث التعديلات على مستوى المخرجات والمؤشرات أخذاً بعين الاعتبار توصيات فريق المتابعة والتقييم.

المادة (43) يجتمع فريق الخطة بصورة سنوية لمراجعة الخطة في ضوء تقارير المتابعة والتقييم ويبحث فيها التعديلات على مستوى الأهداف المؤسسية ومستوى المديريات وكذلك المؤشرات، ويتم تحديد الانعكاسات على الطلب على الموارد.

المادة (44) يتم اقرار التعديلات على خطط العمل من قبل المدير العام.

المادة (45) يتم اعتماد التعديلات على كل من الرؤية والرسالة والقيم المؤسسية والأهداف الوطنية والأهداف المؤسسية من قبل مجلس الإدارة.

الباب العاشر مراجعة التعليمات

المادة (46) تتم مراجعة هذه التعليمات كما يلي:

1-48 يتم مراجعة هذه التعليمات لغاية التعديل والتطوير مرة كل سنة على الأقل ويمكن مراجعتها وتعديلها خلال هذه الفترة إذا دعت الحاجة لذلك.

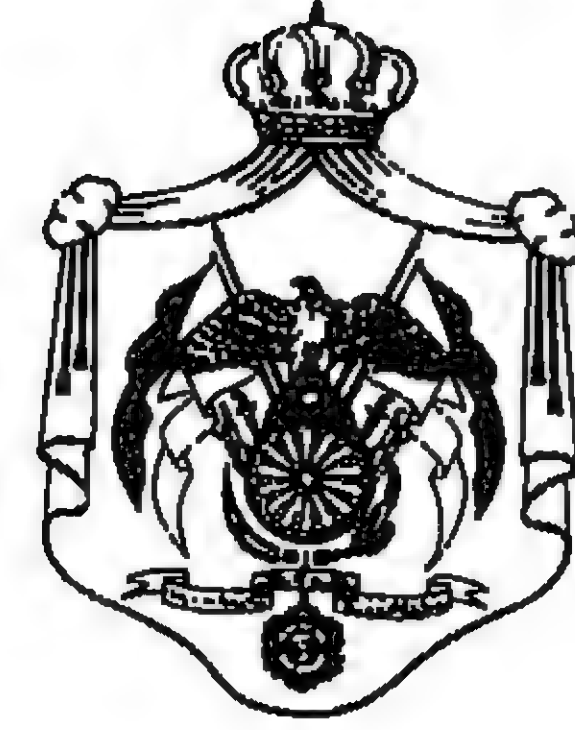
2-48 تكون مديرية التخطيط والتطوير الإداري مسؤولة عن مراجعة هذه التعليمات وإدامتها بالتنسيق مع ممثل الإدارة.

الباب الحادي عشر الملاحق

- ملحق 1 : نموذج خطة العمل
- ملحق 2 : مصفوفة التخطيط (Logical framework)
- ملحق 3 : نموذج المتابعة والتقييم
- ملحق 4 : نموذج قائمة المؤشرات

مدير عام مؤسسة المواصفات والمقاييس
الدكتور أحمد الهنداوي

هكذا من الأشهر



الجريدة الرسمية
للمملكة الأردنية الهاشمية

تصدر عن رئاسة الوزراء/ مديرية الجريدة الرسمية

فهرس العدد ٤٦٢٠ ***** الصادر بتاريخ ٢٠٠٣/٩/١٦

القسم الثاني

رقم الصفحة	المحتويات
٥١٠١	- التمثيل الدبلوماسي والقناصل الفخريون
٥١٠١	- الموظفون
٥١٠٨	- الجنسية الأردنية
٥١١٠	- الاستملاك
٥١١٥	- الشؤون البلدية
٥١٧٧	- الإعلام
٥١٨٢	- المطالبات

هكذا من الشاهل

التمثيل الدبلوماسي والقناصل الفخريون

- أ - صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على قرار مجلس الوزراء رقم (١٤٦) بتاريخ ٢٠٠٣/٧/٢٩ المتضمن الموافقة على تعيين معالي السفير من ملاك وزارة الخارجية الدكتور صالح ارشيدات سفيراً فوق العادة ومفوضاً غير مقيم للمملكة الأردنية الهاشمية لدى جمهورية بولندا.
- ب - صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على قرار مجلس الوزراء رقم (١١٧) بتاريخ ٢٠٠٣/٧/٢٩ المتضمن الموافقة على تعيين السيد اليخاندرو المصو قنصلاً فخرياً للمملكة الأردنية الهاشمية في مدينة فالبارايسو/ جمهورية التشيلي وذلك بالاستناد لاحكام المادة (٧) من نظام القناصل الفخريين رقم (٩٤) لسنة ١٩٦٥.

* * * * *

الموظفون

أ - تشكيلات/ تقاعد :-

- أ - صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على قرار مجلس الوزراء رقم (١٣١) بتاريخ ٢٠٠٣/٧/٢٩ المتضمن الموافقة على تعيين عطوفة المهندس السيد حسين محمود كريشان مديراً عاماً لمؤسسة سكة حديد العقبة بادنى مربوط الفئة العليا/ المجموعة الثانية اعتباراً من تاريخ مباشرته العمل.
- ب - صدرت الإرادة الملكية السامية بترقيع السيد زكي حسن محمد مقدادي من ملاك الديوان الملكي الهاشمي الى أدنى مربوط الدرجة الخامسة/ الفئة الثالثة اعتباراً من ٢٠٠٣/٨/١٦.
- ج - ١ - قرر دولة رئيس الوزراء المهندس علي ابو الراغب بالاستناد لاحكام المادة (٦/د) من قانون مؤسسة الإذاعة والتلفزيون الأردنية رقم (٣٥) لسنة ٢٠٠٠ وتعديلاته تعيين معالي وزير الاعلام رئيساً لمجلس إدارة مؤسسة الإذاعة والتلفزيون.
- ٢ - قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٣/٨/١٩ بالاستناد لاحكام الفقرة (٤) من المادة (٦) من قانون الطاقة النووية والوقاية الإشعاعية رقم (٢٩) لسنة ٢٠٠١ الموافقة على تعيين رئيس جمعية اطباء الاشعة الدكتور محمد الحباري عضواً في مجلس ادارة هيئة الطاقة النووية الاردنية خلفاً لمعالي السيد سميج دروزه.
- ٣ - قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٣/٨/١٩ الموافقة على احالة الموظف من ملاك الديوان الملكي الهاشمي السيد "محمد وجدي" عمر خيرى خمس على التقاعد اعتباراً من ٢٠٠٣/٩/١.

٤ - قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٣/٨/١٩ الموافقة على إحالة الموظف من ملاك وزارة الصحة الدكتور محمد سعيد عبدالهادي البوريني على التقاعد اعتباراً من ٢٠٠٣/١٠/٧.

٥ - قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٣/٨/١٩ الموافقة على إحالة الموظفين المذكورة أسماؤهم تالياً على التقاعد بناءً على طلبهم اعتباراً من التاريخ المبين إزاء اسم كل منهم:-

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

الدكتورة فاطمة محمد رجا السرور

وزارة المالية/الموازنة العامة

السيد موسى ياسين المداخنة

وزارة التربية والتعليم

السيدة ابتهاج قاسم محمد الحرخشي

السيدة سميرة احمد محمد خنتوش

السيد محمد يوسف مسلم ابو فرة

السيدة سلوى خالد محمد قطيشات

السيدة ختام ناصر ابراهيم احمد الربابعة

السيدة مريم علي مطلق الهبابية

السيد عادل مرزوق محمد عيكل

السيد علي بونس عبدالله صالح

السيدة ميمون عبدالفتاح جبر الشلبي

السيدة سميرة احمد مصطفى الكايد

السيدة رغد عواد كريم خريسات

السيدة ميسر عبدالله الحسين قطيشات

السيدة حليلة عبدالرحمن بدر زياده

السيدة خديجة فلاح عبيدالله حسين معاينة

السيدة عائدة حمد عبدالمهدي الخريسات

السيد محمد نهار مفلح الرفوع

وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

السيد نصر محمد ظاهر حراشنة

الانسة سميرة أسعد خنش حبش

وزارة الميساء والسياسة

السيدة ريمه سليمان داود بخول

٢٠٠٣/٩/١٠

٢٠٠٣/٩/١

٢٠٠٣/٩/١٠

٢٠٠٣/٨/٢٤

٢٠٠٣/٩/١

٢٠٠٣/٨/٢٤

٢٠٠٣/٨/٢٤

٢٠٠٣/٨/٢٤

٢٠٠٣/٨/٢٠

٢٠٠٣/٨/١٩

٢٠٠٣/٨/٢٤

٢٠٠٣/٨/٢٤

٢٠٠٣/٨/٢٤

٢٠٠٣/٨/٢٤

٢٠٠٣/٨/٢٤

٢٠٠٣/٨/٢٤

٢٠٠٣/٨/٢٤

٢٠٠٣/٨/٢٤

٢٠٠٣/٨/١٩

٢٠٠٣/٩/١٦

٢٠٠٣/٩/١

وزارة الميساء والسياسة/سلطة الميساء

السيد عادل داود محمد ظاظا

السيد ممتاز فارس علي الشبيري

وزارة الزراعة

السيد محمد رفيق احمد جاموس

وزارة الصحة

السيد هشام ابراهيم محمد الرشيدان

السيدة أميرة محمد يوسف الحسنيات

السيدة سميا محمد سليمان رحال

السيد زكريا جميل مجلي النظامي

الدكتور درويش عريف درويش الرجبى

السيدة الهام كايد الصالح خريسات

السيد عبدالفتاح عيسى مصطفى الزقطة

السيدة خولة حمودة عبدربه شعلان

السيدة فاطمة ابراهيم فالح موسى

٦ - قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٣/٨/١٩ الموافقة على قبول استقالة الموظفة من ملاك وزارة الخارجية السكرتير الثالث الانسة عاليه فاروق المطري من الخدمة الحكومية اعتباراً من تاريخ ٢٠٠٣/٨/١.

٧ - قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٣/٨/٢٦ الموافقة على إحالة الموظف من ملاك وزارة التعليم العالي والبحث العلمي الدكتور رفيق محمد الشيخ حسين حسن على التقاعد اعتباراً من ٢٠٠٣/٩/٨.

٨ - قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٣/٨/٢٦ الموافقة على إحالة الموظفين المذكورة أسماؤهم تالياً على التقاعد اعتباراً من التاريخ المبين إزاء اسم كل منهم:-

وزارة التربية والتعليم

السيد احمد علي مفلح الصرايرة

السيد محمد حسين محمد ابو رفيق

وزارة الاعمال

السيد يعقوب عيد يعقوب دبابنة

٢٠٠٣/٩/١

٢٠٠٣/٩/١

٢٠٠٣/٨/٣١

٩ - قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٣/٨/٢٦ الموافقة على إحالة الموظفين المذكورة أسماؤهم تالياً على التقاعد بناء على طلبهم اعتباراً من التاريخ المبين إزاء اسم كل منهم:-

وزارة المالية

٢٠٠٣/٩/١	السيدة صفاء احمد سليم الرشدان
٢٠٠٣/٨/٢٦	السيد احسان محمد علي القداح الرحاجلة
٢٠٠٣/٩/١	السيد سمير سليم علي موسى
٢٠٠٣/٩/١	السيد خالد سليم مزيد الفسراج
٢٠٠٣/٨/٢٦	السيدة منتهى صالح ايوب بطارسنة
٢٠٠٣/٨/٢٦	السيدة فخرية ابراهيم ارشود حموري
٢٠٠٣/٩/١	السيدة وفاء عطية محمد فريج
٢٠٠٣/٩/١	السيدة خولة احمد محمد الشراري
٢٠٠٣/٩/١	السيدة عفاف سعيد احمد جاتم
٢٠٠٣/٨/٢٦	السيدة اسمى ابراهيم مصطفى الحباري
٢٠٠٣/٨/٢٦	السيدة فتحية عبدالله حسن عكاوي
٢٠٠٣/٨/٢٦	السيدة روضاء عليان مصطفى الباص
٢٠٠٣/٨/٢٦	السيد عيد عبدالله اسماعيل البشيتي
٢٠٠٣/٩/١	السيد محمد حسن المحمد الطلي
٢٠٠٣/٨/٢٦	السيدة عبير محمد يوسف قوقره
٢٠٠٣/٨/٢٦	السيدة نجيه مجدي عمر حسين
٢٠٠٣/٨/٢٦	السيدة سمر جميل خليل هلمسه
٢٠٠٣/٩/١	السيدة اشراح توليق عيد خليل
٢٠٠٣/١٠/١	السيدة نهاني محمود محمد مخادمه
٢٠٠٣/٩/٣٠	السيد خالد حميد الحسين الحميد
٢٠٠٣/٩/١	السيدة فاطمة موسى ناصر حماد
٢٠٠٣/١٠/١	السيد ياسين عبدالحافظ البرايضة

وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

وزارة الزراعة

٢٠٠٣/٩/١	السيد عريض بشير سالم العطايا
٢٠٠٣/٩/١	السيدة وجيهة سالم موسى الضمور
٢٠٠٣/٩/١٦	السيدة بلدر احمد محمد الخرايشة
٢٠٠٣/٩/١	السيد عمر علي حسين المطلق الوخبان

ب- استبعاد:

- ١ - قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٣/٨/١٩ الموافقة على إحالة الموظف من ملاك سلطة الطيران المدني السيد احمد سالم الشوابكة على الاستبعاد اعتباراً من ٢٠٠٣/٩/١ وإلى حين اكتماله المدة المقررة للتقاعد محسوبة من تاريخ إحالته على الاستبعاد.
- ٢ - قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٣/٨/٢٦ الموافقة على إحالة الموظف من ملاك المجلس الاعلى للشباب السيد عبدالله محمد بشير ساكو على الاستبعاد اعتباراً من ٢٠٠٣/٩/١ وإلى حين اكتماله المدة المقررة للتقاعد محسوبة من تاريخ إحالته على الاستبعاد.
- ٣ - قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٣/٨/٢٦ الموافقة على إحالة الموظفين المذكورة أسماؤهم تالياً على الاستبعاد بناء على طلبهم اعتباراً من التاريخ المبين إزاء اسم كل منهم وإلى حين اكتمالهم المدة المقررة للتقاعد محسوبة من تاريخ إحالتهم على الاستبعاد:-

وزارة التربية والتعليم

٢٠٠٣/٩/١	السيد عبدالحكيم عبدالله احمد
٢٠٠٣/٩/٣٠	السيد احمد معروف فؤاد المصري
٢٠٠٣/٩/١٦	السيد محمد احمد عابد رباحه

وزارة الطاقة والثروة المعدنية

وزارة النقل/ سلطة الطيران المدني

السيد محمد احمد عابد رباحه

- ٤ - قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٣/٨/١٩ الموافقة على إحالة الموظفين المذكورة أسماؤهم تالياً على الاستبعاد بناء على طلبهم اعتباراً من التاريخ المبين إزاء اسم كل منهم وإلى حين اكتمالهم المدة المقررة للتقاعد محسوبة من تاريخ إحالتهم على الاستبعاد:-

وزارة المالية/ دائرة الجمارك العامة

٢٠٠٣/٩/١	السيد عوني محمد عبدالرحمن صالح
----------	--------------------------------

وزارة التربية والتعليم

٢٠٠٣/٨/٣١	السيد نصري حسين محمد القادري
٢٠٠٣/٨/١٩	السيد عزت درويش عطوه ابراهيم
٢٠٠٣/٩/١	السيد محمود مصطفى درويش الدايخ
٢٠٠٣/١٠/١	السيد سالم عبدالعزيز عواد الخوالده
٢٠٠٣/٨/٢٤	السيد علي محمد نايف الرويعي
٢٠٠٣/٩/١	السيد سامي بوتس امبدي تهتموني
٢٠٠٣/٨/٢٤	السيد حسين صبري حسن مصطفى
٢٠٠٣/٨/١٩	السيدة سوسن علي احمد الجزاري
٢٠٠٣/٩/١	السيدة ريم ابراهيم عبدالمهدي العواجين
٢٠٠٣/٨/٢٤	السيدة منى محمود حسن نصار
٢٠٠٣/٨/٢٠	السيدة ايمان محمد رضا ذيب ابو عاشور
٢٠٠٣/٨/١٩	السيد عبدالله عبدالقادر العبد سكر
٢٠٠٣/٩/١	السيدة فريال محمد سلامة المصاروه
٢٠٠٣/٨/٢٤	السيدة يسرى يوسف سليمان ابو هلاله
٢٠٠٣/٨/٢٤	السيد عبدالرحمن احمد خليل تياخ
٢٠٠٣/٨/٢٤	وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات
٢٠٠٣/٨/١٩	السيدة عيله حسن احمد ارشيد
٢٠٠٣/٨/١٩	السيد نضال خميس حسن غنام
٢٠٠٣/١٠/١	السيد حسن مسلم احمد مسلم
٢٠٠٣/٩/١	وزارة الصحة
٢٠٠٣/٩/١	السيدة فداء عبدالحميد مطر خضر
٢٠٠٣/٩/١	السيد حيدر مصطفى يوسف العتوم
٢٠٠٣/٨/١٩	السيد حسين محمود حسين عطاالله

ج - تمديد وإنهاء خدمات:

- ١ - قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٣/٨/١٩ الموافقة على تمديد خدمة الموظف من ملاك وزارة الاشغال العامة والاسكان المهندس السيد عبدالوهاب علي فياض عريبات لمدة سنة اعتباراً من ٢٠٠٣/٩/١٦ بعد بلوغه سن الستين.
- ٢ - قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٣/٨/١٩ الموافقة على تمديد خدمة الموظف من ملاك وزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية السيد جبر علي محمد الزغول للفترة من ٢٠٠١/١/١ ولغاية ٢٠٠٣/٦/١ بعد بلوغه سن الستين.

٣ - قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٣/٨/١٩ الموافقة على تمديد خدمات المذكورة اسماؤهم تالياً من ملاك الامن العام بعد بلوغهم سن الستين على النحو المبين تالياً حفاظاً على حقوقهم التقاعدية.

- الوكيل أول رقم (٤٥٨٨٠) أحمد محمد حسين الحجازي للفترة من ١٩٩٩/١/١ ولغاية ٢٠٠٤/١/١.
- الوكيل رقم (٤٥١١٤) ابراهيم عواد فندي للفترة من ١٩٩٩/١/١ ولغاية ٢٠٠٤/١/١.
- الراقيب رقم (٤٣٣٧٩) مفضي شاتي مفضي للفترة من ٢٠٠١/٤/١٦ ولغاية ٢٠٠٤/٤/١٦.
- الوكيل رقم (٤١٢٦٢) محمد علي عبدالقادر للفترة من ٢٠٠٣/١/١ ولغاية ٢٠٠٤/١/١.
- الراقيب رقم (٩٠٦٦٧) صالح محمد موسى للفترة من ٢٠٠٣/١/١ ولغاية ٢٠٠٤/١/١.

٤ - قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٣/٨/٢٦ الموافقة على تمديد خدمة الموظف من ملاك وزارة الصحة الدكتور علي محمود محمد سحويل لمدة سنة اعتباراً من ٢٠٠٣/٩/١١ بعد بلوغه سن الستين.

٥ - قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٣/٨/٢٦ الموافقة على تمديد خدمات الموظفين المذكورة اسماؤهم تالياً من ملاك وزارة الاوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية للفترة المبينة ازاء كل منهم بعد بلوغهم سن الستين.

الاسم	الفترة
السيد علي خالد عيسى شعبان	٢٠٠١/١/١ - ٢٠٠٤/١/١
السيد عمر عبدالله ابو ناصر	٢٠٠٢/٦/٢٠ - ٢٠٠٤/٦/٢٠
السيد كامل احمد حسين ابو هلود	٢٠٠٢/١/٢٨ - ٢٠٠٤/١/٢٨
السيد محمود نمر احمد مصطفى	٢٠٠٢/٣/٤ - ٢٠٠٤/٣/٤
السيد فايز ياسين عبدالرحمن	٢٠٠٣/١/١ - ٢٠٠٤/١/١
السيد محمد عبدالفتاح الغرابلي	٢٠٠٣/٨/٢٤ - ٢٠٠٤/٨/٢٤

٦ - قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٣/٨/١٩ الموافقة على تمديد خدمات المذكورين تالياً من ملاك وزارة التربية والتعليم للفترة المبينة ازاء اسم كل منهما بعد بلوغهما سن الستين وإنهاء خدمتهما اعتباراً من ٢٠٠٣/١١/٢ -

الاسم	الفترة
السيد نهار خضر نهار طعمه	٢٠٠٣/٩/١٠ ولغاية ٢٠٠٣/١١/١
السيد مصطفى نايف محمد صالح	٢٠٠٣/١٠/١٧ ولغاية ٢٠٠٣/١١/١

٧ - قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٣/٨/١٩ الموافقة على إنهاء خدمة الموظف من ملاك وزارة التربية والتعليم السيد حسين علي شحاده ابو عوض اعتباراً من ٢٠٠٣/٩/١.

الجنسية الأردنية

أ - صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على قرار مجلس الوزراء رقم (١٨) تاريخ ٢٠٠٣/٧/٢٤ المتضمن الموافقة على منح المواطن العراقي السيد عبدالجبار محسن ذياب الكبسي الجنسية الأردنية وذلك بالاستناد لأحكام المادتين (١٢، ١٣) من قانون الجنسية الأردنية رقم (٦) لسنة ١٩٥٤ وتعديلاته.

ب - صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على قرار مجلس الوزراء رقم (١٢٠) تاريخ ٢٠٠٣/٧/٢٩ المتضمن الموافقة على منح المواطنة السورية السيدة سهى نور يحيى سماوي الجنسية الأردنية وذلك بالاستناد لأحكام المادتين (١٢، ١٣) من قانون الجنسية الأردنية رقم (٦) لسنة ١٩٥٤ وتعديلاته.

ج - ١ - قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٣/٨/١٩ بالاستناد لأحكام المادة (١٧) من قانون الجنسية الأردنية رقم (٦) لسنة ١٩٥٤ وتعديلاته الموافقة على إعادة الجنسية الأردنية للمذكورين تالياً وذلك لرغبتهم بالعودة إلى المملكة والاستقرار فيها.

١ - السيد فوزي محمد حسين فرح

٢ - السيد عارف عبدالرحمن سعد الدين الصمادي

٣ - السيدة جالوت عيسى مراد شماس

٢ - قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٣/٨/٢٦ بالاستناد لأحكام المادة (١٧) من قانون الجنسية الأردنية رقم (٦) لسنة ١٩٥٤ وتعديلاته الموافقة على إعادة الجنسية الأردنية للمذكورة اسمائهم تالياً وذلك لرغبتهم بالعودة إلى المملكة والاستقرار فيها:-

١ - السيد بادي حنا خوري نصار

٢ - السيد ياسر عزام احمد منصور

٣ - السيد طارق محمود عبد زياد

٣ - قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٣/٨/١٩ بالاستناد لأحكام المادتين (١٥، ١٦) من قانون الجنسية الأردنية رقم (٦) لسنة ١٩٥٤ وتعديلاته السماح للأشخاص المذكورة اسمائهم تالياً بالتخلي عن الجنسية الأردنية للجنس بالجنسية المبينة إزاء اسم كل واحد منهم:-

الاسماء

الجنسية

- ١ - السيدة أماني اسماعيل احمد العاصي
- ٢ - السيدة فاطمة حسن احمد ابو قديري
- ٣ - السيدة خلود عبدالله طلب الجبور
- ٤ - السيد جمال عبدالله محمد عفانه
- ٥ - السيدة ليلى شوكت توفيق الصالبي
- ٦ - السيد اشرف سميج احمد ابو بكر

- ٧ - السيدة فائزة حمد حرب المواجهة
- ٨ - السيد ظافر قاسم حسن محمود
- ٩ - السيدة ليلى فؤاد عبدالكريم عبدالقادر
- ١٠ - السيدة مي رياض يوسف عيسى
- ١١ - السيدة سماح يعقوب محمد خليل
- ١٢ - السيد خالد صدقي حامد الفقهاء
- ١٣ - السيدة تركية مفلح ماضي المحسن
- ١٤ - السيدة رندة مصطفى درويش شنيوي
- ١٥ - السيد سلطان محمد حسن الخطيب
- ١٦ - السيد المعتصم ابراهيم نجيب السيد
- ١٧ - السيدة ميسون (محمد شوكت) حسين باكير
- ١٨ - السيد زاهي عبدالكريم مصطفى الطعانة
- ١٩ - السيدة منى محمود مكي المغربي
- ٢٠ - السيدة فريال فايز عيفان الهديان
- ٢١ - السيدة فتحية داود سالم البدوي

٤ - قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٣/٨/٢٦ بالاستناد لأحكام المادتين (١٥، ١٦) من قانون الجنسية الأردنية رقم (٦) لسنة ١٩٥٤ وتعديلاته السماح للأشخاص المذكورة اسمائهم تالياً بالتخلي عن الجنسية الأردنية للجنس بالجنسية المبينة إزاء اسم كل واحد منهم:-

الاسماء

الجنسية

- ١ - السيدة سمر محمد عقيلان عليان
- ٢ - السيد منتصر محمد عبدالرحمن السباعنة
- ٣ - السيدة عائشة محمد عبدالله العلولة
- ٤ - السيدة سناء يوسف اسعد عبدالله
- ٥ - السيدة مها سمير طه كيلاني
- ٦ - السيدة ايمان خالد خميس الدباكة
- ٧ - السيدة باسمه احمد يوسف حفناوي
- ٨ - السيدة ترفة فرحان خليل اعززه
- ٩ - السيدة وديعه لطفي حنا رزق الله
- ١٠ - السيدة ايمان سعيد مفلح هودلي
- ١١ - السيدة اوليفيا خليل نعوم سلامة
- ١٢ - السيدة حنان سليمان حسن الشرارات
- ١٣ - السيدة ايمان عبدالله موسى الخطيب
- ١٤ - السيدة ايمان ابراهيم حماد العطوي

كل من الأشهر

الاستملاك

١- قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٣/٨/١٩ - بالاستناد لأحكام المادتين (٤/ج، ١٧/ب) من قانون الاستملاك رقم (١٢) لسنة ١٩٨٧ وتعديلاته - الموافقة على استملاك وحيازة قطعة الأرض رقم (٦٢٥) من الحوض رقم (١) البلد من أراضي مدعي الموصوفة في إعلان الاستملاك المنشور في جريدتي الدستور عدد (١٢٩٠٣) والعرب اليوم عدد (٢٢١٩) تاريخ ٢٠٠٣/٦/٢٩ استملاكاً مطلقاً لأغراض المجلس البلدي في بلدية مدعي الجديدة حيابة قورية دون التقيد بالإجراءات المنصوص عليها في قانون الاستملاك، على أن ينوي مدير الأراضي والمساحة بواسطة من ينتخبهم إجراء الكشف الحسي على الطرقات المقرر حيازتها لإثبات أوصافها بصورة دقيقة ومفصلة للاستئناس بهذا الكشف عند تقدير قيمة التعويض.

٢- قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٣/٨/١٩ - بالاستناد لأحكام المادتين (٤/ج، ١٧/ب) من قانون الاستملاك رقم (١٢) لسنة ١٩٨٧ وتعديلاته - الموافقة على استملاك وحيازة كامل مساحة قطعة الأرض رقم (١٥١) من الحوض رقم (٦٧) حي رقم (١٥) من أراضي السلط البالغة (٢٨١/٨١) م الموصوفة في إعلان الاستملاك المنشور في جريدتي الدستور عدد (١٢٩٢٨) والعرب اليوم عدد (٢٢٤٤) تاريخ ٢٠٠٣/٧/٢٤ استملاكاً مطلقاً لأغراض وزارة السياحة والآثار لغايات المبني الترانسي المقام عليها بالإضافة إلى مستودع للمعروضات الأثرية حيابة قورية دون التقيد بالإجراءات المنصوص عليها في قانون الاستملاك، على أن يستولي مدير الأراضي والمساحة بواسطة من ينتخبهم إجراء الكشف الحسي على الطرقات المقرر حيازتها لإثبات أوصافها بصورة دقيقة ومفصلة للاستئناس بهذا الكشف عند تقدير قيمة التعويض.

٣- قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٣/٨/١٩ - بالاستناد لأحكام المادة (١٩) من قانون الاستملاك رقم (١٢) لسنة ١٩٨٧ وتعديلاته - الموافقة على قرار لجنة الاستملاك والأموال في أمانة عمان الكبرى رقم (٣٧٨) تاريخ ٢٠٠٣/٧/٢٤ المتضمن التخلي عن المساحات المستملكة سابقاً من قطعتي الأرض رقم (١٤٣، ١٣٧) من الحوض رقم (٢) الحلقو البالغة مساحتهما (٤٣) م و (٣٦) م تقريباً على التوالي وذلك لعدم الحاجة إليهما.

٤- قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٣/٨/١٩ - بالاستناد لأحكام المادة (٤/ج) من قانون الاستملاك رقم (١٢) لسنة ١٩٨٧ وتعديلاته - الموافقة على قرار لجنة الاستملاك والأموال في أمانة عمان الكبرى رقم (٣٢٧) تاريخ ٢٠٠٣/٧/٢٤ المتضمن استملاك مساحات قطع الأراضي المبينة أرقامها وأرقام وأسماء أحواضها وأسماء مالكيها في القرار المشار إليه أعلاه مع ما عليها من منشآت والمنظّم بها مخطط الاستملاك رقم (٣٠٣٠) تاريخ ٢٠٠٣/٦/٢٩ الموصوفة في إعلان الاستملاك المنشور في جريدتي الرأي عدد (١١٩٨٧) والعرب اليوم عدد (٢٢٣٣) تاريخ ٢٠٠٣/٧/١٣ استملاكاً مطلقاً لأغراض أمانة عمان الكبرى لغايات ساحات وحدائق ومباني عامة ومواقف سيارات مشروغاً للرفع العام بالمعنى المقصود في قانون الاستملاك.

٥- قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٣/٨/١٩ الموافقة على قرار لجنة الاستملاك والأموال في أمانة عمان الكبرى رقم (٣٢٥) تاريخ ٢٠٠٣/٧/٢ المتضمن ما يلي:-

١- التخلي عن استملاك بعض المساحات المستملكة سابقاً من قطع الأراضي المبينة في الجداول الموضح بالقرار أعلاه وكما هو موضح بالمخطط رقم (١٥/٣٠١٢) تاريخ ٢٠٠٣/٤/١٥ سنداً لأحكام المادة (١٩) من قانون الاستملاك رقم (١٢) لسنة ١٩٨٧ وتعديلاته.

٢- ا. حيازة بعض المساحات المستملكة سابقاً من بعض قطع الأراضي المبينة في الجدول الموضح بالقرار أعلاه الموصوفة في إعلان الاستملاك المنشور في جريدتي الرأي عدد (١١٩٨٧) والعرب اليوم عدد (٢٢٣٣) تاريخ ٢٠٠٣/٧/١٣ لأغراض أمانة عمان الكبرى حيابة قورية دون التقيد بالإجراءات المنصوص عليها في قانون الاستملاك سنداً لأحكام المادة (١٧) من القانون المشار إليه أعلاه.

ب. استملاك وحيازة مساحات من قطع الأراضي المبينة في الجدول الموضح بالقرار أعلاه والمبين فيه أرقام وأسماء أحواضها وأسماء مالكيها مع ما عليها من منشآت الموصوفة في إعلان الاستملاك المنشور في جريدتي الرأي عدد (١١٩٨٧) والعرب اليوم عدد (٢٢٣٣) تاريخ ٢٠٠٣/٧/١٣ استملاكاً مطلقاً لأغراض أمانة عمان الكبرى لغايات دمجها في سعة الشارع العام حيابة قورية دون التقيد بالإجراءات المنصوص عليها في قانون الاستملاك سنداً لأحكام المادتين (٤/ج، ١٧) من قانون الاستملاك المشار إليه أعلاه.

٣- يستولي مدير الأراضي والمساحة بواسطة من ينتخبهم إجراء الكشف الحسي على الطرقات المقرر حيازتها لإثبات أوصافها بصورة دقيقة ومفصلة للاستئناس بهذا الكشف عند تقدير قيمة التعويض.

٦- قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٣/٨/١٩ - بالاستناد لأحكام المادة (١٧) من قانون الاستملاك رقم (١٢) لسنة ١٩٨٧ وتعديلاته الموافقة ما يلي:-

١- قرار لجنة الاستملاك والأموال في أمانة عمان الكبرى رقم (٣٣١) تاريخ ٢٠٠٣/٧/٢ المتضمن حيازة المساحة المستملكة سابقاً من قطعة الأرض رقم (٥٢٩) من الحوض رقم (٢) الكرسي البالغة (٧١٠) م تقريباً مع ما عليها من منشآت الموصوفة في إعلان الاستملاك المنشور في جريدتي الرأي عدد (١١٩٨٧) والعرب اليوم عدد (٢٢٣٣) تاريخ ٢٠٠٣/٧/١٣ لأغراض أمانة عمان الكبرى لغايات دمجها في سعة الشارع العام حيابة قورية دون التقيد بالإجراءات المنصوص عليها في قانون الاستملاك.

٢- قرار لجنة الاستملاك والأموال في أمانة عمان الكبرى رقم (٣٢٨) تاريخ ٢٠٠٣/٧/٢ المتضمن حيازة المساحة المستملكة سابقاً من قطعة الأرض رقم (٢١) من الحوض رقم (٢) البلد المفرزة من قطعة الأرض رقم (٩٨) بعد تنزيل الشوارع البالغة (٣٣، ١٠٠١٠) م تقريباً مع ما عليها من منشآت الموصوفة في إعلان الاستملاك المنشور في جريدتي الرأي عدد (١١٩٨٧) والعرب اليوم عدد (٢٢٣٣) تاريخ ٢٠٠٣/٧/١٣ لأغراض أمانة عمان الكبرى حيابة قورية دون التقيد بالإجراءات المنصوص عليها في قانون الاستملاك.

كل من الشاهد

٣- قرار لجنة الاستملاك والأموال في أمارة عمان الكبرى رقم (٣٢٠) تاريخ ٢٠٠٣/٧/٢ المتضمن حيابة المساحة المستملكة سابقاً من قطعة الأرض رقم (٥٧) من الحوض رقم (١٧) الدميعة/ وادي السير البالغة (٤١٠) م تقريباً مع ما عليها من منشآت الموصوفة في إعلان الاستملاك المنشور في جريدتي السراي عدد (١١٩٨٧) والعرب اليوم عدد (٢٢٣٣) تاريخ ٢٠٠٣/٧/١٣ لأغراض أمارة عمان الكبرى لغايات دمجها في سعة الشارع العام حيابة فورية دون التقيد بالإجراءات المنصوص عليها في قانون الاستملاك.

٤- قرار لجنة الاستملاك والأموال في أمارة عمان الكبرى رقم (٣٣٧) تاريخ ٢٠٠٣/٧/٢ المتضمن حيابة المساحة المستملكة سابقاً من قطعة الأرض رقم (١٠٦) من الحوض رقم (١) أم حجير البالغة (٢٩٠٧) م وقطعة الأرض رقم (١٠٣) من الحوض رقم (١) أم حجير البالغة (١٢٠٠) م مع ما عليها من منشآت الموصوفة في إعلان الاستملاك المنشور في جريدتي الرأي عدد (١١٩٨٧) والعرب اليوم عدد (٢٢٣٣) تاريخ ٢٠٠٣/٧/١٣ لأغراض أمارة عمان الكبرى لغايات دمجها في سعة الشارع العام حيابة فورية دون التقيد بالإجراءات المنصوص عليها في قانون الاستملاك.

٥- قرار لجنة الاستملاك والأموال في أمارة عمان الكبرى رقم (٣٢٩) تاريخ ٢٠٠٣/٧/٢ المتضمن حيابة المساحة المستملكة سابقاً من قطعة الأرض رقم (٣٢٢) من الحوض رقم (١٧) الدميعة البالغة (١٤٠٠) م تقريباً مع ما عليها من منشآت الموصوفة في إعلان الاستملاك المنشور في جريدتي الرأي عدد (١١٩٨٧) والعرب اليوم عدد (٢٢٣٣) تاريخ ٢٠٠٣/٧/١٣ لأغراض أمارة عمان الكبرى لغايات دمجها في سعة الشارع العام حيابة فورية دون التقيد بالإجراءات المنصوص عليها في قانون الاستملاك.

ثانياً:-

يتولى مدير الأراضي والمساحة بواسطة من ينتخبهم إجراء الكشف الحسي على العقارات المقرر حيابتها لإثبات أوصالها بصورة دقيقة ومفصلة للاستئناس بهذا الكشف عند تقدير قيمة التعويض.

٧- قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٣/٨/٢٦ - بالاستناد لأحكام المادتين (٤/ج، ١٧/أ) من قانون الاستملاك رقم (١٢) لسنة ١٩٨٧ وتعديلاته - الموافقة على استملاك وحياة كامل مساحة قطعة الأرض رقم (١٠٢) من الحوض رقم (١) الراسية الجنوبية من أراضي غور الأربعين الموصوفة في إعلان الاستملاك المنشور في جريدتي الرأي عدد (١١٨٤٥) والدستور عدد (١٢٧٨٢) تاريخ ٢٠٠٣/٢/٢٧ استملاكاً مطلقاً لأغراض المجلس البلدي في طبقة فحل لغايات دمجها بسعة الشارع العام حيابة فورية دون التقيد بالإجراءات المنصوص عليها في قانون الاستملاك، على أن يتولى مدير الأراضي والمساحة بواسطة من ينتخبهم إجراء الكشف الحسي على العقارات المقرر حيابتها لإثبات أوصالها بصورة دقيقة ومفصلة للاستئناس بهذا الكشف عند تقدير قيمة التعويض.

٨- قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٣/٨/٢٦ - بالاستناد لأحكام المادتين (٤/ج، ١٧/أ) من قانون الاستملاك رقم (١٢) لسنة ١٩٨٧ وتعديلاته - الموافقة على استملاك وحياة ما مساحته (٦) دونمات و(٤٦٤) م من عدة قطع أراضي من الحوض رقم (٢٢) وما مساحته (١٨) دونماً و(٤٣٤) م من عدة قطع أراضي من الحوض رقم (٢٠) وما مساحته (٤) دونمات و(٣٢٢) م من عدة قطع أراضي من الحوض رقم (٢١) وجميعها من أراضي الفحيص الموصوفة في إعلان الاستملاك المنشور في جريدتي الرأي عدد (١١٩٩٤) والدستور عدد (١٢٩٢٤) تاريخ ٢٠٠٣/٧/٢٠ استملاكاً مطلقاً لأغراض وزارة الشؤون البلدية لغايات الطريق للواصل بين منطقة دابوق ومنطقة بدر الجديدة حيابة فورية دون التقيد بالإجراءات المنصوص عليها في قانون الاستملاك، على أن يتولى مدير الأراضي والمساحة بواسطة من ينتخبهم إجراء الكشف الحسي على العقارات المقرر حيابتها لإثبات أوصالها بصورة دقيقة ومفصلة للاستئناس بهذا الكشف عند تقدير قيمة التعويض.

٩- قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٣/٨/٢٦ الموافقة على قرار لجنة الاستملاك والأموال في أمارة عمان الكبرى رقم (٣٨١) تاريخ ٢٠٠٣/٧/٢٤ المتضمن ما يلي:-

١- استملاك وحياة المساحات المبينة أوصالها وأرقامها في الجدول المبين بالقرار المشار إليه أعلاه الموصوفة في إعلان الاستملاك المنشور في جريدتي الرأي عدد (١٢٠٠٨) والعرب اليوم عدد (٢٢٥٤) تاريخ ٢٠٠٣/٨/٣ استملاكاً مطلقاً لأغراض أمارة عمان الكبرى حيابة فورية دون التقيد بالإجراءات المنصوص عليها في قانون الاستملاك سنداً لأحكام المادتين (٤/ج، ١٧/أ) من قانون الاستملاك رقم (١٢) لسنة ١٩٨٧ وتعديلاته على أن يتولى مدير الأراضي والمساحة بواسطة من ينتخبهم إجراء الكشف الحسي على العقارات المقرر حيابتها لإثبات أوصالها بصورة دقيقة ومفصلة للاستئناس بهذا الكشف عند تقدير قيمة التعويض.

٢- النخسي عن المساحات المبينة في الجدول المبين بالقرار المشار إليه أعلاه سنداً لأحكام المادة (١٩) من القانون المشار إليه أعلاه.

٣- تغيير المنفعة التي استمكت من أجلها المساحات المبينة بالجدول المبين بالقرار المشار إليه أعلاه من حقائق إلى شوارع سنداً لأحكام المادة (٥) من القانون المشار إليه أعلاه.

١٠- قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٣/٨/٢٦ - بالاستناد لأحكام المادتين (٤/ج، ١٧/أ) من قانون الاستملاك رقم (١٢) لسنة ١٩٨٧ وتعديلاته - الموافقة على قرار لجنة الاستملاك والأموال في أمارة عمان الكبرى رقم (٣٧٩) تاريخ ٢٠٠٣/٧/٢٤ المتضمن الموافقة على استملاك وحياة المساحات المبينة أوصالها وأرقامها وأسماء أحوالها في الجدول المبين بالقرار المشار إليه أعلاه الموصوفة في إعلان الاستملاك المنشور في جريدتي الرأي عدد (١٢٠٠٨) والعرب اليوم عدد (٢٢٥٤) تاريخ ٢٠٠٣/٨/٣ استملاكاً مطلقاً لأغراض أمارة عمان الكبرى لغايات دمجها في سعة الشارع العام حيابة فورية دون التقيد بالإجراءات المنصوص عليها في قانون الاستملاك، على أن يتولى مدير الأراضي والمساحة بواسطة من ينتخبهم إجراء الكشف الحسي على العقارات المقرر حيابتها لإثبات أوصالها بصورة دقيقة ومفصلة للاستئناس بهذا الكشف عند تقدير قيمة التعويض.

١١- قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٣/٨/٢٦ - بالاستناد لأحكام المادة (١/١٧) من قانون الاستملاك رقم (١٢) لسنة ١٩٨٧ وتعديلاته - الموافقة على قرار لجنة الاستملاك والأحكام في أمانة عمان الكبرى رقم (٣٨٦) تاريخ ٢٠٠٣/٧/٢٤ المتضمن حيازة قطعتي الأرض رقم (١٨٨، ٧٩) من الحوض رقم (٣٣) المدينة حسي رقم (٢٣) السماوي المستملكتين سابقاً مع ما عليهما من منشآت الموصوفة في إعلان الاستملاك المنشور في جريدتي الرأي عدد (١٢٠٠٨) والعرب اليوم عدد (٢٢٥٤) تاريخ ٢٠٠٣/٨/٣ لأغراض أمانة عمان الكبرى حيازة فورية دون التقيد بالإجراءات المنصوص عليها في قانون الاستملاك، على أن يتولى مدير الأراضي والمساحة بواسطة من ينتخبهم إجراء الكشف الحسي على العقارات المقرر حيازتها لإثبات أوصالها بصورة دقيقة ومفصلة للاستئناس بهذا الكشف عند تقدير قيمة التعويض.

١٢- قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٣/٨/٢٦ - بالاستناد لأحكام المادتين (١/١٧، ج/٤) من قانون الاستملاك رقم (١٢) لسنة ١٩٨٧ وتعديلاته - الموافقة على قرار لجنة الاستملاك والأحكام في أمانة عمان الكبرى رقم (٣٧٧) تاريخ ٢٠٠٣/٧/٢٤ المتضمن الموافقة على استملاك وحيازة ما مساحته (٤٢١٧) م^٢ من قطعة الأرض رقم (١٢) من الحوض رقم (١) أبو العوف مع ما عليهما من منشآت وحيازة المساحات المستملكة سابقاً من نفس القطعة والحوض البالغة (٢٠٨٣٥) م^٢ الموصوفة في إعلان الاستملاك المنشور في جريدتي الرأي عدد (١٢٠٠٣) والعرب اليوم عدد (٢٢٤٩) تاريخ ٢٠٠٣/٧/٢٩ استملاكاً مطلقاً لأغراض أمانة عمان الكبرى لغايات دمجها في سعة الشارع العام حيازة فورية دون التقيد بالإجراءات المنصوص عليها في قانون الاستملاك، على أن يتولى مدير الأراضي والمساحة بواسطة من ينتخبهم إجراء الكشف الحسي على العقارات المقرر حيازتها لإثبات أوصالها بصورة دقيقة ومفصلة للاستئناس بهذا الكشف عند تقدير قيمة التعويض.

هكذا من الأشهر

الشؤون البلدية

إعلانات

صادرة عن وزير الشؤون البلدية الدكتور عبد الرزاق طيبشات

- عملاً بأحكام المادة (٣٥) من قانون البلديات رقم (٢٩) لسنة ١٩٥٥ وتعديلاته. أعلن عن انتخاب السيد علي محمد أبو ربيقة نائباً لرئيس بلدية شرحبيل بن حسنة.
- عملاً بأحكام المادة (٣٥) من قانون البلديات رقم (٢٩) لسنة ١٩٥٥ وتعديلاته. أعلن عن انتخاب السيد زهير عبد الفتاح أبو زعرور نائباً لرئيس بلدية المعراض.
- عملاً بأحكام المادة (٣٥) من قانون البلديات رقم (٢٩) لسنة ١٩٥٥ وتعديلاته. أعلن عن انتخاب السيد محمد عبد الله مصلح المراعيه نائباً لرئيس بلدية الأشعري.
- عملاً بأحكام المادة (٣٥) من قانون البلديات رقم (٢٩) لسنة ١٩٥٥ وتعديلاته. أعلن عن انتخاب السيد غازي خطار احمد العبيد الله نائباً لرئيس بلدية برقتش.
- عملاً بأحكام المادة (٣٥) من قانون البلديات رقم (٢٩) لسنة ١٩٥٥ وتعديلاته. أعلن عن انتخاب السيد تركي احمد عبيدات نائباً لرئيس بلدية الكفارات.
- عملاً بأحكام المادة (٣٥) من قانون البلديات رقم (٢٩) لسنة ١٩٥٥ وتعديلاته. أعلن عن انتخاب السيد حسين عبد الله المسيعدين نائباً لرئيس بلدية الحارث بن عصور.
- عملاً بأحكام المادة (٣٥) من قانون البلديات رقم (٢٩) لسنة ١٩٥٥ وتعديلاته. أعلن عن انتخاب السيد سالم عبد الكريم العمارات نائباً لرئيس بلدية دير علا الجديدة.
- عملاً بأحكام المادة (٣٥) من قانون البلديات رقم (٢٩) لسنة ١٩٥٥ وتعديلاته. أعلن عن انتخاب السيد محمد سعد الخلف نائباً لرئيس بلدية العارضة الجديدة.
- عملاً بأحكام المادة (٣٥) من قانون البلديات رقم (٢٩) لسنة ١٩٥٥ وتعديلاته. أعلن عن انتخاب السيد حسن الفهد راضي الرحبيه نائباً لرئيس بلدية أم الجمال الجديدة.
- عملاً بأحكام المادة (٣٥) من قانون البلديات رقم (٢٩) لسنة ١٩٥٥ وتعديلاته. أعلن عن انتخاب السيد محمود سليم حمد نوفل نائباً لرئيس بلدية الرصيفة.

- عملاً بأحكام المادة (٣٥) من قانون البلديات رقم (٢٩) لسنة ١٩٥٥ وتعديلاته.
أعلن عن انتخاب السيد محمد موسى الفويري نائباً لرئيس بلدية الزرقاء.
- عملاً بأحكام المادة (٣٥) من قانون البلديات رقم (٢٩) لسنة ١٩٥٥ وتعديلاته.
أعلن عن انتخاب السيد مد الله لافي السلاطنة نائباً لرئيس بلدية أم الجمال الجديدة.
- عملاً بأحكام المادة (٣٥) من قانون البلديات رقم (٢٩) لسنة ١٩٥٥ وتعديلاته.
أعلن عن انتخاب السيد ابراهيم حسين عطية الشبول نائباً لرئيس بلدية سهل حوران.
- عملاً بأحكام المادة (٣٥) من قانون البلديات رقم (٢٩) لسنة ١٩٥٥ وتعديلاته.
أعلن عن انتخاب السيد فوزي العرود نائباً لرئيس بلدية الشفا.
- عملاً بأحكام المادة (٣٥) من قانون البلديات رقم (٢٩) لسنة ١٩٥٥ وتعديلاته.
أعلن عن انتخاب السيد فلاح سدلان دويلان السرحان نائباً لرئيس بلدية السرحان.
- عملاً بأحكام المادة (٣٥) من قانون البلديات رقم (٢٩) لسنة ١٩٥٥ وتعديلاته.
أعلن عن انتخاب السيد خالد عبد الرحمن علي أبو عبطة نائباً لرئيس بلدية طبقة فحل.
- عملاً بأحكام المادة (٣٥) من قانون البلديات رقم (٢٩) لسنة ١٩٥٥ وتعديلاته.
أعلن عن انتخاب السيد حامد احمد حسين الخلايلة نائباً لرئيس بلدية بربين الجديدة.
- عملاً بأحكام المادة (٣٥) من قانون البلديات رقم (٢٩) لسنة ١٩٥٥ وتعديلاته.
أعلن عن انتخاب السيد اكرم احمد شريف عيسى الزعبي نائباً لرئيس بلدية اليرموك الجديدة.
- عملاً بأحكام المادة (٣٥) من قانون البلديات رقم (٢٩) لسنة ١٩٥٥ وتعديلاته.
أعلن عن انتخاب السيد محفوظ محمود المشاقبة نائباً لرئيس بلدية الهاشمية الجديدة.
- عملاً بأحكام المادة (٣٥) من قانون البلديات رقم (٢٩) لسنة ١٩٥٥ وتعديلاته.
أعلن عن انتخاب السيد احمد خلف الحماد نائباً لرئيس بلدية الباسلية.
- عملاً بأحكام المادة (٣٥) من قانون البلديات رقم (٢٩) لسنة ١٩٥٥ وتعديلاته.
أعلن عن انتخاب السيد علي عبدالحافظ الختالين نائباً لرئيس بلدية معدي الجديدة.
- عملاً بأحكام المادة (٣٥) من قانون البلديات رقم (٢٩) لسنة ١٩٥٥ وتعديلاته.
أعلن عن انتخاب السيد نواف كنوش الشرعة نائباً لرئيس بلدية الزعترى والمنشية.

هكذا من أهل

- عملاً بأحكام المادة (٣٥) من قانون البلديات رقم (٢٩) لسنة ١٩٥٥ وتعديلاته.
أعلن عن انتخاب السيد سليمان خلف سمريين نائباً لرئيس بلدية بلعما الجديدة.
- عملاً بأحكام المادة (٣٥) من قانون البلديات رقم (٢٩) لسنة ١٩٥٥ وتعديلاته.
أعلن عن انتخاب السيد سليمان سلامة المرادات نائباً لرئيس بلدية الاغوار الجنوبية.
- عملاً بأحكام المادة (٣٥) من قانون البلديات رقم (٢٩) لسنة ١٩٥٥ وتعديلاته.
أعلن عن انتخاب السيد محمد عبدالسلام البشتاوي نائباً لرئيس بلدية معاذ بن جبل.
- عملاً بأحكام المادة (٣٥) من قانون البلديات رقم (٢٩) لسنة ١٩٥٥ وتعديلاته.
أعلن عن انتخاب السيد سالم معابره نائباً لرئيس بلدية غرب اربد.
- عملاً بأحكام المادة (٣٥) من قانون البلديات رقم (٢٩) لسنة ١٩٥٥ وتعديلاته.
أعلن عن استقالة عضو مجلس بلدي بلدية بني هاشم السيد جهاد صالح الشرف.
- عملاً بأحكام المادة (٣٥) من قانون البلديات رقم (٢٩) لسنة ١٩٥٥ وتعديلاته.
أعلن عن انتخاب السيد محمد سليمان طلاق الجعارات نائباً لرئيس بلدية سويمة.
- عملاً بأحكام المادة (٣٥) من قانون البلديات رقم (٢٩) لسنة ١٩٥٥ وتعديلاته.
أعلن عن انتخاب السيد عبدالله حمد خليل السبيوع نائباً لرئيس بلدية ابل الجديدة.
- عملاً بأحكام المادة (٣٥) من قانون البلديات رقم (٢٩) لسنة ١٩٥٥ وتعديلاته.
أعلن عن انتخاب السيد ضيف الله فيصل الدغمي نائباً للرئيس بلدية المقرق الكبرى.
- عملاً بأحكام المادة (٣٥) من قانون البلديات رقم (٢٩) لسنة ١٩٥٥ وتعديلاته.
أعلن عن انتخاب السيد خالد العبيدين نائباً لرئيس بلدية الطفيلة الكبرى.
- عملاً بأحكام المادة (٣٥) من قانون البلديات رقم (٢٩) لسنة ١٩٥٥ وتعديلاته.
أعلن عن انتخاب السيد صالح سويلم محمد الانينات الحجايا نائباً لرئيس بلدية القطرانة.
- عملاً بأحكام المادة (٣٥) من قانون البلديات رقم (٢٩) لسنة ١٩٥٥ وتعديلاته.
أعلن عن انتخاب السيد أسامة صبيحان قويدر نوالله نائباً لرئيس بلدية رابية الكورة.

• عملاً بأحكام المادة (٣٥) من قانون البلديات رقم (٢٩) لسنة ١٩٥٥ وتعديلاته. أعلن عن انتخاب السيدة منيفه حسين النجدات نائلاً لرئيس بلدية القويرة الجديدة.

• عملاً بأحكام المادة (٣٥) من قانون البلديات رقم (٢٩) لسنة ١٩٥٥ وتعديلاته. أعلن عن انتخاب السيد عوض حمدان محمد البحيرات نائلاً لرئيس بلدية عبدالله بن رواحه.

• عملاً بأحكام المادة (٣٥) من قانون البلديات رقم (٢٩) لسنة ١٩٥٥ وتعديلاته. أعلن عن انتخاب السيد فريد محمد احمد الروسان نائلاً لرئيس بلدية السرو.

• عملاً بأحكام المادة (٣٥) من قانون البلديات رقم (٢٩) لسنة ١٩٥٥ وتعديلاته. أعلن عن انتخاب السيد عبدالمنعم ابراهيم الصلاح نائباً لرئيس بلدية ماحص.

• عملاً بأحكام المادة (٣٥) من قانون البلديات رقم (٢٩) لسنة ١٩٥٥ وتعديلاته. أعلن عن انتخاب السيد زايد عوض بخيت خالد نائب لرئيس بلدية الوسطية.

• عملاً بأحكام المادة (٣٥) من قانون البلديات رقم (٢٩) لسنة ١٩٥٥ وتعديلاته. أعلن عن انتخاب السيد الدكتور احمد سليمان المومني نائباً لرئيس بلدية الجنيد.

• يعلن لاطلاع العموم ان بلدية السرو قد قررت بقرارها رقم ١٢/٣ لسنة ٢٠٠٣ واستناداً لأحكام المادة (٥٢) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ فرض عوائد تنظيم خاصة على النحو التالي:-

فلس	دينار
١ . عوائد عن كل معاملة نقل ملكية بالمقطوع	٨
٢ . عوائد عن معاملة براءة ذمه بالمقطوع	٤
٣ . تأمين قطع شارع لغاية اتصال الخدمات	١٥
٤ . تأمين رخص الانشاءات بالمقطوع	٥٠

• يعلن لاطلاع العموم ان بلدية الحلابات وبصفقتها (لجنة تنظيم محلية) قد قررت بقرارها رقم (٣/٧) لسنة ٢٠٠٣ واستناداً لأحكام المادة (٥٢) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ فرض عوائد تنظيم خاصة وذلك على النحو التالي:-

فلس	دينار
١ . عوائد عن تصديق صورة طبق الاصل بالمقطوع	١
٢ . عوائد عن اصدار رخص انشاءات بدل فاقد او تلف او تغيير اسم المالك	٥٠
٣ . تأمين قطع شارع لغايات اتصال الخدمات بالمقطوع	٢٥
٤ . عوائد قطع شارع او حفرة دون علم البلدية عن كسل منر طولي	٥
٥ . عوائد عن كل حفرة امتصاصية بالمقطوع	٥
٦ . عوائد عن كل خزان ماء بالمقطوع	٥
٧ . تأمين طرأته باللون الابيض عن كل متر مربع	١٠٠

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة رقم (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٣/٤٠٠) تاريخ ٢٠٠٣/٤/٢٧ الموافقة على مخطط تعديل ارتدادات وتخفيض منحنيات ضمن الأحواض ذوات الأرقام (٣، ٥، ٧، ١٠، ١١، ١٣) من أراضي اربد وذلك في بلدة اربد الكبرى / لواء قصبة اربد وذلك حسب المخطط المعد لهذه الغاية وإعلانه الاعتراض لمدة شهر اعتباراً من تاريخ نشر هذا الإعلان في الجريدة الرسمية .

يجوز لذوي العلاقة الاطلاع على التعديلات المبينه على المخطط المذكور في مكاتب اللجنة اللوائية في لواء قصبة اربد ومكاتب بلدية اربد الكبرى وتقديم اعتراضاتهم الى اللجنة المحلية في بلدة اربد الكبرى خلال مدة شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٢/٥١٤) تاريخ ٢٠٠٣/٥/٢٧ الموافقة على مخطط إضافة تنظيم أحكام سكن (ج) وتجاري وأحداث شوارع وطرق ضمن الحوض رقم (٦) إنجاصة الشمالي من أراضي منطقة مؤته ، وذلك في بلدة مؤته والمزار / لواء المزار الجنوبي وحسب المخطط التعديلي رقم (٤٠) تاريخ ٢٠٠٣/٨/١١ ووضع موضع التنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (١/٥١٩) تاريخ ٢٠٠٣/٥/٢٩ الموافقة على مخطط إضافة تنظيم وإحداث شوارع وتعديل شوارع أخرى ضمن الحوض رقم (٣) الحجوي من أراضي البتراوي وذلك في بلدة الزرقاء / لواء قصبة الزرقاء وحسب المخطط التعديلي رقم (٣) تاريخ ٢٠٠٣/٧/٢١ ووضع موضع التنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٤/٥٢١) تاريخ ٢٩/٥/٢٠٠٣ الموافقة على مخطط إضافة تنظيم وتعديلات شوارع ضمن الحوض رقم (١) مقدس وأم صوانه وذلك في بلدة الشوبك الجديدة/ لواء الشوبك ، وذلك حسب المخطط المعد لهذه الغاية وإعلانه للاعتراض لمدة شهر اعتباراً من تاريخ نشر هذا الإعلان في الجريدة الرسمية .

يجوز لذوي العلاقة الإطلاع على التعديلات المبينة على المخطط المذكور في مكاتب اللجنة اللوائية في لواء الشوبك، ومكاتب بلدية الشوبك الجديدة وتقديم اعتراضاتهم إلى أمين سر مجلس التنظيم الأعلى باليد أو بالبريد المسجل خلال مدة شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٢/٥٣٣) تاريخ ١/٦/٢٠٠٣ الموافقة على مخطط تعديلات تنظيمية ضمن الأحواض ذوات الأرقام (١) من أراضي عنبة و(٢) من أراضي كفر كفيبا وذلك في بلدة المزار الجديدة وراية الكوره/ لوائي المزار الشمالي والكوره وذلك حسب المخطط المعد لهذه الغاية وإعلانه للاعتراض لمدة شهر اعتباراً من تاريخ نشر هذا الإعلان في الجريدة الرسمية .

يجوز لذوي العلاقة الإطلاع على التعديلات المبينة على المخطط المذكور في مكاتب اللجنة اللوائية في لوائي المزار الشمالي والكوره ومكاتب بلديتي المزار الجديدة وراية الكوره وتقديم اعتراضاتهم إلى أمين سر مجلس التنظيم الأعلى باليد أو بالبريد المسجل خلال مدة شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (١/٥٢٦) تاريخ ٢٩/٥/٢٠٠٣ الموافقة على مخطط تخفيض جزء من طريق من ٦ متر إلى ٣ متر ضمن القطع ذوات الأرقام (٦٠ ، ٦١ ، ١٧٤) حوض رقم (١١) البلد من أراضي عجلون وذلك في بلدة عجلون الكبرى/ لواء قصبه عجلون وحسب المخطط التعديلي رقم (٣٥) تاريخ ١٢/٦/٢٠٠٣ ووضعه موضع التنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (١/٥٣٧) تاريخ ١/٦/٢٠٠٣ الموافقة على مخطط إعطاء التجاري على الشوارع الفرعية أحكام ٣ متر أقواس ضمن الحوض رقم (٢١) من أراضي اربد وذلك في بلدة اربد الكبرى/ لواء قصبه اربد وحسب المخطط التعديلي رقم (١) تاريخ ٢٤/٧/٢٠٠٣ ووضعه موضع التنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٤/٥٤٤) تاريخ ٣/٦/٢٠٠٣ الموافقة على مخطط تعديل منحنيات ضمن القطع ذوات الأرقام (٥٣٨ ، ٥٣٩ ، ٢٦٣) حوض رقم (١٠) عراق ضيف الله من أراضي عنجرة ، وذلك في بلدة عجلون الكبرى/ لواء قصبه عجلون وحسب المخطط التعديلي رقم (٢٧) تاريخ ٢٥/٦/٢٠٠٣ ووضعه موضع التنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٦٠٦) تاريخ ١٥/٦/٢٠٠٣ الموافقة على مخطط تخفيض شارع من ١٢ متر إلى ٦ متر ضمن القطع ذوات الأرقام (٥٢ ، ٢٦١ ، ٢٦٢) حوض رقم (١٨) من أراضي الرمثا ، وذلك في بلدة الرمثا الجديدة/ لواء الرمثا، وحسب المخطط التعديلي رقم (٤) تاريخ ١/٧/٢٠٠٣ ووضعه موضع التنفيذ .

هكذا من الأشهر

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة رقم (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى و الأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٢/٦١١) تاريخ ٢٠٠٣/٦/١٩ الموافقة على مخطط إلغاء جزء من طريق ضمن القطع ذوات الأرقام (٧٠٢، ٧٠٥، ٧٠٦) حوض رقم (١٠) من أراضي خرّجا وذلك في بلدة اليرموك الجديدة / لواء بني كنانة وذلك حسب المخطط المعد لهذه الغاية وإعلانه الاعتراض لمدة شهر اعتباراً من تاريخ نشر هذا الإعلان في الجريدة الرسمية .

يجوز لذوي العلاقة الاطلاع على التعديلات المبينة على المخطط المذكور في مكاتب اللجنة اللوائية في لواء بني كنانة ومكاتب بلدية اليرموك الجديدة وتقديم اعتراضاتهم الى اللجنة المحلية في بلدة اليرموك الجديدة خلال مدة شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى و الأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقرار رقم (٢/٦١٣) تاريخ ٢٠٠٣ / ٦ / ٢٢ ، الموافقة على مخطط تخفيض شارع من "١٢م" الى "١٠م" ضمن الأحواض ذوات الأرقام (٣، ٤) من أراضي ججين وذلك في بلدة غرب اربد / لواء قصبة اربد وحسب المخطط التعديلي رقم (٦) تاريخ ٢٠٠٣/٧/٢ ووضع موضع التنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى و الأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقرار رقم (٦١٤) تاريخ ٢٠٠٣ / ٦ / ٢٢ ، الموافقة على مخطط تغيير صفة استعمال الى مباني عامه (مسجد) ضمن الوحدة السكنية رقم (١١) لوحه تنظيميه رقم (٢) من أراضي منطقة الشونه الشمالية وذلك في بلدة معاذ بن جبل / لواء الأغوار الشمالية وحسب المخطط التعديلي رقم (٣) تاريخ ٢٠٠٣/٦/٣ ووضع موضع التنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٤/٦٢٠) تاريخ ٢٠٠٣/٦/٢٢ الموافقة على مخطط إلغاء شوارع وطرق وإحداث طرق أخرى إفرافية ضمن الحوض رقم (٦) من أراضي حبكا وذلك في بلدة المزار الجديدة/ لواء المزار الشمالي وحسب المخطط التعديلي رقم (٢٢) تاريخ ٢٠٠٣/٧/٦ ووضع موضع التنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقرار رقم (٦٢١) تاريخ ٢٠٠٣ / ٦ / ٢٢ ، الموافقة على مخطط إلغاء شوارع وطرق وتغيير صفة استعمال من سكن (ب، ج، د) الى زراعي خارج التنظيم ضمن الحوض رقم (٢) من أراضي كفر عوان وذلك في بلدة برقس / لواء الكورة وحسب المخطط التعديلي رقم (٦٦) تاريخ ٢٠٠٣/٧/٩ ووضع موضع التنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة رقم (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى و الأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٦٢٧) تاريخ ٢٠٠٣/٦/٢٢ الموافقة على مخطط اضافة تنظيم بأحكام سكن "ب" وإحداث طريق سعة "٨م" ضمن القطع ذوات الأرقام (٥٠٤، ٤٩٨) حوض رقم (٨) اليرموك من أراضي الروضة وذلك في بلدة ناعور الجديدة / لواء ناعور وذلك حسب المخطط المعد لهذه الغاية وإعلانه الاعتراض لمدة شهر اعتباراً من تاريخ نشر هذا الإعلان في الجريدة الرسمية .

يجوز لذوي العلاقة الاطلاع على التعديلات المبينة على المخطط المذكور في مكاتب اللجنة اللوائية في لواء ناعور ومكاتب بلدية ناعور الجديدة وتقديم اعتراضاتهم الى اللجنة المحلية في بلدة ناعور الجديدة خلال مدة شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقرار رقم (٥/٦٢٥) تاريخ ٢٢/٦/٢٠٠٣، الموافقة على مخطط اعتماد طرق افرازيه واحداث طريق سعة "٤م" ضمن الحوض رقم (٦) أبو حاطوم من أراضي عنجره وذلك في بلدة عجلون الكبرى/ لسواء قصبة عجلون وحسب المخطط التعديلي رقم (٨٢) تاريخ ٢١/٧/٢٠٠٣ ووضعه موضع التنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٦٢٨) تاريخ ٢٢/٦/٢٠٠٣ الموافقة على مخطط اعتماد شارع افرازي سعة ١٠ متر ضمن الحوض رقم (٤) من أراضي العال وذلك في بلدة حسان الجديدة لواء/ ناعور وحسب المخطط التعديلي رقم (٢٦) تاريخ ٢١/٧/٢٠٠٣ ووضعه موضع التنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٦٣٦) تاريخ ٢٤/٦/٢٠٠٣ الموافقة على مخطط إلغاء شارع وإحداث طريق ضمن القطع ذوات الأرقام (٧٢٢ ، ٧٠٢) حوض رقم (١) من أراضي منطقة صبحا وذلك في بلدة صبحا والديانة/لواء البادية الشمالية وحسب المخطط التعديلي رقم (١٣) تاريخ ١٠/٧/٢٠٠٣، ووضعه موضع التنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقرار رقم (٤/٦٤٢) تاريخ ٢٤/٦/٢٠٠٣، الموافقة على مخطط تخفيض سعة شارع من "١٢م" إلى "١٠م" ضمن الحوض رقم (٢) من أراضي جرش وذلك في بلدة جرش الكبرى/ لسواء قصبة جرش وحسب المخطط التعديلي رقم (٤٣) تاريخ ٦/٧/٢٠٠٣ ووضعه موضع التنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٦٤٤) تاريخ ٢٩/٦/٢٠٠٣ الموافقة على مخطط إحداث شوارع خدمات في منطقة المحمدية في بلدة الاشعري / لواء قصبة معان ، وتصديقه تصديقاً مؤقتاً .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٦٤٦) تاريخ ٢٩/٦/٢٠٠٣ الموافقة على مخطط إلغاء شارع وإحداث طريق ضمن القطعة رقم (٨٦) حوض رقم (١) المرقاب من أراضي أم السرب وذلك في بلدة الأمير الحسين بن عبد الله/لواء البادية الشمالية الغربية وحسب المخطط التعديلي رقم (٤٠) تاريخ ٩/٧/٢٠٠٣، ووضعه موضع التنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٦٤٧) تاريخ ٢٩/٦/٢٠٠٣ الموافقة على مخطط إحداث شارع وطريق ضمن الحوض رقم (١) مقاعس من أراضي خشاع السلتين وذلك في بلدة أم القطين والمكيفة/ لواء البادية الشمالية وحسب المخطط التعديلي رقم (٤) تاريخ ٨/٧/٢٠٠٣ ووضعه موضع التنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقرار رقم (٢/٦٥٢) تاريخ ٢٩/٦/٢٠٠٣، الموافقة على مخطط تخفيض شارع من "١٠م" إلى "٨م" ضمن الاحواض ذوات الارقام (٤) المساهم و (٦) المرير من أراضي حسان وذلك في بلدة حسان الجديدة / لسواء ناعور وحسب المخطط التعديلي رقم (٢٧) تاريخ ٢٠/٨/٢٠٠٣. ووضعه موضع التنفيذ .

هكذا من الأصول

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٦٨٨) تاريخ ٢٠٠٣/٧/٨ الموافقة على مخطط إحداث طريق ضمن القطع ذوات الأرقام (١٢١ ، ١٢٢) حوض رقم (٦) دبرا من أراضي بصيرا وذلك في بلدة الحارث بن عمير / لواء بصيرا وحسب المخطط التعديلي رقم (١٠) تاريخ ٢٠٠٣/٧/١٣ ووضعه موضع التنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقرار رقم (٦٩٤) تاريخ ٢٠٠٣ / ٧ / ٨ ، الموافقة على مخطط إحداث شوارع لتجمع سكاني السولميه وذلك في بلدة دير الكهف الجديدة / لواء البادية الشماليه وحسب المخطط التعديلي رقم (٢) تاريخ ٢٠٠٣/٨/١٢ ووضعه موضع التنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٦٩٥) تاريخ ٢٠٠٣/٧/٨ الموافقة على مخطط إحداث شوارع ضمن الحوض رقم (٢) من أراضي أم القطين ، وذلك في بلدة أم القطين والمكيفته لواء / البادية الشمالية وحسب المخطط التعديلي رقم (١٢) تاريخ ٢٠٠٣/٧/٢٧ ووضعه موضع التنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (١/٦٩٧) تاريخ ٢٠٠٣/٧/٨ الموافقة على مخطط إلغاء طريق وإحداث أخرى ضمن الحوض رقم (١) الشبيكات، وذلك في بلدة الرصيفة / لواء الرصيفة، وحسب المخطط التعديلي رقم (٢١) تاريخ ٢٠٠٣/٧/٢٣ ووضعه موضع التنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٧٠٢) تاريخ ٢٠٠٣/٧/٨ الموافقة على مخطط إحداث شارع ضمن الحوض رقم (٥) من أراضي الصبيحي وذلك في بلدة العارضة الجديدة / لواء قصبه السلط وحسب المخطط التعديلي رقم (٤٠) تاريخ ٢٠٠٣/٧/٢٣ ووضعه موضع التنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقرار رقم (٧٠٥) تاريخ ٢٠٠٣ / ٧ / ١٣ ، الموافقة على مخطط تعديلات تنظيميه ضمن الاحواض ذوات الارقام (١ ، ٢ ، ٣ ، ٥ ، ٦) من أراضي حسان وذلك في بلدة حسان الجديدة / لسواء ناعور وحسب المخطط التعديلي المعد لهذه الغاية ووضعه موضع التنفيذ باستثناء المواقع المشار اليها بدائرة تعلن للاعتراض لمدة شهر اعتبارا من تاريخ نشر هذا الإعلان في الجريدة الرسمية .

يجوز لذوي العلاقة الاطلاع على التعديلات المبينه على المخطط المذكور في مكاتب اللجنة اللوائيه المشتركة للواء ناعور ومكاتب بلدية حسان الجديدة وتقديم اعتراضاتهم إلى أمين سر مجلس التنظيم الأعلى باليد او بالبريد المسجل خلال مدة شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٢/٧١٢) تاريخ ٢٠٠٣/٧/١٣ الموافقة على مخطط تعديل وتخفيض سعة شوارع ضمن الحوض رقم (٣) المسابك ، وذلك في بلدة كفرنجة الجديدة لواء / كفرنجة وحسب المخطط التعديلي رقم (١٧) تاريخ ٢٠٠٣/٧/٢١ ووضعه موضع التنفيذ .

هكذا من الأشغال

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقرار رقم (٤/٧١١) تاريخ ١٣/٧/٢٠٠٣، الموافقة على مخطط إضافة تنظيم بأحكام سكن "أ" وأحداث شارع ضمن الحوض رقم (٨) أم بطمه من أراضي الفيصلية وذلك في بلدة لواء الموقر / لواء الموقر وحسب المخطط التعديلي رقم (٦) تاريخ ٢٤/٧/٢٠٠٣ ووضع موضع التنفيذ باستثناء الشارع وطريق يعلن للاعتراض لمدة شهر اعتباراً من تاريخ نشر هذا الإعلان في الجريدة الرسمية .

يجوز لذوي العلاقة الاطلاع على التعديلات المبينة على المخطط المذكور في مكاتب اللجنة اللوائية المشتركة للواء الموقر ومكاتب بلدية لواء الموقر وتقديم اعتراضاتهم إلى أمين سر مجلس التنظيم الأعلى باليد أو بالبريد المسجل خلال مدة شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقرار رقم (٦/٧١١) تاريخ ١٣/٧/٢٠٠٣، الموافقة على مخطط إضافة تنظيم وتعديلات تنظيمية ضمن الحوض رقم (٢) التربة من أراضي الفيصلية وذلك في بلدة لواء الموقر / لواء الموقر وحسب المخطط التعديلي رقم (٢) تاريخ ٢٩/٧/٢٠٠٣ ووضع موضع التنفيذ باستثناء المواقع المشار إليها بدائرة حمراء تعلن للاعتراض لمدة شهر اعتباراً من تاريخ نشر هذا الإعلان في الجريدة الرسمية .

يجوز لذوي العلاقة الاطلاع على التعديلات المبينة على المخطط المذكور في مكاتب اللجنة اللوائية المشتركة للواء الموقر ومكاتب بلدية لواء الموقر وتقديم اعتراضاتهم إلى أمين سر مجلس التنظيم الأعلى باليد أو بالبريد المسجل خلال مدة شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقرار رقم (٧١٤) تاريخ ١٣/٧/٢٠٠٣، الموافقة على مخطط أحداث شارع وطريق ضمن الحوض رقم (٨) عرقوب فصيل من أراضي تركي / لواء ناعور وحسب المخطط التعديلي رقم (١٢) تاريخ ٢٢/٧/٢٠٠٣ ووضع موضع التنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقرار رقم (٧٢١) تاريخ ١٣/٧/٢٠٠٣، الموافقة على مخطط تخفيض شارع إلى "١٠م" ضمن الأحواض ذوات الأرقام (١٢، ١٨، ١٩) وذلك في بلدة الفحيص / لواء ماحص والفحيص وحسب المخطط التعديلي رقم (٥) تاريخ ٢٨/٧/٢٠٠٣ ووضع موضع التنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٢/٧٢٢) تاريخ ١٣/٧/٢٠٠٣ الموافقة على مخطط تغيير صفة استعمال من سكن إلى تجاري طولي ضمن الحوض رقم (١١) البلد من أراضي الاشرافية وذلك في بلدة دير أبي سعيد الجديدة/ لواء الكوره ، وحسب المخطط التعديلي رقم (٥٩) تاريخ ٢١/٧/٢٠٠٣ ووضع موضع التنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٧٢٣) تاريخ ١٣/٧/٢٠٠٣ الموافقة على مخطط أحداث طريق ضمن الحوض رقم (٢) الرحيل الغربي في بلدة الهاشمية/ لواء الهاشمية، وتصديقه تصديقاً مؤقتاً .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقرار رقم (١/٧٢٦) تاريخ ١٥/٧/٢٠٠٣، الموافقة على مخطط أحداث طريق ضمن القطعة رقم (١٧٦) حوض رقم (٦) أبو حاطوم من أراضي منطقة عجره وذلك في بلدة عجلون الكبرى/ لواء قصبة عجلون وحسب المخطط التعديلي رقم (٢٢) تاريخ ٢٨/٧/٢٠٠٣ ووضعه موضع التنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٢/٧٢٦) تاريخ ٢٠٠٣/٧/١٥ الموافقة على مخطط تعديلات تنظيمية ضمن الحوض رقم (١٠) عراق ضيف الله من أراضي عجره وذلك في بلدة عجلون الكبرى/ لواء قصبة عجلون وذلك حسب المخطط المعد لهذه الغاية وإعلانه للاعتراض لمدة شهر اعتباراً من تاريخ نشر هذا الإعلان في الجريدة الرسمية .

يجوز لذوي العلاقة الإطلاع على التعديلات المبينة على المخطط المذكور في مكاتب اللجنة اللوائية في لواء قصبة عجلون ، ومكاتب بلدية عجلون الكبرى وتقديم اعتراضاتهم إلى أمين سر مجلس التنظيم الأعلى باليد أو بالبريد المسجل خلال مدة شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقرار رقم (٧٣٠) تاريخ ١٥/٧/٢٠٠٣ ، الموافقة على مخطط تغيير صفة استعمال من ريفي إلى تجاري طولي ضمن القطع ذوات الأرقام (٩٩، ٥٨) حوض رقم (٣٠) من أراضي كفر سوم وذلك في بلدة الكفرات / لواء بني كنانة وحسب المخطط التعديلي رقم (٦) تاريخ ٨/٣/٢٠٠٣ ووضعه موضع التنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقرار رقم (١/٧٣١) تاريخ ١٥/٧/٢٠٠٣، الموافقة على مخطط تغيير صفة استعمال من سكن أخضر إلى سكن "ب" ضمن الحوض رقم (٢) من أراضي ساكب وذلك في بلدة المعراض/ لواء قصبة جرش وحسب المخطط التعديلي رقم (١٢) تاريخ ٢٩/٧/٢٠٠٣ ووضعه موضع التنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقرار رقم (٢/٧٣١) تاريخ ١٥/٧/٢٠٠٣، الموافقة على مخطط إلغاء جزء من شارع ضمن الحوض رقم (٣) من أراضي ساكب وذلك في بلدة المعراض/ لواء قصبة جرش وحسب المخطط التعديلي رقم (١١) تاريخ ٢٩/٧/٢٠٠٣ ووضعه موضع التنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقرار رقم (٣/٧٣١) تاريخ ١٥/٧/٢٠٠٣، الموافقة على مخطط أحداث طريق ضمن الحوض رقم (٦) من أراضي ساكب وذلك في بلدة المعراض/ لواء قصبة جرش وحسب المخطط التعديلي رقم (١٠) تاريخ ٢٩/٧/٢٠٠٣ ووضعه موضع التنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم ٧٣٢ تاريخ ١٥/٧/٢٠٠٣ الموافقة على مخطط تعديل شارع ضمن الحوض رقم (٥) من أراضي أدر وذلك في بلدة الكرك الكبرى / لواء قصبة الكرك وحسب المخطط التعديلي رقم (٦) تاريخ ٣٠/٧/٢٠٠٣ تاريخ ٣٠/٧/٢٠٠٣ ووضعه موضع التنفيذ .

هكذا من الأشهر

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقرار رقم (١/٧٣٤) تاريخ ١٥/٧/٢٠٠٣، الموافقة على مخطط تعديل شارع ضمن الحوض رقم (٦١) الغوير وذلك في بلدة الطفيله الكبرى / لواء قصبة الطفيله وحسب المخطط التعديلي رقم (١١) تاريخ ٣١/٧/٢٠٠٣ ووضع موضع التنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقرار رقم (١٠/٧٣٤) تاريخ ١٥/٧/٢٠٠٣، الموافقة على مخطط أحداث طريق ضمن الحوض رقم (٣٣) المجادل وذلك في بلدة الطفيله الكبرى / لواء قصبة الطفيله وحسب المخطط التعديلي رقم (٣) تاريخ ٣١/٧/٢٠٠٣ ووضع موضع التنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقرار رقم (١١/٧٣٤) تاريخ ١٥/٧/٢٠٠٣، الموافقة على مخطط أحداث شوارع وطرق ضمن الحوض رقم (٩٤) أم الصلافيح الغربيه من أراضي أبو السلاسل / لواء قصبة الطفيله وبصيرا وحسب المخطط التعديلي رقم (١) تاريخ ٣١/٧/٢٠٠٣ ووضع موضع التنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقرار رقم (١٥/٧٣٤) تاريخ ١٥/٧/٢٠٠٣، الموافقة على مخطط أحداث شوارع وطرق ضمن الحوض رقم (٥٣) بردى وذلك في بلدة الطفيله الكبرى / لواء قصبة الطفيله وحسب المخطط التعديلي رقم (١٠) تاريخ ٣٠/٧/٢٠٠٣ ووضع موضع التنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقرار رقم (٧٣٧) تاريخ ١٧/٧/٢٠٠٣، الموافقة على مخطط تعديل شارع ضمن الحوض رقم (١٧) الدبر وذلك في بلدة الفحيص/ لواء محاص والفحيص وحسب المخطط التعديلي رقم (٤٥) تاريخ ٣١/٧/٢٠٠٣ ووضع موضع التنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٧٤١) تاريخ ١٧/٧/٢٠٠٣ الموافقة على مخطط تغيير صفة استعمال من تجاري طولي إلى سكن (د) ضمن القطعة رقم (٣١٩٥) حوض رقم (٧) بركة برخ، وذلك في بلدة الزرقاء / لواء قصبة الزرقاء، وحسب المخطط التعديلي رقم (٢٧) تاريخ ١١/٨/٢٠٠٣ ووضع موضع التنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقرار رقم (٧٤٤) تاريخ ١٧/٧/٢٠٠٣، الموافقة على مخطط تعديل شارع ضمن القطع ذوات الأرقام (٧٠٩، ٧٢٩) حوض رقم (١١) البلد من أراضي بيرين وذلك في بلدة بيرين الجديدة / لواء قصبة الزرقاء وحسب المخطط التعديلي رقم (٩) تاريخ ٣٠/٧/٢٠٠٣ ووضع موضع التنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقرار رقم (٧٤٥) تاريخ ١٧/٧/٢٠٠٣، الموافقة على مخطط تغيير صفة استعمال من مباني عامه الى سكن "ب" وإلغاء طريق ضمن الحوض رقم (١) من أراضي الربوه وذلك في بلدة النسيم/ لواء قصبة جرش وحسب المخطط التعديلي رقم (٢) تاريخ ٣/٨/٢٠٠٣ ووضع موضع التنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (١/٧٤٦) تاريخ ٢٠٠٣/٧/١٧ الموافقة على مخطط إحداث طريق ضمن الحوض رقم (٣) وادي الدير وذلك في بلدة جرش الكبرى/ لواء قصبه جرش وذلك حسب المخطط المعد لهذه الغاية وإعلانه للاعتراض لمدة شهر اعتباراً من تاريخ نشر هذا الإعلان في الجريدة الرسمية .

يجوز لذوي العلاقة الإطلاع على التعديلات المبينة على المخطط المذكور في مكاتب اللجنة اللوائية في لواء قصبه جرش ، ومكاتب بلدية جرش الكبرى وتقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية في بلدة جرش الكبرى خلال مدة شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٢/٧٤٦) تاريخ ٢٠٠٣/٧/١٧ الموافقة على مخطط تعديل طريق ضمن الحوض رقم (٧) الخضراء فوقاً ، وذلك في بلدة جرش الكبرى/ لواء قصبه جرش وحسب المخطط التعديلي رقم (٨٢) تاريخ ٢٠٠٣/٧/٢٨ ووضعه موضع التنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (١/٧٤٧) تاريخ ٢٠٠٣/٧/١٧ الموافقة على مخطط تخفيض الطريق إلى ٤ متر وعدم الموافقة على إلغائها ضمن الحوض رقم (١٤) ارويم من أراضي منطقة الحسين وذلك في بلدة الطفيلة الكبرى/ لواء قصبه الطفيلة وذلك حسب المخطط المعد لهذه الغاية وإعلانه للاعتراض لمدة شهر اعتباراً من تاريخ نشر هذا الإعلان في الجريدة الرسمية .

يجوز لذوي العلاقة الإطلاع على التعديلات المبينة على المخطط المذكور في مكاتب اللجنة اللوائية في لواء قصبه الطفيلة ، ومكاتب بلدية الطفيلة الكبرى وتقديم اعتراضاتهم إلى أمين سر مجلس التنظيم الأعلى باليد أو بالبريد المسجل خلال مدة شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقرار رقم (٢/٧٤٧) تاريخ ٢٠٠٣/٧/١٧ الموافقة على مخطط إلغاء جزء من طريق ضمن القطع ذوات الأرقام (٥١، ٤٢) حوض رقم (٦٥) البلد من أراضي وادي زيد وذلك في بلدة الطفيلة الكبرى / لواء قصبه الطفيلة وحسب المخطط التعديلي رقم (٨) تاريخ ٢٠٠٣/٧/٢٨ ووضعه موضع التنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (١/٧٤٨) تاريخ ٢٠٠٣/٧/١٧ الموافقة على مخطط إضافة تنظيم ضمن الحوض رقم (٧) تلعة شاهه المشيرفة من أراضي منطقة العدنانية وذلك في بلدة الكرك الكبرى/ لواء قصبه الكرك وحسب المخطط التعديلي رقم (١٠) تاريخ ٢٠٠٣/٨/٣ ووضعه موضع التنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (١/٧٥١) تاريخ ٢٠٠٣/٧/٢٠ الموافقة على مخطط تخفيض جزء من شارع من ١٢ متر إلى ٦ متر ضمن الحوض رقم (١٢) من أراضي النعيمة وذلك في بلدة اربد الكبرى/ لواء قصبه اربد وذلك حسب المخطط المعد لهذه الغاية وإعلانه للاعتراض لمدة شهر اعتباراً من تاريخ نشر هذا الإعلان في الجريدة الرسمية .

يجوز لذوي العلاقة الإطلاع على التعديلات المبينة على المخطط المذكور في مكاتب اللجنة اللوائية في لواء قصبه اربد ، ومكاتب بلدية اربد الكبرى وتقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية في بلدة اربد الكبرى خلال مدة شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

هكذا من الشاهل

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٢/٧٥٦) تاريخ ٢٠٠٣/٧/٢٠ الموافقة على مخطط تغيير صفة استعمال من سكن (ب) إلى سكن (ج) وإحداث شارع ضمن الحوض رقم (٥) من أراضي غريسا ، وذلك في بلدة الهاشمية / لواء الهاشمية ، وحسب المخطط التعديلي رقم (٢) تاريخ ٢٠٠٣/٨/١٤ ووضعه موضع التنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٧٦٠) تاريخ ٢٠٠٣/٧/٢٠ الموافقة على مخطط تغيير صفة استعمال من زراعي وسكن (أ) إلى مقبرة إسلامية ضمن القطعة رقم (٣) حوض رقم (٣) مدورة العال ، وذلك في بلدة حسيبان الجديدة / لواء ناعور وحسب المخطط التعديلي رقم (١٤) تاريخ ٢٠٠٣/٨/٧ ووضعه موضع التنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقرار رقم (١/٧٦١) تاريخ ٢٠٠٣/٧/٢٠ الموافقة على مخطط إلغاء طريق مع نهاية مغلقه ضمن القطع ذوات الأرقام (١٧١، ١٧٥) حوض رقم (١٣) من أراضي صخره وذلك في بلدة الجنيد / لواء قصبه عجلون وحسب المخطط التعديلي رقم (٢٢) تاريخ ٢٠٠٣/٨/٣٠ ووضعه موضع التنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقرار رقم (١/٧٦٢) تاريخ ٢٠٠٣/٧/٢٠ الموافقة على مخطط إحداث طريق ضمن الحوض رقم (٤) المصلوبيه من أراضي الفيحاء وذلك في بلدة مادبا الكبرى / لواء قصبه مادبا وحسب المخطط التعديلي رقم (١٨) تاريخ ٢٠٠٣/٨/٣ ووضعه موضع التنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقرار رقم (٢/٧٦٢) تاريخ ٢٠٠٣/٧/٢٠ الموافقة على مخطط إلغاء طريق وأحداث آخر ضمن القطعة رقم (٤٣) حوض رقم (٩) من أراضي ماعين وذلك في بلدة مادبا الكبرى / لواء قصبه مادبا وحسب المخطط التعديلي رقم (٩) تاريخ ٢٠٠٣/٨/٣ ووضعه موضع التنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقرار رقم (٧٦٣) تاريخ ٢٠٠٣/٧/٢٠ الموافقة على مخطط تعديلات تنظيمية ضمن القطع ذوات الأرقام (٧، ٥٥) حوض رقم (٢٦) قرين وذلك في بلدة الشراه / لواء قصبه معان وحسب المخطط التعديلي رقم (٤) تاريخ ٢٠٠٣/٨/٣ ووضعه موضع التنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقرار رقم (٧٦٤) تاريخ ٢٠٠٣/٧/٢٠ الموافقة على مخطط أحداث طريق ضمن القطعة رقم (٤٧) حوض رقم (١٠) / أبو دنه وذلك في بلدة ايل الجديدة / لواء قصبه معان وحسب المخطط التعديلي رقم (١٤) تاريخ ٢٠٠٣/٨/٣ ووضعه موضع التنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقرار رقم (٧٦٥) تاريخ ٢٠٠٣/٧/٢٠ الموافقة على مخطط تعديل شارع ضمن الحوض رقم (١٠) الهويريه الغربي وذلك في بلدة منشية بني حسن / لواء قصبه المفرق وحسب المخطط التعديلي رقم (١٤) تاريخ ٢٠٠٣/٨/١٦ ووضعه موضع التنفيذ .

هكذا من الأشهر

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٧٦٦) تاريخ ٢٠٠٣/٧/٢٢ الموافقة على مخطط إلغاء جزء من شارع ضمن القطعة رقم (٧٠٩) حوض رقم (١٦) من أراضي منطقة قاسم ، وذلك في بلدة دير الكهف الجديدة / لواء البادية الشمالية وحسب المخطط التعديلي رقم (١) تاريخ ٢٠٠٣/٨/٥ ووضعه موضع التنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٧٧١) تاريخ ٢٠٠٣/٧/٢٢ الموافقة على مخطط إضافة تنظيم وإحداث طريق ضمن القطعة رقم (٢٠) حوض رقم (٥) أم القطاير من أراضي مرجب ، وذلك في بلدة بيرين الجديدة / لواء قصبة الزرقاء وحسب المخطط التعديلي رقم (٣) تاريخ ٢٠٠٣/٨/٦ ووضعه موضع التنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (١/٧٧٢) تاريخ ٢٠٠٣/٧/٢٢ الموافقة على مخطط إحداث شارع ضمن الاحواض ذوات الأرقام (١، ٣، ٤) من أراضي موبص وذلك في بلدة عين الباشا الجديدة / لواء عين الباشا وحسب المخطط التعديلي رقم (٢٣) تاريخ ٢٠٠٣/٨/١٠ ووضعه موضع التنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٤/٧٧٣) تاريخ ٢٠٠٣/٧/٢٢ الموافقة على مخطط إحداث طريق ضمن القطع ذوات الأرقام (٤٣ ، ٥٥) حوض رقم (٨٦) من أراضي أم زيتونة وذلك في بلدة السلط الكبرى / لواء قصبة السلط ، وحسب المخطط التعديلي رقم (٢٦) تاريخ ٢٠٠٣/٨/٥ ووضعه موضع التنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٢/٧٧٨) تاريخ ٢٠٠٣/٧/٢٧ الموافقة على مخطط توسعة شارع من ١٢ متر إلى ١٤ متر وإلغاء جزء من شارع ضمن الحوض رقم (٩) وذلك في بلدة يرقا / لواء قصبة السلط وحسب المخطط التعديلي رقم (٣٢) تاريخ ٢٠٠٣/٨/١٣ ووضعه موضع التنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم ٣/٧٧٨ تاريخ ٢٠٠٣/٧/٢٧ ، الموافقة على مخطط توسعة طريق ضمن الحوض رقم (٣) المضري من أراضي منطقة وادي الحور .

وذلك في بلدة السلط الكبرى / لواء قصبة السلط وحسب المخطط التعديلي رقم (١٦) تاريخ ٢٠٠٣/٨/٤ ووضعه موضع تنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (١/٧٩٠) تاريخ ٢٠٠٣/٧/٢٧ ، الموافقة على مخطط تخفيض سعة طريق من "٦م" إلى "٤م" ضمن القطع ذوات الأرقام (١٢٧ ، ١٢٠) حوض رقم (٧) اليزفونه من أراضي عنجرة وذلك في بلدة عجلون الكبرى / لواء قصبة عجلون وحسب المخطط التعديلي رقم (٨٣) تاريخ ٢٠٠٣/٨/١١ ووضعه موضع التنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٢/٧٩٠) تاريخ ٢٠٠٣/٧/٢٧ ، الموافقة على مخطط إحداث شارع وتخفيض سعة شارع آخر ضمن الحوض رقم (٣١) النزاز من أراضي عين جنا وذلك في بلدة عجلون الكبرى / لواء قصبة عجلون وحسب المخطط التعديلي رقم (٣) تاريخ ٢٠٠٣/٨/١١ ووضعه موضع التنفيذ .

هكذا من الأشهر

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٧٩١) تاريخ ٢٠٠٣/٧/٢٩ الموافقة على مخطط إحداث شارع سعة ١٦ متر ضمن الأحواض ذوات الأرقام (٢٥، ٢٦، ٢٨، ٣١، ٣٣، ٣٤، ٣٥) من أراضي الطيبة في بلدة الطيبة / لواء الطيبة ، تصديقاً مؤقتاً .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٧٩٢) تاريخ ٢٠٠٣/٧/٢٩ الموافقة على مخطط إحداث شارع لغايات الخدمات ضمن الحوض رقم (٩) أبو الحصاني من أراضي الزبيب في بلدة الجيزة الجديدة / لواء الجيزة ، وتصديقه تصديقاً مؤقتاً .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٢/٧٩٥) تاريخ ٢٠٠٣/٧/٢٩ الموافقة على مخطط تغيير صفة استعمال من سكن أخضر وزراعي الى سكن "ب" ضمن الحوض رقم (٣) المسابك من أراضي كفرنجه وذلك في بلدة كفرنجه الجديدة / لواء كفرنجه وحسب المخطط التعديلي رقم (١٨) تاريخ ٢٠٠٣/٨/١٢ ووضعه موضع التنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٨٠٠) تاريخ ٢٠٠٣/٨/٣ الموافقة على مخطط تغيير صفة استعمال من نفث وفضلات إلى سكن (د) بأحكام خاصة ضمن الحوض رقم (٢) المعمر وذلك في بلدة الرصيفة / لواء الرصيفة وحسب المخطط المعد لهذه الغاية ووضعه موضع التنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (١/٨٠٥) تاريخ ٢٠٠٣/٨/٣ الموافقة على مخطط تغيير صفة استعمال من مباني عامه الى سكن خاص ضمن القطعة رقم (٢٣٤) حوض رقم (٦) من أراضي الكته وذلك في بلدة المعراض / لواء قسبة جرش وحسب المخطط التعديلي رقم (٤٩) تاريخ ٢٠٠٣/٨/١١ ووضعه موضع التنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٢/٨١٠) تاريخ ٢٠٠٣/٨/٣ عدم الموافقة على مخطط إلغاء شارع ضمن الحوض رقم (٩) من أراضي امرع وذلك في بلدة عبد الله بن رواح / لواء فقوع .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (١/٨١٣) تاريخ ٢٠٠٣/٨/٣ الموافقة على مخطط اعتماد وأحداث شارع وطرق ضمن الحوض رقم (١) ظهرة حرب من أراضي أم رمانه في بلدة الجيزة الجديدة / لواء الجيزة تصديقاً مؤقتاً .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (١/٨١٨) تاريخ ٢٠٠٣/٨/٣ الموافقة على مخطط تخفيض سعة شوارع وأحداث نهاية مغلقة ضمن الحوض رقم (٢٦) أبو العساكر من أراضي ادبيان وذلك في بلدة ناعور الجديدة / لواء ناعور وحسب المخطط التعديلي رقم (٨) تاريخ ٢٠٠٣/٨/١٩ ووضعه موضع التنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٨٢٣) تاريخ ٢٠٠٣/٨/٥ الموافقة على مخطط إحداث شارع سعة ١٠ متر ضمن القطعة رقم (١٥) حوض رقم (٢) من أراضي حاتم، وذلك في بلدة السرو/ لواء بني كنانة، وحسب المخطط التعديلي رقم (٦) تاريخ ——— خ ٢٠٠٣/٨/٢٠ ووضعه موضع التنفيذ.

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة ٢٥ من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم ٨٣٧ تاريخ ٢٠٠٣/٨/٧ عدم الموافقة على مخطط إلغاء طريق افرازي ضمن القطع ذوات الأرقام (٢٨، ٢٩، ٣٠، ٩٦) حوض رقم (١١) البلد حسي دير اللاتين من أراضي عجلون وذلك في بلدة عجلون الكبرى / لواء قصبة عجلون .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٨٤٠) تاريخ ٢٠٠٣/٨/٧ عدم الموافقة على مخطط تعديل شارع ضمن القطع ذوات الأرقام (٤، ١٣) حوض رقم (٢) الخشاع من أراضي أم القطين، وذلك في بلدة أم القطين والمكيفة لواء / البادية الشمالية .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة ٢٥ من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم ١/٨٤٣ تاريخ ٢٠٠٣/٨/٧ عدم الموافقة على مخطط إلغاء جزء من طريق واحداث نهاية مغلقة ضمن القطعة رقم (٧٥) حوض رقم (١٢) من أراضي الزبيدية، وذلك في بلدية الأمير الحسين بن عبدالله / لواء البادية الشمالية الغربية .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٢/٨٤٣) تاريخ ٢٠٠٣/٨/٧ عدم الموافقة على مخطط تخفيض سعة شارع من ١٢ متر إلى ١٠ متر ضمن القطع ذوات الأرقام (٧٠٩، ٧١٠، ٧١١) حوض رقم (٢) من أراضي النهضة، وذلك في بلدة الأمير الحسين بن عبد الله لواء / البادية الشمالية الغربية .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٨٤٥) تاريخ ٢٠٠٣/٨/٧ الموافقة على مخطط إضافة تنظيم للقطع ذوات الأرقام (١، ٧، ٣٧، ٥٨) ضمن الأحواض ذوات الأرقام (٢٥) المنظرة و(٢٣) المنظرة الشمالي و (٢٧) الكنج وذلك في بلدة الشوبك الجديدة/ لواء الشوبك، وحسب المخطط التعديلي رقم (٢٢) تاريخ ٢٠٠٣/٨/١٩ ووضعه موضع التنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة ٢٥ من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم ٣/٨٥١ تاريخ ٢٠٠٣/٧/٨ عدم الموافقة على مخطط تخفيض سعة شارع من ١٤ متر إلى ٨ متر ضمن القطع ذوات الأرقام (٢٠٩، ٢٧٨، ٣٣٢) حوض رقم (٣٨) الجملة وذلك في بلدة الرمثا الجديدة / لواء الرمثا .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (١/٨٥٥) تاريخ ٢٠٠٣/٨/١٠ عدم الموافقة على مخطط اعتماد طريق افرازي وتوسيعه ضمن الحوض رقم (٨) البلد من أراضي منطقة روضة الأمير محمد وذلك في بلدة بلعما الجديدة / لواء قصبة المفرق .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٢/٨٥٨) تاريخ ٢٠٠٣/٨/١٠ عدم الموافقة على مخطط اعتماد طريق إفرازي ضمن القطعة رقم (٤) حوض رقم (١٣) الخريبة، وذلك في بلدة الشوبك الجديدة / لواء الشوبك .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقرار رقم (٣/٨٥٨) تاريخ ٢٠٠٣/٨/١٠، عدم الموافقة على مخطط أحداث طريق ضمن القطع ذوات الأرقام (٩٣، ٦٥) حوض رقم (٣٢) البقيرة وذلك في بلدة الشوبك الجديدة / لواء الشوبك .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقرار رقم (٢/٨٥٩) تاريخ ٢٠٠٣/٨/١٠، الموافقة على مخطط تعديل شارع ضمن الأحواض ذوات الأرقام (٢، ١) من أراضي الهالليه و (٤، ٥) من أراضي الواحه وذلك في بلدة مادبا الكبرى / لواء قصبة مادبا وحسب المخطط التعديلي رقم (١٧) تاريخ ٢٠٠٣/٨/١٧ ووضعه موضع التنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٢/٨٦٦) تاريخ ٢٠٠٣/٨/١٠ عدم الموافقة على مخطط تغيير صفة استعمال من سكن إلى تجاري طولي ضمن الحوض رقم (١٦) من أراضي كثرباء، وذلك في بلدة الحزمان / لواء عي .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (١/٨٦٨) تاريخ ٢٠٠٣/٨/١٢ الموافقة على مخطط تعديل شارع ضمن القطع ذوات الأرقام (٨، ٩) حوض رقم (١١٥) من أراضي بطنا وذلك في بلدة السلط الكبرى / لواء قصبة السلط وحسب المخطط التعديلي رقم (٢٣) تاريخ ٢٠٠٣/٨/١٤ ووضعه موضع التنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٢/٨٦٨) تاريخ ٢٠٠٣/٨/١٢ عدم الموافقة على مخطط تخفيض شارع من ١٢ متر إلى ٨ متر ضمن الحوض رقم (٤١) الشفا الشمالي، وذلك في بلدة السلط الكبرى / لواء قصبة السلط .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (١/٨٧٠) تاريخ ٢٠٠٣/٨/١٢ عدم الموافقة على مخطط تغيير صفة استعمال من ريفي إلى سكن (ب) ضمن الحوض رقم (١٠)، وذلك في بلدة ماحص / لواء ماحص والفحيص .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٢/٨٧٠) تاريخ ٢٠٠٣/٨/١٢ عدم الموافقة على مخطط تغيير صفة استعمال من سكن (أ) إلى سكن (ج) ضمن القطع ذوات الأرقام (١٠، ١١) حوض رقم (١) وذلك في بلدة ماحص / لواء ماحص والفحيص .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقرار رقم (١/٩١٨) تاريخ ٢٠٠٣/٨/٢٤ عدم الموافقة على مخطط تغيير صفة استعمال جزء من قطعة من منطقة انهيارات الى منطقة زراعية درجة أولى ضمن الحوض رقم (٣) العميريه / منطقة الوادي الأخضر وذلك في بلدة مرج الحمام / لواء وادي السير .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٨٧٢) تاريخ ٢٠٠٣/٨/١٢ الموافقة على مخطط تعديلات تنظيمية ضمن الحوض رقم (٢) المعمر وذلك في بلدة الرصيفه / لواء الرصيفه وحسب المخطط التعديلي رقم (٥٧) تاريخ ٢٠٠٣/٨/١٨ ووضعه موضع التنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٨٧٤) تاريخ ٢٠٠٣/٨/١٢ الموافقة على مخطط تعديل مسار شارع المصدق تصديق مؤقت بقرار مجلس التنظيم الأعلى رقم (١٠٢) تاريخ ١٩٩٢/٣/١٥ ضمن الحوض رقم (٩) ذهبيات النقيره في بلدة لواء الموقر / لواء الموقر تصديقاً مؤقتاً واعتبار قرار مجلس التنظيم الأعلى رقم (١٠٢) تاريخ ١٩٩٢/٣/١٥ لاغياً .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٨٧٥) تاريخ ٢٠٠٣/٨/١٢ الموافقة على مخطط إلغاء نهاية مغلقة ضمن القطعة رقم (٥٠٩) حوض رقم (٩) الصوان من أراضي عيبين وعيلين وذلك في بلدة الجنيد/ لواء قصبه عجلون وذلك حسب المخطط المعد لهذه الغاية وإعلانه للاعتراض لمدة شهر اعتباراً من تاريخ نشر هذا الإعلان في الجريدة الرسمية .

يجوز لذوي العلاقة الإطلاع على التعديلات المبينة على المخطط المذكور في مكاتب اللجنة اللوائية في لواء قصبه عجلون ، ومكاتب بلدية الجنيد وتقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية في بلدة الجنيد خلال مدة شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٨٧٦) تاريخ ٢٠٠٣/٨/١٢ عدم الموافقة على مخطط تغيير صفة استعمال من سكن (ج) إلى تجاري طولي ضمن الحوض رقم (٨) موارس الكبار وذلك في بلدة سحاب / لواء سحاب .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٨٧٧) تاريخ ٢٠٠٣/٨/١٢ عدم الموافقة على مخطط تغيير صفة استعمال من سكن (أ) إلى سكن (ب) وإضافة تنظيم ضمن الحوض رقم (١١) الجلهاء ، وذلك في بلدة ناعور الجديدة / لواء ناعور .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٨٨٤) تاريخ ٢٠٠٣/٨/١٧ عدم الموافقة على تغيير صفة استعمال من سكن (ب) إلى تجاري بعمق ١٢ متر وارتداد أمامي ٣ متر ضمن القطعة رقم (٧٠٣) حوض رقم (٢) مغاير مهنا الغربي ، وذلك في بلدة لواء الموقر / لواء الموقر .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٨٨٩) تاريخ ٢٠٠٣/٨/١٧ عدم الموافقة على مخطط إحداث طريق مع نهاية مغلقة ضمن القطع ذات الأرقام (٤٢ ، ١٦١ ، ١٦٢) حوض رقم (٢) من أراضي راجب ، وذلك في بلدة كفرنجة الجديدة / لواء كفرنجة .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٩٠٤) تاريخ ٢٠٠٣/٨/١٩ عدم الموافقة على مخطط تخفيض عمق التجاري ليصبح بعمق "١٤م" بدون ارتداد أمامي وإلغاء الطرق الخلفية ضمن الحوض رقم (١٠) من أراضي الذنيبه وذلك في بلدة سهل حوران / لواء الرمثا .

إعلانات

صادرة عن رئيس اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في أمانة عمان الكبرى

تعلم اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في أمانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (٨٦) تاريخ ٢٠٠٣/٢/٢ الموافق على وضع المخطط أع/١٠٠/٢٠٠٢/النصر المتضمن : تغيير صفه إستعمال قطعتي الأرض رقم (٥١٢٦، ٢١٣٧) حوض (١) عويس من سكن (د،ج) إلى تجاري محلي ضمن سكن (د،ج) والأبقاء على قطع الأراضي المشمولة بالمخطط أع/١٠٠/٢٠٠٢/النصر قيد الدراسة إلى حين أن يقوم أصحاب العلاقة بدفع إستيفاء التعويض بواقع دينارين لكل متر مربع من مساحة القطعة إستناداً إلى قرار اللجنة اللوائية رقم (٣٨٤) تاريخ ٢٠٠٣/٦/٢٢ وكما هو موضح على المخطط في منطقة (النصر) ووضعه موضع التنفيذ إستناداً لأحكام الفقرة (٦) من المادة (٢٤) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦.

تعلم اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في أمانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (١٨٢) تاريخ ٢٠٠٣/٣/٢٣ الموافق على المخطط التعديلي التنظيمي رقم (أع/٧٩/٢٠٠٢/بسمان) المتضمن : استحداث طريق بعرض (١٥) متر من القطعة رقم (٤٦٨) حوض رقم (٤) جرينين الشرقي وكما هو موضح على المخطط لدى اللجنة المحلية للتنظيم والأبنية في منطقة (بسمان) ووضعه موضع التنفيذ إستناداً لأحكام الفقرة (٦) من المادة (٢٤) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦.

تعلم اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في أمانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (٣٨٠) تاريخ ٢٠٠٣/٦/١٥ الموافق على إسداء المخطط التعديلي التنظيمي رقم (أع/٤٨/٢٠٠٢/وادي السير) المتضمن : استحداث وإلغاء جزء من شارع ضمن حوض (١٩) الظهير وكما هو موضح على المخطط لدى اللجنة المحلية للتنظيم والأبنية في منطقة (وادي السير) حيث يمكن لذوي العلاقة الإطلاع على المخطط المذكور في مكتب اللجنة المحلية أثناء الدوام الرسمي ولمدة شهرين من تاريخ نشر الإعلان في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين حتى إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض عليه تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية في المكان المشار اليه أعلاه خلال المدة السالفة الذكر .

تعلم اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في أمانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (٤٥٣) تاريخ ٢٠٠٣/٨/١٠ الموافق على المخطط التعديلي التنظيمي رقم (أع/٣٢٧/٢٠٠٢/تلاع العلي) المتضمن : استحداث طريق بين القطع ذوات الأرقام التالية (١٦٩١، ١٦٩٤، ١٦٩٢، ١٧٤٦) حوض (٨) الشمساني وكما هو موضح على المخطط لدى اللجنة المحلية للتنظيم والأبنية في منطقة (تلاع العلي) ووضعه موضع التنفيذ إستناداً لأحكام الفقرة (٦) من المادة (٢٤) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ .

تعلم اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في أمانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (٤٥٥) تاريخ ٢٠٠٣/٨/١٠ الموافق على المخطط التعديلي التنظيمي رقم (أع/١٧٣/٢٠٠٣/شفابدران) المتضمن : الغاء واستحداث شارع تنظيمي وذلك تلافياً لهدم البناء القائم على قطعة الأرض رقم (٣٨٣) حوض (٨) مرج الأجر وكما هو موضح على المخطط في منطقة (شفابدران) ووضعه موضع التنفيذ إستناداً لأحكام الفقرة (٦) من المادة (٢٤) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ .

تعلم اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في أمانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (٤٥٧) تاريخ ٢٠٠٣/٨/١٠ الموافق على المخطط التعديلي التنظيمي رقم (أع/٤٣١/٢٠٠٢/وادي السير) المتضمن : استحداث شارع ضمن حوض (١٢) الرونق لوحة (٢٦) وحوض (١٥) الصويفية لوحة (٢٢) وحوض (١٦) دير غبار لوحة (٢٥) وكما هو موضح على المخطط في منطقة (وادي السير) ووضعه موضع التنفيذ إستناداً لأحكام الفقرة (٦) من المادة (٢٤) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ .

تعلم اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في أمانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (٤٥٩) تاريخ ٢٠٠٣/٨/١٠ الموافق على المخطط التعديلي التنظيمي رقم (أع/٢٧٢/٢٠٠٣/القويسمة) المتضمن : السماح باستغلال الخمسة أمتار الأولى من حد البناء للإرتداد الأمامي البالغة عشرة أمتار كمواقف للسيارات وذلك لقطع الأراضي المنظمة تجاري محلي ضمن حوض (٦) مغر الشوابكة وحوض (٧) الدهاميه وكما هو موضح على المخطط في منطقة (القويسمة) ووضعه موضع التنفيذ إستناداً لأحكام الفقرة (٦) من المادة (٢٤) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ .

هكذا من الأشهر

تعلم اللجنة اللوائية للتنظيم والابنية في امانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (٤٦١) تاريخ ٢٠٠٣/٨/١٠ الموافقة على المخطط التعديلي التنظيمي رقم (أ/ع/٢٧٤/٢٠٠٣/ القويسمه) المتضمن : الغاء واستحداث جزء من شارع والغاء خط تنظيم ضمن حوض (٤) المستندات وام زعرورة وكما هو موضح على المخطط في منطقة (القويسمه) ووضعه موضع التنفيذ استناداً لأحكام الفقرة (٦) من المادة (٢٤) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ .

تعلم اللجنة اللوائية للتنظيم والابنية في امانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (٤٦٧) تاريخ ٢٠٠٣/٨/١٠ الموافقة على المخطط التعديلي التنظيمي رقم (أ/ع/٣٧/٢٠٠٣/ بدر) المتضمن : استحداث شارع ضمن قطعة الأرض رقم (٢٢١) حوض (٤٠) حجرة الشمالي وكما هو موضح على المخطط لدى اللجنة المحلية للتنظيم والابنية في منطقة (بدر) ووضعه موضع التنفيذ استناداً لأحكام الفقرة (٦) من المادة (٢٤) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ .

تعلم اللجنة اللوائية للتنظيم والابنية في امانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (٤٦٨) تاريخ ٢٠٠٣/٨/١٠ الموافقة على المخطط التعديلي التنظيمي رقم (أ/ع/٨٩/٢٠٠٣/ ماركا) المتضمن : تحويل صفة استعمال قطع الأراضي المبينة ارقامها ضمن حوض (١) حنو الكسار من تجاري محلي الى صناعات خفيفة ومن تجاري محلي باحكام خاصة الى صناعات خفيفة بنفس الاحكام الخاصة وكما هو موضح على المخطط لدى اللجنة المحلية للتنظيم والابنية في منطقة (ماركا) ووضعه موضع التنفيذ استناداً لأحكام الفقرة (٦) من المادة (٢٤) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ .

تعلم اللجنة اللوائية للتنظيم والابنية في امانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (٤٦٩) تاريخ ٢٠٠٣/٨/١٠ الموافقة على المخطط التعديلي التنظيمي رقم (أ/ع/٩٢/٢٠٠٣/ ماركا) المتضمن : الغاء جزء من طريق امام قطعة الأرض رقم (٣٩٢٥) حوض (٢) اللوانات لتصبح خمسة امتار وكما هو موضح على المخطط لدى اللجنة المحلية للتنظيم والابنية في منطقة (ماركا) ووضعه موضع التنفيذ استناداً لأحكام الفقرة (٦) من المادة (٢٤) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ .

تعلم اللجنة اللوائية للتنظيم والابنية في امانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (٤٧١) تاريخ ٢٠٠٣/٨/١٠ الموافقة على المخطط التعديلي التنظيمي رقم (أ/ع/٩٤/٢٠٠٣/ ماركا) المتضمن : استحداث شوارع ضمن حوض (١) السور وكما هو موضح على المخطط لدى اللجنة المحلية للتنظيم والابنية في منطقة (ماركا) ووضعه موضع التنفيذ استناداً لأحكام الفقرة (٦) من المادة (٢٤) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ .

تعلم اللجنة اللوائية للتنظيم والابنية في امانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (٤٧٢) تاريخ ٢٠٠٣/٨/١٠ الموافقة على ايداع المخطط التعديلي التنظيمي رقم (أ/ع/٢٨١/٢٠٠٣/ خريبة السوق) المتضمن : استحداث شارع ضمن قطعة الأرض رقم (١١٩) حوض (١٠) الرقيسه الشرقية وكما هو موضح على المخطط لدى اللجنة المحلية للتنظيم والابنية في منطقة (خريبة السوق) حيث يمكن لذوي العلاقة الاطلاع على المخطط المذكور في مكتب اللجنة المحلية اثناء الدوام الرسمي ولمده شهرين من تاريخ نشر الاعلان في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين حتى اذا كان هناك ما يوجب الاعتراض عليه تقديم اعتراضاتهم الى اللجنة المحلية في المكان المشار اليه اعلاه خلال المدة السالفة الذكر .

تعلم اللجنة اللوائية للتنظيم والابنية في امانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (٤٧٣) تاريخ ٢٠٠٣/٨/١٠ الموافقة على ايداع المخطط التعديلي التنظيمي رقم (أ/ع/١٨٧/٢٠٠٣/ ام قصير والمقابلين) المتضمن : تخفيض سعة شارع من (١٢) متر الى (١٠) متر امام قطع الأراضي ذوات الارقام (١١٣٧ ، ١١٣٨ ، ١١٣٩) حوض (١) ابو القعفور وكما هو موضح على المخطط لدى اللجنة المحلية للتنظيم والابنية في منطقة (ام قصير والمقابلين) حيث يمكن لذوي العلاقة الاطلاع على المخطط المذكور في مكتب اللجنة المحلية اثناء الدوام الرسمي ولمده شهرين من تاريخ نشر الاعلان في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين حتى اذا كان هناك ما يوجب الاعتراض عليه تقديم اعتراضاتهم الى اللجنة المحلية في المكان المشار اليه اعلاه خلال المدة السالفة الذكر .

تعلم اللجنة اللوائية للتنظيم والابنية في امانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (٤٨٣) تاريخ ٢٠٠٣/٨/١٧ الموافقة على المخطط التعديلي التنظيمي رقم (أ/ع/٢٧٧/٢٠٠٣/ القويسمه) المتضمن : استحداث شارع سعة (٢٠) متر ضمن حوض (٧) مغبة القصير وحوض (٦) سهل المغبه وكما هو موضح على المخطط في منطقة (القويسمه) ووضعه موضع التنفيذ استناداً لأحكام الفقرة (٦) من المادة (٢٤) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ .

هكذا من الأشهر

تعلن اللجنة اللوائية للتنظيم والابنية في امانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (٤٧٤) تاريخ ٢٠٠٣/٨/١٠ الموافقة على ايداع المخطط التعديلي التنظيمي رقم (أ ع/١٩١/٢٠٠٣/ بدر الجديدة) المتضمن : الغاء جزء من شارع ضمن قطعة الارض رقم (٢٥) حوض (٥) الشراب حي (٣) الجبالي تلافياً لهدم بناء قائم شريطة استيفاء قيمة الفضلة كأمينات قبل تصديق المخطط وكما هو موضح على المخطط لدى اللجنة المحلية للتنظيم والابنية في منطقة (بدر الجديدة) حيث يمكن لذوي العلاقة الاطلاع على المخطط المذكور في مكتب اللجنة المحلية أثناء الدوام الرسمي ولمدة شهرين من تاريخ نشر الاعلان في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين حتى اذا كان هناك ما يوجب الاعتراض عليه تقديم اعتراضاتهم الى اللجنة المحلية في المكان المشار اليه اعلاه خلال المدة السالفة الذكر .

تعلن اللجنة اللوائية للتنظيم والابنية في امانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (٤٧٥) تاريخ ٢٠٠٣/٨/١٠ الموافقة على ايداع المخطط التعديلي التنظيمي رقم (أ ع/١١٦/٢٠٠٣/ النصر) المتضمن : تحويل صفة استعمال قطعة الارض رقم (١٣٢٠) حوض (٣١) حنيكين من تجاري محلي الى سكن (د) شريطة تقديم اقرار وتعهد بعدم المطالبة بأية تعويض نتيجة التحويل وكما هو موضح على المخطط لدى اللجنة المحلية للتنظيم والابنية في منطقة (النصر) حيث يمكن لذوي العلاقة الاطلاع على المخطط المذكور في مكتب اللجنة المحلية أثناء الدوام الرسمي ولمدة شهرين من تاريخ نشر الاعلان في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين حتى اذا كان هناك ما يوجب الاعتراض عليه تقديم اعتراضاتهم الى اللجنة المحلية في المكان المشار اليه اعلاه خلال المدة السالفة الذكر .

تعلن اللجنة اللوائية للتنظيم والابنية في امانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (٤٨٢) تاريخ ٢٠٠٣/٨/١٧ الموافقة على المخطط التعديلي رقم (أ ع/٤٤٥/٢٠٠٣/ وادي السير) المتضمن : إستحداث طريق سعة (٨) متر ضمن حوض (١٤) الدريبات وكما هو موضح على المخطط في منطقة (وادي السير) ووضعه موضع التنفيذ إستناداً لأحكام الفقرة (٦) من المادة (٢٤) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ .

هذا من الأعمال

إعلان

• يعلن لاطلاع العموم في منطقة البازحة ان اللجنة اللوائية للتنظيم والابنية لبلدية اربد الكبرى قد قررت بقرارها رقم (١٥٠) تاريخ ٢٠٠٣/٥/٧ الموافقة على قرار اللجنة المحلية لمنطقة البازحة رقم (٣٩) تاريخ ٢٠٠٣/٤/٢٠ المتضمن الموافقة على تحويل أحكام القطعة رقم (١٣١٣) حوض رقم (١١/ الطوال) من اراضي البازحة من سكن (ب) الى سكن (د) لكي تصبح القطعة المذكورة اعلاه صالحة للبناء.

واعلان ذلك للاعتراض لمدة شهرين من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين ويجوز لذوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم الى اللجنة المحلية في منطقة البازحة اذا كان ما يوجب الاعتراض على ان تكون مرفقة بالمخططات التوضيحية.

المهندس جمال ابو عبيد
رئيس اللجنة اللوائية للتنظيم والابنية
بلدية اربد الكبرى

إعلان

• يعلن لاطلاع العموم في منطقة الخراج بلدية الوسطية ان لجنة التنظيم اللوائية لألوية قصبة اربد وبنى عبيد والوسطية بصفتها لجنة تنظيم محلية للمناطق الواقعة خارج التنظيم وخارج حدود البلديات قررت بقرارها رقم (١/١٩) لعام ٢٠٠٣ الموافقة على اعلان مخططات احداث شوارع سعة (١٠)م المار بالقطع ذوات الأرقام (١)، (١٣)، (١٤)، (١٥)، (١٦)، (١٧)، (١٨)، (١٩)، (٢٠)، (٢١)، (٢٢)، (٢٣)، (٢٤)، (٢٥)، (٢٦)، (٢٧)، (٢٨)، (٢٩)، (٣٠)، (٣١)، (٣٢)، (٣٣)، (٣٤)، (٣٥)، (٣٦)، (٣٧)، (٣٨)، (٣٩)، (٤٠)، (٤١)، (٤٢)، (٤٣)، (٤٤)، (٤٥)، (٤٦)، (٤٧)، (٤٨)، (٤٩)، (٥٠)، (٥١)، (٥٢)، (٥٣)، (٥٤)، (٥٥)، (٥٦)، (٥٧)، (٥٨)، (٥٩)، (٦٠)، (٦١)، (٦٢)، (٦٣)، (٦٤)، (٦٥)، (٦٦)، (٦٧)، (٦٨)، (٦٩)، (٧٠)، (٧١)، (٧٢)، (٧٣)، (٧٤)، (٧٥)، (٧٦)، (٧٧)، (٧٨)، (٧٩)، (٨٠)، (٨١)، (٨٢)، (٨٣)، (٨٤)، (٨٥)، (٨٦)، (٨٧)، (٨٨)، (٨٩)، (٩٠)، (٩١)، (٩٢)، (٩٣)، (٩٤)، (٩٥)، (٩٦)، (٩٧)، (٩٨)، (٩٩)، (١٠٠)، (١٠١)، (١٠٢)، (١٠٣)، (١٠٤)، (١٠٥)، (١٠٦)، (١٠٧)، (١٠٨)، (١٠٩)، (١١٠)، (١١١)، (١١٢)، (١١٣)، (١١٤)، (١١٥)، (١١٦)، (١١٧)، (١١٨)، (١١٩)، (١٢٠)، (١٢١)، (١٢٢)، (١٢٣)، (١٢٤)، (١٢٥)، (١٢٦)، (١٢٧)، (١٢٨)، (١٢٩)، (١٣٠)، (١٣١)، (١٣٢)، (١٣٣)، (١٣٤)، (١٣٥)، (١٣٦)، (١٣٧)، (١٣٨)، (١٣٩)، (١٤٠)، (١٤١)، (١٤٢)، (١٤٣)، (١٤٤)، (١٤٥)، (١٤٦)، (١٤٧)، (١٤٨)، (١٤٩)، (١٥٠)، (١٥١)، (١٥٢)، (١٥٣)، (١٥٤)، (١٥٥)، (١٥٦)، (١٥٧)، (١٥٨)، (١٥٩)، (١٦٠)، (١٦١)، (١٦٢)، (١٦٣)، (١٦٤)، (١٦٥)، (١٦٦)، (١٦٧)، (١٦٨)، (١٦٩)، (١٧٠)، (١٧١)، (١٧٢)، (١٧٣)، (١٧٤)، (١٧٥)، (١٧٦)، (١٧٧)، (١٧٨)، (١٧٩)، (١٨٠)، (١٨١)، (١٨٢)، (١٨٣)، (١٨٤)، (١٨٥)، (١٨٦)، (١٨٧)، (١٨٨)، (١٨٩)، (١٩٠)، (١٩١)، (١٩٢)، (١٩٣)، (١٩٤)، (١٩٥)، (١٩٦)، (١٩٧)، (١٩٨)، (١٩٩)، (٢٠٠)، (٢٠١)، (٢٠٢)، (٢٠٣)، (٢٠٤)، (٢٠٥)، (٢٠٦)، (٢٠٧)، (٢٠٨)، (٢٠٩)، (٢١٠)، (٢١١)، (٢١٢)، (٢١٣)، (٢١٤)، (٢١٥)، (٢١٦)، (٢١٧)، (٢١٨)، (٢١٩)، (٢٢٠)، (٢٢١)، (٢٢٢)، (٢٢٣)، (٢٢٤)، (٢٢٥)، (٢٢٦)، (٢٢٧)، (٢٢٨)، (٢٢٩)، (٢٣٠)، (٢٣١)، (٢٣٢)، (٢٣٣)، (٢٣٤)، (٢٣٥)، (٢٣٦)، (٢٣٧)، (٢٣٨)، (٢٣٩)، (٢٤٠)، (٢٤١)، (٢٤٢)، (٢٤٣)، (٢٤٤)، (٢٤٥)، (٢٤٦)، (٢٤٧)، (٢٤٨)، (٢٤٩)، (٢٥٠)، (٢٥١)، (٢٥٢)، (٢٥٣)، (٢٥٤)، (٢٥٥)، (٢٥٦)، (٢٥٧)، (٢٥٨)، (٢٥٩)، (٢٦٠)، (٢٦١)، (٢٦٢)، (٢٦٣)، (٢٦٤)، (٢٦٥)، (٢٦٦)، (٢٦٧)، (٢٦٨)، (٢٦٩)، (٢٧٠)، (٢٧١)، (٢٧٢)، (٢٧٣)، (٢٧٤)، (٢٧٥)، (٢٧٦)، (٢٧٧)، (٢٧٨)، (٢٧٩)، (٢٨٠)، (٢٨١)، (٢٨٢)، (٢٨٣)، (٢٨٤)، (٢٨٥)، (٢٨٦)، (٢٨٧)، (٢٨٨)، (٢٨٩)، (٢٩٠)، (٢٩١)، (٢٩٢)، (٢٩٣)، (٢٩٤)، (٢٩٥)، (٢٩٦)، (٢٩٧)، (٢٩٨)، (٢٩٩)، (٣٠٠)، (٣٠١)، (٣٠٢)، (٣٠٣)، (٣٠٤)، (٣٠٥)، (٣٠٦)، (٣٠٧)، (٣٠٨)، (٣٠٩)، (٣١٠)، (٣١١)، (٣١٢)، (٣١٣)، (٣١٤)، (٣١٥)، (٣١٦)، (٣١٧)، (٣١٨)، (٣١٩)، (٣٢٠)، (٣٢١)، (٣٢٢)، (٣٢٣)، (٣٢٤)، (٣٢٥)، (٣٢٦)، (٣٢٧)، (٣٢٨)، (٣٢٩)، (٣٣٠)، (٣٣١)، (٣٣٢)، (٣٣٣)، (٣٣٤)، (٣٣٥)، (٣٣٦)، (٣٣٧)، (٣٣٨)، (٣٣٩)، (٣٤٠)، (٣٤١)، (٣٤٢)، (٣٤٣)، (٣٤٤)، (٣٤٥)، (٣٤٦)، (٣٤٧)، (٣٤٨)، (٣٤٩)، (٣٥٠)، (٣٥١)، (٣٥٢)، (٣٥٣)، (٣٥٤)، (٣٥٥)، (٣٥٦)، (٣٥٧)، (٣٥٨)، (٣٥٩)، (٣٦٠)، (٣٦١)، (٣٦٢)، (٣٦٣)، (٣٦٤)، (٣٦٥)، (٣٦٦)، (٣٦٧)، (٣٦٨)، (٣٦٩)، (٣٧٠)، (٣٧١)، (٣٧٢)، (٣٧٣)، (٣٧٤)، (٣٧٥)، (٣٧٦)، (٣٧٧)، (٣٧٨)، (٣٧٩)، (٣٨٠)، (٣٨١)، (٣٨٢)، (٣٨٣)، (٣٨٤)، (٣٨٥)، (٣٨٦)، (٣٨٧)، (٣٨٨)، (٣٨٩)، (٣٩٠)، (٣٩١)، (٣٩٢)، (٣٩٣)، (٣٩٤)، (٣٩٥)، (٣٩٦)، (٣٩٧)، (٣٩٨)، (٣٩٩)، (٤٠٠)، (٤٠١)، (٤٠٢)، (٤٠٣)، (٤٠٤)، (٤٠٥)، (٤٠٦)، (٤٠٧)، (٤٠٨)، (٤٠٩)، (٤١٠)، (٤١١)، (٤١٢)، (٤١٣)، (٤١٤)، (٤١٥)، (٤١٦)، (٤١٧)، (٤١٨)، (٤١٩)، (٤٢٠)، (٤٢١)، (٤٢٢)، (٤٢٣)، (٤٢٤)، (٤٢٥)، (٤٢٦)، (٤٢٧)، (٤٢٨)، (٤٢٩)، (٤٣٠)، (٤٣١)، (٤٣٢)، (٤٣٣)، (٤٣٤)، (٤٣٥)، (٤٣٦)، (٤٣٧)، (٤٣٨)، (٤٣٩)، (٤٤٠)، (٤٤١)، (٤٤٢)، (٤٤٣)، (٤٤٤)، (٤٤٥)، (٤٤٦)، (٤٤٧)، (٤٤٨)، (٤٤٩)، (٤٥٠)، (٤٥١)، (٤٥٢)، (٤٥٣)، (٤٥٤)، (٤٥٥)، (٤٥٦)، (٤٥٧)، (٤٥٨)، (٤٥٩)، (٤٦٠)، (٤٦١)، (٤٦٢)، (٤٦٣)، (٤٦٤)، (٤٦٥)، (٤٦٦)، (٤٦٧)، (٤٦٨)، (٤٦٩)، (٤٧٠)، (٤٧١)، (٤٧٢)، (٤٧٣)، (٤٧٤)، (٤٧٥)، (٤٧٦)، (٤٧٧)، (٤٧٨)، (٤٧٩)، (٤٨٠)، (٤٨١)، (٤٨٢)، (٤٨٣)، (٤٨٤)، (٤٨٥)، (٤٨٦)، (٤٨٧)، (٤٨٨)، (٤٨٩)، (٤٩٠)، (٤٩١)، (٤٩٢)، (٤٩٣)، (٤٩٤)، (٤٩٥)، (٤٩٦)، (٤٩٧)، (٤٩٨)، (٤٩٩)، (٥٠٠)، (٥٠١)، (٥٠٢)، (٥٠٣)، (٥٠٤)، (٥٠٥)، (٥٠٦)، (٥٠٧)، (٥٠٨)، (٥٠٩)، (٥١٠)، (٥١١)، (٥١٢)، (٥١٣)، (٥١٤)، (٥١٥)، (٥١٦)، (٥١٧)، (٥١٨)، (٥١٩)، (٥٢٠)، (٥٢١)، (٥٢٢)، (٥٢٣)، (٥٢٤)، (٥٢٥)، (٥٢٦)، (٥٢٧)، (٥٢٨)، (٥٢٩)، (٥٣٠)، (٥٣١)، (٥٣٢)، (٥٣٣)، (٥٣٤)، (٥٣٥)، (٥٣٦)، (٥٣٧)، (٥٣٨)، (٥٣٩)، (٥٤٠)، (٥٤١)، (٥٤٢)، (٥٤٣)، (٥٤٤)، (٥٤٥)، (٥٤٦)، (٥٤٧)، (٥٤٨)، (٥٤٩)، (٥٥٠)، (٥٥١)، (٥٥٢)، (٥٥٣)، (٥٥٤)، (٥٥٥)، (٥٥٦)، (٥٥٧)، (٥٥٨)، (٥٥٩)، (٥٦٠)، (٥٦١)، (٥٦٢)، (٥٦٣)، (٥٦٤)، (٥٦٥)، (٥٦٦)، (٥٦٧)، (٥٦٨)، (٥٦٩)، (٥٧٠)، (٥٧١)، (٥٧٢)، (٥٧٣)، (٥٧٤)، (٥٧٥)، (٥٧٦)، (٥٧٧)، (٥٧٨)، (٥٧٩)، (٥٨٠)، (٥٨١)، (٥٨٢)، (٥٨٣)، (٥٨٤)، (٥٨٥)، (٥٨٦)، (٥٨٧)، (٥٨٨)، (٥٨٩)، (٥٩٠)، (٥٩١)، (٥٩٢)، (٥٩٣)، (٥٩٤)، (٥٩٥)، (٥٩٦)، (٥٩٧)، (٥٩٨)، (٥٩٩)، (٦٠٠)، (٦٠١)، (٦٠٢)، (٦٠٣)، (٦٠٤)، (٦٠٥)، (٦٠٦)، (٦٠٧)، (٦٠٨)، (٦٠٩)، (٦١٠)، (٦١١)، (٦١٢)، (٦١٣)، (٦١٤)، (٦١٥)، (٦١٦)، (٦١٧)، (٦١٨)، (٦١٩)، (٦٢٠)، (٦٢١)، (٦٢٢)، (٦٢٣)، (٦٢٤)، (٦٢٥)، (٦٢٦)، (٦٢٧)، (٦٢٨)، (٦٢٩)، (٦٣٠)، (٦٣١)، (٦٣٢)، (٦٣٣)، (٦٣٤)، (٦٣٥)، (٦٣٦)، (٦٣٧)، (٦٣٨)، (٦٣٩)، (٦٤٠)، (٦٤١)، (٦٤٢)، (٦٤٣)، (٦٤٤)، (٦٤٥)، (٦٤٦)، (٦٤٧)، (٦٤٨)، (٦٤٩)، (٦٥٠)، (٦٥١)، (٦٥٢)، (٦٥٣)، (٦٥٤)، (٦٥٥)، (٦٥٦)، (٦٥٧)، (٦٥٨)، (٦٥٩)، (٦٦٠)، (٦٦١)، (٦٦٢)، (٦٦٣)، (٦٦٤)، (٦٦٥)، (٦٦٦)، (٦٦٧)، (٦٦٨)، (٦٦٩)، (٦٧٠)، (٦٧١)، (٦٧٢)، (٦٧٣)، (٦٧٤)، (٦٧٥)، (٦٧٦)، (٦٧٧)، (٦٧٨)، (٦٧٩)، (٦٨٠)، (٦٨١)، (٦٨٢)، (٦٨٣)، (٦٨٤)، (٦٨٥)، (٦٨٦)، (٦٨٧)، (٦٨٨)، (٦٨٩)، (٦٩٠)، (٦٩١)، (٦٩٢)، (٦٩٣)، (٦٩٤)، (٦٩٥)، (٦٩٦)، (٦٩٧)، (٦٩٨)، (٦٩٩)، (٧٠٠)، (٧٠١)، (٧٠٢)، (٧٠٣)، (٧٠٤)، (٧٠٥)، (٧٠٦)، (٧٠٧)، (٧٠٨)، (٧٠٩)، (٧١٠)، (٧١١)، (٧١٢)، (٧١٣)، (٧١٤)، (٧١٥)، (٧١٦)، (٧١٧)، (٧١٨)، (٧١٩)، (٧٢٠)، (٧٢١)، (٧٢٢)، (٧٢٣)، (٧٢٤)، (٧٢٥)، (٧٢٦)، (٧٢٧)، (٧٢٨)، (٧٢٩)، (٧٣٠)، (٧٣١)، (٧٣٢)، (٧٣٣)، (٧٣٤)، (٧٣٥)، (٧٣٦)، (٧٣٧)، (٧٣٨)، (٧٣٩)، (٧٤٠)، (٧٤١)، (٧٤٢)، (٧٤٣)، (٧٤٤)، (٧٤٥)، (٧٤٦)، (٧٤٧)، (٧٤٨)، (٧٤٩)، (٧٥٠)، (٧٥١)، (٧٥٢)، (٧٥٣)، (٧٥٤)، (٧٥٥)، (٧٥٦)، (٧٥٧)، (٧٥٨)، (٧٥٩)، (٧٦٠)، (٧٦١)، (٧٦٢)، (٧٦٣)، (٧٦٤)، (٧٦٥)، (٧٦٦)، (٧٦٧)، (٧٦٨)، (٧٦٩)، (٧٧٠)، (٧٧١)، (٧٧٢)، (٧٧٣)، (٧٧٤)، (٧٧٥)، (٧٧٦)، (٧٧٧)، (٧٧٨)، (٧٧٩)، (٧٨٠)، (٧٨١)، (٧٨٢)، (٧٨٣)، (٧٨٤)، (٧٨٥)، (٧٨٦)، (٧٨٧)، (٧٨٨)، (٧٨٩)، (٧٩٠)، (٧٩١)، (٧٩٢)، (٧٩٣)، (٧٩٤)، (٧٩٥)، (٧٩٦)، (٧٩٧)، (٧٩٨)، (٧٩٩)، (٨٠٠)، (٨٠١)، (٨٠٢)، (٨٠٣)، (٨٠٤)، (٨٠٥)، (٨٠٦)، (٨٠٧)، (٨٠٨)، (٨٠٩)، (٨١٠)، (٨١١)، (٨١٢)، (٨١٣)، (٨١٤)، (٨١٥)، (٨١٦)، (٨١٧)، (٨١٨)، (٨١٩)، (٨٢٠)، (٨٢١)، (٨٢٢)، (٨٢٣)، (٨٢٤)، (٨٢٥)، (٨٢٦)، (٨٢٧)، (٨٢٨)، (٨٢٩)، (٨٣٠)، (٨٣١)، (٨٣٢)، (٨٣٣)، (٨٣٤)، (٨٣٥)، (٨٣٦)، (٨٣٧)، (٨٣٨)، (٨٣٩)، (٨٤٠)، (٨٤١)، (٨٤٢)، (٨٤٣)، (٨٤٤)، (٨٤٥)، (٨٤٦)، (٨٤٧)، (٨٤٨)، (٨٤٩)، (٨٥٠)، (٨٥١)، (٨٥٢)، (٨٥٣)، (٨٥٤)، (٨٥٥)، (٨٥٦)، (٨٥٧)، (٨٥٨)، (٨٥٩)، (٨٦٠)، (٨٦١)، (٨٦٢)، (٨٦٣)، (٨٦٤)، (٨٦٥)، (٨٦٦)، (٨٦٧)، (٨٦٨)، (٨٦٩)، (٨٧٠)، (٨٧١)، (٨٧٢)، (٨٧٣)، (٨٧٤)، (٨٧٥)، (٨٧٦)، (٨٧٧)، (٨٧٨)، (٨٧٩)، (٨٨٠)، (٨٨١)، (٨٨٢)، (٨٨٣)، (٨٨٤)، (٨٨٥)، (٨٨٦)، (٨٨٧)، (٨٨٨)، (٨٨٩)، (٨٩٠)، (٨٩١)، (٨٩٢)، (٨٩٣)، (٨٩٤)، (٨٩٥)، (٨٩٦)، (٨٩٧)، (٨٩٨)، (٨٩٩)، (٩٠٠)، (٩٠١)، (٩٠٢)، (٩٠٣)، (٩٠٤)، (٩٠٥)، (٩٠٦)، (٩٠٧)، (٩٠٨)، (٩٠٩)، (٩١٠)، (٩١١)، (٩١٢)، (٩١٣)، (٩١٤)، (٩١٥)، (٩١٦)، (٩١٧)، (٩١٨)، (٩١٩)، (٩٢٠)، (٩٢١)، (٩٢٢)، (٩٢٣)، (٩٢٤)، (٩٢٥)، (٩٢٦)، (٩٢٧)، (٩٢٨)، (٩٢٩)، (٩٣٠)، (٩٣١)، (٩٣٢)، (٩٣٣)، (٩٣٤)، (٩٣٥)، (٩٣٦)، (٩٣٧)، (٩٣٨)، (٩٣٩)، (٩٤٠)، (٩٤١)، (٩٤٢)، (٩٤٣)، (٩٤٤)، (٩٤٥)، (٩٤٦)، (٩٤٧)، (٩٤٨)، (٩٤٩)، (٩٥٠)، (٩٥١)، (٩٥٢)، (٩٥٣)، (٩٥٤)، (٩٥٥)، (٩٥٦)، (٩٥٧)، (٩٥٨)، (٩٥٩)، (٩٦٠)، (٩٦١)، (٩٦٢)، (٩٦٣)، (٩٦٤)، (٩٦٥)، (٩٦٦)، (٩٦٧)، (٩٦٨)، (٩٦٩)، (٩٧٠)، (٩٧١)، (٩٧٢)، (٩٧٣)، (٩٧٤)، (٩٧٥)، (٩٧٦)، (٩٧٧)، (٩٧٨)، (٩٧٩)، (٩٨٠)، (٩٨١)، (٩٨٢)، (٩٨٣)، (٩٨٤)، (٩٨٥)، (٩٨٦)، (٩٨٧)، (٩٨٨)، (٩٨٩)، (٩٩٠)، (٩٩١)، (٩٩٢)، (٩٩٣)، (٩٩٤)، (٩٩٥)، (٩٩٦)، (٩٩٧)، (٩٩٨)، (٩٩٩)، (١٠٠٠)، (١٠٠١)، (١٠٠٢)، (١٠٠٣)، (١٠٠٤)، (١٠٠٥)، (١٠٠٦)، (١٠٠٧)، (١٠٠٨)، (١٠٠٩)، (١٠١٠)، (١٠١١)، (١٠١٢)، (١٠١٣)، (١٠١٤)، (١٠١٥)، (١٠١٦)، (١٠١٧)، (١٠١٨)، (١٠١٩)، (١٠٢٠)، (١٠٢١)، (١٠٢٢)، (١٠٢٣)، (١٠٢٤)، (١٠٢٥)، (١٠٢٦)، (١٠٢٧)، (١٠٢٨)، (١٠٢٩)، (١٠٣٠)، (١٠٣١)، (١٠٣٢)، (١٠٣٣)، (١٠٣٤)، (١٠٣٥)، (١٠٣٦)، (١٠٣٧)، (١٠٣٨)، (١٠٣٩)، (١٠٤٠)، (١٠٤١)، (١٠٤٢)، (١٠٤٣)، (١٠٤٤)، (١٠٤٥)، (١٠٤٦)، (١٠٤٧)، (١٠٤٨)، (١٠٤٩)، (١٠٥٠)، (١٠٥١)، (١٠٥٢)، (١٠٥٣)، (١٠٥٤)، (١٠٥٥)، (١٠٥٦)، (١٠٥٧)، (١٠٥٨)، (١٠٥٩)، (١٠٦٠)، (١٠٦١)، (١٠٦٢)، (١٠٦٣)، (١٠٦٤)، (١٠٦٥)، (١٠٦٦)، (١٠٦٧)، (١٠٦٨)، (١٠٦٩)، (١٠٧٠)، (١٠٧١)، (١٠٧٢)، (١٠٧٣)، (١٠٧٤)، (١٠٧٥)، (١٠٧٦)، (١٠٧٧)، (١٠٧٨)، (١٠٧٩)، (١٠٨٠)، (١٠٨١)، (١٠٨٢)، (١٠٨٣)، (١٠٨٤)، (١٠٨٥)، (١٠٨٦)، (١٠٨٧)، (١٠٨٨)، (١٠٨٩)، (١٠٩٠)، (١٠٩١)، (١٠٩٢)، (١٠٩٣)، (١٠٩٤)، (١٠٩٥)، (١٠٩٦)، (١٠٩٧)، (١٠٩٨)، (١٠٩٩)، (١١٠٠)، (١١٠١)، (١١٠٢)، (١١٠٣)، (١١٠٤)، (١١٠٥)، (١١٠٦)، (١١٠٧)، (١١٠٨)، (١١٠٩)، (١١١٠)، (١١١١)، (١١١٢)، (١١١٣)، (١١١٤)، (١١١٥)، (١١١٦)، (١١١٧)، (١١١٨)، (١١١٩)، (١١٢٠)، (١١٢١)، (١١٢٢)، (١١٢٣)، (١١٢٤)، (١١٢٥)، (١١٢٦)، (١١٢٧)، (١١٢٨)، (١١٢٩)، (١١٣٠)، (١١٣١)، (١١٣٢)، (١١٣٣)، (١١٣٤)، (١١٣٥)، (١١٣٦)، (١١٣٧)، (١١٣٨)، (١١٣٩)، (١١٤٠)، (١١٤١)، (١١٤٢)، (١١٤٣)، (١١٤٤)، (١١٤٥)، (١١٤٦)، (١١٤٧)، (١١٤٨)، (١١٤٩)، (١١٥٠)، (١١٥١)، (١١٥٢)، (١١٥٣)، (١١٥٤)، (١١٥٥)، (١١٥٦)، (١١٥٧)، (١١٥٨)، (١١٥٩)، (١١٦٠)، (١١٦١)، (١١٦٢)، (١١٦٣)، (١١٦٤)، (١١٦٥)، (١١٦٦)، (١١٦٧)، (١١٦٨)، (١١٦٩)، (١١٧٠)، (١١٧١)، (١١٧٢)، (١١٧٣)، (١١٧٤)، (١١٧٥)، (١١٧٦)، (١١٧٧)، (١١٧٨)، (١١٧٩)، (١١٨٠)، (١١٨١)، (١١٨٢)، (١١٨٣)، (١١٨٤)، (١١٨٥)، (١١٨٦)، (١١٨٧)، (١١٨٨)، (١١٨٩)، (١١٩٠)، (١١٩١)، (١١٩٢)، (١١٩٣)، (١١٩٤)، (١١٩٥)، (١١٩٦)، (١١٩٧)، (١١٩٨)، (١١٩٩)، (١٢٠٠)، (١٢٠١)، (١٢٠٢)، (١٢٠٣)، (١٢٠٤)، (١٢٠٥)، (١٢٠٦)، (١٢٠٧)، (١٢٠٨)، (١٢٠٩)، (١٢١٠)، (١٢١١)، (١٢١٢)، (١٢١٣)، (١٢١٤)، (١٢١٥)، (١٢١٦)، (١٢١٧)، (١٢١٨)، (١٢١٩)، (١٢٢٠)، (١٢٢١)، (١٢٢٢)، (١٢٢٣)، (١٢٢٤)، (١٢٢٥)، (١٢٢٦)، (١٢٢٧)، (١٢٢٨)، (١٢٢٩)، (١٢٣٠)، (١٢٣١)، (١٢٣٢)، (١٢٣٣)، (١٢٣٤)، (١٢٣٥)، (١٢٣٦)، (١٢٣٧)، (١٢٣٨)، (١٢٣٩)، (١٢٤٠)، (١٢٤١)، (١٢٤٢)، (١٢٤٣)، (١٢٤٤)، (١٢٤٥)، (١٢٤٦)، (١٢٤٧)، (١٢٤٨)، (١٢٤٩)، (١٢٥٠)، (١٢٥١)، (١٢٥٢)، (١٢٥٣)، (١٢٥٤)، (١٢٥٥)، (١٢٥٦)، (١٢٥٧)، (١٢٥٨)، (١٢٥٩)، (١٢٦٠)، (١٢٦١)، (١٢٦٢)، (١٢٦٣)، (١٢٦٤)، (١٢٦٥)، (١٢٦٦)، (١٢٦٧)، (١٢٦٨)، (١٢٦٩)، (١٢٧٠)، (١٢٧١)، (١٢٧٢)، (١٢٧٣)، (١٢٧٤)، (١٢٧٥)، (١٢٧٦)، (١٢٧٧)، (١٢٧٨)، (١٢٧٩)، (١٢٨٠)، (١٢٨١)، (١٢٨٢)، (١٢٨٣)، (١٢٨٤)، (١٢٨٥)، (١٢٨٦)، (١٢٨٧)، (١٢٨٨)، (١٢٨٩)، (١٢٩٠)، (١٢٩١)، (١٢٩٢)، (١٢٩٣)، (١٢٩٤)، (١٢٩٥)، (١٢٩٦)، (١٢٩٧)، (١٢٩٨)، (١٢٩٩)، (١٣٠٠)، (١٣٠١)، (١٣٠٢)، (١٣٠٣)، (١٣٠٤)، (١٣٠٥)، (١٣٠٦)، (١٣٠٧)، (١٣٠٨)، (١٣٠٩)، (١٣١٠)، (١٣١١)، (١٣١٢)، (١٣١٣)، (١٣١٤)، (١٣١٥)، (١٣١٦)، (١٣١٧)، (١٣١٨)، (١٣

إعلان

• يعلن لاطلاع العموم بمقتضى أحكام المادتين (٢٠، ٢١) من قانون تنظيم المدن والقرى رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ بأن اللجنة اللوائية المشتركة بصفقتها لجنة محلية ولوائية قررت الموافقة على إيداع إعلان مخطط تعديل مسار شارع المار بالقطع ذوات الأرقام (٧٦، ٧) حوض رقم (٥٥) المفروزه من أراضي السلط. للاعتراض لمدة شهر لدى مكتب اللجنة اللوائية المشتركة وذلك اعتباراً من تاريخ نشر هذا الإعلان بالجريدة الرسمية وجريستين محليتين ويجوز لمن له مصلحة الاطلاع على المخطط وتقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم مدعومة بمخططات إيضاحية ووثائق ثبوتية معنولة باسم رئيس اللجنة اللوائية المشتركة خلال ساعات الدوام الرسمي وضمن المدة القانونية.

المهندس جميل حداد

مدير الشؤون البلدية

رئيس اللجنة اللوائية المشتركة للواء قصبة السلط

إعلانات

صادرة عن رئيس بلدية الزرقاء رئيس اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية

السيد ياسر العمري

• اطلعت اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في بلدية الزرقاء على قرار اللجنة المحلية رقم (٢٥/ ٢٠) تاريخ ٢٠٠٣/٦/٢٦ في المنطقة الاولى والمخطط التنظيمي والمتضمن تغيير صفة الاستعمال للقطع رقم (٧٨٩، ٤١٦) من صفة استعمال سكن (ج) الى صفة استعمال تجاري طولي وكذلك تغيير صفة الاستعمال للجزاء المصنفة سكن (ج) للقطع ذوات الأرقام (٣٠، ٣١، ٢٨) الى صفة استعمال تجاري طولي وجميع القطع المذكورة تقع ضمن حوض (٢) روض شبيب حي (٦) شاكر لوحة رقم (١٥) من أراضي خربة خسو لوحة تنظيمية رقم (٤) وذلك لوجود محطة محروقات وغسيل سيارات مرخصة منذ عام ١٩٧٧ في الموقع ولطبيعة المنطقة بحيث لا يمكن استغلالها الا من خلال صفة استعمال التجاري شريطة ان يتم استيفاء مبلغ دينار واحد عوالت تنظيم عن كل متر مربع من مساحة الأرض المحولة الى تجاري وحسب ما هو موضح على المخطط المرفق. يعلن لاطلاع العموم بأن اللجنة اللوائية للتنظيم قررت بقرارها رقم (٢٦/١) لسنة ٢٠٠٣ الموافقة على ما جاء بقرار اللجنة المحلية للتنظيم المنوه عنه بأعلاه والمخطط التنظيمي. وإعلان ايداعه للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريستين محليتين يجوز لذوي العلاقة بالإطلاع على المخططات التنظيمية الموجودة لدى اللجنة المحلية وتقديم اعتراضاتهم إذا كان ما يوجب الاعتراض مدعومه بالوثائق الثبوتية والمخططات الإيضاحية.

• اطلعت اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في بلدية الزرقاء على قرار اللجنة المحلية رقم (٤٢/ ٥) تاريخ ٢٠٠٣/٧/٢ في المنطقة الخامسة والمخطط التنظيمي والمتضمن تعديل أبعاد الكيرف الواقع على القطعة رقم (٣٨٨٥) ضمن حوض (٤) البتراوي الجنوبي لوحة رقم (١٦٣) من أراضي البتراوي لوحة تنظيمية رقم (١) وذلك بحيث يتم اعتماده بإحداثيات (٨×٨) وحسب المقابل وحسب المخطط المرفق.

• يعلن لاطلاع العموم بأن اللجنة اللوائية للتنظيم قررت بقرارها رقم (٢٦/٤) لسنة ٢٠٠٣ الموافقة على ما جاء بقرار اللجنة المحلية للتنظيم المنوه عنه بأعلاه والمخطط التنظيمي. وإعلان ايداعه للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريستين محليتين. يجوز لذوي العلاقة بالإطلاع على المخططات التنظيمية الموجودة لدى اللجنة المحلية وتقديم اعتراضاتهم إذا كان ما يوجب الاعتراض مدعومه بالوثائق الثبوتية والمخططات الإيضاحية.

• اطلعت اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في بلدية الزرقاء على قرار اللجنة المحلية رقم (٢٢/ ١٦) تاريخ ٢٠٠٣/٦/٢ في المنطقة الاولى والمخطط التنظيمي والمتضمن تخفيض سعة جزء من الطريق التنظيمي والمار ما بين القطع ذوات الأرقام (٢٧٦، ١٢٠) ضمن حوض (١٠) البلد حي ١٧ الحديقة لوحة (٢٠) من أراضي الزرقاء لوحة تنظيمية رقم (٨) واعتماده حسب الواقع بناءً على طلب صاحب القطعة رقم (١٢٠) ليستم بيع الجزء الناتج عن تخفيض سعة الطريق الى مالك القطعة المذكورة كفضلة لتحسين وضع القطعة وحسب المخطط المرفق.

• يعلن لاطلاع العموم بأن اللجنة اللوائية للتنظيم قررت بقرارها رقم (٢٣/١٦) لسنة ٢٠٠٣ الموافقة على ما جاء بقرار اللجنة المحلية للتنظيم المنوه عنه بأعلاه والمخطط التنظيمي. وإعلان ايداعه للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريستين محليتين. يجوز لذوي العلاقة بالإطلاع على المخططات التنظيمية الموجودة لدى اللجنة المحلية وتقديم اعتراضاتهم إذا كان ما يوجب الاعتراض مدعومه بالوثائق الثبوتية والمخططات الإيضاحية.

• اطلعت اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في بلدية الزرقاء على قرار اللجنة المحلية رقم (٢٢/٨) تاريخ ٢٠٠٣/٦/٤ في المنطقة الرابعة والمخطط التنظيمي المتضمن توسعة الطريق م٦ المارة ما بين القطع ذوات الأرقام (٤٠٧٠، ٤٠٦٩، ٤٠٦٨، ٤٠٦٧، ٤٠٦٠، ٤٠٦٢، ٤٠٦٤، ٤٠٦١) واعتماده بسبعة (١٠) م مع نهاية (D.E) وحسب ما هو مفروض على لوحات دائرة الأراضي والمساحة وكذلك تعديل مسار طريق م٦ المار ما بين القطع ذوات الأرقام (٣٣٧، ٥٤٦٩، ٣٣٥، ٢٤٣، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٤٩، ٢٥٠، ٣٣٤، ٣٣٨، ٢٦٦) واعتماده حسب ما هو مفروض على لوحات دائرة الأراضي والمساحة وايضاً تخفيض سعة (٦) م والمارة ما بين القطع (٥٤٦٩، ٣٣٥) إلى (٣) م لوجود ابنية قائمة في سعة الطريق وكذلك تعديل مسار امتداد الطريق (إسى) م١٠ والمارة ما بين القطع ذوات الأرقام (٤٠٥٨، ٤٠٥٥، ٤٠٥٣، ٤٠٥١، ٤٠٤٩، ٤٠٥٩، ٤٠٦١، ٤٠٦٣، ٤٠٦٥) مع نهاية D.E وجميع القطع المذكورة تقع ضمن حوض رقم (١١) الزواهرة لوحة رقم (٢)

من أراضي عطل الزرقاء والرصفة لوحة تنظيمية رقم (٢٣) وحسب ما هو موضح على المخطط المرفق. يعلن لاطلاع العموم بأن اللجنة اللوائية للتنظيم قررت بقرارها رقم (٢٣/١٧) لسنة ٢٠٠٣ الموافقة على ما جاء بقرار اللجنة المحلية للتنظيم المنوه عنه بأعلاه والمخطط التنظيمي. وإعلان ايداعه للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريستين محليتين. يجوز لذوي العلاقة بالإطلاع على المخططات التنظيمية الموجودة لدى اللجنة المحلية وتقديم اعتراضاتهم إذا كان ما يوجب الاعتراض مدعومه بالوثائق الثبوتية والمخططات الإيضاحية.

• اطلعت اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في بلدية الزرقاء على قرار اللجنة المحلية رقم (٢٥/ ١٨) تاريخ ٢٠٠٣/٦/٢٦ في المنطقة الاولى والمخطط التنظيمي المتضمن إلغاء الكيرف الواقع على القطعة رقم (٥٣٤٩) لوجود بناء قائم على كامل القطعة مكون من ثلاث طوابق وذلك من حوض (٧) بركة برخ لوحة أراضي رقم (٥٠) من أراضي البتراوي لوحة تنظيمية رقم (١٦) الخاصة لمشروع إسكان البتراوي القديم وحسب المخطط المرفق.

• يعلن لاطلاع العموم بأن اللجنة اللوائية للتنظيم قررت بقرارها رقم (٢٦/٦) لسنة ٢٠٠٣ الموافقة على ما جاء بقرار اللجنة المحلية للتنظيم المنوه عنه بأعلاه والمخطط التنظيمي. وإعلان ايداعه للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريستين محليتين. يجوز لذوي العلاقة بالإطلاع على المخططات التنظيمية الموجودة لدى اللجنة المحلية وتقديم اعتراضاتهم إذا كان ما يوجب الاعتراض مدعومه بالوثائق الثبوتية والمخططات الإيضاحية.

هكذا من الأشغال

أطلعت اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في بلدية الزرقاء على قرار اللجنة المحلية رقم (٤١/٨) تاريخ ٢٠٠٣/٦/٢٥ في المنطقة الخامسة والمخطط التنظيمي والمتضمن رفع صفة التجاري الطولي بعرق ١٤ عن الواجهة الأمامية للقطر ذات الأرقام (٤١٤٣، ٤١٤٤، ٤١٤٧، ٤١٤٩، ٤١٥٠، ٤٢٩٠، ٤٢٩٨، ٤٢٩٩، ٤١٥٣، ٤١٥٤، ٤١٥٥، ٣٢٤٩) الواقعة على شارع (١٢) م ضمن حوض (٤) البتراوي الجنوبي لوحة رقم (١٩) من أراضي البتراوي لوحة تنظيمية رقم (١٢) وإعطائها صفة استعمال سكن (ج) حسب التنظيم المجاور وذلك كون هذه القطر مقام عليها مباني سكنية حسب أحكام سكن (ج) وحسب المخطط المرفق.

وعلى لاطلاع العموم بأن اللجنة اللوائية للتنظيم قررت بقرارها رقم (٢٦/٢) لسنة ٢٠٠٣ الموافقة على ما جاء بقرار اللجنة المحلية للتنظيم المنوه عنه بأعلاه والمخطط التنظيمي. وإعلان إيداعه للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشرة بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين. يجوز لذوي العلاقة بالإطلاع على المخططات التنظيمية الموجودة لدى اللجنة المحلية وتقديم اعتراضاتهم إذا كان ما يوجب الاعتراض مدعاه بالوثائق الثبوتية والمخططات الإيضاحية.

أطلعت اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في بلدية الزرقاء على قرار اللجنة المحلية رقم (٤٠/١٦) تاريخ ٢٠٠٣/٦/١٩ في المنطقة الخامسة والمخطط التنظيمي والمتضمن تغيير صفة الاستعمال للقطعة رقم (٧٤٠٨) والمفرزة من أصل القطر رقم (٩٥٦) ضمن حوض (٤) البتراوي الجنوبي لوحة رقم (١٧) من أراضي البتراوي لوحة تنظيمية رقم (١٢) وذلك من صفة استعمال حديقة عامة إلى صفة استعمال سكن (ج) وحسب التنظيم المجاور كون القطر مملوكة للسيد سعادة أحمد العبروني بموجب سند التسجيل رقم (٥٣٢٨٩٨) تاريخ ٢٠٠٢/٣/١١ والمرق صورة عنه ولعدم حاجة البلدية لها وأيضاً استحداث طريق بعرض ٣ م تمر من نفس القطر المذكورة تربط شارع ١٢ مع طريق ٦ شريطة أن يتم استيفاء مبلغ دينارين عوائد تنظيم عن كل متر مربع من مساحة الأرض المحولة إلى سكن (ج) وحسب المخطط المرفق.

وعلى لاطلاع العموم بأن اللجنة اللوائية للتنظيم قررت بقرارها رقم (٢٦/٣) لسنة ٢٠٠٣ الموافقة على ما جاء بقرار اللجنة المحلية للتنظيم المنوه عنه بأعلاه والمخطط التنظيمي. وإعلان إيداعه للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشرة بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين. يجوز لذوي العلاقة بالإطلاع على المخططات التنظيمية الموجودة لدى اللجنة المحلية وتقديم اعتراضاتهم إذا كان ما يوجب الاعتراض مدعاه بالوثائق الثبوتية والمخططات الإيضاحية.

إعلان

يعلن لاطلاع العموم بأن اللجنة اللوائية المشتركة للواء قصبة الطفيلة ولواء بصيرا قد أطلعت وبصفتها لجنة الموافقة على ما ورد بقرار اللجنة المحلية لمنطقة راكين رقم (٢/٣٥) تاريخ ٢٠٠٣/٥/١٣ والمتعلق باعتماد استمرارية للشارع التخديسي بسعده (١٢) م بالقطر (٢٦، ٢٧، ٢٨، ٢٩) حوض (٤) الداورية والقطر (٤٩٩، ٥٠٠، ٥٠١، ٤٩٨) حوض (٦) اللوسية.

وإيداع إعلان ذلك للاعتراض لمدة شهرين من تاريخ نشرة بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين. ويجوز لذوي العلاقة بالإطلاع على المخطط وتقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم لدى سكرتير اللجنة المحلية لمنطقة راكين وذلك خلال المدة القانونية المشار إليها أعلاه مدعاه بمخططات إضافية ووثائق ثبوتية.

المهندس له المجلد

رئيسة اللجنة اللوائية المشتركة للواء قصبة الكرك
مديرة الشؤون البلدية لمحافظة الكرك

إعلان

يعلن لاطلاع العموم واستناداً لأحكام المواد ذات الأرقام (٨، ٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن اللجنة اللوائية المشتركة للواء قصبة الكرك قد قررت بقرارها رقم (١٠) لعام ٢٠٠٣ وباعتبارها لجنة محلية أيضاً الموافقة على ما ورد بكتاب معالي وزير الشؤون البلدية رقم (١٠٨٢٦/٩/١/ك) تاريخ ٢٠٠٣/٥/١٢ بإحداث شارع تخديسي سعة (١٢) م بالقطر (٢٤٦) حوض (٥) والقطر (١٤٩) حوض (١) من أراضي ادر وحسب المخطط المرسل من وزارة الشؤون البلدية.

وإعلان ذلك للاعتراض لمدة شهرين من تاريخ نشرة بالجريدة الرسمية والصحف المحلية. ويجوز لذوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم موثقة بالأوراق والمخططات اللازمة لدى سكرتيرة اللجنة اللوائية المشتركة للواء قصبة الكرك.

المهندس له المجلد

رئيسة اللجنة اللوائية المشتركة للواء قصبة الكرك
مديرة الشؤون البلدية لمحافظة الكرك

إعلان

اجتمعت اللجنة اللوائية المشتركة للواء البادية الشمالية الغربية بتاريخ ٢٠٠٣/٤/٢٧ وأطلعت على استدعاء المواطنة حسنا هوش السرحان والمتضمن تعديل مسار شارع لوجود منزل قائم بسعته ضمن القطر رقم (١٦) وقررت اللجنة بقرارها رقم (٤٧) بتاريخ ٢٠٠٣/٤/٢٧ الموافقة على تخفيض جزء من سعة الشارع من ١٢ م إلى ٦ م واستحداث شارع سعة ١٢ م ضمن القطر رقم (١٦) استمرارية للشارع التنظيمي المار بالقطر (١٥)، حوض (٤) للدلع الجنوبي من أراضي مغير السرحان.

وإعلان إيداعه للاعتراض لمدة شهر اعتباراً من تاريخ نشرة بالجريدة الرسمية وصحيفتين محليتين. ويجوز لذوي العلاقة بالإطلاع على المخططات التوضيحية لدى مديرية الشؤون البلدية لمحافظة المفرق وتقديم اعتراضاتهم إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض مدعاه بالوثائق الثبوتية خلال المدة القانونية للاعتراض.

المهندس له المجلد

مدير الشؤون البلدية لمحافظة المفرق

رئيس اللجنة اللوائية المشتركة للواء قصبة البادية الشمالية الغربية

إعلان

يعلن لاطلاع العموم أن اللجنة اللوائية المشتركة للواء قصبة الطفيلة ولواء بصيرا قد أطلعت وبصفتها لجنة محلية على المخطط المقترح بخصوص الموافقة على أحداث طريق عرض (٦) م في القطر رقم (١٣) حوض (٨٤) إزحيفة من أراضي الطفيلة لخدمة البناء القائم على نفس القطر.

قررت اللجنة اللوائية المشتركة الموافقة على المخطط المقترح. وإيداعه للاعتراض لمدة أسبوعين اعتباراً من تاريخ نشر إعلانه في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين.

ويحق لمن له مصلحة الإطلاع على المخطط المودع لدى اللجنة المشتركة في مديرية الشؤون البلدية والقروية والبيئة وتقديم اعتراضه للسيد سكرتير اللجنة خلال المدة القانونية للاعتراض.

المهندس له المجلد

مدير الشؤون البلدية والقروية والبيئة

رئيس اللجنة اللوائية المشتركة

لواء قصبة الطفيلة ولواء بصيرا

إعلانات

صادره عن رئيس اللجنة اللوائية المشتركة لمحافظة جرش

الدكتور المهندس هشام أحمد الشرع

تعلن اللجنة اللوائية المشتركة لمحافظة جرش بأنها قررت بقرارها رقم (٢٠) بنسب (٧) تـسـاـريـخ ٢٠٠٣/٧/٢٣ الموافقة على قرار اللجنة المحلية لبلدية برما/ منطقة الجزازة رقم (٢٣) بنسب (١) تـسـاـريـخ ٢٠٠٣/٦/٢١ والمتضمن تعديل الشارع عرض (٨) المار بالقطع ذوات الأرقام (٣٩، ٣٨، ٣٧، ٢٩) من حوض رقم (٣) من أراضي الجزازة للأسباب الواردة بقرار اللجنة المحلية وحسب الترسيم المرفق والمعد من قبل بلدية برما. وإعلانه للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين. بحيث يجوز لأصحاب العلاقة الإطلاع عليه وتقديم اعتراضاتهم لدى مكاتب اللجنة المحلية لبلدية برما خلال مدة الاعتراض.

تعلن اللجنة اللوائية المشتركة لمحافظة جرش بأنها قررت بقرارها رقم (٢١) بنسب (٤) تـسـاـريـخ ٢٠٠٣/٨/١٣ الموافقة على قرار اللجنة المحلية لبلدية باب عمان/ منطقة مرصع رقم (١٨) بنسب (٤) تـسـاـريـخ ٢٠٠٣/٧/٩ والمتضمن إعلان الشارع المصدق تصديقا مؤقتا عرض (١٢) م بموجب قرار مجلس التنظيم الأعلى رقم (٢/٥٨٤) تاريخ ١٩٩٤/٧/١٢ والمار بمحاذاة القطع ذوات الأرقام (٤١، ٣٧، ٣٦، ٢٩، ٤٠، ٣٩، ٥٧) حوض رقم (٦) والقطع ذوات الأرقام (٩٨، ٩٧، ٨١) من حوض رقم (٣) من أراضي مرصع مع إلغاء الجزء من هذا الشارع لمار بالقطع ذوات الأرقام (٤١، ٣٧) من حوض رقم (٦) كون الشارع غير مفتوح ولا يوجد به أي خدمات وحسب الترسيم المعد من قبل بلدية باب عمان.

وإعلانه للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين. بحيث يجوز لأصحاب العلاقة الإطلاع عليه وتقديم اعتراضاتهم لدى مكاتب اللجنة المحلية لبلدية باب عمان خلال مدة الاعتراض.

تعلن اللجنة اللوائية المشتركة لمحافظة جرش بأنها قررت بقرارها رقم (١٢) بنسب (٥) تـسـاـريـخ ٢٠٠٣/٤/٣٠ الموافقة على قرار اللجنة المحلية لبلدية التسيم منطقة بلبلا رقم (٢٠٢/٨٤) تاريخ ٢٠٠٢/١٢/١١ والمتضمن تغيير صفة الاستعمال من زراعي داخل التنظيم إلى سكن (د) وبعمق حوالي ٤٠ م ليضم أجزاء من القطع ذوات الأرقام (١، ٤٠، ٤٣، ٤٥، ٤٦، ٤٩) وكامل القطع ذوات الأرقام (٣، ٤، ٥، ٨، ١٤، ١٦، ١٧، ٢٥) من حوض رقم (٨) من أراضي بلبلا ابتداء من الشارع المحاذي للقطعة رقم (٤٩) من الجهة الجنوبية ولغاية الشارع المحاذي للقطعة رقم (١) من الجهة الشمالية وذلك لإزالة الشبوع وحسب الترسيم المعد من قبل بلدية التسيم.

وإعلانه للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين. بحيث يجوز لأصحاب العلاقة الإطلاع عليه وتقديم اعتراضاتهم لدى مكاتب اللجنة المحلية لبلدية التسيم خلال مدة الاعتراض.

إعلان

تعلن لجنة تنظيم المدن والقرى والأبنية اللوائية للواء قصبة جرش في بلدية جرش أنها اتخذت قراراً تحت رقم (٢٧) بند (٤) تاريخ ٢٠٠٣/٧/١٤ والمتضمن الموافقة على قرار اللجنة المحلية لمنطقة جرش رقم (١٨/٢٤) تاريخ ٢٠٠٣/٦/٢٣ والمتضمن الموافقة على مطابقة الشوارع الأفرزي مع الشارع التنظيمي بمحاذاة القطع ذوات الأرقام (٦٣١، ٩٨٢، ٥٦٩) حوض رقم (٧) الخضرا فوقا وذلك لوجود تباين بين الشارعين وحسب الترسيم المعد من قبل قسم التنظيم في البلدية. فإن اللجنة اللوائية تقرر الموافقة على القرار المشار اليه اعلاه واعلانه للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وفي صحيفتين محليتين بحيث يجوز لأصحاب العلاقة تقديم اعتراضاتهم لدى مكتب اللجنة المحلية مدعاه بالمخططات التوضيحية اللازمة خلال مدة القانونية المقررة.

المهندس وليد عادل العنوم
رئيس لجنة بلدية جرش الكبرى
رئيس اللجنة اللوائية للتنظيم

إعلان

يعن للعموم في بلدة عين جنا بان اللجنة اللوائية لتنظيم المدن والقرى في بلدية عجلون الكبرى قررت بقرارها رقم (١١٠) تاريخ ٢٠٠٣/٦/٢٦ الموافقة على قرار اللجنة المحلية في بلدية عجلون الكبرى منطقة عين جنا رقم (١٨) بند (٣) تاريخ ٢٠٠٣/٦/٢١ والمتضمن الموافقة على ترسيم طريق سعة (٤) م ضمن القطع ذوات الأرقام (١٣٥، ١٥٠، ١٥٢) من حوض (١١) المعد من أراضي عين جنا وذلك لخدمة البناء القائم ضمن القطعة رقم (١٥٢) من نفس الحوض وحيث ان القطعة لا تستفيد من الشارع من الجهة الغربية بسبب وجود صخور كبيرة الحجم يصعب إزالتها.

وذلك حسب الترسيم المعد لهذه الغاية وإيداع إعلانه للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين ويجوز لذوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم إلى اللجنة المحلية للتنظيم في منطقة عين جنا خلال المدة القانونية مرفقه بالمخططات التوضيحية والأوراق الثبوتية.

المهندس وليد طعيمة
رئيس لجنة بلدية عجلون الكبرى
رئيس اللجنة اللوائية للتنظيم

إعلان

يعن للعموم في منطقة عنجرة بان اللجنة اللوائية لتنظيم المدن والقرى في بلدية عجلون الكبرى قد قررت بقرارها رقم (١١٢) تاريخ ٢٠٠٣/٦/٣٠ الموافقة على قرار اللجنة المحلية لمنطقة عنجرة بلدية عجلون الكبرى رقم (٥٤) بند (٢) تاريخ ٢٠٠٣/٦/٢٦ والمتضمن الموافقة على إلغاء الشارع التنظيمي بسعة (١٠) م في القطع ذوات الأرقام (٦١٢، ٤٨٢، ٢٥٦، ٢٤٦، ٢٢٧، ٢١٧، ٢١٩) وجميعها من حوض (١٠) عراق ضيف الله من أراضي عنجرة والإبقاء على الطرق الزراعية القديمة مع إحداث طريق (٦) م لخدمة القطع مناصفة والقطع هي (٥٧٥، ٥٧٦، ٥٢٧، ٢٤٦، ٤٥٧، ٢٤٧) مع نهاية مغلقة.

وإيداع إعلانه للاعتراض لمدة ١٥ يوماً من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين. ويجوز لذوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم إلى اللجنة المحلية في منطقة عنجرة خلال المدة القانونية مرفق بالمخططات التوضيحية والأوراق الثبوتية.

المهندس وليد طعيمة
رئيس لجنة بلدية عجلون الكبرى
رئيس اللجنة اللوائية للتنظيم

هكذا من الأشهر

إعلان

- يعلن للعموم في (منطقة الوهادنة) بلدية (الشفا) أن اللجنة اللوائية المشتركة للواء قصبة عجلون قد قررت بقرارها رقم (٢٠٣/١٢٠) تاريخ ٢٠٠٣/٧/١٦ الموافقة على قرار لجنة التنظيم المحلية لمنطقة (الوهادنة) بلدية (الشفا) رقم (١٧/تنظيم/٢٠٠٣) تاريخ ٢٠٠٣/٦/١٠ والمتضمن اعتماد الطريق الإفرازي سعة (٤) م المار بين القطع ذوات الأرقام (٣٦٨، ٣٦٩، ٣٧١، ٣٧٢، ٣٧٣، ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٦، ٣٧٧، ٣٧٨، ٣٧٩، ٣٨٠) حوض (٦) الروس من أراضي الوهادنة طريقاً تنظيمياً.
- وإيداع إعلانه للاعتراض لمدة (شهر) من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين. ويجوز لذوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم إلى سكرتير اللجنة المحلية في منطقة (الوهادنة) خلال المدة القانونية مرفقة بالمخططات التوضيحية والأوراق الثبوتية.

الدكتور المهندس محمد الطعاني

رئيس اللجنة اللوائية المشتركة للواء قصبة عجلون

إعلان

- يعلن لاطلاع العموم في بلدة ماعين/ لواء قصبة مادبا بأن اللجنة اللوائية المشتركة في لواء قصبة مادبا قررت بقرارها رقم (٢٢/ق) لسنة ٢٠٠٣ وبصفتها لجنة تنظيم محلية الموافقة على مخطط أحداث شارع بسعة (١٢) م لغايات الخدمات الواصلة بين بلدية الفحاء وماعين والمار بالقطع (٣، ١١) من حوض رقم (٦) والقطع ذوات الأرقام (١، ٥، ١٧، ١٨، ١٩) من حوض (٨) والقطعة (١٥) من حوض رقم (٧) والقطعة رقم (٥) من الحوض رقم (٥) والقطعة رقم (١٠) من حوض رقم (١٣) وإيضاً أحداث طريق بسعة (٦) م ماره بالقطع (٥، ٦، ٧) من حوض رقم (٥) والقطع رقم (١٠، ١٥) من حوض (٧) وجميع القطع من أراضي بلدة ماعين.
- وإيداع إعلانه للاعتراض لمدة (شهر) من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين. ويجوز لذوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة اللوائية المشتركة مرفقة بالمخططات والأوراق الثبوتية اللازمة.

المهندس بلال حسن المومني

رئيس اللجنة اللوائية المشتركة

مدير الشؤون البلدية لمحافظة مادبا

إعلان

- يعلن لاطلاع العموم في بلدة الجبيل/ لواء قصبة مادبا بأن اللجنة اللوائية المشتركة في لواء قصبة مادبا قررت بقرارها رقم (٢١/ق) لسنة ٢٠٠٣ وبصفتها لجنة تنظيم محلية الموافقة على اعتماد طريق إفرازي سعة (٦) م تنظيمياً لغايات الخدمات والمارة من القطع (٢٩، ٩١، ٩٠) حوض رقم (٣) من أراضي الجبيل لواء قصبة مادبا وحسب المخطط المعد لهذه الغاية.
- وإيداع إعلانه للاعتراض لمدة (شهر) من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين. ويجوز لذوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة اللوائية المشتركة مرفقة بالمخططات والأوراق الثبوتية اللازمة.

المهندس بلال حسن المومني

رئيس اللجنة اللوائية المشتركة

مدير الشؤون البلدية لمحافظة مادبا

إعلان

- يعلن لاطلاع العموم بمقتضى أحكام المادة (٢٤) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ بأن لجنة تنظيم المدن والقرى والأبنية اللوائية لمنطقة بلدية مادبا الكبرى.
- قررت بقرارها رقم (٤١) تاريخ ٢٠٠٣/٧/١٦ المتضمن الموافقة على استحداث طريق تنظيمي سعه (٦) م والمار ضمن القطعة رقم (٥٨) من الحوض رقم (٩) معقر الهيجه من أراضي ماعين وذلك لخدمة البناء القائم.
- وإيداع إعلانه للاعتراض لمدة (شهر) من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين. ويجوز لذوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية خلال المدة القانونية للاعتراض مرفقة بطيه المخططات والأوراق الثبوتية اللازمة.

المهندس عبداللطيف المديني

رئيس لجنة تنظيم المدن والقرى والأبنية

اللوائية لمنطقة مادبا

إعلان

- يعلن لاطلاع العموم بمقتضى أحكام المادتين (٢٠، ٢١) من قانون تنظيم المدن والقرى رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ بأن اللجنة اللوائية للتنظيم في لواء عين الباشا قررت الموافقة على استحداث طريق عرض (٦) م على أن تقتطع (٤) م من القطعة رقم (١٣٣٨) و(٢) م من القطعة رقم (٢٧٠) حوض رقم (٥) ربوع العس من أراضي عين الباشا.
- للاعتراض لمدة شهر لدى مكتب اللجنة اللوائية المشتركة وذلك اعتباراً من تاريخ نشر هذا الإعلان بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين ويجوز لمن له مصلحة الاطلاع على المخطط وتقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم مدعومة بمخططات إيضاحية ووثائق ثبوتية معونة باسم رئيس اللجنة اللوائية المشتركة خلال ساعات الدوام الرسمي وضمن المدة القانونية.

المهندس غسان خريسات

رئيس لجنة بلدية عين الباشا الجديدة

رئيس اللجنة اللوائية المشتركة للواء عين الباشا

إعلان

- يعلن لاطلاع العموم بمقتضى أحكام المادتين (٢٠، ٢١) من قانون تنظيم المدن والقرى رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ بأن اللجنة اللوائية للتنظيم في لواء عين الباشا قررت الموافقة على إضافة القطعة رقم (٤١) وجزء من القطعة رقم (٤٠) وجميعها حوض رقم (٩) المدورة إلى التنظيم وتغيير صفة استعمالها من زراعي إلى سكن (ج) أسوة بالمجاور.
- للاعتراض لمدة شهر لدى مكتب اللجنة المحلية لمنطقة أبو نصير وذلك اعتباراً من تاريخ نشر هذا الإعلان بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين ويجوز لمن له مصلحة الاطلاع على المخطط وتقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم مدعومة بمخططات إيضاحية ووثائق ثبوتية معونة باسم رئيس اللجنة المحلية لمنطقة أبو نصير خلال ساعات الدوام الرسمي وضمن المدة القانونية.

المهندس غسان خريسات

رئيس لجنة بلدية عين الباشا الجديدة

رئيس اللجنة اللوائية المشتركة للواء عين الباشا

إعلانات

صادرة عن رئيس لجنة بلدية رابية الكورة المهندس عبد الفتاح الإبراهيم

يعلن للعموم بأن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية لبلدية رابية الكورة اطلعت على قرار اللجنة المحلية رقم (١/٣٢) لعام (٢٠٠٣) في بلدية رابية الكورة منطقة / زمال والمتضمن الموافقة على إحداث شارع تنظيمي بسعة (١٢) متري يمر بالطرق نوات الأرقام (٢١، ٢٣، ٢٢) من الحوض رقم (٧) الماصية الجنوبية والقطع ذوات الأرقام (١٠٥، ١٠٠) من الحوض رقم (٩) ظهر جزور والقطع ذوات الأرقام (٣، ٢، ١) من الحوض رقم (٨) الرقة من أراضي منطقة زمال وذلك لخدمة المنازل والمزارع القائمة على القطع أعلاه وذلك حسب المخطط المعد لهذه الغاية.

قررت اللجنة الموافقة على المشار إليه أعلاه وإعلان ذلك للاعتراض لمدة شهر اعتباراً من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين. يجوز لذوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية في بلدية رابية الكورة / منطقة زمال خلال المدة القانونية على أن تكون مدعومة بالمخططات التوضيحية.

يعلن للعموم بأن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية لبلدية رابية الكورة اطلعت على قرار اللجنة المحلية رقم (١/٧) لعام (٢٠٠٣) في بلدية رابية الكورة منطقة / جنين الصفا والمتضمن الموافقة على تخفيض سعة الشارع من (٨ - ٦) والمستنداً من شارع تنظيمي سعة (١٦) متري شرقاً وينتهي بشارع تنظيمي سعة (١٢) متري غرباً مروراً بالقطع ذوات الأرقام (٧٠٤، ٧٠٥، ٧٠٦) من الحوض رقم (١٣) البلد لوحة رقم (٤٤) من أراضي منطقة جنين الصفا مع بعض التعديلات لجزء من مسار هذا الشارع من الجهة الشرقية وذلك من أجل إخماد الفضلة التي لا يستفاد منها والواقعة ضمن القطعة رقم (٧٠٤) المذكورة وحيث أن هذا الشارع المراد تعديله مفتوح ومعد على حزمة الأمان الاجتماعي وذلك حسب المخطط المعد لهذه الغاية.

قررت اللجنة الموافقة على المشار إليه أعلاه وإعلان ذلك للاعتراض لمدة شهر اعتباراً من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين. يجوز لذوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية في بلدية رابية الكورة / منطقة جنين الصفا خلال المدة القانونية على أن تكون مدعومة بالمخططات التوضيحية.

يعلن للعموم بأن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية لبلدية رابية الكورة اطلعت على قرار اللجنة المحلية رقم (١/١٨) لعام (٢٠٠٣) في بلدية رابية الكورة منطقة / جنين الصفا والمتضمن الموافقة على تنظيم الطريق الإفراني ذات السعة المتفاوتة والممر على واجهات القطع ذوات الأرقام (٧٠٨، ٧٠٩، ٧١٠، ٧١١، ٧١٢، ٧٠٢، ٧٠٣، ٧١٦، ٧٢٢، ٧٢١، ٧٢٣، ٧٢٤) من الحوض رقم (١٣) لوحة رقم (٢٩) من أراضي منطقة جنين الصفا والتي تربط ما بين شارع تنظيمي سعة (١٦) متري شرقاً وشارع (٦) متري شمالاً واعتماد هذه الطريق تنظيمياً بسعة ٤م. وذلك حسب المخطط المعد لهذه الغاية.

قررت اللجنة الموافقة على المشار إليه أعلاه وإعلان ذلك للاعتراض لمدة شهر اعتباراً من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين. يجوز لذوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية في بلدية رابية الكورة / منطقة جنين الصفا خلال المدة القانونية على أن تكون مدعومة بالمخططات التوضيحية.

إعلان

بناء على قرار اللجنة المحلية في بلدية برقس / منطقة كفرأبيل رقم (٩/٢٤) تاريخ ٢٠٠٣/٦/٢٣ والمتضمن: توسيع الشارع سعة (١٢) إلى (١٤) م ومنحنياته المار بين القطع ذوات الأرقام (٢٦، ٤٨، ١٧٦، ٨٣، ٨٢، ٥٩، ٥٨، ٨٨، ٥٦، ٢١) من حوض (٢) البلد من أراضي كفرأبيل وذلك حسب المخطط المعد والمرسم لهذه الغاية.

قررت اللجنة الموافقة على المشار إليه أعلاه وإعلان ذلك للاعتراض لمدة شهر اعتباراً من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين. يجوز لذوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية في بلدية (برقس/ م. كفرأبيل) خلال المدة القانونية على أن تكون مدعومة بالمخططات التوضيحية.

م. فهد الحناش

وليس اللجنة اللوائية المشتركة
مدير الشؤون البلدية للأعمال الحكومية

إعلان

يعلن للعموم بأن اللجنة اللوائية المشتركة في لواء بني كنانة قررت بقرارها رقم (٧٥ / ٤) تاريخ ٢٠٠٣/٧/٦ الموافقة على إيداع إعلان مخطط أحداث طريق بسعة (٤) م ضمن القطعة رقم (١١٤) حوض رقم (٦١) من أراضي ملكا.

وحسب المخطط التعديلي المعد من قبل البلدية للاعتراض لمدة شهر لدى مكتب اللجنة المحلية لمنطقة ملكا/ بلدية خالد بن الوليد، وذلك اعتباراً من تاريخ نشر هذا الإعلان بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين. ويجوز لمن له مصلحة الاطلاع على المخطط وتقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم مدعومة بمخططات إيضاحية ووثائق ثبوتية معنونة باسم رئيس اللجنة المحلية لمنطقة ملكا/ بلدية خالد بن الوليد خلال ساعات الدوام الرسمية وضمن المدة القانونية.

المهندس يوسف العمري

مدير الشؤون البلدية للأعمال الحكومية
وليس اللجنة اللوائية المشتركة للتنظيم

إعلان

يعلن للعموم بأن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في لواء سحاب قد اطلعت على قرار اللجنة المحلية لبلدية سحاب رقم (٢٥ / ٣ / ١ / ٢٠٠٣) تاريخ ٢٠٠٣/٦/٢٣ والمتضمن الموافقة على تطبيق الشوارع الإفرانية مع التنظيمية في القطع ذوات الأرقام (٨٧٢، ٨٧٠، ٨٦٩، ٨٧٥، ٨٧٤، ٨٧٧، ٨٧٨، ٨٧٩، ٨٨٣، ٨٨٢، ٨٨١) حوض رقم (٧) المحرقات من أراضي سحاب والمفرزة من أصل القطعة رقم (٥٨) حوض رقم (٧). وقررت الموافقة على قرار اللجنة المحلية أعلاه وإيداعه للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشر الإعلان بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين. بحيث تمكن ذوي العلاقة الاطلاع على هذا القرار لدى مكتب اللجنة المحلية في بلدية سحاب أثناء الدوام الرسمي لتقديم اعتراضاتهم إذا هناك ما يوجب الاعتراض.

وليس بلدية سحاب / م. حبيشة الخريشة

وليس اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية لبلدية سحاب

كل من الشغل

إعلان

تعلن اللجنة اللوائية المشتركة للواء الموقر بأنها قررت بقرارها رقم (٢٠٠٣/١٤٠) لعام ٢٠٠٣ الموافقة على قرار اللجنة المحلية رقم (٢٠٠٣/١٨٥) تاريخ ٢٠٠٣/٦/١٦ والمتضمن تغيير صفة استعمال من سكن السلي تجاري طولي بعق (١٢م) وارتداد أمامي (٣م) ضمن الحوض رقم (٢) الحنو من أراضي الذهبية الشرقية منطقة الذهبية الغربية وحسب المخطط المعد لهذه الغاية.

بحيث يمكن لذوي العلاقة الاطلاع على القرار المذكور في مكتب اللجنة المحلية لمنطقة الذهبية الغربية أثناء الدوام الرسمي ولمدة شهر من تاريخ نشره للإعلان بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين. حتى إذا كان ما يوجب الاعتراض تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية في المكان المشار إليه أعلاه خلال الفترة القانونية.

المهندس إبراهيم المعبروات

رئيس لجنة بلدية لواء الموقر

ونفيس اللجنة اللوائية المشتركة للواء الموقر

إعلان

تعلن اللجنة اللوائية المشتركة للواء الموقر بأنها قررت بقرارها رقم (١٤٦) لعام ٢٠٠٣ تاريخ ٢٠٠٣/٧/٧ والمتضمن الموافقة على اعتماد الطريق الإفرابي بعرض (٦م) تنظيمياً وتكملة ربطه بالشوارع التنظيمي بعرض (١٢م) والمسار بالقطع ذوات الأرقام (٣٦٦، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٧٧، ٥) حوض رقم (٧) طور الشومر من أراضي الموقر وحسب المخطط المرفق.

بحيث يمكن لذوي العلاقة الاطلاع على القرار المذكور في مكتب اللجنة المحلية في منطقة الموقر أثناء الدوام الرسمي ولمدة شهر من تاريخ نشره للإعلان بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين حتى إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية في المكان المشار إليه أعلاه خلال الفترة القانونية.

المهندس إبراهيم المعبروات

رئيس لجنة بلدية لواء الموقر

ونفيس اللجنة اللوائية المشتركة للواء الموقر

إعلانات

صادرة عن رئيس اللجنة اللوائية المشتركة للواء ناعور المهندس إبراهيم باقوا

يعن للعموم بأن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية المشتركة للواء ناعور اطلعت على قرار اللجنة المحلية للتنظيم والأبنية لمنطقة أم القطين والمنشأة في بلدية ناعور الجديدة رقم (٢٠٠٣/٢٤) تاريخ ٢٠٠٣/٦/١٩ والمتضمن الموافقة على تثبيت جزء من فضلة الشارع الملقى تنظيمياً بعرض (٦م) والمارة بين القطع ذوات الأرقام (١٣٧، ٣٥٣) حوض (٢٩) عرقوب أم القطين.

قررت اللجنة اللوائية بقرارها رقم (٨٠) تاريخ ٢٠٠٣/٧/٢٢ الموافقة على قرار اللجنة المحلية أعلاه وإعلان إيداعه للاعتراض لمدة شهر اعتباراً من تاريخ نشر هذا الإعلان في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين. بحيث يمكن لذوي العلاقة الاطلاع على القرار المذكور في مكتب اللجنة المحلية في بلدية ناعور الجديدة أثناء الدوام الرسمي حتى إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية في المكان المشار إليه أعلاه خلال المدة السالفة الذكر.

يعن للعموم بأن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية المشتركة للواء ناعور اطلعت على قرار اللجنة المحلية للتنظيم والأبنية في بلدية ناعور الجديدة رقم (١/٢٠٠٣) تاريخ ٢٠٠٣/٧/٧ والمتضمن الموافقة على تغيير صفة الاستعمال للقطع ذوات الأرقام من (١٢٢ إلى ١٣٠) ومن (١٦٩-١٧٧) ومن (٣٤٥ إلى ٣٥٤) حوض ٣٤ بديع من سكن (أ) إلى تجاري طولي بارتداد أمامي (٦م) والقطع ذوات الأرقام (١٠٧، ١٠٨، ١٠٩، ١١٦، ١١٥، ١١٧، ١١٨، ١٠٠) حوض (٣٤) بديع من سكن (ب) إلى تجاري طولي بارتداد أمامي (٦م) وشريط طولي من القطعة رقم (١٦٦) من نفس الحوض أعلاه من زراعي ضمن التنظيم إلى تجاري طولي بارتداد أمامي (٦م) وتغيير صفة الاستعمال للجزء المتبقي من القطعة رقم (١٦٦) من نفس الحوض أعلاه من زراعي ضمن التنظيم إلى سكن (ب) حسب المجاور.

قررت اللجنة اللوائية بقرارها رقم (٨٧) تاريخ ٢٠٠٣/٧/١٥ الموافقة على قرار اللجنة المحلية أعلاه وإعلان إيداعه للاعتراض لمدة شهر اعتباراً من تاريخ نشر هذا الإعلان في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين. بحيث يمكن لذوي العلاقة الاطلاع على القرار المذكور في مكتب اللجنة المحلية في بلدية ناعور الجديدة أثناء الدوام الرسمي حتى إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية في المكان المشار إليه أعلاه خلال المدة السالفة الذكر.

يعن للعموم بأن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية المشتركة للواء ناعور اطلعت على قرار اللجنة المحلية للتنظيم والأبنية في بلدية حسان الجديدة رقم (٣/٤) لعام ٢٠٠٣ تاريخ ٢٠٠٣/٧/١٣ والمتضمن الموافقة على استحداث طريق ذو سعة (٤م) بنهاية مغلقة من ضمن القطعة رقم (١٥٩) حوض (٢) أم الشوامر حسب الخطط التعديلية المرفقة.

قررت اللجنة اللوائية بقرارها رقم (٩٥) تاريخ ٢٠٠٣/٧/٢٢ الموافقة على قرار اللجنة المحلية أعلاه وإعلان إيداعه للاعتراض لمدة شهر اعتباراً من تاريخ نشر هذا الإعلان في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين. بحيث يمكن لذوي العلاقة الاطلاع على القرار المذكور في مكتب اللجنة المحلية في بلدية حسان الجديدة أثناء الدوام الرسمي حتى إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية في المكان المشار إليه أعلاه خلال المدة السالفة الذكر.

يعن للعموم بأن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية المشتركة للواء ناعور اطلعت على قرار اللجنة المحلية للتنظيم والأبنية في بلدية حسان الجديدة رقم (٣/٢٢) لعام ٢٠٠٣ تاريخ ٢٠٠٣/٦/١٤ والمتضمن الموافقة على تغيير صفة الاستعمال لجزء من القطعة رقم (١٤٥) حوض رقم (٢) أم الشوامر.

قررت اللجنة اللوائية بقرارها رقم (٧٥) تاريخ ٢٠٠٣/٦/٢٦ الموافقة على قرار اللجنة المحلية أعلاه وإعلان إيداعه للاعتراض لمدة شهر اعتباراً من تاريخ نشر هذا الإعلان في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين. بحيث يمكن لذوي العلاقة الاطلاع على القرار المذكور في مكتب اللجنة المحلية في بلدية حسان الجديدة أثناء الدوام الرسمي حتى إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية في المكان المشار إليه أعلاه خلال المدة السالفة الذكر.

• يعلن للعموم بأن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية المشتركة للواء ناعور اطلعت على قرار اللجنة المحلية للتنظيم والأبنية لمنطقة الروضة في بلدية ناعور الجديدة رقم (٨٧) تاريخ ٢٠٠٣/٧/٧ المتضمن الموافقة على تخفيض سعة الشارع من (١٢م) إلى (٦م) كما هو معد على الواقع وذلك لكف الضرر عن العديد من الأبنية والمنازل القائمة على القطع ذوات الأرقام (٢٢٦، ٢٠٥، ٧٣، ٨٢، ٨١، ٨٠) من حوض رقم (٧) اليرموك وإراحة مسار الشارع سعة (٦م) المار في القطعة رقم (٢٠٥) حوض رقم (٧) اليرموك وذلك لكف الضرر عن البناء العائد للسيد محمد ضيف الله المساعدة بالإضالفة إلى إلغاء الطريق (٦م) المار بين القطعتين (٢٢٦، ٢٠٥) من حوض (٧) اليرموك وحسب المخطط التوضيحي المرفق.

قررت اللجنة اللوائية بقرارها رقم (٩٣) تاريخ ٢٠٠٣/٧/٢٢ الموافقة على قرار اللجنة المحلية أعلاه وإعلان إيداعه للاعتراض لمدة شهر اعتباراً من تاريخ نشر هذا الإعلان في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين. بحيث يمكن لذوي العلاقة الاطلاع على القرار المذكور في مكتب اللجنة المحلية في بلدية ناعور الجديدة أثناء الدوام الرسمي حتى إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض لتقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية في المكان المشار إليه أعلاه خلال المدة السالفة الذكر.

إعلان

• يعلن للعموم بأن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية المشتركة للواء ناعور اطلعت على قرار اللجنة المحلية للتنظيم والأبنية لمنطقة المشسر في بلدية حسيبان الجديدة رقم (٢٧/٣) تاريخ ٢٠٠٣/٧/١٥ المتضمن الموافقة على إلغاء الطريق سعة (٦م) المار بالقطعة رقم (١٩) حوض (٥) الخربة من أراضي المشرق تلافياً لهدم البناء القائم في سعة الطريق وذلك حسب المخططات التعديلية المرفقة.

قررت اللجنة اللوائية بقرارها رقم (٩٧) تاريخ ٢٠٠٣/٨/١٢ الموافقة على قرار اللجنة المحلية أعلاه وإعلان إيداعه للاعتراض لمدة شهر اعتباراً من تاريخ نشر هذا الإعلان في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين. بحيث يمكن لذوي العلاقة الاطلاع على القرار المذكور في مكتب اللجنة المحلية في بلدية حسيبان الجديدة أثناء الدوام الرسمي حتى إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض لتقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية في المكان المشار إليه أعلاه خلال المدة السالفة الذكر.

المهندس عماد العبدلات

رئيس اللجنة اللوائية المشتركة للواء ناعور
ورئيس بلدية ناعور الجديدة

إعلانات

صادرة عن رئيس لجنة بلدية مرج الحمام

المهندس عماد العبدلات

- تعلن اللجنة اللوائية للواء وادي السير بأنها قررت بقرارها رقم (٣٣ / ١٠٩) تاريخ ٢٠٠٣/٧/٧ موافقتها على قرار اللجنة المحلية للتنظيم والأبنية لمنطقة مرج الحمام رقم (٣٨٣) تاريخ ٢٠٠٣/٦/١٥ والمتضمن الموافقة على تطبيق أحكام سكن (ب) على القطعة رقم (٧٩٢) حوض (١) خربة سكا وذلك لغايات البناء باستثناء الارتداد الأمامي وعدد الطوابق.
- بحيث يمكن لذوي العلاقة الاطلاع على القرار المذكور في مكاتب اللجان المحلية واللوائية أثناء الدوام الرسمي ولمدة شهرين من تاريخ نشر الإعلان في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين. حتى إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض لتقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية في المكان المشار إليه أعلاه خلال المدة السالفة الذكر.
- تعلن اللجنة اللوائية للواء وادي السير بأنها قررت بقرارها رقم (٣٣ / ١١٠) تاريخ ٢٠٠٣/٧/٧ موافقتها على قرار اللجنة المحلية للتنظيم والأبنية لمنطقة مرج الحمام رقم (٣٨٥) تاريخ ٢٠٠٣/٦/١٥ والمتضمن الموافقة على اعتماد الطريق الملغى لوجود خدمات على الشارع والمحاذي للقطع ذوات الأرقام (٤٩٢، ٤٩١، ٣٣٥، ٣٤٨، ٢٦٢، ٢٦٣، ٤) حوض (٥) المرصص، وذلك لوجود خدمات البنية التحتية ضمن هذه الطريق وحسب المخطط المعد لهذه الغاية.
- بحيث يمكن لذوي العلاقة الاطلاع على القرار المذكور في مكاتب اللجان المحلية واللوائية أثناء الدوام الرسمي ولمدة شهر من تاريخ نشر الإعلان في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين. حتى إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض لتقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية في المكان المشار إليه أعلاه خلال المدة السالفة الذكر.
- تعلن اللجنة اللوائية المشتركة للتنظيم والأبنية في لواء وادي السير بأنها قررت بقرارها رقم (٣٤ / ١١٤) تاريخ ٢٠٠٣/٧/١٤ موافقتها على قرار اللجنة المحلية للتنظيم والأبنية لمنطقة مرج الحمام رقم (٣٨٢) تاريخ ٢٠٠٣/٦/١٥ والمتضمن الموافقة على اعتماد الطريق الملغى والمحاذي للقطع ذوات الأرقام (٩٥، ٤٣٤، ٩٢) حوض (٨) أم السماق وذلك لحاجة الطريق لخدمة القطع المجاورة، وحسب المخطط الكروكي المعد لهذه الغاية.
- بحيث يمكن لذوي العلاقة الاطلاع على القرار المذكور في مكاتب اللجان المحلية واللوائية أثناء الدوام الرسمي ولمدة أسبوعين من تاريخ نشر الإعلان في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين. حتى إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض لتقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية في المكان المشار إليه أعلاه خلال المدة السالفة الذكر.

هكذا من الأشهر

إعلان

- تعلن اللجنة اللوائية المشتركة للواء الجيزة بأنها قررت بموجب قرارها رقم (٦٣٠/ل-م) لعام ٢٠٠٣ م الموافقة على اعتماد شوارع الأتصال سعة (٢٠) م والمعد على الواقع وإلغاء الشارع التنظيمي سعة (٢٠) م كون الشوارع يمران بالقطعة رقم (٣١٢) حوض رقم (١) من أراضي الرميل، وإعلانه للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشر هذا الإعلان في الجريدة الرسمية والصحف المحلية.
- فعلى جميع الراغبين في الاطلاع على قرار اللجنة والمخطط والإعلان مراجعة مكتب اللجنة اللوائية المشتركة في مبنى مديرية الشؤون البلدية، للواء الجيزة أثناء ساعات الدوام الرسمي، حيث يمكن لكل من له علاقة أو مصلحة ويرغب بالاعتراض، تقديم اعتراضاتهم أو اقتراحاتهم مدعومة بالوثائق الثبوتية اللازمة والمخططات التوضيحية والأسباب الداعية للاعتراض ومعنونة إلى رئيس اللجنة اللوائية المشتركة للواء خلال ساعات الدوام الرسمي وضمن المدة القانونية للاعتراض.

المهندس محمد عبد المحسن أبو الغهم

مدير الشؤون البلدية

رئيس اللجنة اللوائية المشتركة للواء الجيزة

إعلان

- تعلن اللجنة اللوائية المشتركة للواء الجيزة بأنها قررت بموجب قرارها رقم (٦١٧/ل-م) تاريخ ٨/١١/٢٠٠٣ م الموافقة على قرارات اللجنة المحلية لمنطقة أم قصير نوات الأرقام (١٩/١، ١٩/٢، ١٩/٣) تاريخ ٢٠٠٣/٧/١٧ م والمتضمن الموافقة على:
- ١- إضافة كامل القطعة رقم (٢٠) وجزء من القطعة رقم (٢) إلى التنظيم بأحكام سكن (أ) وإضافة كامل القطعة رقم (١٩) وأجزاء من القطع نوات الأرقام (١٠، ٩، ٧) إلى التنظيم بأحكام سكن (ب) والجميع من حوض رقم (٧) من أراضي أم قصير.
- ٢- إضافة جزء من القطعة رقم (٨٦) حوض رقم (٨) إلى التنظيم بأحكام سكن (ب) إشارة لكتاب معالي وزير الشؤون البلدية رقم (١٤٧١٧/٩/٢٨/ج) تاريخ ٢٠٠٣/٦/٢٩ م.
- ٣- الموافقة على استحداث شوارع بسعة (١٢) م ضمن الأجزاء والتي تم اقتراح التنظيم فيها، وإعلانه للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشر هذا الإعلان في الجريدة الرسمية والصحف المحلية.
- فعلى جميع الراغبين في الاطلاع على قرار اللجنة والمخطط والإعلان مراجعة مكتب اللجنة اللوائية المشتركة في مبنى مديرية الشؤون البلدية للواء الجيزة أثناء ساعات الدوام الرسمي، حيث يمكن لكل من له علاقة أو مصلحة ويرغب بالاعتراض، تقديم اعتراضاتهم أو اقتراحاتهم مدعومة بالوثائق الثبوتية اللازمة والمخططات التوضيحية والأسباب الداعية للاعتراض ومعنونة إلى رئيس اللجنة اللوائية المشتركة للواء خلال ساعات الدوام الرسمي وضمن المدة القانونية للاعتراض.

المهندس محمد عبد المحسن أبو الغهم

مدير الشؤون البلدية

رئيس اللجنة اللوائية المشتركة للواء الجيزة

إعلانات

صادرة عن رئيس اللجنة اللوائية المشتركة للتنظيم للواء كفرنجة

الدكتور المهندس زياد العقيلي

- يعلن لاطلاع العموم في بلدة كفرنجة منطقة (كفرنجة) بأن اللجنة اللوائية لتنظيم المدن والقرى في لواء كفرنجة باعتبارها لجنة محلية للمناطق خارج التنظيم قد قررت بقرارها رقم (٦٧) تاريخ ٢٠٠٣/٦/١٩ الموافق ٢٠٠٣ م الموافقة على إزالة الشارع المار بالقطع نوات الأرقام (٣١، ٣٦، ١١٦) حوض رقم (١٢) الوطني باتجاه القطعة رقم (٣٦) كونها أرض غير مشجرة لتلافي الضرر عن الأشجار والسلاسل الواقعة ضمن الشارع في القطعة رقم (٣١) وإعطاء الأجزاء الملغية صفة استعمال السكن المجاور وذلك حسب الترسيم المعد لهذه الغاية.
- وإيداع إعلانه للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين. ويجوز لذوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم إلى اللجنة المحلية للتنظيم في بلدة كفرنجة خلال المدة القانونية مرفقة بالمخططات التوضيحية والأوراق الثبوتية.
- يعلن للعموم في بلدة كفرنجة منطقة (كفرنجة) بأن اللجنة اللوائية لتنظيم المدن والقرى في لواء كفرنجة قد قررت بقرارها رقم (٧٢) تاريخ ٢٠٠٣/٦/٢٥ الموافق ٢٠٠٣ م الموافقة على قرار اللجنة المحلية في بلدة كفرنجة منطقة (كفرنجة) رقم (٢١) بند (٥) تاريخ ٢٠٠٣/٦/١٦ المتضمن الموافقة على إدخال القطعة رقم (٥) حوض رقم (٧) البلدية إلى التنظيم بأحكام سكن (ب) وإحداث شوارع خدمات ضمن القطع نوات الأرقام (٥، ٤، ١٩٩، ١٦، ٢٢) وإلغاء جزء من نهاية مغلقة المارة بالقطع نوات الأرقام (٥، ٧٦) حوض رقم (٧) وحوض رقم (٣) المسابك من أراضي كفرنجة وذلك لإيصال خدمات الكهرباء والماء وتسهيل معاملات الإفراز بين الشركاء كون القطع مملوكة على الشيوخ وإعطاء الأجزاء الملغية صفة استعمال السكن المجاور وذلك حسب الترسيم المعد لهذه الغاية.
- وإيداع إعلانه للاعتراض لمدة (١٥ يوماً) من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين. ويجوز لذوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم إلى اللجنة المحلية للتنظيم في بلدة كفرنجة خلال المدة القانونية مرفقة بالمخططات التوضيحية والأوراق الثبوتية.
- يعلن للعموم في بلدة كفرنجة منطقة (كفرنجة) بأن اللجنة اللوائية لتنظيم المدن والقرى في لواء كفرنجة قد قررت بقرارها رقم (٧٦) تاريخ ٢٠٠٣/٧/٢ الموافق ٢٠٠٣ م الموافقة على قرار اللجنة المحلية في بلدة كفرنجة منطقة (كفرنجة) رقم (٢٣) بند (١) تاريخ ٢٠٠٣/٦/٣٠ المتضمن الموافقة على إحداث طريق سعة (٦٦) م مع مسار مجرى الأمطار المار بالقطع نوات الأرقام (٨٢٦، ١٠١، ٣٨، ٣٧) وتوسعة الطريق الإفرازي من (٣٣) إلى (٦٦) وتحويلها إلى تنظيمي والمار بالقطع نوات الأرقام (٣٥، ٣٧) حوض (٤) البلد وحتى بداية القطعة رقم (٣٦) من نفس الحوض كون الطريق الإفرازي المعتدى عليها والملونة باللون الأزرق تقع ضمن المقبرة الإسلامية والقطع نوات الأرقام (١٠٤، ٤٨١) قد استمكنت من قبل البلدية إقامة مجمع السغريات وذلك حسب الترسيم المعد لهذه الغاية. وإيداع إعلانه للاعتراض لمدة (شهر) من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين. ويجوز لذوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم إلى اللجنة المحلية للتنظيم في بلدة كفرنجة خلال المدة القانونية مرفقة بالمخططات التوضيحية والأوراق الثبوتية.

هكذا من الأشغال

إعلانات

صادرة عن رئيس اللجنة اللوائية المشتركة للواء ماحص و الفحيص

المهندس جميل حداد

• يعلن لاطلاع العموم بمقتضى أحكام المادتين (٢٠، ٢١) من قانون تنظيم المدن والقرى رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ بشأن اللجنة اللوائية المشتركة وبناء على قرار اللجنة المحلية لبلدية الفحيص لسنة ٢٠٠٣ قررت الموافقة على ايداع إعلان مخطط استحداث ملهى ضمن القطعتين رقم (٥٦) حوض (٣) للقرتين و (٦٠) من حوض (٥) أم الأخرى.

للاعتراض لمدة شهر لدى مكتب اللجنة المحلية لبلدية الفحيص وذلك اعتباراً من تاريخ نشر هذا الإعلان بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين ويجوز لمن له مصلحة الاطلاع على المخطط وتقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم مدعومة بمخططات إيضاحية وثائق ثبوتية معونة باسم رئيس اللجنة المحلية خلال ساعات الدوام الرسمي وضمن المدة القانونية.

• يعلن لاطلاع العموم بمقتضى أحكام المادتين (٢٠، ٢١) من قانون تنظيم المدن والقرى رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ بشأن اللجنة اللوائية المشتركة وبناء على قرار اللجنة المحلية لبلدية الفحيص لسنة ٢٠٠٣ قررت الموافقة على ايداع إعلان مخطط تعديل وتخليص الشارع المار بالقطع ذوات الأرقام (٥١٥، ٥١٧، ٤٢، ٤١، ٢١٠، ٥٣٨، ٥٣٥، ٥٣٤، ٢٧، ٢٨، ٣٩) من حوض (٤) الحمر من أراضي الفحيص من (١٤) م الى (١٢) م.

للاعتراض لمدة شهر لدى مكتب اللجنة المحلية لبلدية الفحيص وذلك اعتباراً من تاريخ نشر هذا الإعلان بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين ويجوز لمن له مصلحة الاطلاع على المخطط وتقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم مدعومة بمخططات إيضاحية وثائق ثبوتية معونة باسم رئيس اللجنة المحلية خلال ساعات الدوام الرسمي وضمن المدة القانونية.

• يعلن لاطلاع العموم بمقتضى أحكام المادتين (٢٠، ٢١) من قانون تنظيم المدن والقرى رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ بشأن اللجنة اللوائية المشتركة وبناء على قرار اللجنة المحلية لبلدية الفحيص لسنة ٢٠٠٣ قررت الموافقة على ايداع إعلان مخطط تخفيض سعة الشارع المار بالقطع ذوات الأرقام (٥٣، ٥٢) من حوض (١٩) عبية من (١٠) م الى (٦) م واستحداث دوار ضمن القطعتين (١٩٩، ٣٣٠) من نفس الحوض.

للاعتراض لمدة شهر لدى مكتب اللجنة المحلية لبلدية الفحيص وذلك اعتباراً من تاريخ نشر هذا الإعلان بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين ويجوز لمن له مصلحة الاطلاع على المخطط وتقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم مدعومة بمخططات إيضاحية وثائق ثبوتية معونة باسم رئيس اللجنة المحلية خلال ساعات الدوام الرسمي وضمن المدة القانونية.

إعلانات

صادرة عن مدير الشؤون البلدية للواء الأغوار الشمالية المهندس علي العايد

• اطلعت اللجنة اللوائية المشتركة في لواء الأغوار الشمالية على قرار اللجنة المحلية في بلدة معاذ بن جبل/ منطقة الشونة الشمالية رقم (١/٣٠) تاريخ ٢٠٠٣/١٢/١٢ والمتضمن إحداث شارع تنظيمي بسعة (١٠٠ م) يربط ما بين شارع سعة (١٢ م) وأرض المنتزه التابع للبلدية والذي يمر في القطعة رقم (٤٤٧) حوض (٢) ذراع الخان القبلي.

وقررت الموافقة على ذلك وإعلانه للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين. يجوز لذوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم الى اللجنة المحلية في بلدة معاذ بن جبل/ منطقة الشونة الشمالية خلال المدة القانونية على أن تكون مدعومة بالمخططات التوضيحية.

• اطلعت اللجنة اللوائية المشتركة في لواء الأغوار الشمالية على قرار اللجنة المحلية في بلدة معاذ بن جبل/ منطقة وقاص رقم (٢/٩) تاريخ ٢٠٠٣/٤/١٧ والمتضمن تعديل مسار الطريق التنظيمي المار بين القطع ذوات الأرقام (٢٧٨، ٢٧٩) حوض (٢١) وقاص الجلوبي/ أراضي الطيبة وذلك ليتطابق مع الطريق الإفرزي وقررت الموافقة على ذلك وإعلانه للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين. يجوز لذوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم الى اللجنة المحلية في بلدة معاذ بن جبل/ منطقة وقاص خلال المدة القانونية على أن تكون مدعومة بالمخططات التوضيحية.

• اطلعت اللجنة اللوائية المشتركة في لواء الأغوار الشمالية على قرار اللجنة المحلية في بلدة طبقة لحد / منطقة المشاريع رقم (٧/٢١) تاريخ ٢٠٠٣/٦/٤ والمتضمن تغيير صفة القطع ذوات الأرقام (٦٧٠، ٦٠٣، ٦٦، ٦٥، ١٠٦، ١٠٤، ٢٣٠، ١٤٦) وأجزاء من القطع ذوات الأرقام (٨٥، ٢٢٥، ٦٢٤) حوض (١) الراسية الشمالية من سكن (د) الى تجاري طولي بالقواس وقررت الموافقة على ذلك وإعلانه للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين.

يجوز لذوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم الى اللجنة المحلية في بلدة طبقة لحد / منطقة المشاريع خلال المدة القانونية على أن تكون مدعومة بالمخططات التوضيحية.

• اطلعت اللجنة اللوائية المشتركة في لواء الأغوار الشمالية على قرار اللجنة المحلية في بلدة طبقة لحد / منطقة الشيخ حسين رقم (٣/١٠) تاريخ ٢٠٠٣/٤/١٠ والمتضمن توسيع حدود التنظيم ليشمل القطعة رقم (٢٢٩) حوض (١١) المشروع وتنظيمها سكن (د).

وقررت الموافقة على ذلك وإعلانه للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين. يجوز لذوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم الى اللجنة المحلية في بلدة طبقة لحد / منطقة الشيخ حسين خلال المدة القانونية على أن تكون مدعومة بالمخططات التوضيحية.

هكذا من الأشغال

إعلانات

صادرة عن مدير الشؤون البلدية للواء الأغوار الشمالية

المهندس محمود أبو جابر

• اطلعت اللجنة اللوائية المشتركة في لواء الأغوار الشمالية على قرار اللجنة المحلية في بلدة طيبة فحل/ مناقشة المشاريع رقم (٥/٥) بتاريخ ٢٠٠٣/٢/٥ والمتضمن تخفيض سعة الشارع التنظيمي المار من القطع نوات الأرقام (١١٣، ١١٤) حوض (١٣) الدوق من (١٠) إلى (٨).
وقررت الموافقة على ذلك وإعلانه للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين. يجوز لذوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم إلى اللجنة المحلية في بلدة طيبة فحل / منطقة المشاريع خلال المدة القانونية على أن تكون مدعومة بالمخططات التوضيحية.

• اطلعت اللجنة اللوائية المشتركة في لواء الأغوار الشمالية على قرار اللجنة المحلية في بلدة معاذ بن جبل/ منطقة الشونة الشمالية رقم (١/٢٥) تاريخ ٢٠٠٢/١١/٥ والمتضمن تخفيض سعة الدخلة التنظيمية المارة بين القطع ذوات الأرقام (٨٤، ١٥٥، ٧٨، ١٥٤) حوض (٢) الشيخ حسين أراضي صخور الغور من الجهة الجنوبية من (٦) إلى (٤).
وقررت الموافقة على ذلك وإعلانه للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين. يجوز لذوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم إلى اللجنة المحلية في بلدة معاذ بن جبل/ منطقة الشونة الشمالية خلال المدة القانونية على أن تكون مدعومة بالمخططات التوضيحية.

• اطلعت اللجنة اللوائية المشتركة في لواء الأغوار الشمالية على قرار اللجنة المحلية في بلدة معاذ بن جبل/ منطقة الشونة الشمالية رقم (٢/١١) تاريخ ٢٠٠٣/٢/٢٥ والمتضمن إعطاء صفة استعمال للفضلات الواقعة بين الشارع الرئيسي الغربي والقطع المجاورة لها وذلك كل فضلة حسب تنظيم القطعة المجاورة لها مباني عامة ومساجد وتجاري طولي وحدائق وسكن (أ، ج، د).
وقررت الموافقة على ذلك وإعلانه للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين. يجوز لذوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم إلى اللجنة المحلية في بلدة معاذ بن جبل/ منطقة الشونة الشمالية خلال المدة القانونية على أن تكون مدعومة بالمخططات التوضيحية.

• اطلعت اللجنة اللوائية المشتركة في لواء الأغوار الشمالية على قرار اللجنة المحلية في بلدة طيبة فحل/ منطقة المشاريع رقم (٣/٧) تاريخ ٢٠٠٣/٢/١٩ والمتضمن إحداث مجرى مياه بسعة (٦) في القطع ذوات الأرقام (٥١٨، ٥١٧) حوض (١) الراسية الشمالية والقطع (٤٥، ٢٠) حوض (١) أبو حوير الجنوبي.
وقررت الموافقة على ذلك وإعلانه للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين. يجوز لذوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم إلى اللجنة المحلية في بلدة طيبة فحل/ منطقة المشاريع خلال المدة القانونية على أن تكون مدعومة بالمخططات التوضيحية.

• اطلعت اللجنة اللوائية المشتركة في لواء الأغوار الشمالية على قرار اللجنة المحلية في بلدة معاذ بن جبل/ منطقة المنشية رقم (٣/١١) تاريخ ٢٠٠٣/٨/١٠ والمتضمن تغيير صفة استعمال القطعة رقم (٨٥) حوض (٨) المدرسة الشمالي من تجاري إلى حديقة عامة.
وقررت الموافقة على ذلك وإعلانه للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين. يجوز لذوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم إلى اللجنة المحلية في بلدة معاذ بن جبل/ منطقة المنشية خلال المدة القانونية على أن تكون مدعومة بالمخططات التوضيحية.

إعلان

• اطلعت اللجنة اللوائية المشتركة في لواء الأغوار الشمالية على قرار اللجنة المحلية في بلدة شرجيل بن حسنة منطقة كريمة رقم (٢٥/١٣) تاريخ ٢٠٠٣/٧/٢٢ والمتضمن تغيير صفة استعمال مباني عامة ومدارس مركز رياضي إلى سكن "ج" والواقعة ضمن الحوض رقم (٤١) فقارس الشرقي وذلك لوجود مباني سكنية عليها.
وقررت الموافقة على ذلك وإعلانه للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين. يجوز لذوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم إلى اللجنة المحلية في بلدة معاذ بن جبل/ منطقة الشونة الشمالية خلال المدة القانونية على أن تكون مدعومة بالمخططات التوضيحية.

المهندس معين الخطاونة

مدير الشؤون البلدية

رئيس اللجنة اللوائية المشتركة للواء الأغوار الشمالية

إعلان

• اطلعت لجنة التنظيم اللوائية المشتركة للواء الرصيفة على قرار اللجنة المحلية للتنظيم في منطقة الرشيد رقم (٢٤٧/ الرشيد) لسنة ٢٠٠٣ والمخطط التنظيمي المتضمن تحويل صفة استعمال ضمن القطعة رقم (٢٧١٢) حوض ٣/ الفلاح من أراضي عطل الزرقاء والرصيفة من مباني عامة إلى سكن (ج).
يعن لاطلاع العموم بأن لجنة التنظيم اللوائية المشتركة قررت بقرارها رقم (٢٠/١) لسنة ٢٠٠٣ الموافقة على ما جاء بقرار اللجنة المحلية المنوه عنه أعلاه مع المخطط التنظيمي المرفق وإعلان إيداعه للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين. ويجوز لذوي العلاقة الاطلاع على المخططات التنظيمية الموجودة لدى اللجنة المحلية وتقديم اعتراضاتهم إذا كان ما يوجب الاعتراض مدعوم بالوثائق الثبوتية والمخططات الإيضاحية.

المهندس محمد الخطاونة

رئيس بلدية الرصيفة

رئيس لجنة التنظيم اللوائية المشتركة للواء الرصيفة

هكذا من الأشغال

إعلان

اجتمعت اللجنة اللوائية المشتركة / للواء الشوبك واطلعت على قرار اللجنة المحلية للتنظيم والأبنية لمنطقة العبدلية رقم (٢٠٠٣/٢٣/٣) تاريخ ٢٠٠٣/٧/٢١ والمتضمن الموافقة على أحداث شارع سعة (١٤) م وأحداث طريق سعة (٦) م وإلغاء جزء من شارع سعة (١٤) م ضمن القطع ذوات الأرقام (٣٩) حوض (٢) الشريفة والقطع (٦٧، ٥٦) حوض (٣) وحسب المخطط المرفق والمعد لهذه الغاية.

وبعد التداول قررت اللجنة اللوائية المشتركة للواء الشوبك بقرارها رقم (١٢/٣) لسنة ٢٠٠٣ الموافقة على قرار اللجنة المحلية للتنظيم والأبنية لمنطقة العبدلية الآتف الذكر وإيداع إعلاؤه للاعتراض لمدة شهر اعتباراً من تاريخ النشر في الجريدة الرسمية وصحيفتين محليتين ويجوز لذوي العلاقة الاطلاع على المخططات التوضيحية لدى اللجنة المحلية للتنظيم والأبنية لمنطقة العبدلية وتقديم اعتراضاتهم خلال المدة القانونية إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض ودعمه بالأوراق الثبوتية والمخططات الإيضاحية.

المهندس جمال سند أبو درويش
رئيس اللجنة اللوائية المشتركة
لواء الشوبك

إعلان

اجتمعت اللجنة اللوائية المشتركة / للواء الشوبك واطلعت على قرار اللجنة المحلية للتنظيم والأبنية لمنطقة حمزه رقم (٢٠٠٣/٢٤/٥) تاريخ ٢٠٠٣/٧/٢١ والمتضمن الموافقة على إدخال القطع ذوات الأرقام (٢١٨، ٢١٧، ٤٤٠، ٤٣٩، ٤٣٨) وأجزاء من القطع (٤٣٧، ٤٥٤، ٤٣٢، ٤٣٠، ٤٢٨، ٤٣٥) حوض (٢٥) المنطرة واستحداث شوارع وطرق ضمن نفس الحوض وحسب المخطط المرفق والمعد لهذه الغاية.

وبعد التداول قررت اللجنة اللوائية المشتركة للواء الشوبك بقرارها رقم (١٢/٢) لسنة ٢٠٠٣ الموافقة على قرار اللجنة المحلية للتنظيم والأبنية لمنطقة حمزة الآتف الذكر وإيداع إعلاؤه للاعتراض لمدة شهر اعتباراً من تاريخ النشر في الجريدة الرسمية وصحيفتين محليتين ويجوز لذوي العلاقة الاطلاع على المخططات التوضيحية لدى اللجنة المحلية للتنظيم والأبنية لمنطقة حمزة وتقديم اعتراضاتهم خلال المدة القانونية إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض ودعمه بالأوراق الثبوتية والمخططات الإيضاحية.

المهندس جمال سند أبو درويش
رئيس اللجنة اللوائية المشتركة للواء الشوبك

إعلان

اجتمعت اللجنة اللوائية لبلدية بلعما الجديدة بتاريخ ٢٠٠٣/٥/٢٠ وبعد الاطلاع على قرار اللجنة المحلية لمنطقة بلعما رقم (١٩/٣٦) تاريخ ٢٠٠٣/٥/١٠ والمتضمن تخفيض سعة الشارع المار بالقطع ذوات الأرقام (٣٦، ٣٢، ٣٣، ٣٧، ٣٨، ٤٠) من (١٢) م إلى (٦) م والغاء التهيئة المقلقة أمام القطع ذوات الأرقام (٣٣، ٤٠، ٤٦، ٤٦، ٢٣، ٢٥، ٢٤) وتوسعة الطريق المار بالقطع ذوات الأرقام (٣٢، ٣٣، ٣٤) من (٣) م إلى (٤) م وذلك لعمل استمرارية للطريق (٦) م وتحسين مساحات القطع لتتناسب مع أحكام التنظيم الواقع ولمصلحة البلدية ببيع أجزاء الشارع وهذا ضمن الحوض رقم (٩/ البلد) حي رقم (٥) السليم من أراضي بلعما وذلك حسب المخططات المعدة لهذه الغاية.

قررت اللجنة اللوائية بقرارها رقم (٢٠٠٣/١١/٠) تاريخ ٢٠٠٣/٥/٢٠ الموافقة على القرار المذكور أعلاه وإيداع إعلاؤه للاعتراض لمدة خمسة عشر يوماً من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وصحيفتين محليتين. ويجوز لذوي العلاقة الاطلاع على المخططات التوضيحية لدى اللجنة اللوائية لبلدية بلعما الجديدة واللجنة المحلية لمنطقة بلعما وتقديم اعتراضاتهم إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض مدعماً بالوثائق الثبوتية.

رئيس اللجنة اللوائية لبلدية بلعما الجديدة
المهندس محمد عيسى عوبدات

إعلان

اجتمعت اللجنة اللوائية لبلدية بلعما الجديدة بتاريخ ٢٠٠٣/٦/٢٤ وبعد الاطلاع على قرار اللجنة المحلية لمنطقة روضة الأمير محمد رقم (٢٠٠٣/١٥) تاريخ ٢٠٠٣/٥/١٠ والمتضمن تحويل القطع ذوات الأرقام (٧١٢، ٧١٤، ٧١٥، ٧٥٩، ٧١٣، ٧٦١، ٧٥٨، ٧٥٩، ٧٥٧، ٧١٧، ٧١٨، ٧١٩، ٧٢٠، ٧٢١، ٧٢٢، ٧٣٠، ٧٣١، ٧٣٢، ٧٣٣، ٧٣٤، ٧٣٥) من القطع ذوات الأرقام (٧١٧، ٧١٦، ٧٣٦، ٧٣٧) وجميعها من حوض رقم (٨) البلد روضة الأمير محمد وهي ضمن تنظيم (ج) إلى سكن (د) وذلك لوجود قطع صغيرة لا تسمح بالإفراز كما يصعب منها توفر الارتدادات القانونية.

قررت اللجنة اللوائية الموافقة على قرار اللجنة المحلية المذكور أعلاه وإيداع إعلاؤه للاعتراض لمدة ١٥ خمسة عشر يوماً من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وصحيفتين محليتين. ويجوز لذوي العلاقة الاطلاع على المخططات التوضيحية لدى بلدية بلعما الجديدة واللجنة المحلية لمنطقة روضة الأمير محمد وتقديم اعتراضاتهم إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض مدعماً بالوثائق الثبوتية.

رئيس اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية
والخارجية والإفراز لبلدية بلعما الجديدة
المهندس محمد عيسى عوبدات

هكذا من الأشغال

إعلان

قررت اللجنة اللوائية المشتركة لقضاء بيرين بقرارها ٢٨/٦ لسنة ٢٠٠٣ تاريخ ٢٠٠٣/٧/٢١ وبصفتها لجنة محلية الموافقة على إلغاء طريق (٦) م والمار بالقطع نوات الأرقام (١١٠، ١١٢) حوض (٣) خشيبه الشمال، من أراضي صروت وحسب المخطط المعد وذلك كون الطريق ذات طوبوغرافية صعبة ولوجود أشجار في سعتها وإيداع إعلانه للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين يجوز لذوي العلاقة الاطلاع على المخططات التنظيمية وتقديم اعتراضاتهم للجنة اللوائية المشتركة لقضاء بيرين إذا كان ما يوجب الاعتراض مدعاه بالمخططات الإيضاحية والوثائق الثبوتية.

المهندس يوسف سواقه

رئيس اللجنة اللوائية المشتركة لقضاء بيرين

إعلان

وبعد الاطلاع والمناقشة على الاستدعاء المقدم من المواطن عابد عبدالرحمن عبيد وشركاه والذين يطلبون فيه استحداث شارع تنظيمي بسعة (٢٠) م لغايات الخدمات والمساكن بالقطع نوات الأرقام (٤١٧، ٤١٦، ٤١٥، ٤١٠، ٤٠٩، ٤١١، ٤١٢) من حوض (١) قلعة لوحة (٢) واعتماد الطريق الإقرازي سعة (٦) م كشارع تنظيمي لغايات الخدمات والمساكن بالقطع نوات الأرقام (٤١٥، ٤١٤، ٤١٢) من نفس الحوض واللوحه وحسب المخطط المعد لهذه الغاية.

وعليه تقرر اللجنة اللوائية بقرارها رقم (٢١/٤٢) تاريخ ٢٠٠٣/٧/٢٠ الموافقة على ما جاء بأعلاه وإعلان المخطط والقرار للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين حسب الأصول ويجوز لذوي العلاقة الاطلاع على المخططات التعديلية لدى اللجنة المحلية وتقديم اعتراضاتهم إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض مصطحبين معهم الوثائق الثبوتية والمخططات الإيضاحية حسب الأصول.

المهندس احمد المواشقة

رئيس اللجنة اللوائية المشتركة لقضاء اللواء الهاشمية

إعلان

يعن لاطلاع الصوم في بلدية ام الجمال الجديدة بأن اللجنة اللوائية لتنظيم المدن والقرى لبلدية ام الجمال الجديدة قد قررت بقرارها رقم (٢/٢٤) تاريخ ٢٠٠٣/٦/٢٣ الموافقة على قرار اللجنة المحلية للتنظيم والبلدية لبلدية ام الجمال الجديدة منطقة روضة بسعة رقم (٢/٢١) تاريخ ٢٠٠٣/٦/٣ المتضمن: تغيير صفة الاستعمال للقطع نوات الأرقام (٧١٥، ٧١٤، ٧١٠، ٧٠٩) حوض (١٠) الشقف من سكن ريفي إلى سكن (ب) حسب المجاور.

وذلك حسب المخطط المعد لهذه الغاية وإيداع إعلانه للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين بحيث يجوز لذوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية للتنظيم في بلدية ام الجمال الجديدة/ منطقة روضه بسعه خلال المدة القانونية معززة بالمخططات التوضيحية والأوراق الثبوتية إذا كان هناك ما يتوجب الاعتراض عليه.

عبدالرزاق السورور

رئيس لجنة بلدية ام الجمال الجديدة

رئيس اللجنة اللوائية للتنظيم والبلدية ام الجمال الجديدة

الإعلانات

إعلان

يعن للعموم بأنه تم تسجيل جمعية باسم جمعية حماية مستهلكي الخدمات في الأردن كجمعية عادية وفقاً لإحكام قانون الجمعيات والهيئات الاجتماعية رقم (٣٣) لسنة ١٩٦٦ وتعديلاته.

المهندس سمير الحباشنة

وزير الداخلية

إعلانات

صادرة عن وزير الثقافة حيدر محمود

يعن أن الهيئة الأردنية للثقافة الإنسانية قد سجلت تحت رقم (١٢٩هـ) بموجب قانون الجمعيات والهيئات الاجتماعية رقم (٣٣) لسنة ١٩٦٦ وتعديلاته، وذلك في التاسع عشر من شهر آب لعام ٢٠٠٣.

يعن أن مركز الملك عبدالله الثاني للملكية الفكرية قد سجل تحت رقم (١٣٠هـ) بموجب قانون الجمعيات والهيئات الاجتماعية رقم (٣٣) لسنة ١٩٦٦ وتعديلاته، وذلك في العشرين من شهر آب لعام ٢٠٠٣.

يعن أن فرع مدرسة الاوهار/ الأردن قد سجل تحت رقم (١٣١هـ) بموجب قانون الجمعيات والهيئات الاجتماعية رقم (٣٣) لسنة ١٩٦٦ وتعديلاته، وذلك في الخامس والعشرين من شهر آب لعام ٢٠٠٣.

إعلان

يعن بأنه تم إغلاق حضانة الأميرة رحمة/ عمان والمسجلة تحت الرقم ٣٦٦ في اليوم الثالث والعشرين من شهر كانون الثاني لعام ١٩٨٩. وذلك وفقاً لنظام دور الحضانة رقم ٦٦ لسنة ١٩٧١.

وزير التنمية الاجتماعية

الدكتورة رويدا المعايطة

إعلان

يعن ان نادي مقاولي الإنشاءات الأردنيين/ محافظة العاصمة قد سجل تحت رقم (٥٩٤) بموجب الفقرة (ج) من المادة (٥) من نظام ترخيص وتسجيل الأندية رقم (١٩) لسنة ١٩٨٧ في اليوم الرابع عشر من شهر آب لعام ٢٠٠٣.

رئيس المجلس الأعلى للشباب

سامون نور الدين

إعلان

- يعلن بأنه تقرر إلغاء تسجيل نادي الشقيق الرياضي الثقافي الاجتماعي والمسجل رسمياً تحت رقم (٥٧٧) تاريخ ١٩٩٩/١١/١٧ وذلك لعدم تحقيق النادي للأهداف التي أسس من أجلها.

رئيس المجلس الأعلى للشباب

مأمون نور الدين

إعلانات

صادره عن مدير عام المؤسسة التعاونية الأردنية السيد عبدالمجيد العجامة

- يعلن أن جمعية المغفار التعاونية متعددة الأغراض محدودة المسؤولية/ عمان قد سجلت تحت رقم (٢٣٣٩) بموجب المادة الرابعة من القانون رقم ١٨ لسنة ١٩٩٧ في اليوم العاشر من شهر آب لسنة ٢٠٠٣.
- يعلن أن جمعية العرفان التعاونية للإسكان محدودة المسؤولية/ عمان قد سجلت تحت رقم (٢٣٤٠) بموجب المادة الرابعة من القانون رقم (١٨) لسنة ١٩٩٧ في اليوم الحادي عشر من شهر آب لسنة ٢٠٠٣.
- يعلن أن جمعية موظفي جامعة الزرقاء الأهلية التعاونية متعددة الأغراض محدودة المسؤولية/ الزرقاء قد سجلت تحت رقم (٢٣٤١) بموجب المادة الرابعة من القانون رقم ١٨ لسنة ١٩٩٧ في اليوم الحادي عشر من شهر آب لسنة ٢٠٠٣.
- يعلن أن جمعية الضباط المتقاعدين التعاونية في لواء سحاب متعددة الأغراض محدودة المسؤولية/ عمان قد سجلت تحت رقم (٢٣٤٢) بموجب المادة الرابعة من القانون رقم ١٨ لسنة ١٩٩٧ في اليوم الحادي عشر من شهر آب لسنة ٢٠٠٣.
- يعلن أن الجمعية التعاونية لتنمية التجمعات الريفية في شمال الكرك متعددة الأغراض محدودة المسؤولية/ الكرك قد سجلت تحت رقم (٢٣٤٣) بموجب المادة الرابعة من القانون رقم ١٨ لسنة ١٩٩٧ في اليوم الثامن عشر من شهر آب لسنة ٢٠٠٣.
- استناداً للصلاحيات المخولة لي بموجب أحكام المادة (٤/ج) من النظام العام للجمعيات التعاونية رقم (١٣) لسنة ١٩٩٨.
- أقر تصفية جمعية الائمال التعاونية الزراعية متعددة الأغراض محدودة المسؤولية/ قضاء بصيرا، وتعيين السيد منير محمد العوران مصفياً لها وعنوانه مديرية تعاون الطفيلة على أن تتم التصفية خلال سنة من تاريخه تمهيداً لإلغاء تسجيلها وليكن معلوماً بأن جميع الادعاءات التي على الجمعية المذكورة يجب أن تقدم للمصفي المذكور.

- استناداً للصلاحيات المخولة لي بموجب أحكام المادة (٤/ج) من النظام العام للجمعيات التعاونية رقم (١٣) لسنة ١٩٩٨.
- أقر تصفية جمعية السبيل التعاونية الانتاجية محدودة المسؤولية/ الطفيلة، وذلك اعتباراً من تاريخه وتعيين السيد منير محمد العوران مصفياً لها وعنوانه مديرية تعاون الطفيلة على أن تتم التصفية خلال سنة من تاريخه تمهيداً لإلغاء تسجيلها وليكن معلوماً بأن جميع الادعاءات التي على الجمعية المذكورة يجب أن تقدم للمصفي المذكور.
- استناداً للصلاحيات المخولة لي بموجب أحكام المادة (٢٧/ب) من النظام العام للجمعيات التعاونية رقم (١٣) لسنة ١٩٩٨.
- أقر تصفية جمعية مريديان التعاونية للإسكان محدودة المسؤولية/ عمان، وذلك اعتباراً من تاريخه، وتعيين السيد باسم ذيب النمري مصفياً لها وعنوانه مديرية التعاون / المركز على أن تتم التصفية خلال سنة من تاريخه تمهيداً لإلغاء تسجيلها وليكن معلوماً بأن جميع الادعاءات التي على الجمعية المذكورة يجب أن تقدم للمصفي المذكور.
- استناداً للصلاحيات المخولة لي بموجب أحكام المادة (٤/ج) من النظام العام للجمعيات التعاونية رقم (١٣) لسنة ١٩٩٨.
- أقر تصفية جمعية علان التعاونية الزراعية متعددة الأغراض محدودة المسؤولية/ السلط، وذلك اعتباراً من تاريخه، وتعيين السيد حسن عبدالرزاق القضاء مصفياً لها وعنوانه مديرية تعاون البلقاء على أن تتم التصفية خلال سنة من تاريخه تمهيداً لإلغاء تسجيلها وليكن معلوماً بأن جميع الادعاءات التي على الجمعية المذكورة يجب أن تقدم للمصفي المذكور.
- استناداً للصلاحيات المخولة لي بموجب أحكام الفقرة (ب) من المادة (٣٠) من نظام الجمعيات التعاونية رقم (١٣) لسنة ١٩٩٨.
- أقر إلغاء تسجيل جمعية شفا بدران العدوان التعاونية متعددة الأغراض محدودة المسؤولية/ عمان وشطبها من السجل العام للجمعيات التعاونية بعد أن تمت تصفيته.

إعلان

صادر عن دائرة الجمارك

تعلن دائرة الجمارك بأن البضائع المدرجة بأدناه قد مضى على وجودها في جمرتك عمان المسدة بالقانونية الممنوحة بالمادة (١١٢، ١١٩، ٢٢٧) من قانون الجمارك رقم (٢٠) لسنة ١٩٩٨ وستطرح للبيع بالمزاد العلني بعد مضي شهر من تاريخ نشر هذا الإعلان بالجريدة الرسمية سندا لأحكام المادة (١١٢) من القانون المذكور إذا لم يبادر أصحاب العلاقة بالتخليص عليها قبل انتهاء هذه المدة.

دائرة الجمارك

اسم صاحب العلاقة	المحتويات
شركة الهم لصناعة الالبسة	قطع قمائش عدد دكمه
المطابع الأردنية	اسطوانات كاوتشوك عدد واحد باكيت
مطبعة عبود	ماكلة طباعة عدد ٢
مؤسسة الحكيم للاستيراد	قطع موسير ولوازم النابيب عدد ٦٨
عاطف عطا الله ابراهيم	احذية بلاستيك عدد ٣٣٤
شركة الهندسة للمقاولات	عينات ابواب عدد ٢ طرد
تيسير التلاوي	كاشيب عدد ٢٠
مجهول	ملابس
م. النبيع الصافي	وصلات كهربائية عدد ١١
ش. جلال بندق	رب الهندورة عدد ٢٨٠

إعلان

الى السادة مساهمي شركة الحمة المعدنية الأردنية (م.ع.م)

ترجو إدارة شركة الحمة المعدنية الأردنية (م.ع.م) ان تذكر مساهميا المذكورين أدناه او ورثتهم الشرعيين او من ينوب عنهم قانونياً ضرورة مراجعة مكاتب الشركة/ قسم المساهمين الكائنة في الطابق السابع من عمارة استرا بلازا شارع وادي صقرة خلال ساعات الدوام لاستلام أمانات ارباح أسهمهم والتي مضى عليها أكثر من خمسة عشر عاماً دون ان يطلبوا بها وفي حال تخلفكم عن ذلك فإن الشركة تنذركم بأن أموالكم المبينة أدناه من الأسهم والأرباح ستؤول ملكيتها نهائياً إلى حكومة المملكة الأردنية الهاشمية استناداً لأحكام قانون تملك الحكومة للأموال التي يلحقها التقادم رقم (٣٥) لسنة ١٩٨٥ ويسقط حق المطالبة بها الا عن طريق المحاكم المختصة بعد مرور ثلاثة اشهر من تاريخ نشر هذا الإعلان. راجين من الورثة الشرعيين أصحاب العلاقة مراجعة الشركة مصطحبين معهم الوثائق الثبوتية اللازمة وإحضار شهادة حصر ارث حسب الأصول.

شركة الحمة المعدنية الأردنية

الرقم المتسلسل	رقم المساهم	اسم المساهم	الأرباح المتقدمة		عدد الأسهم المتقدمة
			للس	دينار	
١	١٤١٢	محمد احمد الزريق	٣١٠	٢٤	١٤٣
٢	١٤٣١	محمد عادل محمد رجب	٢٥٠	١٧	٣٠
٣	١٤٥٢	فارس سعيد الحمصي	١٥٠	٢٠٨	٣٦٢
٤	١١١٢	حسين حسن اصلاص	٧٥٠	٢٨	٥٠
٥	١٢٠٦	سعيد احمد ناصر يوسف	٧٢٥	٢٤	٤٣
٦	١٥٤٤	صبري خلف محمد	٤٠٠	١٧٩	٣١٢
٧	١١١٥	حسين عريسان حسين	٢٠٠	١٦	٦٠
٨	١٥٥٧	عائشة سعيد صبح	٧٥٠	٢٣	٥٠
٩	١٠٧٣	ثبير احمد كايد دباس	٠	٢٣	٤٠
١٠	١٤٥٥	فاطمة حسين بغدادي	٧٥٠	٢٨	٥٠
١١	١٤٧٧	فريد مطلق قطب	٥٠٠	٥٧	١٠٠
١٢	١١٤٨	خزنة حرم محمد الملقى	٧٥٠	٢٨	٥٠
١٣	١٠٢٤	احمد محمد حسين العمري	٠٢٠	١٩	٢٣
١٤	١٠٢٨	احمد محمود عبودي	٤٦٠	١٨	٥٢
١٥	١٢٨٣	يعقوب خالد درويش الناظر	٧٥٠	١٧	٥٠
١٦	١٢١٨	سمير عبدالكريم حميدان	٠	١٦	٢٠٠
١٧	١٠١٥	احمد شاكر عبدالله عودة	٠	١٦	٢٠٠
١٨	١٥٠٣	عثمان عبده سعيد ابو سعدة	٢٥٠	٥٣	١٥٠
المجموع			٠,١٥	٨٠١	١٩٧٥

هكذا من المأهول

المطالبات

اعلان

عملا باحكام الفقرة (ب) من المادة السادسة من قانون تحصيل الاموال الاميرية رقم (٦) لسنة ١٩٥٢ وتعديلاته واحكام المادة (٦٧) فقرة (أ) من قانون الضمان الاجتماعي رقم (٢٠٠١/١٩) .

يرجى من السادة المذكورة اسماؤهم بالكشف المرفق المبادرة لدفع المبالغ المتحققة عليهم لحساب المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي والمبينة ازاء اسم كل منهم خلال فترة اقصاها (٦٠) سنون يوما من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية ، وفي حال تخلفهم عن الدفع ستتخذ الاجراءات القانونية اللازمة .

المدير العام
احمد عبدالفتاح

هكذا من الأشهر

اسم المنشأة	اسماء المالكين	العنوان	المبلغ المستحق
شركة نبيل الكوفحي	ايمن طلال تركي البطاينة طلال تركي محمد البطاينة امنة زايد حسن البطاينة نبيل احمد مجلي الكوفحي	اريد/ شارع بغداد	١٩٧
شركة الكوكب الفضي لصناعة الالبسة	الحجز على موجودات الشركة	سحاب/ المدينة الصناعية	٥٦٥٢ ٤
مشغل كتعان للارياض	كتعان محمود عثمان محمود عصام محمد عبدالله ابو زايد	المحطة/ قرب شارع التاج	١١٢٤
مشغل القاضي للخياطة	مجدي حسين عيسى القاضي محمد حسين عيسى القاضي عفاف عبدالله محمود الخطيب	ماركا الشمالية/ قرب صالة البرج	٥٣٥٩
مؤسسة محمد وليد خالد احمد	محمد وليد خالد احمد الجحيم	ماركا الشمالية/ بجانب شركة هوندا	٤٨٤
مركز الحسين لتدريب السوافة	عابد صبيح القاسم الجرايرة	المفرق	٧٠٠
شركة مهدي وسامي ووليد قاسم	مهدي محمد امين حمدان قاسم ساجي محمد امين حمدان قاسم وليد محمد امين حمدان قاسم	شارع المدينة المنورة/ حي السلام	٢١٦٧
شركة السنبلة للاستثمار	ايسر رياض سعيد المفلح احمد محمد يوسف الطاهر ابراهيم نزار المفلح وموض حسين محمد الرواشدة	ام الذينة/ سوق ام الذينة	٢٦٧٢
جمعية شركات تقنية المعلومات	الحجز على موجودات الجمعية	غرب عمان	٩٨٩
حضانة وروضة براعم الشميساتي	موفق علي سليمان حسن	الشميساتي/ شارع عبد الحليم النمر	٧١٢
مؤسسة ابن خلدون للتربية الخاصة	الحجز على موجودات المؤسسة	شارع مكة/ قلف محطة السندباد	١٥١٦
عصام للسياسة	عصام زيدان خلف الحموري	شارع المدينة المنورة	١٠٣٧

اسم المنشأة	اسماء المالكين	العنوان	المبلغ المستحق
شركة ضرار العواد وشريكه /مرحبا لخدمات المسافرين	ضرار رمضان محمد العواد زيد رمضان محمد العواد	مطار الملكة علياء الدولي/الشميساني قرب روضة وهبة	٣٩٩٦
شركة التبادل للاستثمارات المالية	الحجز على موجودات الشركة	عمان/شارع المدينة المنورة	١٤٠٣
مؤسسة الانضمام للرواية التجارية	الحجز على موجودات الشركة	عمان	١٤٧٢٠
الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الاحمر والهلال الاحمر	الحجز على موجودات الاتحاد	عمان	٧١٩٩
مكتب للتاج الذهبي للسياحة	سالم سليم الياس عودة	شارع المدينة المنورة	٥٥١
الشركة الاردنية للاستثمار وتنمية الحبوب	الحجز على موجودات الشركة	الشميساني	٦٤٠٢
مؤسسة مصاعد رم/شركة امجد محمد فوزي الحاج وشريكه	امجد محمد فوزي ابراهيم الحاج اكرم ميخائيل سليم شويحات	صويلح/جانب مغروشات ابو كوك	٢٤٧٦
شركة ايلات للمقاولات	الحجز على موجودات الشركة	مقابل بلدية ام السماق/خلدا	٦٢٦١
مؤسسة الهدى لتصنيع البلاط والرخام	محمود عطا عبد المجيد مسلم	ماركا الشمالية/جانب جولف للاحتذية	٩٨٦
روضة ومدرسة سدره المنتهى الاسلامية	محمود سالم مصطفى الخطيب نادر عبدالله جبريل المصري	الهاشمي الشمالي	٤١٥
شركة الانظمة المتطورة لصناعة وتجارة الاعلان	ظاهر حمزة طاهر عوكل محمد حمزة طاهر عوكل	ماركا الشمالية/مقابل مخايز جواد	١٦١٦
ورثة احمد جابر العمري	جابر احمد جابر العمري	الخطوط الجوية الملكية	-
ورثة ابراهيم عقلة المراحلة	احمد ابراهيم عقلة المراحلة رياض ابراهيم عقلة المراحلة راتب ابراهيم عقلة المراحلة	عنوان الابسن راتب/وزارة الصحة	-
ورثة عبد الرحمن سالم علي القبول ورثة داود سليمان خليل الخليفات	محمد عبد الرحمن سالم علي القبول علي داود سليمان خليل الخليفات جهد داود سليمان خليل الخليفات	وزارة التربية وزارة الصحة	-
ورثة نجيب نعيم عباد	صبيحي نجيب نعيم عباد	امانة عمان	-

ورثة احمد علي المومني	شادي احمد علي المومني	امانة عمان	-
ورثة محمد سليم عبد الفتاح يوسف	احمد محمد سليم عبد الفتاح يوسف	جبل الحسين	-
ورثة محمد سليمان حماد الجرابعة	ورثة محمد سليمان حماد الجرابعة	عمان	-
ورثة هشام محمد رجا المسعود	شيماء هشام محمد رجا مسعود	مدرسة البكالوريا	-
ورثة موسى محمد عيسى المعادات	مامون موسى محمد عيسى المعادات	جامعة البلقاء	-
ورثة سالم تايه سلمان الجبور	ورثة سالم تايه سلمان الجبور	عمان	-
ورثة جميل عبد القيسي	ابراهيم جميل عبد القيسي	المركز العربي للقلب	-
ورثة ابراهيم سلمان مسلم ابو ليل	محمد ابراهيم سلمان مسلم ابو ليل سليمان ابراهيم سلمان مسلم ابو ليل	جمعية الثقافة الاسلامية	-
ورثة حلمي رزق خليفة حامد	ورثة حلمي رزق خليفة حامد	عمان	-
ورثة محمود يوسف سلامة ابو منسي	فريال محمود يوسف ابو منسي	وزارة التربية	-
ورثة سلامة سالم محمد الهرشات	سكينة سلامة سالم الهرشات	وزارة التربية	-
ورثة عادل محمد رجب الكردي	نسرين عادل محمد رجب الكردي	المركز الوطني لتنمية الموارد البشرية	-
ورثة علي ابراهيم حسين ابو عواد	وفيقه علي ابراهيم حسين ابو عواد	وزارة الصحة	-
ورثة سامي شاكور علي صالح	رعد سامي شاكور علي صالح	امانة عمان	-
ورثة مريم عارف عبد الغني عبد الرزاق	ورثة المؤمن عليها	مدرسة الادلس	-
ورثة احمد ناجي سعيد الخضيرات	محمد احمد ناجي سعيد الخضيرات طارق احمد ناجي سعيد الخضيرات	بلدية الزرقاء	-
نؤمن عليه وليد ايوب جريس النحاس	وليد ايوب جريس النحاس	عمان	١٥٦١٨
محطة محروقات الاردن الحديثة	محمد احمد حسن ابو علي	اريد	١٠٨
نادي الناعورة	المتضمن/معتصم محمد فواز الزعبي	اريد	١٥١٨
كراج يالما الجديد	حسن محمد سعيد الفزع	الزرقاء	٩٣٩
ورثة حمدي عايش سلامة عايش ابو مرضية	ورثة حمدي عايش سلامة عايش ابو مرضية	الجبل الابيض	-
ورثة جوهر محمد حسن بني ياسين	سمية جوهر محمد حسن بني ياسين	اريد	٥٨٦٠
ورثة احمد علي عقيل المومني	شادي احمد علي عقيل المومني	امانة عمان	٢٧٨٨
ورثة فوزي خالد حسين هارون	ورثة فوزي خالد حسين هارون	جبل القصور	٧٧٠
ورثة عبد السلام عواد الطلب العلويات	ورثة عبد السلام عواد الطلب العلويات	عمان	٤٨٠
ورثة دحسان محمد عيادة الهديان	عناير دحسان محمد الهديان	الحسينية	١٠٠٩
ورثة صالح سالم عيسى الدواهيك	ورثة صالح سالم عيسى الدواهيك	مادبا	٩٠٠

اعلان

● يطلب من السادة المذكورين أدناه أرصدة ضريبة دخل وخدمات اجتماعية كما هو مبين إزاء كل منهم، يرجى تسديدها خلال ستين يوماً من نشر هذا الإعلان تلافياً لإجراءات الحجز المنصوص عليها بموجب المادة (٦٤) من قانون ضريبة الدخل رقم (٢٥) لسنة ١٩٦٤ والمادة (٣٩) من قانون ضريبة الدخل رقم (٣٤) لسنة ١٩٨٢ والمادة (٣٩) من قانون ضريبة الدخل رقم (٥٧) لسنة ١٩٨٥ وقانون تحصيل الأموال الأميرية رقم (٦) لسنة ١٩٥٢ وتعديلاته.

مدير عام دائرة ضريبة الدخل
الدكتور محمد عدينات

الرقم	اسماء المكلفين التابعين لمديرية (الموظفين والمستفيدين)	الرقم الضريبي	أرصدة الضريبة المستحقة		السنوات
			للس	دينار	
١	شركة الأسواق الحرة المساهمة المحدودة	٤٠٤٨٠٦٧	--	٩٧٧	١٩٩٩
٢	شركة الطيبات الاردنية للاستثمارات السياحية و المقارية	٤٠٤٨١١٣	--	١٨٤٥	٢٠٠٠-١٩٩٩
٣	الشركة العالمية للخدمات والاستشارات التعليمية (مدارس الاستقلال)	٤٠٥٨٨٤٤	--	١٤٠٢	٢٠٠٠-١٩٩٩
٤	الشركة المصرية للألبان	٤٠٤٠٤٥٧	٧٥٥	٢١٥٨١	٢٠٠٠
٥	شركة مناهج لتقنية المعلومات	٤٠٦٣١٥٥	٧٣٠	١٣٠٣	٢٠٠٢-٢٠٠١
٦	شركة الكهرباء الوطنية	٤٠٥٠٨٠٠	٩٩٠	٦٠٥٦	٢٠٠٠-١٩٩٩
٧	الشركة الوطنية للصناعات النسيجية والبلاستيكية	٤٠٣١٢٦١	٠٢٥	٣٦٢٤٢	٢٠٠٢-١٩٩٤
٨	شركة جوهرة الخليج للزجاج والمرآيا	٤٠٥٣٩٠٧	٢٥٠	١١٥	١٩٩٨-١٩٩٧
٩	شركة فريد إبراهيم خليل وشركاه	٤٠٥١٩٠٤	٥٠٠	٢٠٠	٢٠٠١
١٠	سناه إبراهيم حسين الحيارى	٧٠٨٣٢٨٩	٢٧٩	١٤٦	١٩٩٣-١٩٨٥

اعلان

● يطلب من السادة المذكورين أدناه أرصدة ضريبة دخل وخدمات اجتماعية كما هو مبين إزاء كل منهم، يرجى تسديدها خلال ستين يوماً من نشر هذا الإعلان تلافياً لإجراءات الحجز المنصوص عليها بموجب المادة (٦٤) من قانون ضريبة الدخل رقم (٢٥) لسنة ١٩٦٤ والمادة (٣٩) من قانون ضريبة الدخل رقم (٣٤) لسنة ١٩٨٢ والمادة (٣٩) من قانون ضريبة الدخل رقم (٥٧) لسنة ١٩٨٥ وقانون تحصيل الأموال الأميرية رقم (٦) لسنة ١٩٥٢ وتعديلاته.

مدير عام دائرة ضريبة الدخل
الدكتور محمد عدينات

التسلسل	اسماء المكلفين التابعين لمديرية شرق عمان	الرقم الضريبي	المبلغ المستحق		السنوات
			للس	دينار	
١	زياد حكمت عبدالله الخيري	١٥٦٢٣٠		١٦٢٨	١٩٨٠-٢٠٠١
٢	محمد عبدالكريم احمد الصراوي	٣٩٣٧٨٩	٣٠	٧٢٨١	١٩٠٠-٢٠٠٠
٣	محمد عبدالله علي الجزاوي	٤٠٥٤٢٦	٢٥٤	٢٤٥٥٢٤	٧٣-١٩٩
٤	حنان اسكندر منري فوده	٨٢٨٤١٨	٥٥٠	١٧٨٣	١٩٢٠-٢٠٠٠
٥	منير اسكندر نقولا البنا	٨٥٤٠٨٥	٧٩٢	١٢٤٣١٥	٨٥-٢٠٠١
٦	يوسف تركي محمد الوحيدي	١٢٢٩٦٥٦	٥٠٠	٣٨٧	٧٧-٢٠٠٠
٧	عمر سامي يوسف باش شاريش	١٢٣٤٦٥٠	٩٤٠	٣٦٩٦٤	١٣-٢٠٠٠
٨	دينا غالب طوقان	١٢٦١٢٥٨	٥٥٠	٣٢٢٦	٨٤-٢٠٠٠
٩	عبد الستار عبدالله محمد الكيلاني	١٥١٨٩٠٩	٧٧٥	١٧٣٦	٢٠٠٠-٢٠٠١
١٠	شركة محمد محمود الوزني واولاده	٤٦٢٠٦٢٣	٨٦٠	١٠٩٦	١٩٧٠-٢٠٠٠
١١	راند عاطف زكي الخطيب	٩٠١٤٧٢١		٢٨٦	٩٥-٢٠٠٠
١٢	محمد سعف عبدالكريم سعد الدين النمر	٩٠١٦٨٨٠	٤٢٠	٣٣٩	٩١-٢٠٠٠
١٣	غادة نعمان احمد قطامش	٩٠١٧٢٣٢	٨٠٠	١٢٤٠	١٧-١٩٩٢-٢٠٠٠
١٤	دريين احمد يعقوب يعقوب	٩٠٢١٤٦٩	١٤٠	١١٨٣	٩٠-٩٩
١٥	فوزان عبدالدايم احمد عبدالدايم	٩٠٣٥٩٩٠	٩٦٠	١٢٥	٢٠٠٠
١٦	جمال جابر سليمان حسن	٩٠٣٦٧٧٦	٧٠٠	١٠٦	٢٠٠٠
١٧	اسكندر منير اسكندر البنا	٨٥٤١٢٣	٣١٢	٦٨٤٥	٢٠٠٠-٨٦
١٨	هنري منير اسكندر البنا	٨٥٤١١٥	٥٣٣	١٦٩٦٨	٢٠٠٠-٨٥
١٩	مهناذ علي زيد الكيلاني	١٣٣٨٦٠٩	٤٢٠	٤١٦٠	٢٠٠١-٩٨
٢٠	سامي حمدان فلاح العبدالله	١٥٣٥٤٢٠	٥٢٧	٣٩٨٨	٢٠٠٠-٩٣

كل هذا من الأشغال

إعلان

• يطلب من السادة المذكورين أدناه أرصدة ضريبة دخل وخدمات اجتماعية كما هو مبين إزاء كل منهم، يرجى تسديدها خلال ستين يوماً من نشر هذا الإعلان تلافياً لإجراءات الحجز المنصوص عليها بموجب المادة (٦٤) من قانون ضريبة الدخل رقم (٢٥) لسنة ١٩٦٤ والمادة (٣٩) من قانون ضريبة الدخل رقم (٣٤) لسنة ١٩٨٢ والمادة (٣٩) من قانون ضريبة الدخل رقم (٥٧) لسنة ١٩٨٥ وقانون تحصيل الأموال الأميرية رقم (٦) لسنة ١٩٥٢ وتعديلاته.

مدير عام دائرة ضريبة الدخل
الدكتور محمد عدينات

التسلسل	اسماء المكلفين التابعين لمديرية شرق عمان	الرقم الضريبي	المبلغ المستحق		السنوات
			دينار	فلن	
١	فتحي حسين محمد منفي	٣٣٤٧٩٠	١٨٤٧	٥٦٠	٢٠٠٠-٧٧
٢	حسني معروف حسن الصافي	٤٠٨١٧٤	٨٧٠٣	٢٦٤	٢٠٠٠-٩٧+٩٥-٩٣
٣	محمد عبد الكريم عمران القواسمه	١١٥٧٠٨٦	٦٠٠	٣٦٠	٢٠٠٠-٩٣
٤	ياسر سعيد علي عثمان	١١٥٧٣٣٧	٢٢٤٢	٤٢٠	٢٠٠٠-٩٨
٥	محمد سعيد علي عثمان	١١٥٧٣٣٧	١٩٧١	٧٢٠	٢٠٠٠-٩٨
٦	سعيد علي سعيد عثمان	١١٥٧٣٣٨	٤٤٧٤	٢٧٥	٢٠٠٠-٩٨
٧	احمد علي سعيد عثمان	١٢٢٢٢٦٠	٨٥٩	١٠٠	٢٠٠٠-٩٩
٨	علي كمال عبد عوده	١٢٤٩١١٨	٣٢٢٨٥	١١٠	٩٩-٩٦+٩٤
٩	ميرزا احمد محمد القولا	١٢٤٩٦٤٩	١٢٣٨٢	٤٨٨	٩٦-٨٣
١٠	عوني احمد علي سعيد عثمان	١٣٣٥٠٦٥	٣٦٩٨	٥٤٠	٢٠٠٠-٩٧
١١	عوني احمد علي البيساني	٨٦٣٤٢٤	٣٨٨٣	٤٢٦	٩٢-٨٧
١٢	صالح احمد علي سعيد عثمان	١٣٣٥٠٧٣	٣٣٦٨	٤٥٠	٢٠٠٠-٩٧
١٣	علي احمد علي سعيد عثمان	١٣٣٥٤٥٦	٢٦٤٣	٤٢٠	٢٠٠٠-٩٧
١٤	معين راضي عبد الوهاب سنان	٧٧٥٤٤٧٧	٤٢٠٧	٥٠٠	٢٠٠٠-٩٣
١٥	اكرم محمد عبد الله صلاح	٧٧٧٨٣٢٢	١١٧٩٢	٩٢١	٩٨-٩٤
١٦	منصور احمد علي عثمان	٩٠١٥٦٩٨	٣١٢٠	٥٤٠	٢٠٠٠-٩٨
١٧	جميلة محمود خليل تيم	٩١٠٤٠٦٢	٥١٧	٠	٢٠٠٠-٩٢
١٨	عبد العزيز محمد عبدالعزيز درويش	١٠١٩٧٧٢٩	١٥٧٩	٧٠٠	٢٠٠٠-٩٧
١٩	ابراهيم حامد ابراهيم ابو خالد	٤٩٣١٩٨٠	٧٥٨٢	٨٠٠	٢٠٠١-٨١
٢٠	يسام محمود اسعد خطاب	٧٠٤١٨٢٩	١٠٦	٧٠٠	٢٠٠٠
٢١	محمد ابراهيم يعقوب رشيد	٩٠١٣٢٥٣	٣٥٣	٢٠٠	٢٠٠٠-٩٧
٢٢	حسام عزي عبد القادر سرحان	٩٠١٩٧٢٣	١٨٢١	٧٤٠	٢٠٠٠-١٩٨٩
٢٣	عبد الرؤوف محمود عبد الحافظ مرار	٩٠٤٦١٨٦	١٠٠	٤٢٠	٢٠٠٠-١٩٩٠
٢٤	عبد العزيز سالم ابنيه هواوره	٩١٤٨٠٢٧	١٧٠	٢٦٥	٨٩-٨٧
٢٥	تيسير محمود عبد الحافظ مرار	٩٨١١٨٦٩	١١٠	٠	٩٥-٩١
٢٦	نظمي محمد سليمان المبيضين	٩٩٥٤٦٠	٦٠٣٢	٦٨٠	٩٥-٩١

٢٧	فاطمه رشدي عثمان شبيطة	١١٨٢٦٦٨	٤٦٠	٤١١٢	٢٠٠٠-٨٩
٢٨	رنا جميل محمود جاد الله	٢٠١٢٩٠١	٧٤٠	٥٢٦	٩٨-٩٦
٢٩	احمد كامل احمد خالد	٩٠٠٤٣٥١	٥٢٠	٥٧٣	٢٠٠٠-٩٩
٣٠	مجدى رشيد محمد ابو علي	٩٠٢٨٧٩٠	٥٥٠	٥٥٠	٩٩-٩٠
٣١	اسامة فريد حنا خوري	٩٠٢٠٨٨٨	٣٨٠	٢٢١٤	٢٠٠٠-٩٧
٣٢	خلدون احمد يوسف عايش	٩٠٤٧٤١٧	٤٠٠	٣٧٨	٢٠٠٠-٩٠
٣٣	شركة ميثا محسن العقرياني وشركائها	٩٩١٠٦١١	٨٠٠	٢٤٠	٢٠٠٠
٣٤	عبد السلام حسني عبد السلام الهيله	١١٦٨٥٤١	٦٢٠	٤٢٤٠٧	٩٥-٩٠
٣٥	جميل عبد القادر احمد عبيره	٣٨٥٣١٠	٣٠٠٠	٣٠٠٠	٩٩-٩٤
٣٦	ابراهيم محمد محمود ابواشتية	٨٠٩٧٨٠	٨٧	١٩٨٧	٩٥-٨٨
٣٧	غاده يوسف اسعد بونمس	٨٦٠٥٢٢	١٠٠	٣٨٠٨	٩٩+٩٨+٩٣+٩٢
٣٨	علي احمد زيد الكيلاني	١٣٣٨٥٩٥	٥٠٠	١٣٣٠٥	٢٠٠١-٩٤

إعلان

• يطلب من السادة المذكورين أدناه أرصدة ضريبة دخل وخدمات اجتماعية كما هو مبين إزاء كل منهم، يرجى تسديدها خلال ستين يوماً من نشر هذا الإعلان تلافياً لإجراءات الحجز المنصوص عليها بموجب المادة (٦٤) من قانون ضريبة الدخل رقم (٢٥) لسنة ١٩٦٤ والمادة (٣٩) من قانون ضريبة الدخل رقم (٣٤) لسنة ١٩٨٢ والمادة (٣٩) من قانون ضريبة الدخل رقم (٥٧) لسنة ١٩٨٥ وقانون تحصيل الأموال الأميرية رقم (٦) لسنة ١٩٥٢ وتعديلاته.

مدير عام دائرة ضريبة الدخل
الدكتور محمد عدينات

اسم المكلف	الرقم الوطني الضريبي	أرصدة الضريبة المستحقة		السنوات	المديرية
		فلن	دينار		
شركة الشرق الأوسط لخدمات المعارض ذ.م.م.	٤٠٥٥٢٨٤	١٠٠	١٢٥٢٢	١٩٩٨-١٩٩٧	الشركات المساهمة

هكذا من الأشغال

اعلان

• يطلب من السادة المذكورين أدناه أرصدة ضريبة دخل وخدمات اجتماعية كما هو مبين إزاء كل منهم، يرجى تسديدها خلال ستين يوماً من نشر هذا الإعلان تلافياً لإجراءات الحجز المنصوص عليها بموجب المادة (٦٤) من قانون ضريبة الدخل رقم (٢٥) لسنة ١٩٦٤ والمادة (٣٩) من قانون ضريبة الدخل رقم (٣٤) لسنة ١٩٨٢ والمادة (٣٩) من قانون ضريبة الدخل رقم (٥٧) لسنة ١٩٨٥ وقانون تحصيل الأموال الأميرية رقم (٦) لسنة ١٩٥٢ وتعديلاته.

مدير عام دائرة ضريبة الدخل
الدكتور محمد عديلات

السنوات	أرصدة الضريبة المستحقة		الرقم الضريبي	اسماء المكلّفين التابعين لمديرية (غرب عمان)
	دينار	فلس		
٢٠٠٠	٣٠٠		١٣٣٠٢٥٠	حنا فخري حنا طوال
٢٠٠٠	١٤٠		١٣٣٠٢٦٨	سلام فخري حنا طوال
٩٥ - ٩٣	١٥٦	٥٤٠	١٥٤٠٣٠٠	جمال جميل حسن حسن
٩٥	١٠٣	٥٣٠	١٢٠٥٩٧٨	غالب ابراهيم علي ابو السندس
٢٠٠٠	١٩٩٨		١٢٣٢٩٦٧٣	ملوح نزال طعمه العيسى
٢٠٠٠	٤٩٨		٢٠٥٠٣٥٨	طلال ملوح نزال العيسى
٨٥	٣٠٠٠		٨٠٢٧٠٠	عبد العزيز محمد فارس الفارس
٩٢	٢٢٨٦		١٢٨٤٩٧٥	وليام ادب عارف المصري
٢٠٠١ - ٢٠٠٠	٧٠٠		٨٧٥١٣٩	نخبة توفيق محمد صبري الطباع
٩٨	١٢٠		١٣٣٨١٧٦	الياس ابراهيم عابد الفخوري
٢٠٠٠ - ٩٩	١٥٧		١٣٣٧٩٧١	ايمان فهمي محمد اسكندراني
٩٥	٢٦٥		١٣٥٠٣٧٤	رشيد ممدوح رشيد المصري
٩٤ - ٩٣	١٠٧	٦٥	١٢١٦٢٠١	علي محمد عبدالله الخطيب
٢٠٠٠ - ٩٩	٥٠٥		١١٧١٨٥٢	رندة تصويح سعيد الجبالي
٩٥	٢٣٠		٧٢١٩٦٤	خليل حمدان محمد الرد
٢٠٠١	٩٧٩		٢٤٤٣٢٥	صالح عبدالرحمن علي الجعفري
٢٠٠١ - ٩٧	١٠٢	٤٠٠	١١٧٨٧٥٠	سميرة علي اسماعيل التجار
٢٠٠١ - ٩٧	١٠٣	١٥٠	١١٧٨٧٧٦	نائلة علي اسماعيل التجار
٢٠٠٠ - ٩٩	١١٠	٨٢٥	٢٠٠٩٧٨١	فيروز فريد سليم نصار
٩٥ - ٩٤	١٦٨٤	٥٠٥	١٢٧٣١١٦	باسل احمد ابراهيم الحموي

٩٥	٤٢٤	٨٤٧	١١٤١١١٢	حسن محمد حسن محمد يوسف
٢٠٠٠	١٠٠		١٨٨٠٣٠٦٧	امجد عزمي ابراهيم مراد
٩٥	١٠٠		١٠٠٢٣٢١٦	كمال عبدالرحمن عامر التجار
٢٠٠٠ - ٩٩	٢٨٧	٤٠	٣٠٤٩٧٦٠	محمد مصباح حمدي محمد الخليفي
٢٠٠٠	٢٢٠٠٠		٨٩١٨٧٨	رضا واصف رضا كنعان
٢٠٠٠ - ٧٨	١٠٠		١٦٠٠٠٨	ربيع احمد سعيد علان
٢٠٠١ - ٩٨	١٧٠		٣٠٠٩٧٣٤	علي حسن محمد الهياط
٢٠٠٠ - ٩٧	١٧٥١٠		٣٠٠٩٧٠٠	مرح محمود ناجي ارشيد
٢٠٠٠	١٥٠		٣٠٥٢٤٦٠	محمد علي احمد عويضة
٩٦ - ٩٥	٢٤١٥		١٣٠٤٤١٠	موريس منير سالم ابو مهر
٢٠٠٠ - ٩٧	١٩٠٠		١٣٧٩٤٠٢	رالد سمير حنا صويص
٢٠٠٠ - ٩٧	٢١٨٠		١٣٧٩٣٩٩	فيرجيليا ادموند اوجرجس
٢٠٠١ - ٢٠٠٠	٥٠٠		١٣٧٧١٨٣	عصام احمد سعيد الخب
٩٩	٢٤٠		١٥٥٦٢٦٦	فارس جمال موسى ابو لبن
٩٧ - ٩٥	٣٣٦٠		١٣٥٠٨١١	قاسم محمد علي عيال
٩٩	١٠٠		٦٩٢٢٦٣	محمد عبدالحميد ابراهيم سمارة
٢٠٠٠ - ٩٩	١٤٨	٤٠٠	٣٠٤٩٦١٢	عنايت محمد رضا جميل المحروس
٨٨ - ٨٦	٥٠٠		٧٨٨١١٢	اسفل القاتولي لورثة صحت عبدالكريم محمد العزب
٢٠٠١ - ٩٨	٢٣٠		٣٠٤٩٧٤٤	سامية علي حسن السيد
٩٣ - ٩٢	٣٠٠٠		٣٠١١٧٩٨	محمد عادل مصطفى حلمي
٩٣ - ٩٢	٣٥٩٩	٩٤٦	٣٠١١٨٠١	فخري عادل مصطفى حلمي
٩٣ - ٩٢	٥٦٠٠		٣٠١١٧٨٠	صلاح الدين عادل مصطفى حلمي
٢٠٠٠	١٥٠		٦٩٨١٢١	فؤاد جورج طنان خوري
٢٠٠٠	٤٠٠		١٣٣٠٢٩٢	سهيله فخري حنا طوال
٢٠٠٠	١٥٠		١٣٣٠٢٨٤	سهيل فخري حنا طوال
٢٠٠٠	٢٩٠		١٣٣٠٢٧٦	سامي فخري حنا طوال
٢٠٠٠ - ٩٩	١٤٢٠		١٣٣٠٨١٠	ابراهيم الطون ميلا فريش
٩٥	٤٩٩٨		٧٢١٩٦٦	سليمان محمد سليمان عساف
٩٤ - ٩٢	١٣٢	٨٤٠	٤٢٥٠٤٤	عبدالوهاب محمد احمد الحسني

هكذا من الأشهر

٢٠٠٠ - ٩٩ - ٩٨	١٠٠	٩٥٠	٣٠٠٣٣١٠	مهدي محمد صابر شامسوغ
٢٠٠٠ - ٩٥ - ٩٤	١١٣	٨٧٥	٣٠٠٦٧٢٧	مجددي مرشد موسى الشريف
٩٧ - ٩٤	١٢٥		١٧٨٦٣٣٤	نبيل حسن علي الوحيش
٩٥ - ٩٤	١٣٧	٧٢٥	٩٧٢٩٣٢	سامية سامي حبيب نعمه
٩٥	١٣٢	٨٧٥	١١٨٢٣٢٠	عبدالمع محمد يوسف محمود
٩٤ - ٩٢	١٠١	٢٠٠	١١٧٧٣٦٢	سويلم أرشد سليمان الحمود
٩٩	١٣٢	٩٧٠	١٣٥٣١٣٦	خالد حماده سعيد البيطار
٩٨ - ٩٧	١١٠	٢٤٠	١٢٣١٨١٥٩	مشار هاني احمد الروسان
٩٧	١٢٣	٦٣٠	٣٠٥٠١٣٠	عماد حسين رزق ابو هلال
٢٠٠١ - ٩٩	٣١٣٠		٨٦٢٦٤٩	موسى محمد رمضان حمو
٢٠٠٠ - ٩٦	٢٩١		٣٨٣٩٩٦	محمد يوسف سليمان الناطور
٢٠٠٠	١٩٩٨		٣٦٩٢٢٥	فواز محمود محمد حسن
٢٠٠٠ - ٩٣	٩٤٩٨		٤٣٣٧٨٠	جميل احمد زيدان عديريه
٢٠٠٠ - ٩٩	١٦٠		٧٢٧٠٢	وصفي لؤلؤ ماري نصار
٢٠٠٠ - ٩٨	٨٠٠		٣٠١٣٤٣٠	سعاد سليم عبده عازر
٢٠٠٠ - ٩١	٣٨٠		٣٣٤٥٤٥	محمد خير محمد يوسف المجذوب
٢٠٠٠ - ٩٠	٤٢٠		٥٧٨٩٣٢	سهي محمود فضل عبدالرحيم
٩٨	٢٥٠		٧٦٢١٧٢	عادل محمد علي حماده السعدي
٢٠٠٠	٩١٧		٨٩٩٩٢٥	سميرة محمود نادر الدجاني
٩٨	٨٠٠		٢٤٩٨١٥	عدنان عبدالكريم سليمان البابيبي
٢٠٠٠ - ٩٨	٣٦٦		١٢١٥٠٠٠	عزالدين يوسف ابراهيم جالب
٩٨	١٠٠٠		١٠٧٠٦٥٧	لخري موسى محمد ابو حمده
٢٠٠١ - ٩٨	٣٠٠		٣٠٧٠٧٨٦	عامر محمد عبدالله الروسان
٢٠٠٠	٣٩٩	٨٤٩	٣٠٢٤٦٩٥	علي عدنان اريس شامسوغ
٢٠٠٠ - ٩٠	١٠٢١	٩٠٠	١١٢٢٣٨٣٩	نبيل عبدالغني عبدالله العتوم
٩٢	١٠٩	٢٥٠	٢٧٩٦١٧	عبدالعزيز حسن يوسف البيطار
٩٥ - ٩٤	١٠٧	٧٦٥	١٢٥٥٧٠٣	سعاد سامي حبيب نعمه
٩٥ - ٩٤	١٣٧	٧٢٥	٩٧٢٩٤٠	سليم سامي حبيب نعمه

هكذا من الأشهر

اعلان

- يطلب من السادة المذكورين أدناه أرصدة ضريبة دخل وخدمات اجتماعية كما هو مبين إزاء كل منهم، يرجى تسديدها خلال ستين يوماً من نشر هذا الإعلان تلافياً لإجراءات الحجز المنصوص عليها بموجب المادة (٦٤) من قانون ضريبة الدخل رقم (٢٥) لسنة ١٩٦٤ والمادة (٣٩) من قانون ضريبة الدخل رقم (٣٤) لسنة ١٩٨٢ والمادة (٣٩) من قانون ضريبة الدخل رقم (٥٧) لسنة ١٩٨٥ وقانون تحصيل الأموال الأميرية رقم (٦) لسنة ١٩٥٢ وتعديلاته.

مدير عام دائرة ضريبة الدخل
الدكتور محمد عديناات

السنوات	أرصدة الضريبة المستحقة		الرقم الضريبي	اسماء المكلفين التابعين لمديرية شمال عمان
	دينار	فلس		
١٩٩٥+١٩٩٤	١٦٧	٣٤٠	٢٠٢٠٣٥١	وائل غالب ابراهيم عبدالله
٢٠٠٠+١٩٩٩	٣٨٣	٩٠٠	٢٠٢٦٦٩٤	يحيى خميس عمر سمور
١٩٩٥-١٩٨٩	٤١٢	٥٠٠	٢٠٣٥٣٢٤	وداد نجيب يوسف ناصر
١٩٩٩+١٩٩٨	١٣٨	٨٢٠	٢٠٣٨٦٢٥	ناثل عيسى احمد ابو قلبين
١٩٩٨-١٩٩٦	١٦١	٧٠٠	٢٠٤٠٧٣٥	محمد سعد عواد الخرايشة
١٩٩٧-١٩٩٥	١٦١	٧٠٠	٢٠٤١٧٦٦	عوض ذيب محمد البابلي
٢٠٠٠+١٩٩٩	١٣٧	٥٠٠	٢٠٤٣٩٦٣	غسان موفق بدر الدين الشيشاني
١٩٩٥-١٩٩٢	٢٦٤	-	٢٠٤٥٧٤٥	فايز محمد حسن بطاح
١٩٩٥+١٩٩٤	٣٠٨	-	٢٠٥٧٨٨٣	باسل محمد امين مسلم الضمور
٢٠٠٠-١٩٩٨	١٢٩	٢٤٠	٢٠٦٢٨٢٨	احمد مصطفى حسني احمد كنانة
١٩٩٥-١٩٩٢	١٠٧	٨٠٠	٢٠٦٥٤٣٦	زاهي حسن عبدالله ابو عادي
٢٠٠٠+١٩٩٩	١٥٩	٨٥٠	٢٠٧٠٣٢٤	نادر فتحي نجيب عبدالنور
١٩٩٥-١٩٩٠	٣١٠	٢٠٠	٢٠٧١٨١٩	محمد ماهر محمد صادق اللحام
١٩٩٣-١٩٩١	٢٥٦	٨٠١	٢٠٧٣٤٢٠	عماد يحيى خليل عبدالرزاق
٢٠٠٠+١٩٩٩	٤٢٦	٢٨٠	٢٠٧٧٢٤٨	نضال جواد زهدي حميد
٢٠٠٠+١٩٩٩	١١٠	-	٢٠٧٧٤٩٣	لعمه محمد علي عليان
٢٠٠٠+١٩٩٩	٢٨٠	٨٦٠	٢٠٧٩٠٧٠	آمال سامي سعيد عمرو
١٩٩٥-١٩٩٠	١٠٣	٤٠٠	٢٠٨٦٧٧٨	موفق علي نمر اصبيح
١٩٩٩+١٩٩٨	١٥٤	-	٢١٠١١٢٢	سعاد صبري هاني الحلبي

١٩٩٩-١٩٩٦	٢٦٦	٤١٨	٢١١٦٤٣٠	راكان محمد توفيق الناصر
٢٠٠٠-١٩٩٣	١٢٣	٦٠٠	٣٠٢٧٧٥٩	خالد حامد يوسف الصمادي
٢٠٠٠-١٩٩٩	٢٣٦	٨٠	٣١٤٢٧٢٨	إيلي جميل نمر الخطيب
١٩٩٩	٣٣٨	٨٢٦	٦٠٤٧٧٤٢	محي الدين جميل محي الدين جمعة
١٩٩٦-١٩٩٣	٤٦٧	٦١٠	٧٧٣١٩٧٣	عرفة عثمان عرفة ابولين
١٩٩٩+١٩٩٨	٢٥٣	٤٠٠	٩١٤٢٣٥٥	محمود اسماعيل محمود ابوقطيش
٢٠٠٠-١٩٩٩	١٦٨	٥٠٧	٩٨٠٠٩٥٦	هيثم فايز موسى رواجبة
١٩٩٠-١٩٨٦	١٥٢	٨٨٦	١٤٠٢٢١٢٥	سلطي حنا سلمان القلانزة
١٩٩٦	١٠٨	٦٦٠	١٨٠١١٠٧١	نظمي احمد نظمي عثمة
١٩٩٨-١٩٩٥	٤٣٢	٠٩٠	٢٠٠٥٩٦٤	ساهر عطية حامد عبدالفتاح
١٩٩٣+١٩٩٢	٣٢٢	٣٤٠	٢٠١١٨٢٤	محمد احمد احمد ابوعابد
٢٠٠٠-١٩٨٨	٤٣٤	٥٠٠	٢٠٢٧٣٤٨	كريم الياس فرح غريب
٢٠٠٠-١٩٩٧	٤٣٧	٥١٥	٢٠٤٢٧٢٠	خالد معروف محمد رضا المصري
٢٠٠٠	١٠٧	٨٠٠	٢٠٨٠١٥٠	باسمة محمد حمدي عيدة الحبش
١٩٩٩-١٩٩٣	٤٣٦	١٧٥	٧٩٢٨٥٥٦	وائل محمد حملي رشيد علان
٢٠٠٠+١٩٩٩	٣٧٥٥	٤٠٠	٢٠٣٤٤٩٢	احمد زين الدين اسماعيل الاعرج
١٩٩٧+١٩٩٥	٢٧٧	١٤٠	٩٩٠٠٣٥	اديب صبحي عبدالقادر الحنطي
١٩٩٩-١٩٩٢	٢٥٩	٢٥٠	٢٠٧٥٠٧٥	ضياء خليل اسماعيل التترك
١٩٩٩	٢٣٦	٥٠٠	٧٩٦٢٧٠٣	طارق "محمد جميل" عبدالغني بدران
٢٠٠٠-١٩٩٤	٢٠٧	٥٣٠	١٣٠٢٢٥٥٥	حازم علي عبد الشافي الكيال
١٩٩٥	٢٨٨	٤٠٠	١٥٢١٣٤١٢	حمدي سعيد محمود سنجلاوي
١٩٩٤	١٨٧١	٩٠٠	٧٨٣٦١٧	ابراهيم حسين داود ابوطاعة
٢٠٠٠+١٩٩٩	٦٠٠٣	٣٠٠	١١٧٢٩٩٩	عدنان حسان حسين السعس
١٩٩٧	٦٤٢٧	-	١٣٨٣٤٩٣	محمد حمدان خالد القيسي
١٩٩٨+١٩٩٧	١٨١٥	٧٠٠	٢٠٢٩٣٢٤	بشارة سليم نصار ابوخصر
٢٠٠٠+١٩٩٩	٣٢٨٥	٧٠٠	٢٠٣٤٤٨٤	يوسف ابراهيم حسين مصطفى
٢٠٠٠	١٣٩٩	٢٠٠	٢٠٣٦٦٠٦	حسان عدنان حسان السعس

٢٠٠٠+١٩٩٩	٢٢٢٨	٨٢٠	٢٠٦٩٧٠٩	اليزابيث فيرجس كليس
١٩٩٨+١٩٩٦	٢٥٣٨	٨٠٠	٢١١٠٢١٠	احمد بدوان احمد سالم
١٩٩٧+١٩٩٦	٤٣٦٧	٠٦	٢١٢٦٨٤٢	محمد عيسى محمد دعمس
٢٠٠٠+١٩٩٩	٩١٧	٤٨٠	٢١٨٤٦٣٠	عاهد حلمي نمر الصباح
٢٠٠٠-١٩٩٧	٢٦٣٤	٨٨٠	٢٩٢٧٥٩٤	شركة طارق ابولين و شركاه
٢٠٠٠-١٩٩٧	٤٤٩	٥٢٠	١٨٤٦٧٥	نبيل عديل محمود عواد
١٩٨٠	٢٨٥	١٥٠	٢٦١٨٢٣	صالح محمد رشيد
١٩٩٧	١٣١	٧٢٠	٢٧٤٠٦٢	جمال عادل عبدالمعطي عمرو
١٩٩٩	١٧٥	٥١	٤٨٩٩٦٤	زكريا حسن محمود قنزوعة
١٩٩٥-١٩٨٠	١٦١	٥٤٦	٦٠٧٣٠٤	ابراهيم يوسف كايد قشوع
١٩٩٨+١٩٩٧	١٨٧	٦٢٥	٦٥٣٠٠٤	هلال يحيى سليم عرفات
٢٠٠٠	١٠٠	٨٠٠	٨٨٥٨٠٠	اندراس حنا اندراوس اللاتي
١٩٩٦	١٧١	٦٠٠	١١٦٧٣٠٨	ابراهيم سلمان حسن الكوز
١٩٩٥-١٩٨٣	١٧٨	٥٠٠	١٢٢٩٦٤٨	رشاد احمد يوسف عوض
٢٠٠١+٢٠٠٠	٤٢٣	٥٠٠	١٢٤٣٦٢٤	ابراهيم محمد احمد السيد
٢٠٠٠	٤٦٢	-	١٢٩٦٥٩٠	حسن جمعة حماد الهور
٢٠٠٠+١٩٩٩	٢٩٤	٣٨٠	١٣٢٩٥١٠	ابراهيم سعدي ابراهيم ابوقويدر
٢٠٠٠-١٩٩٨	٦٩٩٣	١٢٩	١٣٣٨٣٢٣	عبيد محمد عبدالقادر الساكن
٢٠٠٠-١٩٩٨	١٨٥	٩٠٠	٢٠١٣٩٨٣	عيسى جميل سعيد البيطار
٢٠٠٠+١٩٩٩	١٣٣	١٠٠	٢٠٢٢٣٩٧	احمد تحسين محي الدين صبحا
٢٠٠١+٢٠٠٠	٣١٢	٨٥٣	٢٠٢٦٦٤٣	مجدي ابراهيم صبحي علوش
١٩٩٩	١٣٦	٥٠٠	٢٠٣٣٠٦٢	محمود يوسف محمود عطية
١٩٩٩	٢٥٠	-	٢٠٣٣٤٩٦	معصم محمد اسماعيل سرور
٢٠٠٠	١٤٧	٤٠٠	٢٠٣٣٨٥٢	ايمان حسن نادي محمد
١٩٩٩	١٨٩	٢٧٩	٢٠٣٤٥٤٩	هدى فخري خضر الصالحي
١٩٩٩	١١١	٣٦٣	٢٠٤١٥١٠	صدام علي توفيق حمد
١٩٩٩+١٩٩٨	٣٤١	-	٢٠٤٣٣١٩	انس مصباح صالح فرح

٢٠٠٢	٥٤٤	٥٠٠	٢٠٤٣٤٢٤	علي محمد عبدالله مصطفى
٢٠٠١	٦٩٥	-	٢٠٥١٥٤٠	بلال عارف مصطفى ابو رعد
١٩٩٦-١٩٨٥	٤٨٥	٥٤٠	٢٠٥٢٤٢٣	رياض خلف يوسف الكرادشة
٢٠٠٠	٢٨٠	-	٢٠٥٣٥١٩	هند طه الخليلي المكاوي
١٩٩٩	١١٤	٤٠٠	٢٠٥٨٧٨٢	هيا سويلم محمد المشارفة
٢٠٠٠	١٧٦	-	٢١١٩٤٠٤	محمد فوزي توفيق صالحه
٢٠٠٠-١٩٩٥	٤٦٦٢	-	٢١٢٨٠٨٠	محمد عبدالحى سلامة مقداد
٢٠٠٠-١٩٩٨	٩٠٠	-	٢٩٠٨٥٩٠	شركة فارس صالح و شريكه
٢٠٠١-٢٠٠٠	٦٠٠	-	٢٩٣٤٢٤٨	شركة زكريا مصطفى مصطفى محمد البغدادي و شريكه
١٩٩٩	١٣١	٠٤٠	٣٠٣٧٣٧١	سحر علي محمد الهنداوي
٢٠٠٠+١٩٩٨	٣٩١	٣٠٠	٦٧٨٩٦٥٠	زهير نورالدين حمود فريجات
١٩٩٨+١٩٨٤	١٢٤	١٣٠	١٢٠٤٠٦٥٧	فواز عبدالكريم ناجي الزعبي
١٩٨٢	١١٥	٥٠٠	١٣١٠٨١٠	عماد علي شلهب
١٩٨٠-١٩٧٨	١٣٨	١٥٠	٥٦٨٥٤٦	عمر عبدالفتاح علان

هكذا من الأشهر

مطالبات

صادرة عن مدير عام الجمارك

- يتحقق على:-
صلاح مهدي صادق/ اردني
مبلغ (٢٥٠) مائتين وخمسين ديناراً سنداً لقرار تغريم.
فعلى المذكور المبادرة لدفع المبلغ اعلاه خلال (٦٠) يوم من تاريخ نشر المطالبة بعدد الجريدة الرسمية تلافياً لتحصيلها بالطرق القانونية.
- يتحقق على:-
معصم راضي عبدالوهاب سنان/ عمان.
مبلغ (٢٥٣١٣) خمسة وعشرين الفا وثلاثمائة وثلاثة عشر ديناراً سنداً لقراري تغريم وتحصيل.
فعلى المذكور اعلاه المبادرة لدفع المبلغ اعلاه خلال (٦٠) يوم من تاريخ نشر المطالبة بعدد الجريدة الرسمية تلافياً لتحصيلها بالطرق القانونية.
- يتحقق على:-
كمال سليمان زيد الكيلاني/ اردني
مبلغ (٧٤٣٣) سبعة الاف واربعماية وثلاثة وثلاثين ديناراً سنداً لقرار تغريم.
فعلى المذكور المبادرة لدفع المبلغ اعلاه خلال (٦٠) يوم من تاريخ نشر المطالبة بعدد الجريدة الرسمية تلافياً لتحصيلها بالطرق القانونية.
- يتحقق على:-
مامون محمد هلال السرحاني/ اردني.
مبلغ (٦١٩) ستمائة وتسعة عشر ديناراً سنداً لقرار تغريم.
فعلى المذكور المبادرة لدفع المبلغ اعلاه خلال (٦٠) يوم من تاريخ نشر المطالبة بعدد الجريدة الرسمية تلافياً لتحصيلها بالطرق القانونية.
- يتحقق على:-
مفلح محمد عثمان بندان/ الرويشد.
مبلغ (١١٥٠٥) احد عشر الفا وخمسمائة وخمسة دنانير سنداً لقرار محكمة الجمارك البدائية رقم ٢٠٠١/٤٤٣ جزاء.
فعلى المذكور المبادرة لدفع المبلغ اعلاه خلال (٦٠) يوم من تاريخ نشر المطالبة بعدد الجريدة الرسمية تلافياً لتحصيلها بالطرق القانونية.

• يتحقق على:-

١ - سامي محمد فواز الشعلان/ سعودي.

٢ - بندر ظاهر محمد الفايز/ اردني.

مبلغ (١٥٤٨٢) خمسة عشر الفا واربعماية واثنين وثمانين ديناراً سنداً لقرار تفريم.

لغلى المذكورين المبادرة لدفع المبلغ اعلاه خلال (٦٠) يوم من تاريخ نشر المطالبة بعدد الجريدة الرسمية ثلاثياً لتحصيلها بالطرق القانونية.

• يتحقق على:-

١ - عامر احمد سالم رمضان/ سعودي

٢ - سامر نايف السوالقه/ اردني

٣ - نادر محمد عبيدات/ اردني

مبلغ (٣٠٩) ثلاثماية وتسعة دنائير سنداً لقرار تفريم.

لغلى المذكورين المبادرة لدفع المبلغ اعلاه خلال (٦٠) يوم من تاريخ نشر المطالبة بعدد الجريدة الرسمية ثلاثياً لتحصيلها بالطرق القانونية.

هكذا من المثل

اعلان

عملاً بأحكام الفقرة (ب) من المادة (٦) من قانون تحصيل الاموال الاميرية رقم (٦) لسنة ١٩٥٢ وتعديلاته .

يرجى من السادة المذكورين في الكشف المرفق المبادرة لدفع المبالغ المتحققة عليهم لحساب الإيرادات/ وزارة الصحة والمبينة إزاء اسم كل منهم خلال مدة أقصاها (٦٠) سنون يوماً من تاريخ نشر هذا الإعلان في الجريدة الرسمية و في حال تخلفهم عن الدفع ستتخذ بحقهم الإجراءات القانونية اللازمة.

عمر العمري

مدير مديرية الشؤون القانونية والاموال العامة

مرام ابراهيم احمد الظاهر زياد حسني احمد الظاهر	الزرقاء - اسكان الامير هاشم بواسطة هاتف والد مرام ت (٥٥/٣٦١٠٠٨٣)	--	925	صحة/١٠٨
سامي عيسى محمود طه جمعة خليل محمد الياسين	عمان - جبل الزهور هاتف (٤٣٩٩٩٥٦) او بواسطة هاتف والد جمعة (٥٢/٧٤١١٨٧٨)	160	307	صحة/١٠٩
مأمون فواز سمور عبد الله موفق علي سعيد الشريبي	عمان - رأس العين هاتف (٤٧٤١٦٢٠) او بواسطة هاتف منزل موفق (٥٥١٢١٨٦)	600	207	صحة/١١٠
خولة رزق محمد محسن رزق محمد شحادة محسن	عمان - بيادر وادي السير حي الجدويل هاتف منزل خولة (٥٨١٥٦٢٢) او بواسطة هاتف منزل حازم شقيق خولة (٥٨٥٢١٩٧)	666	1090	صحة/١١١
رامي رفيق توفيق ابو حميد عيسى جسين حسين ابو حميد	عمان - القويسمة - حي للنهارية مقابل البنك الاردني الكويتي بواسطة هاتف (٤٧٤٨٦٧٦)	300	3183	صحة/١١٣

اعلان

عملاً بأحكام المادة (6/ب) من قانون تحصيل الأموال الأميرية رقم (6) لسنة 1952 وتعديلاته .

يرجى من السادة المذكورين في الكشف المرفق المبادرة لمراجعة مديرية الشؤون القانونية والأموال العامة / وزارة المالية لدفع المبالغ المتحققة عليهم لحساب أمانات / جامعة البلقاء التطبيقية والمبينة إزاء أسم كل منهم خلال مدة أقصاها (60) ستون يوماً من تاريخ نشر هذا الإعلان في الجريدة الرسمية وفي حال تخلفهم عن الدفع ستتخذ بحقهم الإجراءات القانونية اللازمة .

عمر العمري

مدير مديرية الشؤون القانونية والأموال العامة

الرقم	الاسم	العنوان	المبلغ فلس دينار	التحقق
1.	مسعود احمد مسعود الصقر	أربد - مخيم الشهيد عزمي المفتي	54 000	ب لقاء/5
2.	نادر مصطفى سليمان القضاة	محنا - عجلون	54 000	ب لقاء/6
3.	احمد محمد احمد القرشي	أوصره - عجلون	101 250	ب لقاء/7
4.	احمد علي محمد ملح	جنبتا - الكوره	54 000	ب لقاء/8
5.	احمد حسين احمد حسين	أربد - حي التركمان الحي الجنوبي	54 000	ب لقاء/9
6.	وليد علي عبد الرحمن زريق	أربد - حي التركمان	62 250	ب لقاء/10
7.	زكي حسن خالد مشرفي	الشونه الشماليه	54 000	ب لقاء/11
8.	علي خالد حسن زبيدات	الاغوار الشمالية - بلدية كريمه	54 000	ب لقاء/12

اعلان

عملاً بأحكام الفقرة (ب) من المادة (6) من قانون تحصيل الاموال الاميرية رقم (6) لسنة 1952 وتعديلاته .

يرجى من السادة / شركة الخشمان والحسيان والسحيم لاصحابها الواردة اسمائهم بالكشف المرفق المبادرة لدفع المبلغ المتحقق عليهم لحساب أمانات هيئة تنظيم قطاع النقل والبالغ (11660) احدى عشر ألفاً وستمائة وستون ديناراً و (417) فلساً خلال مدة أقصاها (60) ستون يوماً من تاريخ نشر هذا الإعلان في الجريدة الرسمية و في حال تخلفكم عن الدفع ستتخذ بحقكم الإجراءات القانونية اللازمة.

عمر العمري

مدير مديرية الشؤون القانونية والأموال العامة

الرقم	الاسم
-1	سلامة صالح دهش الخشمان
-2	علي عيسى مفلح السحيم
-3	مشاوش محمد مفلح السحيم
-4	عوده جمعة سلمان العودات
-5	سليمان محمد سليمان ابو سرحان
-6	محمد عيسى مفلح الحسين
-7	رابعة علي عيسى الحسيان
-8	عيد محمد الحسن المشاقبة

هكذا من المأهول

اعلان

عملاً بأحكام الفقرة (ب) من المادة (6) من قانون تحصيل الاموال الاميرية رقم (6) لسنة 1952 وتعديلاته .

يرجى من السادة المذكورين بالكشوفات المرفقة المبادرة لدفع المبالغ المتحققة عليهم لحساب الامانات/ مؤسسة المناطق الحرة والمبينة إزاء اسم كل منهم خلال مدة أقصاها (60) ستون يوماً من تاريخ نشر هذا الإعلان في الجريدة الرسمية و في حال تخلفهم عن الدفع ستخذ بحقهم الإجراءات القانونية اللازمة.

عمر العمري

مدير مديرية الشؤون القانونية والاموال العامة

مناطق حرة	69	300	عمان - شارع السلط مقابل سينما زهران	محمد احمد مفضي الهياجنة
112/5				مؤسسة الناد العالمية للتجارة - شركة زينة نادر المجالي وشركاها لاصحابها:-
120/5	1413	100	عمان - العبدلي ص.ب (1408) رمز (11118) هاتف (5676076)	- رسمية زوجة عبد الحي المجالي - زينة نادر عبد الحي المجالي . - سند عبد الله المجالي
122/5	549	800	عمان - شارع الجاردينز عمارة الشاميه ص.ب (811915) هاتف (5533494) (5531903)	الشرق الاوسط للسياحة لاصحابها:- جبرا جريس شاربين
123/5	190	750	أريد - المغير بواسطة هاتف شقيقه علي (02/7570236)	علي عبد الله محمد المودات
124/5	584	600	أريد - النزهة بواسطة هاتف شقيقه أحمد (05/3921962) او بواسطة هاتف نسيبه مروان (5814813)	جواد علي احمد الجزازي

125/5	415	900	وادي السير - المنطقة الصناعية بواسطة هاتف شقيقه جاثني (5852001)	رامي عامر عيسى صوير
126/5	86	350	وادي السير / الجدويل هاتف (5829767)	فريول فيصل فريول المجالي
128/5	450	700	الزرقاء - جناعة هاتف شقيقه صاد (05/3935570)	فؤاد ابراهيم حامد ابو جميل
129/5	199	750	الطيبة - خربة السوق بواسطة هاتف شقيقه يوسف (4749024) او شقيقه سالم (5682909) خلوي محمد (077/218492)	محمد سمير سليمان محمد صلاح
130/5	114	400	الرصيفة - الجبل الشمالي ام جراده	نواف محمد محسن القاضي
131/5	767	900	مادبا - جربة	برنس داود زيادة الشوابكة
132/5	317	230	الرمثا - السوق التجاري بواسطة هاتف شقيقه ابراهيم (02/7380788)	عمر محمد دعاس الشرع
133/5	987	300	عمان - ضاحية الرشيد اسكان بيتا عمارة (2) شارع (4) هاتف منزل (5332998) هاتف صل (5531363)	نائل سليمان عبد الرزاق قليبو
134/5	6736	200	سماب - شارع الامير حسن هاتف منزل (4746815)	مؤسسة رائد للناطور التجارية لاصحابها:- رائد عبد الخالق محمد للناطور
135/5	183	--	أريد - المغير هاتف منزل (02/7570309) خلوي (079/6796468)	جهاد عبد ربه فلاح المودات
136/5	307	500	أريد - المغير هاتف منزل (02/7570646)	فيصل امين شامخ المودات
127/5	530	700	الرمثا - الشجرة هاتف (02/7359590)	حامد تركي حامد الشبول
102/5	993	--	المقبة - قرب مستشفى الأميرة هيا هاتف منزل (03/20146242) هاتف منزل شقيق زوجها السيد احمد (03/2015493) (03/2045494)	شركة الفياق التجارية لاصحابها :- انعام مصطفى حسين شافير

هكذا من الله

هذا من الاول